

شرح الفواكه الجنية على مئمة الجرومية  
للفاضل الخبير والعلم الشهير  
عبد الله بن أحمد  
الفاكي نفع الله  
به آمين  
م

ووجهها مشهورة ذلك الشرح وهو مئمة الجرومية في علم العربية  
للعالم العلامة شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعي في الشهير  
بالحطاب المكي المسالكى تغمده الله برحمته آمين

شرح الفوائد الجنية على مقامة الجرومية  
للفاضل الفخير والعلم الشهير  
عبد الله بن أحمد  
الفاكي نفع الله  
به آمين

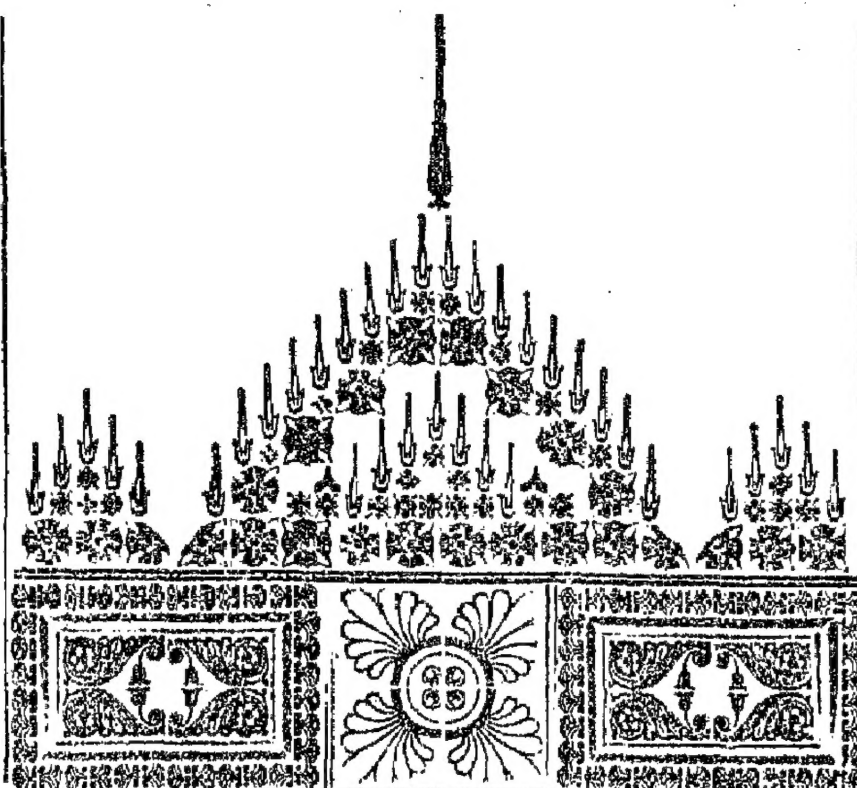
٢

ترويهام شه من ذلك الشرح وهو مقامة الجرومية في علم العربية  
هذا العالم العلامة شمس الدين محمد ابن الشيخ محمد الرعي في الشهير  
في الخطاب المكي المسالك في مقامة الله برحمته آمين

---



ما شاء الله كان



بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله على نعمه وأشكره على مزيد فضله وكرمه وأصلي وأسلم على المعرب عن  
فصيح كليمه نبيه محمد وآله وصحبه كنوز علومه ومعادن حكمه وبعد فهذا تعليم  
لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية تأليف سيدنا وصاحبنا العالم  
الورع الزاهد شمس الدين محمد ابن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالخطاب المكي  
المساكي تغمده الله برحمته قصدت فيه تقرير معانيها وتحرير مبانيها مع فوائد  
جده وزوائد مهمة وهو سمعته في الفواكه الجنية على منة الجرومية والله  
أسأل ان ينفع به انه قريب مجيب وماتوفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب  
قال مؤلفها (الحمد لله) افتتحها بالحمد اقتداء بالكتاب العزيز وعلا بموجب حديث  
الابتداء والحمد لغة هو الثناء باللسان على الجميل الاختيارى سواء كان في مقابلة نعمة  
أم لا وجلة الحمد لله خبرية لفظا انشائية معنى اذا المراد بها ايجاد الحمد لله لا الاعلام  
بضمونها من أنه مالمك أو مستحق لجميع الحمد من الخلق وكذا قوله فيما بعد والصلاة  
والسلام وآثر الجملة الاسمية على الفعلية لئلا تنها على الدوام والشمات (رب العالمين)  
أي مالمك جميع الخلق من الانس والجن والملائكة والدواب وغيرهم اذ كل منها  
يطلق عليه عالم وغالب في جمعه بالياء والنون أو لوالعلم على غيرهم وقيل انه اسم جمع  
محول على الجمع لا جمع لعالم لانه لو كان جمعا لزم أن يكون المفرد أووسع دلالة من

بسم الله الرحمن  
الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

الجمع لان العالم اسم لاسوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء وعطف على الجملة قوله (والصلاة) وهى من الصلاة المأمور بها وهى الدعاء بالصلاة أى الرحمة المقرونة بالتعظيم ويختص لفظها بالانبياء والملائكة فلا يقال لغيرهم الاتبعوا (والسلام) أى التحية وجمع بينهما امتثالاً لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليماً وحذراً من كراهية افراد أحد هما عن الآخر (على سيدنا) من ساد قومه يسودهم فهو سيد وأصله يسود قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء واطلاقه على غير الله تعالى جائز من غير كراهة سواء كان مقروناً بالأم لا وعلى سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب للأول معنى ولا يجوز تعلقه به (محمد) عطف بيان أو بدل لأنعت لان العلم لا ينعت به وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف للمبالغة سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحميدة (وعلى آله) هم أقاربه المؤمنون من بنى هاشم والمطلب وقد يراد بهم فى مقام الصلاة كل مؤمن بخبر ضعيف فيه والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه وأصله عند سيديويه أهل لتضعف غيره على أهيل قلبت الهاء همزة ثم الهزة ألفا والقلب الأول شاذ سمى له الشافى وعند الكسائى أول بواو مفتوحة من آل اليه يؤل لتضعف غيره على أويل قلبت الواو ألفا لتعزكها وانفتاح ما قبلها قيل وهو الظاهر ولا يستعمل الا فى الاشراف بخلاف أهل وانما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الاشراف وضافته الى الضمير جائزة على الأصح كما استعمله المصنف (وصحبه) اسم جمع لصاحب عند سيديويه وجمع له عند الانخفش والصحابي من اجتمع مؤمناً بالنبى صلى الله عليه وسلم ولو لحظة ومات مؤمناً وان لم يره ولم يرو عنه وعطف الصحب على الآل لتشمل الصلاة باقبيهم (أجمعين) توكيد معنوى مفيد للدلالة على الشمول (وبعد) هو من الظروف المبنية على الضم لقطعه عن الاضافة أى وبعد ما ذكر من الحمد والصلاة والسلام (فهذه) اشارة الى محسوس ان تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة أو الى معقول ان تقدمت عليه والاتباع بالفاء على تقدير ما اذا الأصل أما بعد ولا يكون أصلاً هذا ذلك لزمها الفاء فى حيزها غالباً لتضمنها معنى الشرط (مقدمة) بكسر الهمزة اسم فاعل من قدم اللزوم بمعنى تقدم وبفتحها على قلبه فى لغة من قدم المتعدي ويحتمل أن تكون هنا بكسر الهمزة من قدم المتعدي لان معرفتها تجعل الشارح فى علم الفحو على بصيرة فهى تقدمه على أقرانه (فى علم العربية) أى علم الفحو وهو لغة القصد واصطلاحاً علم باصول يعرف بها أحوال أواخر الكلام اعراباً وببناء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيه عن عوارضها اللائقة لها من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى ان علياً رضى الله عنه لما أشار على أبى الاسود الدؤلى ان يضعه علمه الاسم والفعل والحرف وشيأ من الاعراب ثم قال له افصح هذا الفحوياً بالاسود فسمى بذلك تبركا

والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد وعلى  
آله وصحبه أجمعين  
(وبعد) فهذه مقدمة  
فى علم العربية



وتبين باللفظ الواضح له (متممة) أي هذه المقدمة (لمسائل الجرومية) نسبة لأن آجروم  
 (تكون واسطة بينهما وبين غيرها من) الكتب (المطولات) لا شتم لها على ما لم يشتمل  
 عليه أصلها من الفوائد (نفع الله بها) أي بهذه المقدمة الطالب لها فانه لا يخب من  
 اعتمده عليه وبحث في مهماته اليه (كما نفع بأصلها في الحيات) بأن يلهمه الاعتناء بها  
 تفهما وحفظا (وبعد الملمات) بالفوز إلى دار السلام (انه قريب) عن سألته ودعا به عمله  
 (محبب الدعوات) أي دعوات الداعي بأناته ما سألته واعلم انه لما كان الغرض من  
 علم النحو معرفة الاعراب الذي به يعرف صواب الكلام من خطئه والاعراب  
 لا يوجد الا فيما يقع في التركيب الاسنادي الذي لا يوجد الا في الكلام بدأ المؤلف  
 رحمه الله بتعريف الكلام وان كان الاولي البداءة بالكامة لانها جزؤه والشيء انما  
 يعرف بعد معرفة أجزائه فقال (الكلام هو) لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا  
 بنفسه واصطلاحا ما جمع قيودا أربعة وهي المشار اليها بقوله (اللفظ) أي الصوت  
 المتضمن بعض الحروف الخماسية فحقها أو تقديرا دل على معنى أم لا وهو في الاصل  
 مصدر بمعنى الرمي ثم خص بالرمي من القم ثم أطلق عليه من باب اطلاق المصدر على  
 اسم المفعول (الركب) من كلمتين فكثر تركيبا اسنادا بأفاد أم لا (المفيد) بأن أفهم  
 معنى يحسن السكون عليه بحيث لا يبقى للخطأ طيب انتظار يعتد به كما يكون مع المسند  
 بدون المسند اليه وبالعكس وهو بهذا المعنى يستلزم المركب لكن لما كانت دلالة  
 الالتزام معجورة في التعريف صرح المؤلف بما علم التزاما اذا المقصود من الحادي بيان  
 المساهية وهي لا تعرف الا بذكر جميع أجزائها تصريحا (بالوضع) أي بالقصد وهو ان  
 يقصد المتكلم بما تلفظ به افادة السامع فلهذا قيودا أربعة متى وجدت وجدت  
 الكلام النحوي وحيث انتفت أو انتفى واحد منها انتفى الكلام النحوي اذا علمت  
 ذلك فالقيود الاول وهو اللفظ بمنزلة الجنس واحترزه عن الخط ونحوه مما هو ليس  
 بلفظ وهو مفيد وباقي القيود بمنزلة الفصيل فالركب يخرج المفرد والمفيد يخرج  
 ما لا فائدة فيه كان قام زيد والوضع أي القصد يخرج غير المقصود كالصادر من النائم  
 والجملة المقصودة غيرها كصلة الموصول واعلم ان صور تأليف الكلام ستة اسمان  
 فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جملة القسم وجوابه  
 أو ان شرط وجوابه (وأقل ما يتألف) الكلام (من اسمين) حقيقة كذا زيد أو حكا  
 (نحو زيد قائم) فان الوصف مع مرفوعة المستتر في حكم الاسم المفرد ولهذا لا يبرز  
 في التثنية والجمع (ومن فعل واسم نحو قام زيد) وانما لم يتألف من فعلين أو حرفين  
 أو حرف واسم أو حرف وفعل لان الكلام لا بد فيه من التركيب والترتيب العقلي  
 من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة أنواع لكن لم يبيح منها الا ما ذكره المؤلف  
 لان الكلام لا يتحقق بدون اسناد والاسناد يقتضي مسندا او مسندا اليه لكونه

متممة لمسائل  
 الجرومية تكون  
 واسطة بينهما وبين  
 غيرها من الكتب  
 المطولات نفع الله  
 بها كما نفع بأصلها في  
 الحيات وبعد الملمات  
 انه قريب محبب  
 الدعوات \* الكلام  
 هو اللفظ المستركب  
 المفيد بالوضع وأقل  
 ما يتألف من اسمين  
 نحو زيد قائم أو من  
 فعل واسم نحو قام زيد

نسبة بينهما وهما لا يكونان الا اسمين او اسما وفعل او اما المنادى مع حرف النداء كما زيد  
 فقيامه مقام الفعل لغرض الانشاء اذ تقديره انادى زيدا (والكلمة) بفتح الكاف  
 وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيهما (قول) أى لفظ موضوع  
 للمعنى والمراد به هنا اسم المفعول أى مقول حقيقة كزيد او حكما كالضمير المستتر فانه  
 من حيث وقوعه محكوم عليه ومؤكدا ومعطوفا عليه في حكم الملفوظات الحقيقية  
 كما سكن أنت وزوجك (مفرد) وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كرجل فان كلا  
 من أجزائه التى هى ذوات حروفه الثلاثة اذا أفرد لا يدل على شئ مما دلت عليه الجملة  
 بخلاف غلام زيد فانه مركب لان كلا من جزأيه دال على جزء المعنى الذى دلت عليه  
 جملة غلام زيد ولما كانت الكلمة جنسا تحتها حقائق مختلفة هى أنواعها اشار الى  
 بيان ذلك بقوله (وهى اسم وفعل وحرف) أى الكلمة منقسمة الى هذه الثلاثة  
 انقسام الكل الى جزئياته فيصح اطلاق المقسوم على كل من أقسامه وبهذا اندفع  
 ما قيل من ان العطف بواو الجمع يقتضى ان تكون الكلمة مجموع الثلاثة ووجه  
 انفصالها فى الثلاثة عقلا على ما قيل أن الكلمة موضوعة لمعنى كما مر فتكون دالة  
 لا محالة لكون الوضع من أسباب الدلالة وحينئذ فاما ان تدل على معنى غير مستقل  
 بالمفهومية أولا الاول الحرف والثانى اما ان يدل على اقتران معناها بأحد الأزمنة  
 الثلاثة أولا الاول الفعل والثانى الاسم وقيده الحرف بقوله (جاء المعنى) لاجزاج  
 حرف التهجى فلا يكون كلمة لعدم دلالة على معنى وهذا القيد معلوم مما قبله فلا يحتاج  
 اليه وقد عدل المؤلف عن عبارة الاصل فجعل هذه الثلاثة اقساما للكلمة لا للكلام  
 اذ لا يصح جعلها أقساما له لا من تقسيم الكل الى جزئياته وهو ظاهر ولا من تقسيم  
 الكل الى أجزائه لتوقف صدق اسم المقسوم فيه على جميع أجزائه والكلام  
 بخلاف ذلك لان ماهيته توجد من الاسماء فقط ومنها ومن الأفعال وقد دم الاسم  
 فى الذكر لسموه على قسيميته لاستغنائه عنهما واحتياجهما اليه ولا صالته فى الاعراب  
 واتباعه بالفعل لكونه يقع جزء الكلام ولحاولة محل الاسم ودخول الاعراب فى بعض  
 أنواعه واذا عرفت أن الكلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف وارتدت تمييز بعضها عن  
 بعض لتظهر فائدة القسمة (فالا اسم) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى غير مقترن بأحد  
 الأزمنة الثلاثة وضعا (يعرف) أى يميز عن قسيميته بخمس علامات مذكورة هنا  
 (بالاستناد اليه) أى كون الاسم مستندا اليه سواء كان المستند فعلا كقام زيد أم اسما  
 كأنامؤمن أم جملة نحو أناقت وهذه العلامة أنفع علامات الاسم وبها يستدل على  
 اسمية التاء من قولك ضربت بتثنية ثها وعلى اسمية ما فى قوله تعالى ما عندكم به نقد  
 وما عند الله باق وانما اختص الاستناد اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مستندا  
 فقط فلو جعل مستندا اليه لزم خلاف وضعه وأما تسميع بالمعنى خير من أن تراه فعلى

والكلمة قول مفرد  
 وهى اسم وفعل وحرف  
 جاء المعنى فالا اسم  
 يعرف بالاستناد اليه



حذف أن أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر (و) يعرف أيضا (بالخفض) المعبر عنه  
أيضا بالجر وهو ما يحدثه العامل من كسرة أو فتحة أو ياء سواء كان العامل حرفا أم اسما  
واختص بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوه لصالته في الأعراب حر كاته الثلاثة ويتقصوا  
من المضارع الذي هو فرع واحد منها فتنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر  
وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب (و) يعرف أيضا (بالتنوين) وهونون  
ساكنة تثبت لفظا لا خطا وهو بجميع أقسامه مختص بالاسم فتتوين التامكين وضع  
للدلالة على مكانة الاسم في الاسم والاعراب كزيد أي على رسوخ قدمه فيهما أي  
لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وتنوين التثنية كذلك لأنه يلحق ببعض  
المنبئات للفرق بين معرفتها ونكرتها كصومته والفعل لا يكون إلا نكرة فلم يحتج إلى  
الفارق وتنوين المقابلة لأنه الداخلة على جمع المؤنث السالم كمسلمات في مقابلة نون  
جمع المذكر السالم وذلك لا يتحقق في غير الاسم وتنوين العوض لأنه في الغالب يكون  
عوضا عن المضاف إليه كيو مئذ أي يوم إذ كان كذا والمضاف إليه لا يكون إلا اسما  
(و) يعرف أيضا (بدخول الألف واللام) عليه في أوله ويعبر عنها بأل وهو أولى سواء  
كانت معرفة كالأخلة على نكرة كالرجل أم زائدة كما في قوله

وبالخفض وبالتنوين  
وبدخول الألف  
واللام وحروف  
الخفض والفعل يعرف  
بقدم السنين وسوف

رأيت الوليد بن يزيد مباركا أم موصولة كالضارب والمضروب ولا تدخل على  
الفعل إلا في ضرورة خلافا لابن مالك واختصت به لأن المعرفة وضعت لتعيين الذات  
والموضوع للذات هو الاسم وأما الموصولة والزائدة فلموافقتها للمعرفة صورة أعظمتا  
حكما (و) يعرف أيضا بدخول حرف من (حروف الخفض) عليه من أوله سواء كان  
اسما صريحا كررت يزيد أم مؤولا به كجئت من أن قت فان قت وان كان في الظاهر  
ليس بأمم فهو في التقدير اسم لأنه في معنى قيامه وأما قولهم ما هي بنم الولد وعلى  
بنس العير فقول على حذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة مقامه وإنما اختصت  
حروف الخفض بالاسم لأنها وضعت لتجريم معاني الأفعال التي لا تتعدى بنفسها  
إلى الأسماء فلا جرم امتنع دخولها على الاسم بعد مجيء فعل لفظا أو قدرا أو سياق  
الكلام على حروف الخفض ولما فرغ مما عيز الاسم عن غيره أخذ يتكلم على ما عيز  
الفعل أجا لا فقال (والفعل) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى معين بأحد الأربعة  
الثلاثة وضعها (يعرف) أي عيز عن قسميه بثلاث علامات (بقدم) الحرفية وهي علامة  
مشتركة تارة تدخل على الماضي لإفادة تقريره من الحال نحو قد قامت الصلاة أو تحقيقه  
نحو ونعلم أن قد صدقته أو تارة على المضارع لإفادة التحقيق نحو قد بعلم الله أو التقليل  
نحو إن الكذب قد يصدق ولا يخفى أن هذه المعاني لا يتصور وجودها في غير الأفعال  
ولا تدخل قد على فعل الأمر أصلا (والسين وسوف) ويختصان بالمضارع ويخلصانه  
للإستقبال نحو سيقوم أو سوف يقوم وإنما اختصاه لأنها وضعتا لتأخير معنى الفعل

من الحال الى الاستقبال وفي سوف زيادة تأخير وتنقيس لان كثرة الحروف قد دل على  
 زيادة المعنى وهذا ان اللفظان اسمان للحرفين الدائمين على المضارع الا ان سوف  
 تحكى على الفتح اسماء واما السين فهو غير محكى ولما انقصد التشبيه بالصورى بين  
 سوف وسوف دون السين ونسبه ادخل اللام على السين دون سوف بل حكى على  
 صورته تحفة التشبيه (وتاء التانيث الساكنة) كقامت وشربت وهذه خاصة بالماضى  
 اشعارا بتانيث الفاعل (وهو) أى الفعل من حيث هو (ثلاثة أنواع) عند البصريين  
 ونوعان عند الكوفيين بالاسقاط الامر بناء على انه مقتطع من المضارع وانما كانت  
 الافعال ثلاثة لان الأزمنة التي هي جزء من مدلول كل منها ثلاثة (ماض) أصله ماضى  
 استثقلت الضمة على الياء فذفت ثم الياء لا لتقاء الساكنين وهو ما دل على معنى  
 وحيد في الزمان الماضى دلالة وضعية وقدمه لجميته على الاصل اذ هو متفق على بنائه  
 وحيث قدمه كان الأولى له ان يتبعه بالامر لما قلنا (ويعرف) أى يميز عن المضارع  
 والامر (بتاء التانيث الساكنة) وضعنا الدالة على تانيث ما أسند اليه الفعل وتلقاه  
 متصرفا كان (فحوقامت) همد (وقعدت) أوجامدا كاستياق ولا يقدح في ذلك عدم  
 لحاقها ببعض الافعال الماضية كأفعال الاستثناء لانهم التزموا ذلك كيرفاعها  
 وخرج بالساكنة المتحركة فانها خاصة بالاسماء ووربما دخلت على بعض الحروف  
 واختصت الساكنة بالفعل لشقله والمتحركة بغيره طلبا للتعداد ولوقال فحوقام وقعد  
 لكان أولى لانه الذى يقبل التاء فيزبها (و) الفعل الماضى (منه نعم وبئس) على  
 الاصح لقبولهما التاء المذكورة في الحديث من تضاف يوم الجمعة فيها ونعت ومن اغتسل  
 فالتغسل أفضل وفيه أيضا وأعود ذلك من الخيانة فانها بنيت البطانة وقيل انها  
 اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قولهم ما هي بنم الولد ونعم السير على بئس العير  
 والجواب يعلم مما مر (و) كذا منه (ليس وعسى على الاصح) لقبولهما التاء أيضا فحو  
 عست همد أن تفتح وليست مفتحة ولا تصالهما بضمائر الرفع نحو ليسوا وسواء ليست  
 عليهم بوكيل فهل عسيتم ان توليتم وقيل انها حرفان لعدم دلالتها على الحدث والزمان  
 ولتوقف افادة معناها على غيرها كسائر الحروف وأجيب بان عدم الدلالة عارض  
 وبان توقف الافادة على ذكر الغير انما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف فاعطيا  
 حكمه في التوقف المذكور ولا يقدح في فعلية الثلاثة الاول خروجها في الظاهر عن  
 أوزان الفعل لان أصلها فعل بفتح الفاء وكسر العين لافعل بفتحها أيضا ولا فعل بضمها  
 (ومضارع) وهو ما دل على معنى مقترن باحد زمنى الحال والاستقبال ويتخلص  
 لاحدهما بقرينة وسمى مضارعا لمشابهة الاسم في اعتوار المعاني عليه وقيل لمشابهة  
 له في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل  
 وسكناته (ويعرف) أى يميز عن الماضى والامر (بدخول لم عليه) بان يقع بعدهما من

وتاء التانيث الساكنة  
 وهو ثلاثة أنواع ماض  
 ويعرف بتاء التانيث  
 الساكنة فحوقامت  
 وقعدت ومنه نعم  
 وبئس وليس وعسى  
 على الاصح ومضارع  
 ويعرف بدخول لم  
 عليه



غير فصل (فحوله يقيم) وقد مر انه غير ايضا بدخول حرف التنفيس عليه وانما اقتصر المؤلف على لم لان له ما تراجا بالفعل بتغيير معناه الى المضى حتى صارت كجزءه قاله الرضى ولو قال نحو يقوم لكان أولى لانه يقبل لم (ولا بد في أوله من احدى الزوائد الاربع) المسماة بحرف المضارعة (وهي الهمزة والنون والياء) المثناة من تحت (والياء) المثناة من فوق (يجمعها) أى يجمع تلك الزوائد الاربع (قولك نأيت) أو نيت أو أتيت أو نأتى وانما زادوها فارقا بينه وبين الماضى وخصوا الزيادة به لانه مؤخر بالزمان عن الماضى والاصل عدم الزيادة فأخلفت التقديم وانما لم يجعل المؤلف هذه الاحرف علامة للمضارع ايضا لوجودها في أول الماضى كأكرم وتعلم ونرجس ورنأ وانما ذكرها توطئة وتمهيدا لقوله (ويضم أوله) أى الحرف المفتوح به المضارع (ان كان ماضيه على أربعة أحرف) سواء كان كل حروفه أصولا (كـ حـ جـ) فانه ماض أصلي الحروف فتقول في مضارعه (يد حـ جـ) يضم أوله أو بعضها زائدا (و) ذلك نحو (أكرم) فان الهمزة فيه زائدة فتقول في مضارعه (يكرم) يضم أوله (و) كذا تقول في مضارع (فرح) بتشديد الراء (يفرح) يضم أوله لزيادة تكرير الراء أى الراء في ماضيه (و) في مضارع (قاتل بقاتل) يضم أوله لزيادة الالف في ماضيه (ويفتح) أوله (فيما سوى ذلك) أى فيما سوى المضارع الذى ماضيه رباعى بان كان ماضيه ثلاثيا (نحو نصر) فتقول في مضارعه (ينصر) يفتح أوله أو خماسيا (و) ذلك نحو (انطلق) فتقول في مضارعه (ينطلق) يفتح أوله أيضا أو سداسيا (و) ذلك نحو (استخرج) فتقول في مضارعه (يستخرج) يفتح أوله أيضا والاولى أن تجعل هذه الاحرف علامة ثانية للمضارع ولا نسلم وجودها في أول الفعل الماضى لار المعنى بها الهمزة التى للمتكلم وحده والنون التى له مع غيره والياء التى للغائب المذكور مطلقا والجمع المؤنث الغائب والتاء التى للمخاطب مطلقا أو للغائبة أو للغائبين (و) فعل (أمر) وهو ما دل على طلب حدث مقترن بزمن الاستقبال (ويعرف) أى يميز عن المضارع والماضى (بدلالته) وضعها (على الطالب وقبوله بآء المخاطبة) وذلك (نحو قومي واضربي) فان كلا منهما دل على الطالب وقبل بآء المخاطبة فلا بد فيه من مجموع الامرين حتى لو دلت كلمة على الطالب ولم تقبل الياء فهى اسم فعل كترال أو مصدر كضربا زيدا أو قبلت الياء ولم تدل على الطالب فهى فعل مضارع كتقومين ولو قال نحو قم واضرب لكان أولى لانه الذى يقبل بآء المخاطبة (ومنه) أى من فعل الامر (هات) بكسر التاء الا اذا اتصل به ضمير جماعة المذكورين فانه حينئذ يضم نحو هاتوا (و) كذا منه (تعال) ويفتح اللام لا غير (على الاصح) فيها دلالاتها على الطالب وقبولها بآء المخاطبة وهما مبتدآن على حذف حرف العلة من آخرهما فالخندوف من هات الياء كفى ارم ومن تعال الالف كفى انحش فان أمرت بهما وثناك كانا مبتدئين على حذف النون نحوها قى

فحوله يقيم ولا بد في  
أوله من احدى  
الزوائد الاربع وهى  
الهمزة والنون والياء  
يجمعها قولك  
نأيت ويضم أوله ان  
كان ماضيه على أربعة  
أحرف كـ حـ جـ  
يد حـ جـ يكرم  
يد حـ جـ و كرم يكرم  
يفرح ويفتح فيما  
يقابل ويفتح فيما  
يقابل ذلك نحو نصر  
انطلق ينطلق  
يستخرج يستخرج  
وامر ويعرف بدلالته  
على الطالب وقبوله  
بآء المخاطبة أو لثمة نحو  
قومي واضربي ومنه  
هاتوا تعال على الاصح



وتعالى بالبناء فيه ما اذ بناء الامر على ما يجزم به مضارعه وذهب بعضهم الى ان هات  
وتعال اسماء فعلين للامر فها ت بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل (و) أما (الحرف) فهو كلمة  
دلت على معنى في غير ما فقط فعلامته التي امتاز بها عن أخويه عدمية وهي انه (مالا  
يصح معه دليل الاسم) اي واحد من علاماته (ولا دليل الفعل) اي واحد من علاماته  
أضاف ترك العلامة له علامة ونظير ذلك كما قال ابن مالك ج ح خ ف علامة الجيم نقطة  
من أسفل و علامة الحاء نقطة من فوق و علامة الحاء المهملة عدم النقطة قال بعضهم  
وانما لم يجعل له علامة وجودية كقسميه لانه في نفسه علامة فلو جعلت له علامة لزم  
الدور والتسلسل فاذا عرضت عليك مثلا كلمة وسئلت عنها هي اسم أو فعل أو حرف  
فأعرض عليها علامات الاسماء أولا فان قبلت شيئا منها فاسم والا فاعرض عليها  
علامات الافعال فان قبلت شيئا منها ففعل والا فاحكم بحرفيتها اذ لا يخرج عن ذلك  
كما دل عليه الاستقراء ثم الحرف ثلاثة أقسام لانه ان لم يختص بالاسماء ولا بالافعال  
لم يعمل (كهل) وانما عملت ما النافية مع انها لا تختص حلالها على ليس وان اختص  
بالاسماء عمل فيها الجرمكن (وفي) أو الرفع والنصب كان وأخواتها وانما لم يعمل ال  
مع اختصاصها بالاسماء لتنزلها من مدخولها منزلة الجزء ومن ثم تخطاها العامل وان  
اختص بالافعال عمل فيها الجزم كلما النافية (ولم) أو النصب كان

### باب بيان الاعراب والبناء

الذين لا يخلو آخر كل كلمة من أحدهما وبأبينا الاعراب لشرفه وشرف محله فقال  
(الاعراب) هو مصدرا عرب يحى لغة لمعان منها الالة والتعسين والتغير وهذا  
أنسب بالمعنى الاصطلاحي المشار اليه بقوله (تغير أو آخر الكلام) حقيقة أو حكما  
والكلام هنا الاسم المتمكن والفعل المضارع المجرد مما يوجب بناءه اذ لا يعرب من  
الكلمات سواهما وتغير أو آخره هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو غير ذلك بحسب  
ما يقتضيه العامل كما يرشد اليه قوله (لاختلاف العوامل الداخلة عليها) أي على  
الكلم لفظا أو تقديرا بخلاف التغير الحاصل في الآخر لغير عامل كتغير دال قد أفلح  
بحركة النقل في قراءة ورش وكالتغير الحاصل بحركة الاتباع والتخلص من التقاء  
الساكنين فانه لا يسمى اعرابا لانه ناشئ عن غير عامل والمراد باختلاف العوامل  
تعاقد على الاوخر واحد ابعدها واحد والعوامل جمع عامل وهو ما أوجب كون آخر  
الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جر أو جزم ثم التغير المند كوريكون  
في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع (لفظا أو تقديرا) فالأقسام أربعة لفظي  
وتقديري في الاسم المفرد ومثل ذلك في الفعل فاللفظي ما يظهر في آخر الكلمة كما  
في آخر زيد نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وآخر يضرب في نحو زيد يضرب وان  
يضرب ولم يضرب والتقديري ما لا يظهر في الآخر بل يفرض وينوي كالشوى في آخر

والحرف ما لا يصلح  
معه دليل الاسم ولا  
دليل الفعل كهل وفي  
باب الاعراب  
ولم يجر باب الاعراب  
والبناء \* الاعراب  
تغير أو آخر الكلام  
لاختلاف العوامل  
الداخلة عليها لفظا  
أو تقديرا

الفتى من فحوا الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى وآخر يخشى من فحوز يدي يخشى  
 وإن يخشى وآخر يكن من فحول يكن الفين كفروا وأوللتهم سيم وليس دخولها في الحمد  
 عما يفسده وانما يفسده اذا كان المراد بها الشك ثم الحمد الذي ذكره ظاهر في أن  
 الاعراب معنوى وعليه كثيرون ويتضمن عليه ان يقال للرفع مثلا علامات وقيل انه  
 لفظي واختاره ابن مالك ونسبه الى المحققين وعليه فيقال في حده فالاعراب  
 ما اختلف به آخر المعرب قال المرادى رحمه الله تعالى وهو أقرب الى الصواب لقول  
 المحققين أنواعه رفع الخ كما سيأتى ولان الاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز المعاني  
 والتمييز انما يكون بالاثرا لا بالتغيير وأما الاضافة في قولهم حركات الاعراب وعلا ماته  
 فن اضافة العام الى الخاص كخاتم فضة (وأقسامه) أى أنواع الاعراب (أربعة)  
 لازائد عليها (رفع) بحركة أو حرف (ونصب) بحركة أو حرف أو حذف (ونخفص)  
 بحركة أو حرف (وجزم) بسكون أو حذف وجعل هذه الاربعة أنواعا للاعراب أنسب  
 بمن جعله افظيا وانما كانت أربعة لانه اما سكون وهو واحد أو حركة وهى ثلاثة  
 وقدم الرفع لان الكلام لا يستغنى عنه ولان المعرب به مقدم على المعرب بالنصب  
 ثم النصب لان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معموله أصلا بالنسبة  
 للمحرور ثم الخفض لاختصاصه بالاشرف وهو الاسم وأخر الجزم لانه مختص بتغيير  
 الاشرف وهو الفعل (فلا اسماء) المتمكنة وهى السالبة من شبهه الحرف المقتضى  
 للبناء (من ذلك) أى من تلك الاربعة (الرفع) لفظا أو تقديرا (والنصب) كذلك  
 (والخفض) كذلك (ولا جزم فيها) أى فى الاسماء (وللافعال) المضارعة العارية مما  
 يوجب بناءها (من ذلك الرفع) لفظا أو تقديرا (والنصب) كذلك (والجزم) كذلك  
 (ولا خفض فيها) أى فى الافعال وانما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصدا  
 للتعادل لان الاسم خفيف اذ مدلوله بسيط والفعل ثقل اذ مدلوله مركب من  
 الحدث والزمان والسكون أخف من الحركة فأعطى الخفيف الثقل والثقل  
 الخفيف لتعادل خفة الاسم ثقل الحركة وتعادل ثقل الفعل خفة السكون وقد أفهم  
 كلامه ان هذه الاربعة بالنسبة لمحالها ثلاثة أقسام ما هو مشترك بين الاسماء  
 والافعال وهو الرفع والنصب وما هو خاص بالاسماء وهو الخفض وما هو خاص بالافعال  
 وهو الجزم فتعادل لكل من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الاعراب (والبناء) وهو  
 لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا حاضدا لاعراب وهو (لزوم)  
 أو آخر الكلام) حالا واحد لفظا أو تقديرا (حركة) أو حرفا (أو سكونا) أو حذف فالغير عامل  
 وهذا التعريف بناء على القول بان البناء معنوى ومناسب لمن جعل الاعراب معنويا  
 كما وافق (وأنواعه) المعبر عنها أيضا بالاقاب (أربعة ضم) كحيث (وفتح) كائين  
 (وكسر) كأمس (وسكون) ككم ويسمى وقفا وكما تكون الكلمة مبنية على الحركة

وأقسامه أربعة رفع  
 ونصب ونخفص وجزم  
 فلا اسماء من ذلك  
 الرفع والنصب  
 والخفض ولا جزم فيها  
 ولا فعال من ذلك  
 الرفع والنصب والجزم  
 ولا خفض فيها  
 والبناء لزوم أو آخر  
 الكلام حركة أو سكونا  
 وأنواعه أربعة ضم  
 وفتح وكسر وسكون



تكون مبنية على الحرف كما سيأتي في النداء والفرق بين هذه وبين أقسام الاعراب  
 أن تلك تختلف باختلاف العامل بخلاف هذه ولهذا عبر عن هذه بما يدل على لزوم  
 وعن تلك بما يدل على الانتقال (والاسم) بعد التركيب (ضربان) لأنه إما أن يختلف  
 آخره بسبب العوامل أولا فالأول (معرب وهو الأصل) لأن الاعراب أصل في الاسماء  
 لا عوار معان مختلفة عليها بصيغة واحدة لا يميزها الا الاعراب ولهذا قدمه (وهو  
 ما تغير آخره) أي بان يتصف الحرف الذي هو آخر المعرب بصفة أخرى حقيقة أو حكما  
 ان كان اعرابه بالحركة أو بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكما ان كان اعرابه  
 بالحروف ولا بد في هذا التغير أن يكون (بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة عليه)  
 في العمل بأن يعمل بعض منها بخلاف ما يعمل البعض الآخر ثم التغير المذكور (إما)  
 أن يكون تغيرا (لفظيا) وذلك (كزيد وعمر) فإن كلا منهما إذا ركب مع عامله يتغير آخره  
 لفظا كما في نحو جاء زيد وعمر ورأيت زيدا وعمر ومررت بزيد وعمر (وإما) تغيرا  
 (تقديرا) وذلك (نحو موسى والفتي) مما يتعدى ظهور الاعراب في آخره فإن كلا منهما  
 إذا ركب مع عامله يفرض وينوي أن آخره قد تغير في المعنى وإن لم يوجد تغير في اللفظ  
 لما منع يمنع من ظهوره لفظا (و) الثاني (مبنى) أصله مبنى اجتماع الواو والياء  
 وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدخلت في الياء (وهو الفرع) بحريانه  
 على خلاف الأصل ومن ثم لا يبنى الا إذا أشبه الحرف شهما قويا يدنيه منه في الوضع  
 أو المعنى أو الاستعمال قيل أو شابه مبنى الأصل ويكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من  
 وجه واحد بخلاف منع الصرف فلا بد من شبهه بالفعل من وجهين (وهو) بخلاف  
 المعرب أي (ملا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه) أي لا يتأثر آخره  
 باختلاف العوامل بل يلزم طريقة واحدة لأن البناء ضد الاعراب فهما متقابلان  
 تقابل الضدين وتقسيم الاسم إلى معرب ومبنى هو من تقسيم الشيء إلى ما هو أخص منه  
 مطلقا إلى ما هو أعم منه كما توهم بعضهم إذا التقسيم ضم مختص إلى  
 مشترك فوجب كون القسم مطلقا من المقسوم (كالضمرات) متصلا وما منفصلا  
 فانها مبنية لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى من المعاني التي تؤدي بالحرف وهو  
 التكلم والخطاب والغيبة وقيل في الوضع لأن أكثرها على حرف أو حرفين وحل باقيها  
 عليها (وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام) كمن وما وأين وأيان فانها بنيت لشبهها  
 بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف الذي هو الاستفهام والشرط وقد وضع لكل  
 منها حرف يؤدي به نعم يستثنى مما ذكر أي فانها معربة لضعف الشبهة فيها بما عارضه  
 من مجيئها غالبا ملازمة للإضافة التي هي من خواص الاسماء (وأسماء الإشارة) كذا  
 وذى وشم وهؤلاء فانها بنيت لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف وهو  
 الإشارة وإن لم تضع العرب له حرفا يؤدي به كما وضعوا للثني والترجي (وأسماء الأفعال)

والاسم ضربان معرب  
 وهو الأصل وهو  
 ما تغير آخره بسبب  
 العوامل الداخلة  
 عليه إما لفظا كزيد  
 وعمر وإما تقديرا  
 نحو موسى والفتي  
 ومبنى وهو الفرع وهو  
 ما لا يتغير آخره بسبب  
 العوامل الداخلة  
 عليه كالضمرات  
 وأسماء الشرط وأسماء  
 الاستفهام وأسماء  
 الإشارة والأفعال

كصه وآمين وايه وهيت فانها بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال فانها تنوب عن  
 الفعل ولا بد من عمل عليها عامل يؤثر فيها فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثل فانها  
 نائبان عن آتني وأترجي ولا بد من عمل عليها عامل يؤثر فيها (وأسماء الموصولات) كالذي  
 والتي والذين واللاق فانها بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال أيضا لانها مقترنة  
 افتقار متصلا الى ما يتم به معناها وهو الصلة فاشبهت بالحروف في افتقارها في افادة  
 معناها الى ذكر متعلقها ويستثنى من اطلاقه أي الموصولة فانها عربية الا اذا اضيفت  
 وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا ثم ان المبني يتقسم الى أربعة أقسام كما يستفاد من قوله  
 (فنه ما يبنى على السكون فهو كمن) استغماية كانت أو خبرية وقدمه لا صالته (ومنه  
 ما يبنى على الفتح ككائن) هو اسم استغماية يستل به عن المكان (ومنه ما يبنى على  
 الكسر كاهس) هو اسم لليوم الذي قبل يومك (ومنه ما يبنى على الضم كحيث) ظرف  
 مكان وقد يفتح للتحفة ويكسر على أصل التثنية الساكنين ويقال حوث وحث بثلاث  
 الشاء فمما فيها هذه تسع لغات (والأصل في) الاسم (المبني) بل وفي غيره أيضا (أن يبنى  
 على السكون) تحفته واستعملها الأصل الذي هو عدم الحركة فلا يعدل عنه الى الحركة  
 الا لسبب يقتضي العدول وحينئذ فاذا جاء شيء الأصل فيه البناء مبني فلا يستل عن  
 سبب بنائه تحفته على أصله ثم ان جاء مبني على السكون فلا يستل أيضا عن سبب  
 بنائه عليه لذلك أو على حركة يستل عنه سواء كان لم يعدل الى الحركة ولم كانت الحركة  
 كذا وان جاء شيء على الأصل فيه الأعراب مبني على السكون يستل عنه سؤال واحد  
 لم يبن أو على حركة يستل عنه ثلاثة أسئلة لم يبن ولم يعدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا  
 (والفعل) أيضا (ضربان) ضرب (مبني وهو الأصل) لان البناء أصل في الأفعال  
 لانها لا تتصورها معان مختلفة فتتفرق في تميزها الى الأعراب لاختلفت صيغتها  
 باختلاف معانيها فان حصل لبس في بعض المواضع بقبولها بصيغة واحدة قلنا ان  
 مختلفة كما في فصول تاكل السمك وتشرب اللبن فيمكن ازالته باظهار الناصب أو الجازم  
 (و) ضرب (عرب) وهو المضارع لشبهه الاسم (وهو الفرع) بجر يانه على خلاف  
 أصله وسياق (والمبني) من الأفعال (نوعان أحدهما الفعل الماضي) وقدمه للاتفاق  
 على بنائه (وبنائه على الفتح) ثلاثيا كان أو رباعيا مجردا كان أو مزيدا فيه كضرب  
 ودحرج وانطلق واستخرج وضربك وضربا وما تحور من وعفا فسكون آخرهما عرض  
 والفتحة مقدرة عليه والأصل رمي وعفا وقابل الماء والواو الفين التحركهما وانفتاح  
 ما قبلهما وكان القياس أن يبنى على السكون لانه الأصل في البناء وليسكنه لما شابه  
 اسم الفاعل بوقوعه موقعه كزيد ضرب وضارب بنى على الحركة وكانت فتحة طلبا للتحفة  
 (الا اذا اتصل به واو الجماعة فيضم) آخره (نحو ضربوا) للناسبة لا ضم بناء كما هو ظاهر  
 عبارة وانما فتحوا فتحوا واشتروا وادعوا لان الأصل اشتروا ياء مضمومة ودعوا واواوين

وأسماء الموصولات  
 فنه ما يبنى على  
 السكون فهو كمن ومنه  
 ما يبنى على الفتح  
 ككائن ومنه ما يبنى  
 على الكسر كاهس  
 ومنه ما يبنى على  
 الضم كحيث والأصل  
 في المبني أن يبنى على  
 السكون وهو الفعل  
 ضربان مبني وهو  
 الأصل ومبني وهو  
 الفرع والمبني نوعان  
 أحدهما الفعل الماضي  
 وبناءه على الفتح  
 وبناءه على الواو  
 الجماعة فيضم نحو  
 ضربوا



أولها ضم مومة ثم حركت الياء والواو وانفتح ما قبلها فقلبتا ألفين ثم حذفت الألف  
 لا لتقاء الساكنين (أو اتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن) آخره تسكين ببناء (نحو  
 ضربت) بتثنية التاء (وضربنا) بالسكان الباء والنسوة ضميرين وجزم في التوخيخ بأن  
 السكون فيه عارض كالضم فيما قبله وبني على السكون لانه الأصل في البناء  
 والاستئصال توالي أربع متكررات فيها هو كالسكامة الواحدة لان ضمير الفاعل بمنزلة جزء  
 الفعل وخرج بضمير الرفع النصب كضربك وبالمحرك ضمير الرفع الساكن كضربا في  
 هاتين الحالتين يبني على الفتح الذي هو الأصل فيه كما اذا تجرد كما أشرنا الى ذلك فيما مر  
 (و) النوع (الثاني فعل الأمر) مبني على الأصح (وبناؤه على السكون) اذا كان صحيح  
 الآخر (فخوضرب) أو اتصل به ضمير النسوة فخواشين (واضربن) ياهنديات (الا  
 اذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون) يكون  
 بناؤه سواء كان صحيح الآخر (فخوضربا واضربوا واضربي) أو معتلا نحو اغزوا واغزوا  
 واغزى فهذه الامثلة الستة مبنية على حذف النون كما ان مضارعها يجزم بحذفها ولو  
 آخر هذا الاستثناء عما بعده لكان أولى (والا المعتل) منه وهو ما آخره واو أو ألف أو  
 ياء ولم يتصل به ما تقدم (فعلى حذف حرف العلة) يكون بناؤه (فخواخش واغزوارم)  
 فواخش مبني على حذف الألف واغزوا على حذف الواو وارم على حذف الياء  
 (والمعرب من الافعال الفعل المضارع) على خلاف الأصل فيرفع بحركة أو حرف  
 وينصب بحركة أو حذف حرف ويجزم بحذف حركة أو حرف لكن (بشرط أن لا يتصل  
 به نون الاناث ولا نون التوكيد المباشرة) أي المتصلة به من غير حاجز لالفاظ ولا تقديرا  
 ثقيلة كانت أو خفيفة (نحو يضرب) مما هو صحيح الآخر فانه يرفع بضمة ظاهرة (و)  
 نحو (يخشى) مما هو معتل الآخر فانه يرفع بضمة مقدرة (فان اتصلت به نون الاناث  
 بني) معها على الأصح (على السكون) وذلك (نحو والودات يرضعن) فالودات  
 مبتدأ أو يرضعن فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بالنون وهي في محل رفع على  
 الفاعلية والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع على انها خبر المبتدأ وبني الفعل معها  
 لانه انما أعرب لشبهه بالاسم فلما اتصلت به النون التي لا تتصل الا بالفعل رجح  
 جانب الفعلية فرد الى ما هو أصل الفعل وهو البناء وبني على السكون لانه الأصل  
 في البناء وحلله على الماضي المتصل بها (وان اتصلت به نون التوكيد المباشرة)  
 له لفظا أو تقديرا (بني) معها على الأصح (على الفتح) ثقيلة كانت (نحو ليسبحن)  
 أو خفيفة نحو (وايكونن) لتر كبه معها تر كيب خمسة عشر ولهذا الفصل بينهما  
 فاصل لم يحكم بينهما لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء وبني على الفتح لخفته فان لم تبشيره  
 أعرب نحو لتبون ولا يصدنك (وانما أعرب المضارع) على خلاف الأصل (لشابهته  
 الاسم) في أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التر كيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة

أو اتصل به  
 ضمير رفع متحرك  
 فيسكن نحو ضربت  
 وضربنا والثاني فعل  
 الأمر وبناؤه على  
 السكون نحو واضرب  
 واضربن الا اذا اتصل  
 به ضمير تثنية أو ضمير  
 جمع أو ضمير المؤنثة  
 المخاطبة فعلى حذف  
 النون نحو واضربا  
 واضربوا واضربي والا  
 المعتل فعلى حذف  
 حرف العلة نحو واخش  
 واغزوارم والمعرب  
 من الافعال المضارع  
 المضارع بشرط أن  
 لا يتصل به نون الاناث  
 ولا نون التوكيد  
 المباشرة نحو يضرب  
 ويخشى فان اتصل به  
 نون الاناث بني على  
 السكون نحو والودات  
 يرضعن وان اتصل  
 به نون التوكيد  
 المباشرة بني على الفتح  
 نحو ليسبحن وليكونن  
 وانما أعرب المضارع  
 لشابهته الاسم

واحدة لكن لما كانت المعاني المتداولة على الاسم لا يميزها الا الاعراب وعلى المضارع يمكن تمييزها بغيره كاظهار الناصب أو المجازم جعل الاعراب أصلا في الاسم فرع في المضارع (وأما الحسروف فبنية كلها) أحادية كانت أو ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية ولا تزيد على ذلك إذ ليس فيها مقتض للاعراب فانها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما يحتاج معه الى الاعراب ثم منها ما هو مبني على السكون كهل وبل أو على الفتح كاعل وليت أو على الكسر كالام البحر وبائه أو على الضم كمنذ على لغة من جربها

باب معرفة علامات (أقسام) الاعراب (أصالة ونياية)

العلامات هي الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها كإسقاط في ذلك وقدم علامات الرفع لعدم استغناء الكلام عنه فقال (الرفع) وهو ما يحدث به عامله سواء كان عاملا لفظيا أو معنويا وهذا هو القسم الأول من أقسام الاعراب (أربع علامات) أحدها (الضمة وهي الأصل) ومن ثم لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها وانما كانت أصلا لغيرها لان الاعراب بالحركات أصل للاعراب بالحروف ولهذا قدمها (و) الثلاثة الأخر (الواو والالف والنون وهي) فرع لان كل علامة منها (نايبة عن الضمة) أما الواو فلكونها متولدة منها عند الاشباع أقيمت مقامها والالف أختها اذ هما من حروف المد واللين فقامت مقام الضمة حلا على أختها والنون تقارب الواو في المخرج ولهذا تدغم فيهما فاقترنت أيضا مقام الضمة ولكل منهما موضع تخصم أشار اليها مبتدئا بالأصل بقوله (فأما الضمة فتسكون علامة للرفع) أصالة (في أربعة مواضع) لازائد عليها الأول (في الاسم المفرد) وهو هنا ما ليس مثنى ولا جموعا ولا من الأسماء الستة (منصرفا كان) وهو ما دخله الصرف الذي هو التثنية والعال على الاسم كبنية وجر بالكسرة (أو غير منصرف) وهو ما كان بخلافه فالأول (نحو قال الله) تعالى فالاسم الكريم مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره والثاني نحو (واذ قال إبراهيم) فالإبراهيم غير منصرف للعلمية والعجبة مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره ولا فرق في رفعه بالضمة بين أن يكون ظاهرا فيه الاعراب كما مر أو مقترنا كما في نحو (واذ قال موسى) فموسى مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه ضمة مقترنة على الالف منع من ظهورها التعذر اذا الالف لا تقبل الحركة لذاتها (و) الموضع الثاني (في جمع التكسير) وهو ما تغير فيه بناء مفردة تحقيقا أو تقديرا بزيادة أو نقص أو تبديلا (منصرفا كان أو غير منصرف) فالأول (نحو قال أصحاب موسى) فأصحاب جمع تكسير مفردة صيب مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره وموسى مضاف اليه وعلامة جره الفتحة والثاني نحو (ومساكن ترضونها) فمساكن جمع تكسير مفردة مسكن غير منصرف للجمعية المكررة مرفوع بالعطف على آباءكم الذي هو اسم كان

وأما الحروف فبنية كلها  
باب معرفة علامات  
الاعراب  
لأربع أربع علامات  
الضمة وهي الأصل  
والواو والالف والنون  
وهي نائبة عن الضمة  
فأما الضمة فتسكون  
علامة للرفع في أربعة  
مواضع في الاسم المفرد  
منصرفا كان أو غير  
منصرف نحو قال الله  
واذ قال إبراهيم  
موسى وفي جمع  
التكسير منصرف  
كان أو غير منصرف  
نحو قال أصحاب موسى  
ومساكن ترضونها



وجلة ترصونها في محل رفع على انها نعت له ولا فرق في رفعه بالضمة ايضا من ان يكون  
 الاعراب فيه ظاهرا كما مر او مقدر كما في نحو (ومن آياته البحار) فالجوار جمع  
 تكسير ومفردة جارية مرفوعة على انه مبتدأ أو علامة رفعه ضمة مقصورة في الياء منع من  
 ظهورها الاستئصال لانه منقوص ومن آياته جار ومجرور في محل رفع على انه خبر مقدم  
 (و) الموضع الثالث (في جمع المؤنث السالم) وهو ما سلم فيه بناء مفردة سواء كان اسما  
 ام صفة ولو عبر بالجمع بالالف والتاء لكان اولى لاسيما في (و) في (ما حل عليه) مما  
 هو اسم جمع او جمع مسمى به فالاول (نحو اذا جاءك المؤمنات) فالمؤمنات فاعل جاء  
 وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو جمع مؤنث سالم ولا يقدح فيه سقوط التاء لانها  
 كلمة جارية بالدلالة على التانيث وايست من بنية الكلمة والثاني نحو (وأولات  
 الاحمال) فأولات اسم جمع لا واحد له من لفظه مرفوع على الابتداء والاحمال  
 مضاف اليه وخبره الجملة الاسمية من قوله أجلهن ان يضمن جملهن (و) الموضع  
 الرابع (في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الاخر أم معتل (الذي لم يتصل بالآخر  
 شيء) مما يوجب بناء أو ينقل اعرابه ورفعه بالضمة يكون تارة لفظا وتارة تقديرا فالاول  
 (نحو نرفع درجات من نشاء) فنرفع فعل مضارع مرفوع تجرده عن الناصب والجارم  
 وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ودرجات مفعول به  
 ومن اسم موصول في محل جر بالاضافة وجلة نشاء من الفعل والفاعل صلة الموصول  
 فلا محل لها من الاعراب والثاني نحو (والله يدعو الى دار السلام) فالاسم الكريم  
 مرفوع على الابتداء ويدعو فعل مضارع معتل الاخر مرفوع بضمة مقصورة في الواو منع  
 من ظهورها الاستئصال وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا والى دار السلام جار ومجرور  
 ومضاف اليه متعلق بالفعل والجملة الفعلية في محل رفع على الخبرية ومثله ذلك والله  
 يقضى بالحق ان في ذلك لآية لمن يخشى فيقضى ويخشى كل منهما فعل مضارع معتل  
 الاخر وعلامة رفعه ضمة مقصورة في الاخر منع من ظهورها في الاول الاستئصال وفي  
 الثاني التعذر وقيد الفعل بعدم اتصال شيء به لانه لو اتصل به نون التوكيد أو الاناث  
 كان مبنيا أو اتصل به ضمير ثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة كان علامة رفعه  
 ثبوت النون كما ستعرفه وهذا هو الذي عناه المؤلف بالشئ والمافرغ من مواضع الضمة  
 أشار الى مواضع ما ناب عنها من الاحرف فقال (وأما الواو فتكون علامة للرفع) نيابة  
 عن الضمة (في موضعين) لا ثالث لهما الاول (في جمع المذكر السالم) وهو ما دل على  
 أكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء واحد سواء كان واحدا أو صفة  
 (و) في (ما حل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في الجمع المذكر فالاول (نحو  
 واؤمنذ يفرح المؤمنون) فالمؤمنون جمع مؤمن وقد سلم فيه بناء واحد وهو فاعل  
 يفرح وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم والظرف متعلق

ومن آياته البحار وفي  
 جمع المؤنث السالم  
 وما حل عليه نحو اذا  
 جاءك المؤمنات  
 وأولات الاحمال وفي  
 الفعل المضارع الذي  
 لم يتصل بالآخر شيء  
 نحو نرفع درجات من  
 نشاء والله يدعو الى  
 دار السلام وأما الواو  
 فتكون علامة للرفع  
 في موضعين في جمع  
 المذكر السالم وما حل  
 عليه نحو ويؤمنذ يفرح  
 المؤمنون



بالفعل واذا مضاف اليه والثبوت فيه عوض عن الجملة المحذوفة ومثله فرح المخالفون  
 بجمعهم وجاء المعنويون من الأعراب والثاني نحو (ان يكن منكم عشرون صابرون)  
 فعشرون محمول على الجمع المذكور اذ لا واحد له من لفظه ومثله ثلاثون وأربعون الى  
 تسعين بادخال الغاية وهو مرفوع بـ **يكن** على انه اسمها وعلامة رفعه الواو نيابة  
 عن الضمة وصابرون صفة له ومنكم جار ومجرور في محل نصب على انه خبر مقدم ليكن  
 (و) الموضع الثاني (في الاسماء الستة) المعتلة المضافة لغيرها المتكلم (وهي أبوك  
 وأخوك وحموك) بكسر الكاف ولوقال وجوها المكان أولى لان الحزم قريب زوج  
 المرأة (وفوك وهنوك وذومال) أي صاحبه فكل منها يرفع بالواو نيابة عن الضمة  
 بالشروط الاتية (نحو قال أبوهم) فأبوهم فاعل قال ومضاف اليه وعلامة رفعه الواو  
 لانه من الاسماء الستة (و) نحو (ليوسف وأخوه أحب الى أمينا) يوسف مبتدأ  
 وأخوه معطوف عليه وهو مرفوع لان المعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو  
 لانه من الاسماء الستة وأحب هو الخبر والى أمينا جار ومجرور متعلق به ولو صرح  
 المؤلف بما قدرناه كان أولى (و) نحو (جاء حموك) فحموك فاعل جاء وعلامة رفعه  
 الواو (وهنا فوك وهنوك) فهذا اسم إشارة في محل رفع على انه مبتدأ وفوك خبره  
 وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو وهنوك معطوف عليه والمعطوف على المرفوع مرفوع  
 (وانه لنوع علم) ان حرف تو كيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والضمير المتصل بها  
 في محل نصب على انه اسمها ولأنه علم خبرها ومضاف اليه وهو مرفوع وعلامة رفعه  
 الواو واللام لام الابتداء (وأما الالف فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة  
 (في المثني) وهو ما دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين من لفظه مذكرا كان أو مؤنثا  
 معرفة كان أو نكرة وعمل عن عبارة الاصل لساقيهما من التجوز (و) في (ما حمل عليه)  
 مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في المثني فالاول (نحو قال رجلان) فرجلان فاعل قال  
 وعلامة رفعه الالف لانه مثني والثاني نحو (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا)  
 ان حرف تو كيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وعلامة الشهور اسمها وعند الله  
 ظرف متعلق بالاسم واثنا عشر خبره وان وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن  
 الضمة جلالة على المثني اذ لا مفرد له وشهرات تميز (فانفجرت منه اثنا عشر عينا)  
 فاثنا عشر مرفوع بانفجرت على الفاعلية وعلامة رفعه الالف لانه مما حمل على  
 المثني اذ لا واحد له أيضا وعينا تميز (وأما النون فتكون علامة للرفع) نيابة عن  
 الضمة (في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير ثنية) سواء كان حاضرا أو غائبا فالاول  
 نحو أنما تقومان والثاني (نحو والنجم والشجر يسجدان) فتقومان ويسجدان كل منهما  
 فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لانه قد  
 اتصل به ضمير ثنية وهو الالف وهو مع فاء في محل رفع خبر عن المبتدأ (أو) اتصل به

ان يكن منكم  
 عشرون صابرون  
 وفي الاسماء الستة  
 وهي أبوك وأخوك  
 وحموك وفوك  
 وهنوك وذومال نحو  
 قال أبوهم وليوسف  
 وأخوه أحب الى  
 أمينا وجاء حموك  
 وهذا فوك وهنوك  
 وانه لنوع علم وأما  
 الالف فتكون علامة  
 للرفع في المثني وما  
 حمل عليه نحو قال  
 رجلان ان عدة  
 الشهور عند الله اثنا  
 عشر شهرا فانفجرت  
 منه اثنا عشر عينا  
 وأما النون فتكون  
 علامة للرفع في الفعل  
 المضارع اذا اتصل به  
 ضمير ثنية نحو والنجم  
 والشجر يسجدان أو

(ضمير جمع المذكر) حاضرا كان أو غائبا فالاول نحو أثبتون بكل ربيع آية تعيشتون  
وتتخذون مصانع لعلكم تتخلدون فتثبتون فعل مضارع خال من الناصب والجارم وهو  
مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه قد اتصل به ضمير جمع وهو الواو وكذا ما بعده  
من الأفعال والثاني (نحو الذين يؤمنون بالغيب) فيؤمنون فعل مضارع مرفوع  
وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه اتصل به ضمير جمع وهو الواو وهو مع فاعله جملة فعلية  
لا محل لها من الأعراب لانها صلة الموصول وهو الذين والموصول في محل جر صفة لما قبله  
أو بدل منه وبالغيب متعلق بيؤمنون (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قالوا  
أتعجبين من أمر الله) فتعجبين فعل مضارع مرفوع لتجرد من الناصب والجارم  
وعلامة رفعه ثبوت النون لا اتصاله بضمير المؤنثة المخاطبة وهو الياء ومن أمر الله  
متعلق به وليس أنهي الكلام على علامات القسم الاول من أقسام الأعراب وهو  
الرفع اصالة ونياية أخذت من كلام على علامات القسم الثاني من أقسام الأعراب وهو  
النصب اصالة ونياية فقال (وللنصب) وهو ما يحدثه عامله سواء كان فعلا أو اسما  
أو حرفا (خمس علامات) احدها (الفتحه وهي الاصل) كما مر ولذا لا يقوم غيرها  
مقامها الا عند تعذرهما ومن ثم قدمها (و) الاربعة الباقية هي (الالف والكسرة  
والياء وحذف النون وهي) فروع عن الفتحة لان كل علامة منها (نايبة عن الفتحة)  
أما الالف فلانها تنشأ عن اقامت مقامها والياء أخت الالف فقامت مقام الفتحة  
كأختها والكسرة أصل الياء فأقامت مقام الفتحة جلا على فرعها وحذف النون أقيم  
مقام الفتحة لأنه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق الا أن يكون حذفها علامة للنصب  
وأما مواضعها فأشار اليها بما تدرج بالاصل بقوله (فأما الفتحة فتكون علامة للنصب  
في ثلاثة مواضع) لا زائد عليها الاول أن تكون علامة للنصب (في الاسم المفرد)  
المتقدم ذكره (منصرفا كان أو غير منصرف) فالاول (نحو واتقوا الله) فاتقوا فعل  
وفاعل والاسم الكريم منصوب على التعظيم وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ومثله  
والله يسمع تحاور كما ان الله سميع بصير والثاني نحو (ووهبنا له اسحق ويعقوب)  
فوهبنا فعل وفاعل وله جار ومجرور متعلق به واسحق منصوب لانه مفعول به وعلامة  
نصبه فتحة ظاهرة في آخره ولم ينون لانه غير منصرف للعجيبة وكذلك يعقوب منصوب  
لانه معطوف على اسحق وتكون الفتحة علامة للنصب فيه ظاهرة كما مر ومقدرة  
كما في نحو (واذ واعدنا موسى) فواعدنا فعل وفاعل وموسى منصوب لانه مفعول به  
وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها تحريك الالف ومثله واذ  
آتيناهم موسى الكتاب (و) الموضع الثاني أن تكون الفتحة علامة للنصب (في جمع  
التكسير) المتقدم ذكره (منصرفا كان أو غير منصرف) فالاول (نحو وترى الجبال  
فترى فعلا وفاعل والجبال منصوب على انه مفعول به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة

ضمير جمع المذكر نحو  
الذين يؤمنون  
بالغيب أو ضمير المؤنثة  
المخاطبة نحو قالوا  
أتعجبين من أمر الله  
وللنصب خمس  
علامات الفتحة وهي  
الاصـل والالف  
والكسرة والياء  
وحذف النون وهي  
نايبة عن الفتحة فأما  
الفتحة فتكون علامة  
للنصب في ثلاثة  
مواضع في الاسم  
المفرد منصرفا كان  
أو غير منصرف نحو  
واتقوا الله ووهبنا له  
اسحق ويعقوب واذ  
واعدنا موسى وفي  
جمع التكسير  
منصرفا كان أو غير  
منصرف نحو وترى  
الجبال



في آخره وهو جمع تكسير منصرف والثاني نحو (وعلمكم الله مغنايم كثيرة) وعد فعل  
ماض والضمير المتصل به منصوب المحل على انه مفعول أول والاسم المكرم فاعل  
ومغنايم مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو جمع تكسير  
لمغنايم غير منصرف للجمعية المكرة ولا فرق في نصبه بالفتحة بين أن يكون الأعراب  
ظاهر فيه كما مر أو مقدر كما في نحو (وأنتكحوا الأياهي) أنتكحوا فاعل وفاعل  
والأياهي منصوب بأنكحوا على انه مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف  
منع من ظهورها التعداد لانه مقصور وهو جمع تكسير لا يسمو هي من ليس لها زوج  
بكر كانت أو ثيبا (و) الوضع الثالث أن تكون الفتحة علامة للنصب (في الفعل  
المضارع) سواء كان صحيح الأخر أم معتله (إذا اتصل عليه ناصب) من نواصب  
الفعل (ولم يتصل) مع ذلك (بآخره شيء) يوجب بناءه أو يتقل أعرابه كما تقدم  
في علامات الرفع ويكون نصبه بفتحة ظاهرة أو مقدرة فالأول (نحو) إن ينال الله بحومها  
ولا دماؤها) إن حرف نفى ونصب وينال فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة  
ظاهرة في آخره والاسم المكرم منصوب على التعظيم وبحومها فاعل مؤخر ولا دماؤها  
معطوف عليه والثاني في الفعل المضارع المعتل بالألف نحو إن ترائي فتري فعل  
مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف منع من ظهورها التعداد  
ولم يمثل له المؤلف رحمه الله تعالى ولم يفرغ من مواضع الفتحة أشار إلى مواضع ما ناب  
عنه بقوله (وأما الألف فتكون علامة للنصب) نياية عن الفتحة (في الأسماء  
الستة) المتقدمة في علامات الرفع (نحو ما كان محمداً أباً أحد من رجالكم) فاحرف نفى  
وكان فعل ماض ناقص برفع الاسم وينصب الخبر ومحمداً اسمها وأباً أحد من منصوب  
بالألف خبرها لانه من الأسماء الستة ومن رجالكم متعلق بمحمداً وف صفة لأحد نحو  
(ونحفظ أختنا) نحفظ فعل وفاعل وأختنا منصوب بالألف على انه مفعول لانه من  
الأسماء الستة ومثله نحو إن جاءوا إلى أبيكم فقولوا يا أبانا (وتقول رأيت جالك) بكسر  
الكاف (ومثاله) رأيت فعل وفاعل وجالك منصوب بالألف على انه مفعول وكان  
هناك لانه معطوف عليه (و) قال الله تعالى (أن كان ذامال) كان فعل ماض ناقص  
برفع الاسم وينصب الخبر واسمها مستتر فهم أو ذامال خبرها منصوب بالألف لانه من  
الأسماء الستة (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب نياية عن الفتحة في جمع المؤنث  
السالم) والمراد به ما جمع بالفتحة وتاء مزيدتين سواء كان جمعاً للمؤنث أم المذكر ساكناً  
أم ذائغراً ولو عبر به لكان أولى لما ذكر (و) في (ما حل عليه) فالأول (نحو) خلق الله  
السموات) خلق فعل ماض والاسم المكرم فاعل والسموات منصوب بالكسرة على  
انه مفعول به أو مطلق جلالاً للنصب على البحر قياساً على أصله وهو جمع المذكر السالم  
ولما يلزم ان لا يخرج زيادة منية على أصله وهو جمع المذكر السالم ومثله نحو إن الحسنات

وعلمكم الله مغنايم  
كثيرة وأنكحوا  
الأياهي وفي الفعل  
المضارع إذا اتصل  
عليه ناصب ولم يتصل  
بآخره شيء نحو وإن  
ينال الله بحومها ولا  
دماؤها وأما الألف  
فتكون علامة للنصب  
في الأسماء الستة  
نحو ما كان محمداً أباً  
أحد من رجالكم  
ونحفظ أختنا وتقول  
رأيت جالك وهناك  
وإن كان ذامال وأما  
الكسرة فتكون  
علامة للنصب نياية  
عن الفتحة في جمع  
المؤنث السالم وما حل  
عليه فهو خالق الله  
السموات

يذهب من السبب والشأن في نحو (وان كن أولات حل) فأولات خبر كن وهو منصوب  
 بالكسرة واسمها النون المدغمة فيم انون كن وأصل كن كون بضم الواو بعد النقل الى  
 باب فعل بضم العين لا سناده الى ضمير رفع فاستثقلت الضمة على الواو فقلت منها الى  
 ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (وأما الياء فتكون  
 علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في موضعين) لاثالث لها الاول (في المثني) المتقدم  
 ذكره في علامات الرفع (و) في (ما حل عليه) مثال المثني (نحور بنا واجعلنا مسلمين  
 لك) اجعلنا فاعل وفاعل ومفعول أول ومسلمين مفعول ثان وهو منصوب وعلامة  
 نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها جلال للنصب على البحر لا شتر اكها في كون  
 كل واحد منهما فضلة مستغنى عنه (و) مثال ما حل عليه نحو (اذ أرسلنا اليهم اثنتين)  
 فأرسلنا فاعل وفاعل واليهم متعلق به واثنتين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه  
 الياء جلاله على المثني لساكنه ونحو (ربنا أمتنا اثنتين) ربنا منادى مضاف حذف منه  
 حرف النداء وأمتنا فاعل وفاعل ومفعول واثنتين منصوب نعت لمصدر محذوف أي  
 اما تين وعلامة نصبه الياء جلاله على المثني كما مر (و) الموضع الثاني (في جمع المذكر  
 السالم) المتقدم ذكره أيضا ثم (و) في (ما حل عليه) مثال الاول (نحو تنجي المؤمنين)  
 فنحبي فعل وفاعل والمؤمنين جمع مؤنن منصوب على انه مفعول به وعلامة نصبه  
 الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها جلال للنصب على البحر كالمثني كما مر ومثله ان  
 المتقين في جنات ونهر ومثال الثاني نحو (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة) وواعدنا فاعل  
 وفاعل وموسى مفعول أول وثلاثين مفعول ثان على حذف مضاف أي انقضاء  
 ثلاثين وعلامة نصبه الياء جلاله على الجمع اذ لا مفرد له وليلة تمييز (وأما حذف  
 النون فيكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في الأفعال) المضارعة (التي رفعها  
 بثبات النون) اذ ادخل عليها ناصب ويعبر عنها بالامثلة الخمسة كما سيأتي (نحو الا أن  
 تكونا ملكين) أو تكونا من الخالدين فان حرف مصدرى ونصب وتكونا فاعل  
 مضارع منصوب بان وعلامة نصبه حذف النون لانه من الامثلة الخمسة والضمير  
 المتصل به في محل رفع على انه الاسم وملكين هو الخبر ومثله فلا جناح عليهما ان يصلحا  
 ونحو (وان تصوموا خير لكم) فان حرف مصدرى ونصب وتصوموا فاعل مضارع  
 منصوب بان وعلامة نصبه حذف النون لساكنه وان والفعل في تأويل مصدر على انه  
 مبتدأ وخبره خير لكم ومثله نحو ولن تستطاعوا أن تعدلوا بين النساء ونحو الم  
 أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا (و) نحو (ان تقوى) فان حرف نفى ونصب وتقوى  
 فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه حذف النون لساكنه وفي الحديث تريد أن  
 ترجعي الى رفاة ولما فرغ من علامات القسم الثاني من أقسام الاعراب وهو  
 النصب أخذت كل على علامات الخفض الذي هو القسم الثالث من أقسام

وان كن أولات حل  
 وأما الياء فتكون علامة  
 للنصب في موضعين  
 في المثني وما حل عليه  
 نحو ربنا واجعلنا  
 مسلمين لك واذ  
 أرسلنا اليهم اثنتين  
 ربنا أمتنا اثنتين وفي  
 جمع المذكر السالم  
 وما حل عليه نحو تنجي  
 المؤمنين وواعدنا  
 موسى ثلاثين ليلة  
 وأما حذف النون  
 في الأفعال  
 التي رفعها بثبات  
 النون نحو الا أن  
 تكونا ملكين وان  
 تصوموا خير لكم  
 وان تقوى



الاعراب أصالة ونسابة فقال (وللخفص) المتقدم بيانه في علامات الاسم (ثلاث علامات) أصالة ونسابة لازائد علمها (الكسرة وهي الأصل) في بابها المسامر ولهذا افتتحتها (و) العلامتان الباقيتان هما (الياء والفتحة وهما) فرعان لانيهما (نابتان عن الكسرة) أما الياء فلانيها تنشأ عنها فقامت مقامها وأما الفتحة فلان الكسرة نابت عنها فيها جمع بألف وتاء فتعارضتا واكل منها مواضع تخصها ويدأ بالأصل فقال (فأما الكسرة فتكون علامة للخفص) أصالة (في ثلاثة مواضع) لازائد علمها الأول أن تكون علامة للخفص (في الاسم المفرد) المتقدم بيانه (المنصرف) وهو ما يدخله التنوين على ما مر سواء كان الخفص بالحرف (نحو) الذين يؤمنون بالغيب أم بالمضاف نحو هديا بالغ الكعبة أم بالتبعية على رأي نحو وتوكل على العزيز الرحيم وقد اجتمعت الثلاثة في (بسم الله الرحمن الرحيم) فالاسم مجرور بالياء والله مجرور بالمضاف والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية وعلامة خفص الجميع كسرة ظاهرة في الآخر ولا فرق في خفصه بالكسرة بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا كما مر أو مقدرا نحو (اولئك على هدى) فاولئك اسم إشارة في محل رفع على الابتداء وهدي مجرور بعلى وعلامة خفصه كسرة مقدرة على الألف لم تظهر تعذرا وهو في محل رفع خبر المبتدأ أو مشله نحو عندها حنسة المأوى ونحو وهو بالأفق الأعلى (و) الموضع الثاني أن تكون الكسرة علامة للخفص (في جمع التكسير) المتقدم بيانه (المنصرف) مذكرا كان أو مؤنثا (نحو للرجال نصيب) مما اكتسبوا فنصيب مبتدأ وخو للرجال خبر مقدم وهو جمع تكسير منصرف مخفوض بالحرف وعلامة خفصه كسرة ظاهرة في آخره وقيد المؤلف المفرد والجمع بكونها منصرفين لخراج غير المنصرف منها لان خفصه بالفتحة كما سيأتي (و) الموضع الثالث أن تكون الكسرة علامة للخفص (في جمع المؤنث السالم) المتقدم بيانه ولا يكون إلا منصرفا (و) في (ما حل عليه) مثال الأول نحو والمحصنات من المؤمنات و (نحو وقل للمؤمنات) قل ففعل وفاعل والمؤمنات جمع مؤنثة مجرور بالحرف وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره (و) مثال الثاني نحو (مررت بأولات الاحمال) مررت فعل وفاعل وبأولات الاحمال جار مجرور ومضاف اليه وعلامة خفص أولات كسرة ظاهرة في آخره جلاله على الجمع اذ لا واحد له من لفظه (وأما الياء فتكون علامة للخفص) نياية عن الكسرة (في ثلاثة مواضع) لارابع لها الأول أن تكون علامة للخفص (في الأسماء الستة) التي تقدم ذكرها سواء كانت مخفوضة بالحرف أم بغيره (نحو ارجعوا إلى أبيكم) ونحو محل لكم ووجه أبيكم فارجعوا فاعل وفاعل وأبيكم مجرور في الأول بالحرف وفي الثاني بالمضاف وعلامة جره الياء لانه من الأسماء الستة ونحو (كما أمنتكم على أخيه) ونحو وأخذ برأس أخيه فأخيه مجرور في الأول بالحرف وفي الثاني بالمضاف وعلامة خفصه الياء لانه من الأسماء الستة فاعل وفاعل

والخفص ثلاث علامات الكسرة وهي الأصل والياء والفتحة وهما نابتان عن الكسرة فقامتا مقامها أما الكسرة فتكون علامة للخفص في ثلاثة مواضع في الاسم المفرد المنصرف نحو بسم الله الرحمن الرحيم اولئك على هدى وفي جمع التكسير المنصرف نحو للرجال نصيب وفي جمع المؤنث السالم وما حل عليه نحو وقل للمؤمنات ومرت بأولات الاحمال واما الياء فتكون علامة للخفص في ثلاثة مواضع في الأسماء الستة نحو ارجعوا إلى أبيكم كما أمنتكم على أخيه

الواقع صلة المصدرية (و) تقول (مررت بحميت) بكسر الهمزة (وفيتك وهنيك)  
 مررت فعل وفاعل وحميت مجرور بالياء وعلامة جره الياء الساكنة وكذا ما بعده لانه  
 معطوف عليه وقال تعالى عند ذى العرش مكين فذى مجرور بالياء وهو عند وقال  
 (والجار ذى القربى) فذى صفة لما قبله وعلامة جره الياء فيها الساكنة والقربى مضاف  
 اليه فى الثانى والعرش فى الاول (و) الموضع الثانى أن تكون علامة الخفض (فى  
 المثني) المتقدم بيانه سواء كان مخفوضا بالحرف أم بغيره (و) فى (ما حل عليه) مثال  
 الاول (نحو) قد كان لكم آية فى فئتتين فئتتين مجرور بالحرف وعلامة جره الياء لانه  
 مثني ونحو (حتى أبلغ جميع البحرين) فالبحرين مجرور بالمضاف الذى هو مفعول بلغ  
 وعلامة خفضه الياء لانه مثني (و) مثال الثانى نحو (مررت باثنين) رجليين (واثنتين)  
 امرأتين فاثنتين مجرور بالياء وعلامة جره الياء حمالة على المثني واثنين عطفا عليه  
 (و) الموضع الثالث أن تكون علامة الخفض (فى جمع المذكر السالم) المتقدم بيانه  
 اسما كان او صفة مخفوضا بالحرف أم بغيره (و) فى (ما حل عليه) مثال الاول (نحو قول  
 المؤمنين) وسلام على المرسلين فالمرسلين والمرسلين مجروران بالحرف الاول باللام  
 والثاني بعل وعلامة جركل منهما الياء لانه جمع مذكر سالم سلم فيه بناء مفردة ومنه نحو  
 وما كنت متخذ المضلين عضدا ونحو الا أن تاتيهم سنة الاولين فالمضلين جمع مضل  
 والاولين جمع أول وهما مجروران بالمضاف وعلامة الجرفى كل منهما الياء (و) مثال الثانى  
 (نحو فاطمة ستين مسكينا) فستين مخفوض باضافة المبتدأ اليه وعلامة خفضه  
 الياء حمالة على الجمع اذ لا مفردة من لفظه ومسكينا تمييز وخبر المبتدأ محذوف ومنه  
 سلام على نوح فى العالمين والحمد لله رب العالمين فالعالمين مجرور فى الاول بالحرف وفى  
 الثانى بالمضاف وعلامة جره الياء حمالة على الجمع لما سر (وأما الفتحة فتكون علامة  
 للخفض) نيابة عن الكسرة (فى الاسم الذى لا ينصرف) سواء كان مخفوضا بحرف  
 أم بغيره حمالة للخفض على النصب (مفردا كان) ذلك الاسم الذى لا ينصرف (نحو  
 وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل) فأوحينا فعل وفاعل والى ابراهيم جار ومجرور واسماعيل  
 معطوف عليه وكل منهما اسم مفرد مجرور وعلامة جره فتحة ظاهرة فى آخره لانه اسم  
 لا ينصرف للعلمية والجمعة ونحو (فخيو ابا حسن منها) فخيو فاعل وفاعل وأحسن  
 مجرور بالياء وعلامة جره الفتحة لانه اسم مفرد غير منصرف للصفة ووزن الفعل ومنه  
 نحو من مقام ابراهيم فابراهيم مجرور بالمضاف وعلامة جره الفتحة وكذا انحورب موسى  
 وهرون (أوجع تكسير نحو) يعاون له ما يشاء (من محاريب) وقنايل فمحاريب جمع  
 تكسير مجرور بالفتحة للجمعة المكررة وما بعده معطوف عليه وهذا الحكم مستقر فيما  
 لا ينصرف (الا اذا أضيف) الى ما بعده فانه حينئذ يجزى بالكسرة على الاصل (نحو فى  
 أحسن تقويم) فأحسن اسم غير منصرف مجرور بالكسرة لاضافته الى ما بعده وكذلك

ومررت بحميت وفيتك  
 وهنيك واجبار ذى  
 القربى وفى المثني وما  
 حل عليه نحو حتى  
 أبلغ جميع البحرين  
 ومررت باثنين  
 واثنين وفى جمع  
 المذكر السالم وما حل  
 عليه نحو قول المؤمنين  
 ونحو فاطمة ستين  
 مسكينا وأما الفتحة  
 فتكون علامة للخفض  
 فى الاسم الذى  
 لا ينصرف مفردا كان  
 نحو وأوحينا الى  
 ابراهيم واسماعيل  
 فخيو ابا حسن منها  
 أوجع تكسير نحو من  
 محاريب الا اذا أضيف  
 نحو فى أحسن تقويم



اذ اتلا ال كما أشار اليه بقوله (أودخلت عليه ال) معرفة أو موصولة أو زائدة (نحو  
 وأنتم عا كفون في المساجد) فأنتم مبتدأ أو عا كفون خبر والمساجد مفعول منصرف  
 مجرور بالكسرة للسحول ال عليه وانما جر بالكسرة على الأصل لخروج التنوين من  
 حيز الوجود بسبب الإضافة وال فلم يتصور سقوطه حتى يصح سقوط تابعه واستثناء  
 المؤلف رجه الله لهاتين المسألتين من جر ما لا ينصرف بالفتحة يفهم أنه باق على منع  
 صرفه لكنه يجز بالكسرة وفي المسئلة ثلاثة أقوال أقربها أنه ان زالت منه إحدى  
 علمتيه بال أو بال إضافة فنصرف والافتنوع الصرف ففي مثاليه المذكورين تنوع  
 الصرف كما ذكرنا وفي نحو مررت بأحمد كم مصروف لزوال التلمية المانعة مع وزن الفعل  
 من الصرف ولما فرغ من علامات القسم الثالث من أقسام الأعراب وهو الخفض شرع  
 يتكلم على علامات الجزم الذي هو القسم الرابع على الصحيح من أقسام الأعراب  
 أصالة ونياية فقال (وللجزم) وهو حذف الحركة أو الحرف للجزم (علامتان) أصالة  
 ونياية لا ثالث لهما أحدهما (السكون) وهو حذف الحركة (وهو الأصل) في بابه  
 ولهذا قدمه (و) الثانية (الحذف) وهو سقوط حرف العلة أو نون الرفع للجزم (وهو)  
 فرع عن السكون لانه (نائب عنه) لماسا قديم من أن الأصل في الأعراب أن يكون  
 بالحركة أو بالسكون ومتى كان بالحرف أو بالحذف كان على خلاف ذلك الأصل ثم  
 أخذت تكلم على موضع كل منهما مبتدئا بالأصل فقال (فأما السكون فيكون علامة  
 للجزم) أصالة لفظا أو تقديرا (في الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ما ليس آخره حرف  
 علة (الذي لم يتصل بآخره شيء) مما مر (نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) فهذه  
 الأفعال الثلاثة مجزومة ولم وعامة جزمها سكون آخرها وحذفت الواو من الأول  
 لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ومن الثالث لالتقاء الساكنين وأحد اسم يمكن  
 وكفوا خبره وله متعلق بكفوا وقيد الفعل بكونه صحيح الآخر لاخراج المعتل وحكمه  
 سيأتي وبكونه لم يتصل بآخره شيء لانه لو اتصل به شيء مما مر في علامات الرفع لم يكن  
 حكمه كذلك (وأما الحذف فيكون علامة للجزم) نياية عن السكون في موضعين  
 لا ثالث لهما الأول (في الفعل المضارع المعتل الآخر) بإضافة المعتل الى الآخر إضافة  
 لفظية أي الذي اعتل آخره والمعتل اسم فاعل من اعتل أي مرض فكان ينبغي أن  
 يقيد بما يقيد به ما قبله اذ لا فرق (وهو) اصطلاحا (ما آخره حرف علة) بخلافه في  
 اصطلاح أرباب التصريف فانه عندهم ما أحد أصوله حرف علة (وحروف العلة) من  
 التعبير بجمع الكثرة عن جمع القلة مجازا (الالف والواو والياء) سميت أحرف علة لان  
 من شأنها أن يتقلب بعضها عن بعض وحقبة العلة تغيير الشيء عن حاله وتسمى أيضا  
 أحرف المد واللين لما فيهما من اللين مع الامتداد فان لم يكن ما قبلها من جنسها سميت  
 أحرف لين لا مد وهذا في الواو والياء وأما الف فخرف مدا (نحو لم يخش الله)

أودخلت عليه ال  
 فأنتم عا كفون في  
 المساجد وللجزم  
 علامتان السكون  
 وهو الأصل والحذف  
 وهو نائب عنه فأما  
 السكون فيكون  
 علامة للجزم في الفعل  
 المضارع الصحيح الآخر  
 الذي لم يتصل بآخره  
 شيء نحو لم يلد ولم يولد  
 ولم يكن له كفوا أحد  
 وأما الحذف فيكون  
 علامة للجزم في الفعل  
 المضارع المعتل الآخر  
 وهو ما كان في آخره  
 حرف علة وحروف  
 العلة الألف والواو  
 والياء نحو لم يخش الله



لم تحذف في جزم وقلب ويخش فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف آخره وهو  
 الالف والفتحة قبلها تادل عليها والاحرف استثناء والاسم الكريم منصوب على  
 المفعولية ونحو (ومن يدع مع الله) فيدع فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة  
 جزمه حذف آخره وهو الواو والضممة قبلها تادل عليها والظرف بعده متعلق به (و) نحو  
 (من يهد الله) فيهد فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف آخره وهو  
 الياء والكسرة قبلها تادل عليها وأما نحو انه من يتقى ويصبر بإثبات الياء في قراءة  
 قتيل فالياء فيه تولدت عن اشباع حركة القاف الباقية بعد حذف يائه للجازم أو انه  
 عومل المعتل معاملة الصحيح في جزمه بحذف الحركة وهي لغة طائفة من العرب حيث  
 راعى الحركة المقدرة فيحذفها للجازم كما تحذف الملقوطة كما في قول الشاعر

ألم يأتنيك والانباء تهي وقوله لم تهجو ولم تدعي (و) الموضع الشافي  
 (في الأفعال) الخمسة (التي رفعها بثبات النون) اذا دخل عليها الجازم (نحو ان توبا)  
 ان حرف شرط وجزم وتوبا بفعل مضارع مجزوم بان وعلامة جزمه حذف النون لانه  
 من الأفعال الخمسة ونحو (وان تصبر واوتقوا) اعرابه كالذي قبله ونحو (ولا تخافي  
 ولا تخزني) لا حرف نهى وجزم وتخافي فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه  
 حذف النون لما روي بعده كذلك ولما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكر علامات  
 أقسام الأعراب على التفصيل السابق بآتم بيان أخلايتك في ذكرها على الأجمال  
 ثم رينا الطالب وترسيخا لذلك في ذهنه ولان معرفة ذلك ينفتح له النظر في النحو ولهذا  
 قيل ان هذا الباب أس العربية فقال

فصل في جميع ما تقدم ذكره (من العربيات) جمع معرب وهو كما يعلم بحال الاسم  
 المتمكن والفعل المضارع بشرطه (قسيمان) بالاستعقراء لازائد علمها (قسم يعرب  
 بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة أو بالسكون وقدمه لان الأعراب  
 بالحركات وبالسكون أصل للأعراب بالحروف وبالحذف (وقسم يعرب بالحروف)  
 الأربعة الواو والالف والياء والنون أو بالحذف وأصل ما كان اعرابه بالحروف ان  
 يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجزه بالياء ليجانس كل حرف حركة ذلك الأعراب  
 وأصل الأعراب مطلقا أن يكون ملفوظا به فان كان مقدرافلا على (قاله يعرب  
 بالحركات) اجمالا (أربعة أنواع) نوع منها خاص بالفعل وسياق والبقية خاصة  
 بالاسماء وهي (الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فالاولان يعرب  
 كل منهما بالحركات الثلاث ان كان منصرفا والآخر كثنين وأما الثالث فيعرب بحركتين  
 لا غير (و) نوع الأفعال هو (الفعل المضارع الذي لم يتصل بالآخر شيء) مما تقدم  
 فيه عرب بحركتين وبالسكون ان كان صحيح الآخر وقد أشار الى ما ذكرناه بقوله (وكاها)  
 أي مجموع الأربعة لاجتماعها في بعض الأحكام في بعضها (ترفع بالضممة) نحو

ومن يدع مع الله ومن  
 يهد الله وفي الأفعال  
 الخمسة التي رفعها  
 بثبات النون نحو ان  
 توبا وان تصبروا  
 وتقوا ولا تخافي ولا  
 تخزني  
 فصل في جميع  
 ما تقدم من العربيات  
 قسيمان قسم يعرب  
 بالحركات وقسم يعرب  
 بالحروف فالذي  
 يعرب بالحركات أربعة  
 أنواع الاسم المفرد  
 وجمع التكسير وجمع  
 المؤنث السالم والفعل  
 المضارع الذي لم يتصل  
 بالآخر شيء وكاها  
 ترفع بالضممة

يضرب زيد ورجال ومسلمات (وتنصب بالفتحة) فعوان أضرب زيد اورجالا (وتخفض  
بالكسرة) كمررت بزيد ورجال ومؤمنات (وتجزم بالسكون) فعولم يضرب هذا هو  
الأصل كما علم مما مر وقد تبع المؤلف الأصل فيما عبر به فأوهم دخول الخفض في  
الفعل والجزم في الاسم لكن دلتا الوهم يندفع بما قرره أولا من أن الجرح مختص بالاسماء  
والجزم بالأفعال ولما كان كلامه كالأصل يوهم أن جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف  
يعرب كل منهما باستيفاء الحركات الثلاث والفعل المضارع يجزم بالسكون مطلقا أشار  
إلى رفع ذلك الوهم بقوله (ونخرج عن ذلك) أي عما أعرب في حالة النصب بالفتحة  
وفي حالة الجر بالكسرة وفي حالة الجزم بالسكون (ثلاثة أشياء) أحدها (الاسم الذي  
لا ينصرف مفردا كان أو جمع تكسيفانه يخفض بالفتحة) لا بالكسرة وكان القياس  
أن يخفض بها (مالم يضاف أو تدخل عليه أل) فانه حينئذ يخفض بالكسرة كما علم مما  
تقدم (و) ثانيها (جمع المؤنث السالم وما حل عليه فانه ينصب بالكسرة) لا بالفتحة  
وان كان القياس يقتضي ذلك (و) ثالثها (الفعل المضارع المعتل الآخر فانه يجزم  
بخفض آخره) لا بالسكون وكان حقه أن يجزم به (وتقدمت أمثلة ذلك) فلا يحتاج إلى  
إعادتها وهذه الثلاثة الأشياء من أبواب النيباية وهي سبعة أبواب سيأتي ذكرها  
صريحاً في كلامه وقد أشار إلى بقية نهاية قوله (والذي يعرب بالحروف) هذا هو القسم  
الثاني (أربعة أنواع) أيضاً نوع منها خاص بالفعل كما سيأتي والبقية خاصة بالاسماء  
وهي (المثنى) هو أولى من التثنية كالزيدان والمسلمان (وما حل عليه) كائنان  
واثنان (وجمع المذكر السالم) كالزيدون والمسلمون (وما حل عليه) كأول وعشرون  
(والاسماء الستة) التي تقدم ذكرها في علامات الرفع وهذا اللفظ علم عليها بالعلبة  
كلفظ العشرة بالنسبة إلى العجاية رضى الله عنهم (والأمثلة الخمسة) هو أولى من  
الأفعال الخمسة لما يعلم مما سيأتي ثم هذا القسم على ضربين ضرب ناب فيه جميع  
أحرف العلة عن جميع الحركات وهو الاسماء الستة وضرب ناب فيه بعض أحرف العلة  
عن جميع الحركات وهو المثنى والمجموع على حده ولما فرغ من تعداد هذه القسم  
أخذ في بيان حكمه فقال (فأما المثنى فيرفع بالالف) نيباية عن الضمة كجاء الزيدان  
(وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها بالكسرة وما بعدها) نيباية عن الفتحة والكسرة  
كرأيت الزيدين ومررت بالزيدين وفيه لغة أخرى وهي لزوم الالف في الأحوال  
الثلاثة وهي أحسن ما يخرج عليه قراءة أن هذا أن اسأحران (والحق به) في إعرابه  
بالالف والياء خمسة ألفاظ ثلاثة بلا شرط وهي (ائنان) للذكرين (واثنان)  
وثنان) في لغة تميم للمؤنثين (مطلقاً) عن تقييدها بما سيأتي لأن وضعها وضع المثنى  
وان لم تكن مشينات حقيقة اذ لم يثبت لها مفرد (و) لفظان بشرط وهما (كلا)  
للذكرين (وكلتا) للمؤنثين (بشرط إضافتهما إلى ضمير نحو جاء في كلاهما وكلتاهما

وتنصب بالفتحة  
وتخفض بالكسرة  
وتجزم بالسكون  
ونخرج عن ذلك ثلاثة  
أشياء الاسم الذي  
لا ينصرف مفردا كان  
أو جمع تكسيفانه  
يخفض بالفتحة مالم  
يضاف أو تدخل عليه  
أل وجمع المؤنث  
السالم فانه ينصب  
بالكسرة والفعل  
المضارع المعتل  
الآخر فانه يجزم  
بخفض آخره وتقدمت  
أمثلة ذلك والذي  
يعرب بالحروف أربعة  
أنواع المثنى وما حل  
عليه وجمع المذكر  
السالم وما حل عليه  
والاسماء الستة  
والأمثلة الخمسة فأما  
المثنى فيرفع بالالف  
وينصب ويجر بالياء  
المفتوح ما قبلها  
بالكسرة وما بعدها  
والمثنى به ائنان وائنان  
وثنان مطلقا وكلا  
وكلتا بشرط وإضافتهما  
إلى الضمير نحو جاء في  
كلاهما وكلتاهما



ورأيت كليهما وكتبتيهما ومررت بكليهما وكتبتيهما (فكلا وكتبا في المثال الأول فاعل  
وعلامه رفعهما الألف وفي الثالث مجرور وعلامة جرهما الياء أيضا (فان أضيفا إلى  
الظاهر كانا بالألف في الأحوال الثلاثة) الرفع والنصب والتجر (وكانا عرابيهما)  
فيهما (بحركات مقدرة في تلك الألف) كأعراب المقصور (فجاء في كلا الرجلين  
وكتبا المرأتين) جاء فعل ماض والنون نون الوقاية والياء المتصلة به في محل نصب على  
المفعولية وكلا وكتبا فاعل وعلامة رفعهما ضمة مقدرة في الألف منع من ظهورها  
التعذر وما بعدهما مضاف إليهما (ورأيت كلا الرجلين وكتبا المرأتين ومررت بكلا  
الرجلين وكتبا المرأتين) فكلا وكتبا في المثال الأول مفعول وفي الثاني مجرور  
وعلامه الأعراب مقدرة في الألف لم تظهر تعذرا وانما عرابا بالحروف والحركات لانها  
مفرد اللفظ مثلها المعنى فأعرابا بالحركات نظرا إلى اللفظ وبالحروف نظرا إلى المعنى وانما  
خصصا بالأعراب بالحروف مع المضمرة لانه فرع المظهر فلما أضيفا إلى الفرع روعي جانب  
المعنى الذي هو فرع اللفظ فأعرابا بالحروف لانه فرع الأعراب بالحركات التي هي الأصل  
ولما أضيفا إلى الظاهر الذي هو الأصل روعي جانب اللفظ الذي هو الأصل فأعرابا  
بالحركات التي هي الأصل سلوكا للسلك المناسب (وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو)  
نمىة عن الضمة كجاء الزيدون والمسلمون (وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها  
المفتوح ما بعدها) نداء عن الفتحة والكسرة كرأيت الزيدين والمسلمين ومررت  
بالزيدين والمسلمين وانما فتحوا ما قبل ياء المثني وكسروا ما قبل ياء الجمع لان المثني أكثر  
دورا من الجمع فخص بالفتحة لخففتها بخلاف الجمع وشرط هذا الجمع أن يكون مفردة  
أما علم المذكر عاقل خالسا من تاء التأنيث ومن التركيب وأما صفة المذكر عاقل خالية  
من التاء قابلة لها أو دالة على التفضيل ولم يتعرض المؤلف لذلك ولا لشرطه التي  
بشاركة فيها المثني وقد ذكرت جميع ذلك في شرح القطار وانما عرابا بالحروف لانها  
فرع الواحد والأعراب بالحروف فرع الأعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع والأصل  
للأصل وأما اختصاصها بهذا الأعراب المميز فليطلب من المطولات (وأحق به)  
في أعرابه بالواو والياء أربعة أنواع أحدها أسماء جوع لا واحد لها من لفظها منها  
(أول) بمعنى أصحاب لا واحد له من لفظه (وعالمون) لا واحد له من لفظه على ما في  
التوضيح تبعه لابن مالك لانه خاص بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون  
أخص من مفردة (وعشرون) اسم جمع أيضا لا جمع عشرة والجارا طلاقه على ثلاثين  
لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد وليس كذلك ولانه يدل على عدد  
معين وليس ذلك شأن الجمع (و) مثله (ما بعده من العقود) من ثلاثين (إلى تسعين)  
بإدخال الغاية كـ ثلاثين فانه اسم جمع لا جمع ثلاثة والجارا طلاقه على تسعة وليس  
كذلك وقس على ذلك بقية العقود (و) الثاني جوع تكسير منها (أرضون) بفتح الراء

ورأيت كليهما  
وكتبتيهما ومررت  
بكليهما وكتبتيهما فان  
أضيفا إلى الظاهر كانا  
بالألف في الأحوال  
الثلاثة وكانا عرابيهما  
بحركات مقدرة في  
تلك الألف فجاء في  
كلا الرجلين وكتبا  
المرأتين ورأيت كلا  
الرجلين وكتبا  
المرأتين ومررت  
بكلا الرجلين وكتبا  
المرأتين وأما جمع  
المذكر السالم فيرفع  
بالواو وينصب ويجر  
بالياء المكسور  
ما قبلها المفتوح  
ما بعدها وأحق به  
أول وعشرون  
وما بعده من العقود  
إلى تسعين وأرضون

جمع أرض بسكونها وهي مؤنثة لا تعقل (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها وهي مؤنثة لا تعقل أيضا وأصلها سنو أو سنه يدل على سنوات أو سنوات (وبابه) أي سنون وهو كل ما كان جمعا للثلاث حذف لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر كعضة وعضين وعزة وعزين فلا يجمع هذا الجمع فهو قلة من الحذف ونحو عدة وزنة لأن الحذف منها الفاء ونحو يدوم لعدم التعويض وشدة أرين وأخون ونحو اسم وبنت وأخت لأن العوض غير الهاء ونحو شاة وشقة لأنها كسرا على شياء وشقاء (و) الثالث جوع تصحيج لم تستوف الشروط منها (أهلون) ووابلون الأول جمع أهل والثاني جمع وابل وكل منهما ليس علما ولا صفة (و) الرابع ماسمي به من هذا الجمع كزيدون علما أو عما ألحق به نحو (عليون) هو في الأصل جمع على بكسر العين واللام المشددة والياء فنقل وسمي به على الجنة قال الزمخشري هو ديوان الخبر الذي دون فيه كل معاملته الملائكة وصالحاء الثقلين ويجوز في هذا النوع ثلاث أخوات لزوم الياء والأعراب بالحركات على

الواو وفتح النون مطلقا وعلى هذه اللغة يكون الأعراب مقدر على الواو ونظير من يلزم المثنى الألف مطلقا ويكسر النون ثم أخذ يذكّر بعض أمثلة ما

حسب ما اتفق له فقال (نحو ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤثوا أولى) فأولو فاعل يأتل المجزوم بلا الناهية وعلامة رفعه الواو والفضل مضاف إليه وأولى منصوب به يؤثوا على أنه مفعول وعلامة نصبه الياء والقربى مضاف إليه (و) نحو (ان في ذلك لآية كرى) في ذلك لآية كرى (أولى الألباب) ان حرف توكيد ونصب وفي ذلك خبر مقدم ولآية كرى اسمها مؤخر وأولى مجرور باللام وعلامة جر الياء والألباب مضاف إليه (و) نحو (الحمد لله رب العالمين) فالعالمين مجرور بضافه رب الواقع صفة لله وعلامة جر الياء والحمد لله مبتدأ وخبر (و) نحو وابشوا في كفهم (ثلاثا ثمة سنين) فسنين بدل من ثلاثا ثمة وعلامة نصبها الياء ان نون مائة ومضاف إليها ان لم تنون مائة وعلامة خفضها الياء (و) نحو (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثان لجعلوا الواقع صلة للموصول وعلامة نصبه الياء والموصول في محل جر على أنه صفة لما قبله (و) نحو (شفقتنا أمونا) فأهلونا مرفوع بالعطف على الفاعل وعلامة رفعه الواو (و) نحو (من أوسط ما تطعمون أهليكم) فأهليكم مفعول تطعمون الواقع صلة للموصول وعلامة نصبه الياء والظرف نعت لمفعول محذوف تقديره قوتنا ونحووا المؤمنون (إلى أهليهم) أبدا ونحو ان كتاب الابرار (إلى عليين) فالجرور بالحرف في كل منهما علامة جر الياء واللام في الثاني لام الابتداء وهو في محل رفع خبر ان ونحو (وما أدراك ما عليون) فعليون مرفوع على أنه خبر ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ وعلامة رفعه الواو والجملة مفعول ثان لأدراك وأدراك وما بعده في محل رفع خبر ما الأولى فانها في محل رفع أيضا على

وسنون وبابه وأهلون  
وعليون نحو ولا يأتل أولو  
الفضل منكم والسعة  
ان يؤثوا أولى القربى  
وان في ذلك لآية كرى  
لاولى الألباب والحمد لله  
رب العالمين وثلاثا ثمة  
سنين والذين جعلوا  
القرآن عضين وشفقتنا  
أمونا وأهلونا ومن  
أوسط ما تطعمون  
أهليكم إلى أهليهم  
إلى عليين وما أدراك  
ما عليون



وأما الأسماء الستة  
 فترفع بالواو وتنصب  
 بالالف وتجر بالياء  
 بشرط أن تكون  
 مضافة فإن أفردت  
 عن الإضافة أعربت  
 بالحركات الظاهرة  
 نحو وله أخ وإن له أبا  
 وبنات الأخ وأن  
 تكون إضافة الغدير  
 بالمتكلم فإن أضيفت  
 للياء أعربت بحركات  
 مقدرة على ما قبل  
 الياء نحو وإن أخى  
 وأن تكون مكبرة فإن  
 صغرت أعربت  
 بالحركات الظاهرة  
 نحو هذا أيلك وأن  
 تكون مفردة فإن  
 تثبت أو جعلت  
 أعربت أعراب النثن  
 والمجموع والأفصح  
 في المنع النقص أي  
 حذف آخره  
 والأعراب بالحركات  
 على النون نحو هذا  
 هنك ورأيت هنك  
 ومررت بهنك ولهذا  
 لم يعد صاحبه  
 الأجرومية ولا غيره  
 في هذه الأسماء  
 وجعلوها خمسة وأما  
 الأمثلة

الابتداء وهي استفهامية أيضا (وأما الأسماء الستة فترفع بالواو) نيابة عن الضمة  
 (وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة (وتجر بالياء) نيابة عن الكسرة وانما تعرب  
 بذلك (بشرط) اجتماع أمور أربعة أحدها (أن تكون مضافة) لما بعدها (فإن  
 أفردت عن الإضافة أعربت بالحركات الظاهرة) لا انتفاء الشرط (نحو وله أخ) مبتدأ  
 وخبر (و) نحو (إن له أبا) فأب اسم إن مؤخر وعلامة نصبه الفتحة وله خبرها مقدم (و)  
 نحو (بنات الأخ) فالأخ مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة وهذا الشرط معتبر فيما  
 عدل وروا ما ذوقناه ملازم للإضافة إلى اسم جنس ظاهر فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه  
 (و) ثانيها (أن تكون إضافة الغدير بالمتكلم) بأن تضاف إلى ظاهر أو ضمير مخاطب  
 أو غائب أو متكلم غير الياء (فإن أضيفت للياء) المذكورة (أعربت) على الأصح  
 (بحركات مقدرة) في الأحوال الثلاثة (على ما قبل الياء) كغيرها مما يضاف إلى الياء  
 (نحو وإن أخى) فأخى مرفوع على أنه خبر إن وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل  
 الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (و) ثالثها (أن تكون مكبرة فإن  
 صغرت أعربت بالحركات الظاهرة) في الأحوال الثلاثة كغيرها من المصغرات (نحو  
 هذا أيلك) وأنييلك وحيلك وهنييلك وذوي مال وكذا تقول في تصغير فولك فويلك  
 برد الياء لأن التصغير يرد إلى الأشياء إلى أصولها فهذه الأسماء إشارة في محل رفع على أنه  
 مبتدأ أو أول خبره وما بعده معطوف عليه (و) رابعها (أن تكون مفردة فإن تثبت  
 أو جعلت أعربت أعراب النثن) بالالف رفعًا والياء جرًا ونصبًا (و) أعراب ذلك  
 (المجموع) التي جعلت به فإن كان جمع تكسيرا أعربت بالحركات على الأصل كجاء  
 أبائك أو جمع تصحيحا أعربت بالواو رفعًا وبالياء جرًا ونصبًا كجاء أبون وأخون  
 ولا يجمع هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم وقد ذكرت وجه أعرابها بالحروف في شرح  
 القطر فراجعها إن شئت وبشرط فيها أيضا أن لا تكون منسوبة فالونسبتة نحو أبوي  
 وأخوي أعربت بالحركات على ياء النسبة ولم يتعرض لها المؤلف لأن شرط الإضافة  
 مفقود عنه (والأفصح في المنع) إذا استعمل مضافا (النقص أي حذف آخره) جعل  
 ما قبله آخره بأن يجري (الأعراب بالحركات) الظاهرة (على النون) كغدون نحو هذا  
 حذف آخره وجعل الأعراب على ما قبله (نحو هذا هنك ورأيت هنك ومررت  
 بهنك) وأعرابه ظاهر وفي كلامه إشارة إلى أن أعراب المن بالحروف لغة قليلة  
 ولقلتها وعدم ظهورها لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاج فأنكرها (ولهذا لم يعد  
 صاحب الأجرومية ولا غيره في هذه الأسماء وجعلوها خمسة) وكثير من الفحاة  
 يذكرونه مع هذه الأسماء ولم يثبتوا على قلة أعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواة لمن  
 قال ابن مالك ومن لم يثبت على قلته فليس بمصيب وإن حظي من الفضل بأوفر نصيب  
 ويجوز النقص أيضا في الأب والأخ والحم لكن القصر فيهن أولى منه (وأما الأمثلة

الخمس (سميت بذلك لانها ليست أفعالا بأعيانها وانما هي أمثلة يكتفى بها عن كل فعل كان بمنزلة ما وسميت خمسة بأدراج المخاطبتين تحت المخاطبتين (فهي كل فعل) مضارع (اتصل به ضمير ثنية) مسند اليه سواء كان الضمير لغائبين (نحو) الزيدان (يفعلان) بالياء المشناة تحت أو لمخاطبتين أو لغائبتين (و) ذلك فمما أنما (تفعلان) والهندان تفعلان بالمشناة فوق (أو) اتصل به (ضمير جمع) مسند اليه سواء كان لغائبين (نحو) الزيدون (يفعلون) بالمشناة تحت أو لمخاطبتين (و) ذلك فمما أنما (تفعلون) بالمشناة فوق (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة) مسند اليه (نحو) أنت (تفعلن) بالمشناة فوق لا غير وأشار إلى حكم هذه الامثلة بقوله (فانها ترفع بثبوت النون) نيابة عن الضمة (وتنصب وتجرم بحذف النون) الاولى بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون وأما فمما الا أن يعقوب قال أو أصل لا ضمير والنون ضمير النسوة ونحو أتتاجون في الله في قراءة من حذف فالحذف منه نون الواقية وانما حذفت النون للناسب والجازم لانها علامة للرفع كالضمة في الراحلة فكأن حذف الحرف كحركة كذلك فحذف النون وحذفها للجرم هذا أصل كالياء في البحر في الشئ والمجموع وحمل عليه انصب كما جعل على البحر في ذلك لان الجزم في الافعال بمنزلة الجرف في الاسماء وانما فمما الفصل هنا بين اللفظ العربي وعلامة اعرابه بكلمة أخرى وهي الفاعل لانه لما كان لازما للفعل ظاهرا أو ضمرا صار كما حذف حرف الفعل فلم يبق فصل فصلا (تنبيه) هو لغة الايقاظ للشئ واصطلاح الاعلام بتفصيل ما جمالا لما قبله (علم مما تقدم) في الباب السابق (ان علامات الاعراب اربع عشرة) للرفع اربع علامات وللنصب خمس وللخفض ثلاث وللجرم ثنتان فهذه اربع عشرة (منها اربع اصول) وهي (الضمة للرفع) فالأصل في كل مرفوع من اسم أو فعل ان يكون رفعة بالفتحة (والفتحة للنصب) فالأصل في كل منصوب ان يكون نصبيه بالفتحة (والكسرة للجرم) فالأصل في كل اسم مجرور ان يكون جره بالكسرة (والسكون للجرم) فالأصل في كل مضارع ان يكون جزمه بالسكون (و) منها (عشرة فروع نائية عن هذه الاصول) الاربع وتنقسم الى اربعة اقسام (ثلاثة) منها (تنوب عن الضمة) وهي الواو والالف والنون (وأربع) منها تنوب (عن الفتحة) وهي الالف والكسرة والياء وحذف النون (واثنان) منها ينوبان (عن الكسرة) وهما الياء والفتحة (واحدة) منها تنوب (عن السكون) وهي الحذف وكونها عشرة هو نصب مواضع نيابتها وأما بحسب ذواتها فهي سبع الواو والالف والياء والنون والفتحة والكسرة وحذف الحرف (و) علم أيضا مما تقدم (أن النيابة) من تلك الاصول (واقعة في سبعة أبواب) تسمى أبواب النيابة لان الاعراب الواقعة فيها نائب عن الأصل الباب (الاول باب ما لا ينصرف) ناب فيه حركة عن حركة البسب (الثاني باب جمع المؤنث

الخمس فهي كل فعل  
اتصل به ضمير ثنية نحو  
يفعلان وتفعلان أو  
ضمير جمع نحو يفعلون  
وتفعلون أو ضمير  
المؤنثة المخاطبة نحو  
تفعلن فانها ترفع  
بثبوت النون وتنصب  
وتجرم بحذف النون  
تنبيه  
علم مما تقدم ان  
علامات الاعراب  
اربعة عشرة منها  
اربعة اصول الضمة  
للرفع والفتحة للنصب  
والكسرة للجرم  
والسكون للجرم  
وعشرة فروع نائية  
عن هذه الاصول  
عن ثلاثة تنوب عن  
الضمة واربع عن  
الفتحة واثنان عن  
الكسرة وواحدة  
عن السكون وان  
النيابة واقعة في سبعة  
ابواب الاول باب ما لا  
ينصرف الثاني باب  
جمع المؤنث



الاسم) والاولى أن يقال ما جمع بألف وثاء فزيدتين كما صرنا فيه أيضا حركة عن حركة  
 الباب (الثالث باب الفعل المضارع المعتل الآخر) فاب فيه حذف حرف عن  
 تكون وتقييده الفعل بالمضارع لبيان الواقع لا للاحتراز إذ لا يعرب من الأفعال سواء  
 الباب (الرابع باب المثني) فاب فيه حذف حرف عن حركة الباب (الخامس باب جمع  
 المذكر السالم) فاب فيه أيضا حذف حرف عن حركة الباب (السادس باب الأسماء  
 الستة) فاب فيه أيضا حذف حرف عن حركة الباب (السابع باب الأمثلة الخمسة) فاب  
 فيه حذف حرف عن حركة وحذفه عن حركة أو سيكون

فصل في ما اعرابه تقديرى والاعراب التقديرى جار فى الأسماء والأفعال وهو  
 فى كل منهما قسمان لأن المقدرة فى ذلك المعرب أما جميع حركاته أو بعضها فالأقسام  
 أربعة الأول من الأسماء وهو ما يقدّر فيه حركات اعرابه كلها شيئا أن أشارنا إليها  
 بقوله (تقدر الحركات الثلاث) وهى الضمة والفتحة والكسرة (فى الاسم المضاف الى  
 ياء المتكلم) وليس مثنى ولا محمول على ما جمع من كرسالما كما يؤمى الى ذلك قوله (نحو غلامى  
 وابنى) وانما قدرت لان ياء المتكلم تستدعى انكسار ما قبلها لاجل المناسبة فنع  
 اشتغالها بالكسرة ظهور الحركات اذا محل الواحد لا يقبل حركتين فى آن واحد وقيل  
 ان المضاف الى الياء مبنى مطلقا واختار ابن مالك انه معرب فى الرفع والنصب بحركة  
 مقدرة وفى الجبر بحركة ظاهرة (و) تقدر كلها أيضا (فى الاسم المعرب الذى آخره ألف  
 لازمة) لتقدر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفا ولا فرق فيه بين أن يكون معرفة (نحو  
 الغنى والمصطفى وموسى) أو نكرة كفتى (وحبلى) لكن محل تقدير الحركات كلها فيه  
 اذا كان منصرفا أما غير منه كموسى وحبلى فالمقدّر فيه الضمة والفتحة دون الكسرة  
 لعدم دخولها فيه وقيل بتقديرها فيه أيضا لانها انما تمنعت فيما لا ينصرف كالجد  
 للشغل ولا ثقل مع التقدير ولعل المؤلف جرى على ذلك فانه مثل موسى وحبلى (ويسمى  
 الثانى (متصورا) لا متناع منه أولانه قصر أى منع من ظهور الحركات فيه هو القسم  
 الثانى من الأسماء وهو ما يقدّر فيه بعض حركات اعرابه هو المشار اليه بقوله (وتقدر  
 الضمة والكسرة) دون الفتحة (فى الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة مكسورة ما قبلها)  
 مقرونا بال (نحو القاضى والداعى والمرتبى) أولا كقاض وداع ومرتبى وانما قدرت  
 لاستثقالها على الياء ومحل ذلك ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع فان كان فالمقدّر فيه  
 الضمة والفتحة كجوارى فى المقصور (ويسمى) الاسم المذكور (منقوصا) لان لامه  
 تحذف للتثنية كما مثلنا ولانه نقص منه بعض الحركات (نحو يوم يدعو الداعى)  
 فالداعى فاعل يدعو وعلامة رفعه ضمة مقدرة فى الياء منع من ظهورها الاستثقال  
 (و) نحو (منطعن الى الداعى) فالداعى مجرور بالى وعلامة جره كسرة مقدرة فى الياء  
 لم تظهر لسا ذكره مطين حال من الراوى يخرجون (وتظهر فيه الفتحة) حاله انصب

الاسم الثالث باب  
 الفعل المضارع المعتل  
 الآخر الرابع باب  
 المثني الخامس باب جمع  
 المذكر السالم السادس  
 باب الأسماء الستة  
 السابع باب الأمثلة  
 الخمسة

فصل في تقدير الحركات الثلاث  
 فى الاسم المضاف الى  
 ياء المتكلم نحو غلامى  
 وابنى وفى الاسم  
 المعرب الذى آخره  
 ألف لازمة نحو الفتى  
 والمصطفى وموسى  
 وحبلى ويسمى  
 مقصورا وتقدر الضمة  
 والكسرة فى الاسم  
 المعرب الذى آخره  
 ياء لازمة مكسورة  
 ما قبلها نحو القاضى  
 والداعى والمرتبى  
 ويسمى منقوصا نحو  
 يوم يدعو الداعى  
 ومنطعن الى الداعى  
 وتظهر فيه الفتحة



ما لم يضاف الياء المتكلم (لخفتم انحوأجيبوا داعي الله) فداعى مفعول أجبوا وعلامة  
نصبه فتحة ظاهرة في آخره هذا ما يقدر في الاسماء وأما ما يقدر في الأفعال فهو أيضا  
شيئا من أحدهما ما يقدر فيه جميع حركاته واليه أشار بقوله (وتقدر الضمة والفتحة في  
الفعل) المضارع (المعتل بالالف نحو زيد يخشى ولن يخشى) فيخشي في الاول مرفوع  
وفي الثاني منصوب بان وعلمة الاسماء في الف في الفعل (في الفعل) المضارع (المعتل)  
الثاني أشار بقوله (وتقدر الضمة فقط) أي دون الفتحة (في الفعل) المضارع (المعتل)  
آخره اما (بالواو والياء) فالاول (نحو) زيد (يدعو) الثاني نحو زيد (يرمي) فكل  
منهما فعل مضارع مرفوع لتجريد عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة معتدلة في  
آخره لم تظهر استثقالا (وتظهر الفتحة) في آخره اذا دخل عليه ناصب (نحو) ان يدعو  
ولن يرمي (لخفتم) فكل منهما منصوب بان وعلمة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (و)  
يكون (الجزم في) الأفعال (الثلاثة) المعتلة اذا دخل على كل منها جازم (وبالحذف)  
لآخره من (كما تقدم) بيان ذلك لان أحرف العلة اضعفها سبكا ونهاق قريبة من  
الحركات فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات فحذفها كما يحذف الحركات  
والقول بأن الجازم حذف حرف العلة انما يتأق على القول بعدم تقدير الضمة في المعتل  
حالة الرفع والفتحة في المعتل بالالف حالة النصب كما بينته في شرح القطار ومحل حذف  
الحرف للجزم اذا كان أصليا فان كان بدلا من أصل فلا يحذف

فصل في موانع الصرف

(الاسم الذي لا ينصرف) لشبهه بالفعل هو (ما فيه علمتان) فرعيتان مريض  
احدهما اللفظ والاخرى المعنى (من علم تسع) صفة للعلمتين كفاطمة وابراهيم (أو)  
فيه علة (واحدة) منها (تقوم) في الاستقلال بالانزع من الصرف (مقام العلمتين)  
الاولى مقامها كجلى ومساجد (والعلم التسع) على سبيل الاجال والتعداد (هي)  
الجمع) فرع الواحد (ووزن الفعل) فرع وزن الاسم (والعلم) فرع المعدول عنه  
(والثانيت) فرع التذكير (والتعريف) فرع التثنية (والتركيب) فرع الافراد  
(والالف والنون الزائدتان) فرع المزيد عليه (والهجة) فرع العربية عندهم  
(والصفة) فرع الموصوف وهذه التسع (يجمعها) في بيت واحد على هذا الترتيب  
(قول الشاعر

اجمع وزن عاد لا أنت بعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كالا

أي قد كل به عدها والالف اللطابق وينسب هذا البيت للعلامة ابن الفحاس  
واعلم أن الاسم اذا اجتمع فيه علمتان أو واحدة تقوم مقامهما يشابه الفعل لان فيه أيضا  
فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما من جهة الاشفاق فان الفعل مشتق من المصدر  
على الاصح وثانيتها من جهة الافادة اذا الفعل يحتاج في الافادة الى الاسم والاسم

لخفتم انحوأجيبوا  
داعى الله وتقدر الضمة  
والفتحة في الفعل  
المعتل بالالف نحو  
زيد يخشى ولن يخشى  
وتقدر الضمة فقط في  
الفعل المعتل بالواو أو  
الياء نحو يدعو ويرمي  
وتظهر الفتحة نحو لن  
يدعو ولن يرمي والجزم  
في الثلاثة بالحذف كما  
تقدم

فصل في موانع الصرف  
الذي لا ينصرف ما فيه  
علمتان من علم تسع  
أو واحدة تقوم مقام  
العلمتين والعلم التسع  
هي الجمع ووزن الفعل  
والعلم والتأنيث  
والتعريف والتركيب  
والالف والنون  
الزائدتان والهجة  
والصفة يجمعها قول  
الشاعر  
اجمع وزن عاد لا أنت  
بعرفة ركب وزد عجمة  
فالوصف قد كالا

يستغنى عنه فلما شبه الفعل بالفرعيتين منع منه شيان ليسا في الفعل وهما الكسرة  
والتنوين ولا يخفى على من ان تسمية كل واحدة من هذه التسمعات بحرف لا حقيقة  
اذ مجموع اثنين منها هو العلة وانما اردت معرفتها تفصيلا (فالجمع شرطه) في  
الاستقلال بمنع الصرف (ان يكون على صيغة منتهى الجموع) بغيرها (وهي صيغة  
مفاعل نحو مساجد ودرهم وغنائم) مما اوله مفتوح وثالثه ألف بعد ما حرفان اولها  
مكسور ولتقتضيا كدواب (أو) صيغة (مفاعيل نحو مصابيح ومخاريب ودنانير) مما  
اوله مفتوح وثالثه ألف بعد ما ثلاثة أحرف وسطها ساكن وما يلي الألف مكسور  
أيضا وقد فهم من تمثيله أنه لا يشترط في الصيغة ان يكون أولها ميما وهو كذلك  
لأن المعتبر موافقة مفاعل ومفاعيل في الهيئة والزينة لا في الحروف ولهذا اعبر صاحب  
الارشاد بفعل ال وفعاليل دونها ليدان بان الزيادة والاصالة في بحث جمع التكمير غير  
معتبرة بل المعتبر الوزن العربي لا التصريف وتسميت هذه الصيغة بهذا الاسم لأن من  
جوع التكمير ما يجمع مرتين فهذه الصيغة بلغت نهاية الجمعية بحيث لا يمكن جمعها  
جمع تكسير مرة أخرى فانتهي تكسيرها المغير للصيغة وأما جمع السلامة فانه  
لا يغير الصيغة كما جمع صواحب على صواحيبات وانما اشترطنا فيها أن تكون بغير  
هاء لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات فتضعف الجمعية ولهذا صرف  
نحو فرازة وملائكة وصياغة لأن وزنها قد وجد في المفرد بواسطة الهاء ككراهية  
بمعنى كراهة وطواعية بمعنى طاعة وإذا سمى بهذا الجمع كضاجر على التصنيع امتنع صرفه  
نظرا إلى الأصل (وهذه العلة) من العلال التسع (هي العلة الأولى من العلتين اللتين  
كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي تستقل بمنع الصرف (وتقوم مقام  
العتين) الأولى علتين وانما قام الجمع مقامهما لأن كونه جمعا بمنزلة علة وكونه على صيغة  
لا نظير لها في الأحاد بمنزلة علة أخرى ولهذا ألحقته الهاء كما تقدم انصرف لشبهه بالمفرد  
(وأي وزن الفعل فالمراد به ان يكون الاسم) اما (على وزن خاص) في اللغة العربية  
(بالفعل) بحيث لا يوجد في الاسم العربي إلا منقولا من الفعل (كشهر بتشديد الميم)  
فانه علم فخرس منقول من شهر مجردا من فاعله يشمر تشميرا فهو غير منصرف للعلمية  
وووزن الفعل المختص (و) كذا حال (ضرب بالبناء للفعل وانطلق ونحوه من الأفعال  
الماضية المبداوية مبهمزة الوصل) فانه (إذا سمى بشئ من ذلك) كان غير منصرف للعلمية  
وووزن الفعل المختص وانما قيد ضرب بالبناء للفعل لأنه بالبناء للفاعل غير مختص  
بالفعل (أو يكون) الفعل به أولى اما لكثرة فيه كائنا ما صبح وابل لم لقله أو زانها  
في الاسم وكثرتها في امر الثلاثي أو يكون على وزن غير خاص به بل يوجد في الاسم من  
غيره قل من الفعل لكن يكون (في أوله زيادة) أي زيادة حرف من حروف نأيت (كزيادة  
الفعل) أي مثل زيادة آكنها به أولى لدلالة الترافيه على معنى بخلافها في الاسم (وهو)

فالجمع شرطه أن يكون  
على صيغة منتهى  
الجموع وهي صيغة  
مفاعل نحو مساجد  
ودرهم وغنائم أو  
مفاعيل نحو مصابيح  
ومخاريب ودنانير وهذه  
العلمة هي العلة الأولى  
من العلتين اللتين  
كل واحدة منهما تمنع  
الصرف وحدها وتقوم  
مقام العلتين وأما  
وزن الفعل فالمراد به  
أن يكون الاسم على  
وزن خاص بالفعل  
كشهر بتشديد الميم  
وضرب بالبناء للفعل  
وانطابق ونحوه من  
الأفعال الماضية  
المبداوية مبهمزة الوصل  
أي شيء من ذلك  
أو يكون في أوله زيادة  
كزيادة الفعل وهو



مشارك للفعل في وزنه

كاحد ويزيد وتغلب  
ونرجس وأما العدل  
فهو خروج الاسم  
عن صيغته الأصلية  
إما حقيقة كاحاد وموحد  
وثناء ومثنى وثلاث  
ومثلث ورباع ومربع  
وهكذا إلى العشرة  
فإنها معدولة عن ألفاظ  
العدد الأصول مكررة  
فأصل جاء القوم أحاد  
جاؤا واحدا واحدا  
وصكنا أصل موحد  
وأصل جاء القوم مثنى  
جاؤا اثنين اثنين وكذا  
الموافق وأما تقديرا  
لأعلام التي على  
زن فعل كهر وزفر  
وزحل فإنها المسموعة  
ممنوعة من الصرف  
وليس فيها علامة ظاهرة  
غير العلمية قدروا  
فيها العدل وأنها  
معدولة عن عامر وزافر  
وزاحل وأما التأنيت  
فهو على ثلاثة أقسام  
تأنيت بالالف وتأنيت  
بالتاء وتأنيت بالمعني  
فالتأنيت بالالف  
يمنع الصرف مطلقا  
سواء كانت مقصورة  
كجمل ومرضى وذكرى  
أو مدودة كعجاء وعجاء وزكرياء وأشياء

مع ثلاث الزيادة (مشارك للفعل في وزنه) وذلك (كاحد ويزيد وتغلب ونرجس)  
بفتح أوله وكسر ثالثة فان كان منها غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وفي أوله زيادة  
كزيادة الفعل ولا بد في الوزن المذكر أن يكون لازما غير مشير إلى مثال هو لاسم فلو  
سمى بامرئ ورد وقيل لم يمنع من الصرف وإذا سمي بفعل أوله همزة وصل وجب قطعها  
بخلاف ما إذا سمي باسم أوله همزة وصل فإنه يبقى بعد التسمية على ما هو عليه (وأما  
العدل) هو مصدر مبني للفعل أي مدولة الاسم (فهو خروج الاسم) أي كونه  
مخرجا (عن صيغته الأصلية) أي عن صيغته التي كان أصله أن يكون عليها إلى صيغة  
أخرى مع بقاء المعنى والمادة فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة  
والخروج (إما حقيقة) بأن يدل دليل غير منع الصرف على خروجها عن صيغته الأصلية  
إلى أخرى (كاحاد) بضم الهزة (وموحد) بفتح أوله وثلاث (وثناء) بضم أوله (ومثنى  
وثلاث) بضم أوله (ومثلث) بفتح أوله وثلاثه وسكون ثانيه (ورباع) بضم أوله  
(ومربع) كمثلث (وهكذا إلى العشرة) بأدخال الفاية (فإنها) أي الأمثلة المذكورة  
(معدولة عن ألفاظ العدد الأصول) من واحد إلى عشرة حال كونها (مكررة) فأحاد  
وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وهكذا إلى المراد من  
أحاد وأخواته العدد المكرر فاعرفت ذلك (فأصل) قولك (جاء القوم أحاد جاؤا  
واحد واحد وصكنا أصل موحد) في قولك جاء القوم موحد جاؤا واحدا واحدا  
(وأصل جاء القوم مثنى جاؤا اثنين اثنين وكذا الباقى) والله ليس على أن أصلها  
كذلك أن معناها مكرر والأصل أنه إذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ أيضا مكررا  
ليوافق الحال المدلول فعلم أن أصلها اللفظ مكرر (وأما تقديرا) بأن لا يدل دليل غير  
منع الصرف على وجود العدل في ذلك الاسم إلا أنه لما انظر فيه وجد غير منصرف ولم  
يكن فيه إلا العلمية فقد رفيه العدل بحفظ القاعدة ثم (كأعلام التي على وزن فعل)  
بضم أوله وفتح ثانيه (كهر وزفر وزحل فإنها المسموعة) في كلامهم (ممنوعة من  
الصرف وليس فيها علامة ظاهرة غير العلمية) وكان من قاعدتهم أن الاسم لا يمنع من  
الصرف إلا إذا كان فيه علمتان (قدروا فيها العدل) لا مكانه دون غيره (وأما معدولة  
عن عامر وزافر وزاحل) أعلاما لا يلزم منع الصرف لعل واحد (وأما التأنيت)  
المانع من الصرف (فهو على ثلاثة أقسام تأنيت بالالف وتأنيت بالتاء وتأنيت  
بالمعني فالتأنيت بالالف يمنع الصرف) أي يستعمل بمنع صرف ما هي فيه (مطلقا) أي  
سواء كان نكرة أم معرفة مفردا أم جمعا أسما أم صفة و (سواء كانت) الألف  
(مقصورة كجمل ومرضى وذكرى أو) كانت (مدودة كعجاء وعجاء وزكرياء)  
بهمزة بعد الألف (و) كذا (أشياء) عند سيمويه أصلها أشياء كعجاء كرهوا اجتماع  
هزتين بينهما ألف ففتاوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى محل الفاء فقالوا أشياء بزنة لفتح



(وهذه هي العلة الثانية من العلة التي كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي  
تستعمل بمنعها (وتقوم مقام العلة التي) أي علة منع الصرف لتكرارها اللازمة لما  
هي فيه لزوما لا تنفك عنه بحال فلا يقال في حبل حبلى ولا في حراء حروف جعل لزومها  
لها منزلة تأنيث آخر فيكون التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة لما هي  
فيه بحسب أصل الوجود فانها وضعت فارقة بين المذكور والمؤنث فلو عرض اللزوم  
لعارض كالعلمية لم يوفق قوة اللزوم الوضعي (وأما التأنيث) اللفظي الحاصل (بالتاء  
فيمنع الصرف) أي صرف ما هو فيه بشرط كونه (مع العلمية) أي علمية ما هو فيه  
ليصير التأنيث حينئذ لازما لانه بدون العلمية في معرض الزوال فلا يكون لازما فلا  
يقوى على منع الصرف ولهذا صرف قائمة في نحو مررت بأمرأة قائمة مع تحقق الوصف  
والتأنيث بالتاء فيها من غير العلمية (سواء كان) ما هو فيه (علما المذكور كطلحة  
أو مؤنث كفاطمة) وسواء كان زائدا على ثلاثة أحرف أو لا محرك الوسط أولا أعجميا  
أو لا منقولا من مذكرات مؤنث أولا (وأما التأنيث المعنوي) كزيت وسعد وهو  
كون الاسم موضوعا لمؤنث خاليا من علامة التأنيث (فهو كالتأنيث بالتاء)  
في اشتراط العلمية فيه ولهذا قال (فيمنع) الاسم الصرف (مع العلمية) إلا أن بينهما  
فرقا فانها في التأنيث بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد  
في وجوبه من شرط آخر كما أشار إليه بقوله (لكن بشرط أن يكون الاسم زائدا على  
ثلاثة أحرف كسعد) لقيام الحرف الرابع مقام التاء (أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر)  
علم لطيفة من طبقات جهنم لأن محرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع فتقل الاسم  
فمنع من الصرف بخلاف ساكن الوسط فان سكونه يوجب الخفة ومنع الصرف لاجل  
الثقل فخفة تقاوم أحد السببين فجعل منصرفا (أو ثلاثيا) ساكن الوسط أعجميا  
كجور) بضم الجيم اسم بلاد بفارس لثقل الهجاء في لسان العرب مع أن أسباب منع  
الصرف إذا زادت على اثنين لم يقاومها ساكن الوسط حتى يجوز الصرف (أو ثلاثيا  
ساكن الوسط غير أعجمي لكن) (منقولا من المذكور إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة  
بريد) فانه ينقله إلى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف (فإن لم يكن  
شي من ذلك) بأن كان ثلاثيا ساكن الوسط غير أعجمي ولا مذكرا الأصل (كهنود وعد  
جاء الصرف) نظرا إلى خفة اللفظ بالسكون وانها قاومت أحد السببين وقيل بوجوبه  
(و) جاز (تركة) نظرا إلى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتأنيث (وهو  
الاحسن) عند الجمهور والصرف عند أبي علي وجوز بعضهم الوجهين أيضا في  
المنقول إلى المؤنث وإذا كان المؤنث ثنائيا كمد علما جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه  
وقضية كلام التمهيد أن المنع أرجح وإذا سمى مذكرا بمؤنث فإن كان ثلاثيا صرف  
على الصحيح أو زائدا على الثلاثة ممنوع من الصرف (وأما التعريف) المعتبر في منع

وهذه هي العلة الثانية  
من العلة التي كل واحدة  
منها تمنع الصرف وحدها  
وتقوم مقام العلة التي  
أي علة منع الصرف لتكرارها  
اللازمة لما هي فيه لزوما  
لا تنفك عنه بحال فلا يقال  
في حبل حبلى ولا في حراء  
حروف جعل لزومها لها  
منزلة تأنيث آخر فيكون  
التأنيث مكررا بخلاف التاء  
فانها ليست لازمة لما هي  
فيه بحسب أصل الوجود فانها  
وضعت فارقة بين المذكور  
والمؤنث فلو عرض اللزوم  
لعارض كالعلمية لم يوفق  
قوة اللزوم الوضعي (وأما  
التأنيث) اللفظي الحاصل  
(بالتاء فمنع الصرف) أي  
صرف ما هو فيه بشرط كونه  
(مع العلمية) أي علمية ما  
هو فيه ليصير التأنيث حينئذ  
لازما لانه بدون العلمية  
في معرض الزوال فلا يكون  
لازما فلا يقوى على منع  
الصرف ولهذا صرف قائمة  
في نحو مررت بأمرأة قائمة  
مع تحقق الوصف والتأنيث  
بالتاء فيها من غير  
العلمية (سواء كان) ما هو  
فيه (علما المذكور كطلحة  
أو مؤنث كفاطمة) وسواء  
كان زائدا على ثلاثة أحرف  
أو لا محرك الوسط أولا  
أعجميا أو لا منقولا من  
مذكرات مؤنث أولا (وأما  
التأنيث المعنوي) كزيت وسعد  
وهو كون الاسم موضوعا  
لمؤنث خاليا من علامة  
التأنيث (فهو كالتأنيث  
بالتاء) في اشتراط  
العلمية فيه ولهذا قال  
(فيمنع) الاسم الصرف  
(مع العلمية) إلا أن  
بينهما فرقا فانها في  
التأنيث بالتاء شرط  
لوجوب منع الصرف وفي  
المعنوي شرط لجوازه ولا  
بد في وجوبه من شرط  
آخر كما أشار إليه  
بقوله (لكن بشرط أن  
يكون الاسم زائدا على  
ثلاثة أحرف كسعد)  
لقيام الحرف الرابع  
مقام التاء (أو  
ثلاثيا محرك  
الوسط كسقر)  
علم لطيفة من  
طبقات جهنم لأن  
محرك الوسط قائم  
مقام الحرف الرابع  
فتقل الاسم  
فمنع من الصرف  
بخلاف ساكن  
الوسط فان  
سكونه يوجب  
الخفة ومنع  
الصرف لاجل  
الثقل فخفة  
تقاوم أحد  
السببين فجعل  
منصرفا (أو  
ثلاثيا) ساكن  
الوسط أعجميا  
كجور) بضم  
الجيم اسم  
بلاد بفارس  
لثقل الهجاء  
في لسان العرب  
مع أن أسباب  
منع الصرف  
إذا زادت على  
اثنين لم  
يقاومها ساكن  
الوسط حتى  
يجوز الصرف  
(أو ثلاثيا  
ساكن الوسط  
غير أعجمي  
لكن) (منقولا  
من المذكور  
إلى المؤنث  
كما إذا  
سميت امرأة  
بريد) فانه  
ينقله إلى  
المؤنث حصل  
له ثقل عادل  
خفة اللفظ  
فمنع من  
الصرف (فإن  
لم يكن شيء  
من ذلك) بأن  
كان ثلاثيا  
ساكن الوسط  
غير أعجمي  
ولا مذكرا  
الأصل (كهنود  
وعد جاء  
الصرف) نظرا  
إلى خفة  
اللفظ  
بالسكون  
وانها قاومت  
أحد السببين  
وقيل بوجوبه  
(و) جاز (تركة)  
نظرا إلى  
وجود السببين  
في الجملة  
وهما العلمية  
والتأنيث (وهو  
الاحسن) عند  
الجمهور  
والصرف عند  
أبي علي  
وجوز بعضهم  
الوجهين أيضا  
في المنقول  
إلى المؤنث  
وإذا كان  
المؤنث ثنائيا  
كمد علما  
جاز فيه  
الوجهان  
ذكره سيبويه  
وقضية  
كلام التمهيد  
أن المنع  
أرجح وإذا  
سمى مذكرا  
بمؤنث فإن  
كان ثلاثيا  
صرف على  
الصحيح أو  
زائدا على  
الثلاثة  
ممنوع من  
الصرف (وأما  
التعريف)  
المعتبر في  
منع

الصرف (فالمراد به) هنا (العلمية) لان تعريف المصبرات وأسماء الاشارات  
والموصولات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات والتعريف  
بأل والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفاً وفي حكمه فلا يتصور كونهما سبباً لمنع  
الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي (ومنع) العلمية (الصرف) أي صرف ما هي  
فيه (مع وزن الفعل) كاجد ويزيد (ومع العدل) كعمرو زفر (ومع التأنيت) بغير  
الالف بل تتعين معه ليكون لازماً (كما تقدم) بيان ذلك (ومع التركيب المزجي) بل  
تتعين معه كاسيأتي (ومع الالف والنون) كعثمان (ومع الهجعة) بل تتعين معها  
أيضاً (كاسيأتي) بيان ذلك وسكت عن الصفة لان العلمية لا تتجمل معها الما بينهما من  
التضاد اذ العلمية تقتضي الخصوص والوصفية تقتضي العموم وبينهما منافاة (وأما  
التركيب) المعتبر في منع الصرف (والمراد به التركيب المزجي) وهو جعل اسمين  
اسماً واحداً من لائتين بامثلة تاء التأنيت ولم يختم بويه والى هذا القيد اشارة بقوله  
(المختوم بغير يويه كعليلك) علم بالدة مركب من عليل وهو اسم صتم وبل اسم  
صاحب هذه البلدة ثم جعل الاسما واحداً ومنع من الصرف للعلمية والتركيب  
المزجي (وحضر موت) علم لقطر باليمن مركب من حضر وموت ثم جعل الاسما  
واحداً ومنع من الصرف لما ذكر وخرج بالمزجي الاضافي كعبد الله علما  
والاسنادي المسمى به كتاباً شراً أما الاول فلانه بعد العلمية في حكم الاضافة  
والاضافة تجعل غير المنصرف منصرفاً وفي حكمه كما مر فلا تصلح سبباً لمنع الصرف وأما  
الثاني فلان الاعلام المشقة على الاسناد من قبيل المبنيات ولهذا يحكى اللفظ على  
ما كان عليه قبيل العلمية وخرج بالقيد الاخير ما ختم بويه كسيبويه فانه مبني على  
الاشهر ومثله ما ركب من الاعداد الخمسة عشر والظروف نحو هوياً تبتا صباح مساء  
والاحوال نحو هو جاري بيت بيت فان ذلك كله من قبيل المبنيات أيضاً (فلا  
يمنع) التركيب المذكور (الصرف الامع العلمية) لانه معها لازم في معنى على منع  
الصرف بخلافه اذ لم يكن معها فهو في معرض الزوال فلا يكون معتبراً (وأما الالف  
والنون الزائدتان) لكونهما من حروف الزوائد (فيمنعان) الاسم (الصرف)  
لمشابهتهما لالف التأنيت في امتناع دخول تاء التأنيت عليهما وكونهما زائداً معاً  
ومعاً بعد استيفاء الاصول فاذا كانا في اسم غير صفة فيمنعان (مع العلمية كهران)  
بكسر أوله (وعثمان) لتحقيق مشابهيتهما حينئذ من حيث امتناع دخول التاء  
عليهما بخلاف ما اذا لم يكن الاسم علمياً يمتنع دخول التاء عليه نحو سعدان لنبت  
وسعدانة ومرجان ومرجانة (و) ان كانا في صفة فيمنعان (مع الصفة بشرط ان لا تقبل  
التاء) لتحقيق المشابهة بالفي التأنيت في امتناع دخول التاء (كسكران) وعطشان  
وسيأتي الكلام على ذلك (وأما الهجعة) المانعة من الصرف (فالمراد بها) أن تكون

فالمراد به العلمية  
ومنع الصرف مع وزن  
الفعل ومع العدل  
ومع التأنيت كما تقدم  
ومع التركيب المزجي  
ومع الالف والنون  
ومع الهجعة كاسيأتي  
وأما التركيب والمراد  
به التركيب المزجي  
المختوم بغير يويه  
كعليلك وحضر موت  
فلا يمنع الصرف الا  
مع العلمية وأما الالف  
والنون الزائدتان  
فيمنعان الصرف مع  
العلمية كهران وعثمان  
ومع الصفة بشرط ان  
لا تقبل التاء كسكران  
وأما الهجعة فالمراد بها  
ان تكون



الكلمة من أوضاع العجمية) أي بان تكون من أوضاع غير العرب سواء كانت من أوضاع الفرس أو الروم أو الهند أو الأفرنج أو غير ذلك (كأبراهيم واسماعيل واسحق و يعقوب بل (جميع أسماء الأنبياء) صلوات الله عليهم أجمعين (العجمية) لأنها من أوضاع غير العرب وتعرف بحجة الكلمة بنقل الأئمة لها وبخروجها عن وزن الأسماء في اللسان العربي أو بان يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كهو لجان أو والقاف كخنيق (الأربعة) منها وهم (مجد وصالح وشعيب وهود صلى الله وسلم عليهم أجمعين) فانها عربية ولهذا صرفت وألحق بها في الصرف نوح ولوط لخفتها وشمل عموم المستثنى منه آدم فيكون أعجميا كما زرعي وزن فاعل كخاتم وبه جزم الزمخشري في الكشف وذهب في المفصل الى انه عربي على وزن أفعل ويدل لذلك نحو يزهم تصغيره على أويدم وجعه على أوادم (ويشترط فيها) أي في الحجة أي في كونها مؤثرة في منع الصرف امران أحدهما (أن يكون الاسم) الذي فيه الحجة (علما في) اللغة (العجمية) حتى لا تجرى عليه العرب حكما من أحكام لغتهم إذا استعملته لأنه لو لم يكن علما تصرفت العرب فيه بأدخال لام التعريف أو الإضافة أو التثوين أو غير ما قلناه في الحجة فلا تصح سببا لمنع الصرف (ولذلك صرف مجام ونحوه) مما هو اسم جنس أعجمي وتصرفت فيه العرب بالإضافة والتعريف بأل بل لوجعل علما للشخص لكان منصرفا لعدم علميته في العجمية بخلاف ما نقلته العرب من لغة العجم الى العلمية سالما من غير تصرف فيه قبل النقل فانه غير منصرف أيضا كقانون فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى حديد استعملته العرب بان جعلته علما للشخص معين من أول الأمر فكأنه كان علما في العجمية ومن هذا يظهر أن شرط العجمية في منع الصرف ان تستعمله العرب أولا بالعلمية لانه يكون علما في العجمية (و) الامر الثاني (أن يكون زائدا على الثلاثة) أي على ثلاثة احرف كأبراهيم لثلاثة ارض الخفة أحد السببين فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع الصرف (فلذلك صرف نوح ولوط) مع ان كلامهما اسم أعجمي وعلم في كلام العجم وانما وجب صرفهما وجاز في نحو هذ الصرف وعدمه لان العجمية سبب ضعيف غير محقق الوجود في الاسم فلم يجز اعتبارها مع الخفة بخلاف التانيث في نحو هذ فانه أمر محقق الوجود فيه فجاز أن يعتبر مع الخفة وكالا عجمي الزائد على الثلاثة الثلاثي المحرك الوسط لفظا عند ابن المحاسب كشر علم حصن في ديار بكر وكلام اكثر النحاة يأباه لان العجمية سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي مطلقا ولان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه وعلى ذلك جرى المؤلف (وأما الصفة) المعتبرة في منع الصرف وهي كون الاسم دالا على ذات مهمة باعتبار معنى معين هو المقصود وشرطها في منع الصرف ان تكون ثابتة في اصل الوضع وان لم تكن باقية أو لم تستعمل الا وصفا كثنى وثلاث

الكلمة من أوضاع  
العجمية كأبراهيم  
واسماعيل واسحق  
وجميع أسماء الأنبياء  
العجمية الا اربعة مجيد  
وصالح وشعيب وهود  
صلى الله وسلم عليهم  
أجمعين ويشترط فيها  
ان يكون الاسم علما  
في العجمية ولذلك صرف  
مجام ونحوه وان يكون  
زائدا على الثلاثة  
فان ذلك صرف نوح ولوط  
وأما الصفة



كاسيأتي (فتمنع) الاسم (الصرف مع ثلاثة أشياء) أحدها (مع العدل كما تقدم في  
 مثني) أنه معدول عن اثنين اثنين (وثلاث) أنه معدول عن ثلاثة ثلاثة فالمراد بها  
 العدل المكرر وهما ممنوعان من الصرف للعدل والصفة الأصلية لأن هذا المكرر  
 لم يستعمل الاوصاف فالوصفية لازمة له فتكون أصلية فيما توجد منه وان لم تكن الوصفية  
 في اسماء العدد أصلية (ومع الالف والنون) الزائدتين (بشرط ان تكون الصفة على  
 وزن فعلا ن بفتح الفاء) أن (لا يكون مؤنثه) أي فعلا ن (على وزن فعلا نة) أي  
 وبشرط ان لا يقبل تاء التأنيث لتحقيق المشابهة بالقي التأنيث وقيل الشرط الثاني  
 وجود فعلي لا انتفاء فعلا نة لأنه متى كان مؤنثه فعلي لا يكون فعلا نة فرجى على  
 الاول غير منصرف وعلى الثاني منصرف والراجع الاول لان وجود فعلي ليس شرطا  
 بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلا نة الذي هو شرط بالذات (نحو سكران) غير  
 منصرف للصفة والزيادة على المذهبين (فان مؤنثه سكرى) لا سكرانة (ونحو ندمان  
 منصرف) بل لا خلاف لانتفاء الشرط على المذهبين (لان مؤنثه ندمانة اذا كان  
 ندمان بمعنى نديم (من المتأدمة) وأما اذا كان بمعنى النادم من الندم فغير منصرف  
 باتفاق لوجود الشرط لان مؤنثه حينئذ ندمى لاندمانة وانما قيد المؤلف فعلا ن بفتح  
 الفاء لان مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه بدخول التاء فيكون منصرفا قطعاً  
 ومكسورا الفاء لم يوجد في الصفات (ومع وزن الفعل بشرط ان تكون) الصفة (على وزن  
 افعلا وان لا يكون مؤنثه بالتاء) أي وبشرط ان لا يقبل تاء التأنيث اما لانه لا مؤنث  
 له كالكسر العظيم الكثرة وأدرا ن بخصيته تفتح أوله مؤنثا لكنه على فعلا ن او فعلا  
 كاجرو جراء وأفضل وفضل وقد تقدم ان شرط الصفة ان تكون ثابتة في أصل الوضع  
 أي بأن تكون من أول الامر دالة على الوصفية وان لم تكن باقية ولهذا امتنع من  
 الصرف أسود وأرقم وصرف ارنب بمعنى ذليل واربع في نحو مرت بنسوة أربع (نحو  
 أحر) غير منصرف للصفة ووزن الفعل مع وجود الشرطين (فان مؤنثه جراء)  
 والصفة على وزن أفعلا (ونحو أرم منصرف) لانتفاء الشرط الثاني (لان مؤنثه) يقبل  
 التاء فيقال (أرملة) وهي من لا زوج لها وكأحر أحمير وأعشى فانها غير منصرفين  
 للصفة ووزن الفعل لانها على وزن يدحرج ويبيطرا ذ هو المعتبر لا على وزن أفعلا كما هو  
 مقتضى عبارة المؤلف كالالفية ~~في تنبيهه~~ قد افهم كلامه ان العملية تجامع مؤنثة  
 كلام من التأنيث والعجة والتركيب والعدل والوزن والزيادة وانها شرط في الثلاثة  
 الاول فقط أي شرط في تأثير كل منها (ويجوز صرف غير المنصرف) أي جعله في حكم  
 المنصرف بادخال الكسرة والتنوين لاجل جعله منصرفا حقيقة لما قدمه من ان  
 ما لا ينصرف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم  
 خلوا الاسم عنهما (للتناسب) أي لتحصل المناسبة بينهما وبين المنصرف عند اجتماعهما

فتمنع الصرف مع ثلاثة  
 أشياء مع العدل كما  
 تقدم في مثني وثلاث  
 ومع الالف والنون  
 بشرط ان تكون  
 الصفة على وزن فعلا ن  
 بفتح الفاء ولا يكون  
 مؤنثه على وزن فعلا نة  
 نحو سكران فان مؤنثه  
 سكرى وهو ندمان  
 منصرف لان مؤنثه  
 ندمانة اذا كان من  
 المتأدمة ومع وزن  
 الفعل بشرط ان تكون  
 على وزن أفعلا وان  
 لا يكون مؤنثه بالتاء  
 نحو أحر فان مؤنثه  
 جراء ونحو أرم  
 منصرف لان مؤنثه  
 أرملة ويجوز صرف  
 غير المنصرف للتناسب

فان رعاية المناسبة في الكلمات امر مهم عندهم ( كقراءة نافع سلاسل ) بالتنوين  
لصاحبة أغلا لا وسعيرا ( وقوارير اقواريرا ) بتنوينها أما الثاني فلصاحبة الأول وأما  
الأول فلأنه آخر الآية فصرف لبوقف عليه بقلب تنوينه الفاعل في آخر سائر الآيات  
( واضرورة الشعر ) أي اضرة وزن الشعر أما بان لا يستقيم الوزن إلا بالتنوين كما  
في قوله \* ويوم دخلت الخدر خدر عنبرة \* أو يستقيم لكن يحصل منه زحاف  
يخرجه عن السلامة كقوله \* أعد ذكر نعمان لنمان ذكره \* فان نعمان لو فتحت نونه من  
غير تنوين لاستقام الوزن لكن يحصل به زحاف وإذا علمت ذلك فراد المؤلف رحمه الله  
بالضرورة القدر المشترك بين ما يكسر الوزن وبين ما يزحف به ولهذا عبر بيجوز

### باب النكرة والمعرفة

أي هذا باب بيان النكرة والمعرفة من أقسام الاسم ولهذا قال ( الاسم ) بحسب التكثير  
والتعريف ( ضربان أحدهما النكرة وهي الأصل ) لاندراج كل معرفة تحتها من غير  
عكس ولأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج  
ولهذا بدأ بها ( وهي كل اسم شائع في جنسه ) الشامل له ولغيره ( لا يختص به واحد )  
من أفراد جنسه ( دون آخر كرجل وفرس وكتاب ) فكل منها نكرة شائع في جنسه  
الأتري أن رجلا شائع في جنس الرجال الصادق على كل ذكر بالغ من بني آدم  
لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون آخر وكذا حال فرس وكتاب فانها  
شائعة الأول في جنس الخيل والثاني في جنس الكتب لا يختص لفظ واحد منها  
بواحد من أفراد جنسه بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه على سبيل البدل  
واعلم انه لا يشترط في النكرة كثرة الأفراد المتدرجة تحتها بل العبرة أن يكون وضعها  
على الشيوع ألا ترى أن شمساً وقرناً كرتان وإن لم يوجد في الخارج منها الشمس  
واحدة وقر واحد فهما من الكل الذي لم يوجد منه الا واحد مع امكان الغير وأما  
جمعها كما في قوله \* وجوههم كأنها أقمار \* وقوله \* ماله شمس تعلقها الأغصان \*  
فما اعتبار تجدد الشمس في كل يوم والقمر في كل شهر فكأن أفرادهما متعددة وهذا  
الحذف غرض على المبتدئ ( وتقريرها ) أي تقرير حد النكرة ( إلى الفهم ) أي  
فهم المبتدئ ( أن يقال ) الاسم ( النكرة كل ما صلح دخوله الالف واللام ) المؤثرتين  
التعريف ( عليه ) في فصيح الكلام ( كرجل وامرأة وثوب ) فان كلامها صلح لذلك  
بان يقال الرجل والمرأة والثوب ولما كان هذا الضابط يحتاج إلى زيادة قال ( أو ) كل ما  
( وقع موقع ما يصلح دخوله الالف واللام ) المؤثرتين ( عليه كذا ) فانه لا يقبل ال  
لكنه يقع موقع ما يقبلها لانه ( بمعنى صاحب ) وصاحب يقبل ال لانه من الصفات  
التي غلبت عليها الاسمية أما ما لا يقبلها أو يقبلها لكن لا تؤثر فيه تعريفها كفضل  
وشارف فليس بنكرة ومن علاماتها أيضاً دخول رب عليها وكم خبرية ووقوعها حالا

كقراءة نافع سلاسل  
وقوارير اقواريرا  
واضرورة الشعر  
باب النكرة  
والمعرفة  
الاسم ضربان أحدهما  
النكرة وهي الأصل  
وهي كل اسم شائع  
في جنسه لا يختص  
به واحد دون آخر  
كرجل وفرس وكتاب  
وتقريرها إلى الفهم  
أن يقال النكرة كل  
ما صلح دخوله الالف  
واللام عليه كرجل  
وامرأة وثوب أو وقع  
موقع ما يصلح دخوله  
الالف واللام عليه  
كزيد بمعنى صاحب



وتميزا واسماء التبرئة ولا يرد على التعريف المذكر كور الاسماء المتوعدة في الابهام  
 واسماء الفاعلين والمفعولين لعدم صدق التعريف عليهم مع انها نكرات لان هذا  
 تعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس (والضرب الثاني المعرفة) وهي ما وضع  
 لمستعمل في واحد بعينه (وهي انا) ستة انواع متفاوذة في التعريف كالنكرات  
 (المضمر) ويقال له الضمير ايضا من اضميرت الشئ اذا اخفيته وسسترته واطلاقه على  
 البلوز توسع (وهو اعرفها) عند الجمهور وروا عرف اصنافه المتكلم ثم المخاطب (ثم العلم)  
 بلى المضمر في التعريف وقيل العلم الشخصي اعرفها لانه لا يتناول بوضع واحد  
 الاشخاص واحد بخلاف غيره منها فانه يتناول امورا متعددة بوضع واحد (ثم اسم  
 الاشارة ثم) اسم (الموصول ثم المعرفة بالاداة) اما (السادس) فهو (ما اضيف الى  
 واحد منها) اضافة معنوية كغلام زيد وهذا الرجل (وهو) بحسب التعريف  
 (في رتبة ما اضيف اليه) فالماضاف الى العلم في رتبة العلم وهكذا (الا) الاسم (المضاف  
 الى الضمير) كغلامي (فانه) ليس في رتبة الضمير بل (في رتبة العلم) اذ لو كان في رتبة  
 الضمير لما صح مررت بزيد صاحب لنا اذا الصفة لا تكون اعرف من الموصوف بل مثله  
 اودونه قال ابن هشام وزعم بعضهم ان ما اضيف الى معرفة فهو في رتبة ما تحتها ويدل  
 على بطلانه قوله **تخذروا الوليد المثقب** فوصف المضاف الى المعرفة بأل  
 بالمعرف بها والصفة لا تكون اعرف من الموصوف اه وانما قيدنا المضاف الى واحد  
 منها يكون الاضافة معنوية لان الاضافة اللفظية لا تفيد تعريف المضاف كما سياتي في  
 بابها وسياق ايضا ان المضاف اذا كان شديداً توغل في الابهام كغيره مثل لا يتعرف  
 ايضا فيخص به ايضا عموم كلامه (ويستثنى مما ذكر) قبل وهو ان المضمر اعرف  
 المعارف (اسم الله تعالى فانه علم) للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد  
 (وهو) مع ذلك (اعرف المعارف بالاجماع) وفي اعراب القرآن للشهاب الحلي ان  
 سيدي يروى في المنام ف قيل له ما فعل الله بك قال ادخلني الجنة ف قيل له بماذا قال  
 بقولي ان اسمه اعرف المعارف

### فصل في بيان المضمر واقسامه

(المضمر والضمير) مدلولهما واحد لاشبهما (اسمان لما وضع لمتكلم) أي لمتلفظ بهذا  
 اللفظ الموضوع (كانا أو) وضع لشخص (مخاطب) بذلك اللفظ (كانت أو) وضع  
 لشخص (غائب) ليس متكلم ولا مخاطب (هو) فخرج لفظ المتكلم والمخاطب  
 وكذا الاسم الظاهر الذي اريد به متكلم أو مخاطب أو غائب كزيد في قول من اسمه  
 زيد مریدا بنفسه زيد قائم وكقولك يا زيد قم وزيد قام تريد شخصا غائبا فان لفظ زيد  
 وان أطلق في الاول على المتكلم وفي الثاني على المخاطب وفي الثالث على الغائب الا  
 انه ليس موضحا لذلك بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ويكنى عنها بضمير

والضرب الثاني  
 المعرفة وهي ستة  
 انواع المضمر وهو  
 اعرفها ثم العلم ثم اسم  
 الاشارة ثم الموصول  
 ثم المعرفة بالاداة  
 ثم السادس ما اضيف  
 الى واحد منها وهو  
 في رتبة ما اضيف  
 اليه الا المضاف الى  
 الضمير فانه في رتبة  
 العلم ويستثنى مما  
 ذكر اسم الله تعالى  
 فانه علم وهو اعرف  
 المعارف بالاجماع  
 فصل في بيان المضمر  
 والضمير اسمان لما  
 وضع لمتكلم كانا أو  
 مخاطب كانت أو  
 غائب هو





الضمير (المستتر الا ضمير رفع) لانه لا يخلو (اما) ان يكون (فاعلاً أو نائباً للفاعل)  
والفاعل لا سيما اذا كان ضميراً متصلاً كالجزء من عامله فجوزوا في الضمائر المتصلة التي  
وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل واكتفوا بالفعل بخلاف المنصوب  
والجور فانها فضلة يتم الكلام بدونها ثم الضمير المستتر لم تضع العرب له لفظاً يعبر به  
عنه ولكن اضيق العبارة عبر عنه بلفظ الضمير المرفوع المنفصل تعليماً للمبتدئ  
وليس هو اياه على الحقيقة (والبارز ماله صورة في اللفظ وينقسم الى متصل) بعامله وهو  
الاصل (و) الى (منفصل) عنه لما منع من الاتصال (فالمتصل هو الذي لا يفتتح به  
النطق) أي لا يمكن الابتداء به في أول الكلام من غير تقدم لفظ آخر عليه بحسب  
وضع العرب لا بحسب العقل لان الافتتاح به ممكن عقلاً (ولا يقع بعد) لفظ (ال)  
في الاختيار (كثاءت وكاف أكرمك) فكل منهما ضمير متصل الأول مرفوع المحل  
والثاني منصوبه ولا يبتدأ به الكلام ولا يقع بعد الاختيار (والمنفصل هو) ما كان  
بخلافه فهو (ما يفتتح به النطق) أي ما يمكن الابتداء به من غير ان يتوقف التلفظ به  
على كلمة أخرى (ويقع بعد) الاختيار (فحوأنا نقول) اذا ابتدأت به (انامؤمن و)  
يستعمل بعد الا نحو (ما قام الا أنا) أو أنت أو هو (وينقسم) الضمير (المتصل الى  
مرفوع) المحل (ومنصوب) المحل (ومجورور) المحل (فالرفوع) المتصل اثنا عشر ضميراً  
اثنان للثلاث كلام (فحو ضربت) بضم التاء للثلاث وحده مذكراً كان أو مؤنثاً (وضربنا)  
بسكون الباء وناصب بارز للثلاث ومن معه أو للعظم نفسه (و) خمسة للمخاطب  
باعتبار أحواله نحو (ضربت) بفتح التاء للذ كرا المخاطب (وضربت) بكسر هاء المؤنثة  
المخاطبة (وضربت) بضم هاء المؤنثة للمخاطبة مذكراً كان أو مؤنثاً والميم والالف علامة  
للتثنية (وضربت) بضم هاء الجمع الذكور والمخاطبين والميم علامة جمع الذكور  
(وضربت) بضم هاء الجمع الاناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الاناث وبما  
قرناه علم ان التاء في الجميع هو الضمير ولا يقع الا فاعلاً أو نائباً عنه (و) خمسة  
للفاعل باعتبار أحواله أيضاً نحو زيد (ضرب) في ضرب ضمير مستتر للذ كرا الغائب  
تقديره هو (و) الزيدان (ضربا) فالالف ضمير بارز متصل لثنائهما (و) الزيدون (ضربوا)  
فالواو ضمير بارز متصل بجمعه (و) هند (ضربت) ففي ضربت ضمير مستتر للمؤنثة  
الغائبة تقديره هي والتاء الساكنة المتصلة بالفعل علامة التأنيث (و) الهندان  
(ضربتا) فالالف ضمير بارز لثنائهما والتاء علامة التأنيث وحركت لا لتقاء الساكنين  
وفتح للناسبة (و) الهندات (ضربن) فالنون ضمير بارز متصل بجمعهما وظاهر  
عبارة ان الضمير في ضرب وضربت متصل مع انه مستتر وهو مخالف لما قدمه من ان  
المتصل قسم من البارز الذي هو قسم القسم المستتر فكيف يكون قسم الشيء قسماً منه  
(والمنصوب) المتصل اثنا عشر أيضاً اثنان للثلاث كلام (فحوأنا نقول) كرمي) فالياء ضمير متصل

المستتر الا ضمير رفع  
اما فاعلاً أو نائباً  
الفاعل والبارز ماله  
صورة في اللفظ وينقسم  
الى متصل ومنفصل  
فالمتصل هو الذي  
لا يفتتح به النطق ولا  
يقع بعد الا كثاءت  
وكاف أكرمك  
والمنفصل هو ما يفتتح  
به النطق ويقع بعد  
الا نحو أنا نقول أنا  
مؤمن وما قام الا أنا  
وينقسم المتصل الى  
مرفوع ومنصوب  
ومجورور فالرفوع نحو  
ضربت وضربت  
وضربت وضربت  
وضربت وضربت  
وضربت وضربت  
وضربت وضربت  
والمنصوب نحو كرمي



بارز للتركيب وحده من ذكر كان أو مؤنثا (وأكرمنا) بفتح الميم وناضيه متصل بارز  
 للتركيب ومعه غيره أو للعظم نفسه (و) خمسة للمخاطب باعتبار أحواله فهو (أكرمك)  
 بفتح الكاف وهو ضمير متصل بارز لأنه كالمخاطب (وأكرمك) بكسر هاء المؤنثة المخاطبة  
 (وأكرمكما) بضمها المثني المخاطب من ذكر كان أو مؤنثا والميم والالف علامة التثنية  
 (وأكرمكم) بضمها الجمع الذي كور المخاطبين والميم علامة جمع الذكور (وأكرمكن)  
 بضمها جمع الإناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الإناث (و) خمسة للغائب  
 باعتبار أحواله أيضا نحو زيد (أكرمه) عروفا له ضمير متصل بارز لأنه كوالغائب  
 (و) هند (أكرمها) فالهاء كذلك للمؤنثة الغائبة (و) الزيدان (أكرمها) بضمها المثني  
 المذكر الغائب والميم والالف علامة التثنية (و) الهندان (أكرمها) بضمها المثني  
 المؤنث الغائب والميم والالف علامة التثنية (و) الزيدون (أكرمهم) بضمها الجمع  
 الذكور الغائبين والميم علامة جمعهم (و) الهندات (أكرهن) بضمها الجمع الإناث  
 الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن وبما قررناه علم أن الكاف والهاء في الجميع  
 هما الضميران ولا يقعان إلا في موضع نصب أو خفض (والجورور) المتصل اثنا عشر أيضا  
 على التفصيل السابق ما هو للتركيب وما هو للمخاطب وما هو للغائب ولفظ كل منها  
 (كالمنصوب) أي كلفظ ما محله النصب من الضمير المتصل ويحصل التمييز بينهما  
 بالعامل كما قال (إلا أنه) أي الضمير الجورور (إذا دخل عليه عامل الجورور) ولا فرق  
 في العامل بين أن يكون حرفا (نحمر مربي ومربنا) ومربك ومربك وبكم وبكن  
 وبه وبها وبهما وبهم وبهن وهذا معنى قوله (إلى آخره) أو اسمان نحو غلامي وغلامنا  
 وغلامك وغلامك وغلامكم وغلامكن وغلامه وغلامها وغلامها  
 وغلامهم وغلامهن (وينقسم) الضمير (المنفصل إلى) قسمين فقط (مرفوع) المحل  
 (ومنصوب) المحل ولا يكون منه مجرور لا متنازع الفصل بين الجورور والجورور (فالرفوع  
 اثنا عشر كلمة وهي) كالتصل ثلاثة أقسام ما هو للتركيب من ذكر أو مؤنثا وهو  
 اثنان (أنا) في حال انفراد (ونحن) في حال اشتراك مع غيره أو تعظيمه نفسه وما هو  
 للمخاطب (و) هو خمسة باعتبار أحواله (أنت) بفتح التاء لأنه كالمفرد (وأنت)  
 بكسر هاء المفردة المخاطبة المؤنثة (وأنتما) بضمها المثني مطلقا وبعد هاء ميم متحركة بعدها  
 الف (وانتم) بضمها الجمع الذي كور وبعد هاء ميم ساكنة (وانتن) بضمها الجمع الإناث  
 المخاطبات وبعد هاء نون مشددة مفتوحة (و) ما هو للغائب وهو خمسة أيضا باعتبار  
 أحواله (هو) للمفرد المذكر (وهي) للمفردة المؤنثة (وهما) للمثنى مطلقا (وهم) بالميم لجمع  
 الذكور (وهن) بالنون المشددة لجمع الإناث (فكل واحد من هذه الضمائر)  
 المنفصلة (إذا وقع في ابتداء الكلام فهو) مرفوع المحل على أنه (مبتدأ) مخبر عنه بما  
 يطابقه في المعنى أن مفردا من ذكر أو مفردا مؤنثا مفرد مؤنث وان مثق

وأكرمنا وأكرمك  
 وأكرمك وأكرمكما  
 وأكرمكم وأكرمكن  
 وأكرمه وأكرمها  
 وأكرمها وأكرمهم  
 وأكرهن وأكرهن  
 كالمنصوب إلا أنه إذا  
 دخل عليه عامل الجورور  
 تميز به نحو مربي ومرب  
 بنا إلى آخره وينقسم  
 المنفصل إلى مرفوع  
 ومنصوب فالرفوع  
 اثنا عشر كلمة وهي  
 أنا ونحن وأنت وأنت  
 وأنتما وأنتن  
 وهو وهي وهما وهم  
 وهن فكل واحد من  
 هذه الضمائر إذا وقع  
 في ابتداء الكلام  
 فهو مبتدأ

فثنى وان جمعاً مع (نحو انار بكم) فان ضمير منفصل بارز في محل رفع على انه مبتدا  
 وربكم خبره والكاف في محل جر بالاضافة والميم علامة للجمع المذكر وتقول انا قائم وانا  
 قائم ونحن قائمان ونحن قائمان ونحن قائمون ان عم التثنية كبر او غلب فان عم التانيث  
 قلت نحن قائمات (و) قد يستعمل نحن في كل مقام نفسه نحو (نحن الوارثون) ففعلن ضمير  
 منفصل بارز في محل رفع على انه مبتدا والوارثون خبره وعلامة رفعه الواو (و) نحو (انت  
 مولانا) فانت ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على انه مبتدا ومولانا خبره وعلامة رفعه  
 ضمة مقدرة في الالف ونامضاف اليه ونحو (وهو على كل شيء قدير) فهو ضمير منفصل  
 بارز مرفوع المحل على انه مبتدا او قد يرخص به وهو على كل شيء جار ومحرور ومضاف اليه  
 متعلق بالخبر (والمندوب) المنفصل (اثنا عشر كلمة وهي) ثلاثة اقسام ايضا ما هو  
 للمتكلم مذكر او مؤنثا وهو اثنان (اي) في حال انفرادهم (وايانا) في حال اشتراكه  
 مع غيره او تعظيمه نفسه (و) ما هو مخاطب وهو خمسة باعتبار احواله (ايالك) بفتح  
 الكاف خطابا للفرد المذكر (واياك) بكسر هاء خطابا للمؤنثة (واياكم) بضمها  
 خطابا للثني مطلقا والالف والميم علامة للتثنية (واياهم) بضمها خطابا لجمع الذكور  
 والميم علامة لجمع (واياكن) خطابا لجمع الاناث والنون المشددة علامة لجمعهن (و)  
 ما هو للغائب وهو خمسة باعتبار احواله ايضا (اياه) للغائب المذكر (واياها) للغائبة  
 المؤنثة (واياهم) للغائب المثنى مطلقا والميم والالف علامة للتثنية (واياهم) لجمع  
 الذكور والغائبين والميم علامة لجمع (واياهن) لجمع الاناث الغائبات والنون  
 المشددة علامة لجمعهن (هذه الضمائر) المنفصلة اذا وقعت في التركيب (لا تكون  
 الا مفعولا به) والحكم في الاعراب لمحلها كما تقدم من ان الضمائر كلها مبنية (فحو اياك  
 نعبد) فايا ضمير منفصل بارز في محل نصب على انه مفعول مقدم والكاف المتصلة  
 به حرف خطاب ونعبد فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ونحو (اياكم كانوا  
 يعبدون) فاياكم في محل نصب على انه مفعول مقدم ليعبدون ووجهه يعبدون من الفعل  
 والفاعل في محل نصب على انها خبر كان واسمها الضمير المتصل بها وقد رتب المؤلف  
 رحمه الله تعالى انواع الضمير ترتيبا حسنا فانه قدم ضمير التكامل لانه اعرف واتبعه بما  
 يليه وهو ضمير الخطاب وآخر عن ضمير الغائب لانه اعظم منها رتبة وقدم من كل نوع  
 ما لفرد على ما لغيره لان المفرد سابق في ترتيبه كعلم محامران الضمائر البارزة ستون  
 ضميرا وثلث لان الضمير البارز ما متصل او عن فصل وكل منهما ما مرفوع او منصوب او  
 محرور فلهذا ستة امكانات لا يكون الا متصلا كما علم فتصير خمسة ولكل منها اثنا  
 عشرة كلمة واذا ضربت خمسة في اثني عشر كان الحاصل ستين ضميرا وقد تقدمت  
 امثلتها ويضم اليها اياه الخطابية على مذهب سيبويه في ضمير المجموع احد او ستين ضميرا  
 والقسمة العقلية تقتضي تسعين لكن لا يلزم مجيء الاصطلاح على مقتضى العقل واعلم

نحو انا ربكم  
 ونحن الوارثون وانت  
 مولانا وهو على كل  
 شيء قدير والمنصوب  
 اثنا عشر كلمة وهي  
 اياي وايانا واياك  
 واياك واياكم واياها  
 واياكن واياه واياها  
 واياهم واياهن  
 وهذه الضمائر لا تكون  
 الا مفعولا به نحو اياك  
 نعبد اياكم كانوا  
 يعبدون تنبيه



ان الضمير المتصل اصل للضمير المنفصل لان مبنى الضمير على الاختصار والمتصل  
 انحصر من المنفصل ولهذا (متى أمكن ان يؤتى بالضمير متصلا) بعامله (فلا يجوز ان  
 يؤتى به منفصلا) في الاختصار (فلا يقال في وقت قام انا) لا مكان وقت (ولا)  
 (في اكرمك اكرمك) لا مكان اكرمك وأما قوله قد ضمنت اياهم الارض فضرورة  
 فان لم يمكن الاتصال لتقدم الضمير على عامله نحو اياك فبعد اول وقوعه بعد الان نحو ان لا  
 تعدوا الا اياه تعين الانفصال (الا) ان يكون ثاني ضميرين اولهما أعرف وغير مرفوع  
 والعامل فم يات مخأولا (نحو) قولك الدرهم (سأنيه) وزيد ظنته كره أو يكون الضمير  
 منصوبا بكان أو احدى أخواتها تقدمه ضمير أولا (و) ذلك نحو الصديق (كنته)  
 وكانه زيد (فيجوز) في المساء من الامثلة المذكورة (الفصل أيضا) مع امكان  
 اتصالها (نحو سألني اياه) وظننتك اياه (وكنيت اياه) وكان اياه زيدا وهو أرفع من  
 الاتصال عند الجملة ورا إذا كان العامل ناسبا ومرفوعا إذا كان غير مرفوع وعند جملة  
 الوصل أرجح مطالقوا كلاهما وادفن ورود الوصل قوله تعالى فسيكفيكمهم الله ونحو  
 بلغت ما صنعت امرئى براخاله كهو في الحديث ان يكنه فان تسلط عليه ومن ورود  
 الفصل قوله عليه السلام ان الله ملككم اياهم وقول الشاعر ففأخى سميتك اياه  
 وقوله هو لئن كان اياه لقد طال به لنا (والفاظ الضمائر كلها) متصلا ومنفصلا  
 (مبنية) والحقكم في الاعراب لحملها وتقدم سبب بناءها وقوله (لا يظهر فيها اعراب)  
 مستغنى عنه بل من المعربات ما لا يظهر فيه اعراب ومع ذلك ليس مبنيا

فصل في بيان العلم

ينفتح العين واللام قيل انه مشتق من العلم لانه يعلم به مسماه أولان غالب مسمياته  
 أولو العلم وقيل من العلامة لانه علامة على مسماه (العلم) باعتبار تشخيص مسماه  
 وعلمه (نوعان) اما علم (شخصي وهو ما) أي اسم (وضع لشيء بعينه) أي لشيء معين  
 (لا يتناول غيره) أي غير ذلك الشيء باستعماله فيه من حيث الوضع له فوضع لشيء  
 شامل للعرفه والمنكره وقوله بعينه يخرج المنكره وقوله لا يتناول غيره يخرج البقية  
 المعارف فانها متناولة لا موزعة بوضع واحد كما بينته في شرح القول ورد خل في  
 التعريف العلم المشترك كزيد مسمى به انسان فأكثر لانه وان تناول غيره لم يكن ليس  
 بوضع واستدل بوضعين أو أوضاع متعددة وكذا ما صار علميا بالذاتة ككاتب غير لانه  
 كأوضاع لمعين مسماه في اختصاصه به فقلبة الاسمة فعال منزلة الوضع من وضع  
 معين ثم مسمى هذا العلم قد يكون من أولى العلم من المذكورين (كزيد) وجهه مفرد ومن  
 الاناث كعائشة (وفاطمة) وقد يكون مما يؤلف من البلدان كفاية (ومكتة) من  
 الابل نحو (شدقم) كان النعمان بن المنذر واليه تنسب الابل الشد قمية ومن القبائل  
 كعقيل (وقرن) ومن الخيل كالحق ومن البغال كالحمل والحمير كيمفور والبقرة

متى أمكن ان يؤتى  
 بالضمير متصلا فلا  
 يجوز ان يؤتى به منفصلا  
 فلا يقال في وقت قام  
 انا ولا في اكرمك  
 اكرمك الا ان  
 سألنيه وكنيته فيجوز  
 الفصل أيضا نحو  
 سألني اياه وكنيت اياه  
 والفاظ الضمائر كلها  
 مبنية لا يظهر فيها  
 اعراب  
 فصل في بيان العلم  
 نوعان شخصي وهو  
 ما وضع لشيء بعينه  
 لا يتناول غيره كزيد  
 وفاطمة ومكتة ومن  
 وقرن

كهرارو الغنم كهيئة والكلاب كواشق (و) اما علم (جنسي وهو ما) أي اسم (وضع  
 لجنس من الاجناس) أي الحقيقة من الحقائق من حيث هي هي (كأسماء) فانه علم  
 وضع (للاسد) أي الحقيقة الذهنية أي الاسمية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج  
 الذهن بل هي موجودة في النفس (و) كذا حال (ثعاله للثعلب) أي الحقيقة الذهنية  
 أيضا ويكنى بأبي الحصين (وذوالة) بالذال المجهة ثم الهزة (للذئب) أي الحقيقة  
 الذهنية أيضا ويكنى بأبي جعدة (و) علم الجنس (هو في المعنى) باعتبار ما صدقته  
 (ك) اسم الجنس (الذكورة) سواء قلنا ان الذكورة موضوع للحقيقة أيضا أو لفرد خارجي  
 من افراد المساهمة شائع فيها (لانه شائع في جنسه) لا يختص بواحد دون آخر كما ان  
 الذكورة كرجل كذلك (فتقول) أنت (لكل اسد رأيت هذه الأسماء مقبلا) فكل  
 اسد يصدق عليه لفظ أسامة وكل ثعلب يصدق عليه لفظ ثعاله وكل ذئب يصدق  
 عليه ذوالة لوجود المساهمة في ضمن افرادها واستعمال علم الجنس في الفرد المعين من  
 حيث استعماله على المساهمة حقيقة وانما سمي علم الجريانه مجرى العلم الشخصي في  
 الاستعمال لانه يمنع من دخول آل عليه ومن الاضافة ومن الصرف اذا انضم اليه علة  
 من العمل التسع كالتأنيث في أسامة وثعاله فلما شارك العلم الشخصي في أحكامه  
 الحق به ولا يخفى علمنا ان معاملتهم أسامة معاملة المعرفة واسد معاملة الذكورة يدل  
 على افتراق مدلوليهما ولهذا قيل ان التحقيق ان اسم الجنس الذكورة موضوع للحقيقة  
 الذهنية من حيث هي هي من غير قيد معها أصلا وعلم الجنس موضوع للحقيقة  
 باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها ومثاله  
 اسم الجنس المعروف بالان علم الجنس يدل على المساهمة الحاضرة بجهوه لفظه وهو  
 يدل عليها بالاداة (وينقسم العلم أيضا) من حيث هو (الى اسم) خاص (و) هو هنا  
 في مقابلة ما عطف عليه من (كنية ولقب فالاسم كما مثلنا) فيما مر (كزيد) علم  
 شخصي (واسامة) علم جنسي (والكنية) هي (ما) أي مركب (صدر باب أوام) (صدر باب أوام)  
 سواء كان المتكفي بها علما شخصيا (كابي بكر وام كاثوم) او جنسيا كابي الحصين  
 للثعلب (وابي الحارث للاسد وام عريط للعقرب واللقب ما أشعر برفعة مسماه) أي  
 مدحه (كزين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم  
 (اوضعتهم) بفتح الضاد المجهة أي ذمه والضعفة خلاف الرفعة في القدر (كبطة) وقفة  
 (وانف الناقة) وانما قال كغيره أشعر دون دل لان الواضع انما وضعه لتعيين الذات  
 معتبرا معنى المدح او الذم لاهلها معا ولا لاهلها معنى المنكر وروايتهم من تمثيله ان اللقب  
 يكون مفردا ومركبا (واذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب) عنه (في الاصح  
 نحو) قولك (جاء زيد زين العابدين) لانه لا تضع فائدة الاسم لو ذكر قبله لان في اللقب  
 العلمية مع شيء من معنى الذم فلما أتى به أولا لا غنى عن الاسم فلم يجتمع (ويكون

و جنسي وهو ما  
 ما وضع لجنس من  
 الاجناس كأسماء  
 للاسد و ثعاله للثعلب  
 وذوالة للذئب وهو  
 في المعنى كالذكورة  
 لانه شائع في جنسه  
 فتقول لكل اسد  
 رأيت هذه الأسماء  
 مقبلا وينقسم العلم  
 أيضا الى اسم وكنية  
 ولقب فالاسم كما مثلنا  
 كزيد واسامة  
 والكنية ما صدر  
 باب أوام كابي بكر وام  
 كاثوم و ابي الحارث  
 للاسد وام عريط  
 للعقرب واللقب ما  
 أشعر برفعة مسماه  
 كزين العابدين  
 اوضعتهم كبطة وانف  
 الناقة و اذا اجتمع  
 الاسم واللقب وجب  
 تأخير اللقب في  
 الاصح نحو جاء زيد  
 زين العابدين ويكون



اللقب) اذا آخر (تأبى لاسم في اعرابه) بدلا أو عطف بيان سواء كانا مركبين كعبد  
الله عفيف الامين أم مختلفين كزيد أذن الناقة وعبد الرحمن بطة (الا اذا كانا  
مفردين فيجب) عند جهور البصريين (إضافة الاسم للقب) ما لم يمنع منها مانع (فحو)  
قولا لثاء (سعيد كرز) بإضافة سعيد الى كرز وكان القياس امتناعها لان مسمى  
الاول والثاني واحد الا أنهم اذا أضافوا يؤولون الاول بالمسمى والثاني بالاسم ويجوز  
ابن هشام وغيره من المحققين الاتباع أيضا في المفردين ومن أوجب الإضافة فيها  
أخذ من اقتصار سيبويه على ذكرها فقد رد عليه بان سيبويه إنما اقتصر على ذكرها  
ليكونها خلافا لأصل فيتوهم امتناعها فأراد أن ينص على جوازها ولا يلزم من  
اقتصاره على ذكرها عدم جواز غيرها الذي هو الأصل وكما يجوز الاتباع فيما ذكر يجوز  
القطع فيه بالرفع خبر المتدا محذوف أو بالنصب مفعولا لفعل محذوف واذا كانا غير  
مفردين امتنع إضافة الاول الى الثاني لتعذرهما (ولا ترتيب بين الكنية والاسم)  
اذا اجتمعما فحو قال أبو بكر سعيد (ولا بين الكنية واللقب) كذلك فحو قال أبو بكر  
عفيف الدين فأنت بالخيار في تقديم أحدهما على صاحبه ويليه الا تخرمه بابا اعرابه  
وان كانت عبارة الالفية توهم وجوب تأخير اللقب عن الكنية واذا اجتمعت اثلاثه  
وقدمت الكنية على الاسم ثم جى باللقب فحو قال أبو بكر سعيد عفيف الدين فيظهر  
وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم (وينقسم العلم أيضا الى مفرد)  
عن التركيب (و) الى (مركب فالمفرد كزيد وهند والمركب ثلاثة أقسام) لانه اما  
(مركب اضافي) وهو الغالب في الاعلام المركبة وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة  
التنوين مما قبله (كعبد الله وعبد الرحمن وجميع الكنى) فانها مضافة كأي قضافة  
وأم كانوا وحكمه ان يعرب الجزء الاول منه بحسب العوامل ويجوز الثاني بالاضافة  
وإنما أعرب باعرابين وان كان كلمة نظرا الى أصله (و) اما (مركب مزجي) وضابطه كل  
اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبله (كعبدك وحضرموت) وحكمه ان يعرب  
اعراب ما لا ينصرف ما لم يكن الثاني كلمة فيه فان كان كقطويه (وسيبويه) بنى على  
الحركة سر على أفصح اللغتين وان كان آخر الاول ياء ساكنة بقيت على سكونها  
كعدي كرب وأما المتضمن معنى الحرف من المزجي كخمسة عشر إذا سمي به فسبق على  
ما كان عليه أو يعرب اعراب ما لا ينصرف (و) اما (مركب اسنادي) وضابطه كل  
كلمتين أسندت احدهما الى الاخرى (كبرق نحره) بفتح الراء (وشاب قرناها) وحكمه  
الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية ويدل لذلك قوله ثبت أنحو الى بني يزيد  
برفع يزيد

(فصل في بيان أسماء الإشارة)

وتسمى المبهات لعمومها ووصلاحيتهما للإشارة بها الى كل جنس وإلى أشخاص كل

اللقب تأبى لاسم  
في اعرابه الا اذا كانا  
مفردين فيجب إضافة  
الاسم للقب فحو سعيد  
كرز ولا ترتيب بين  
الكنية والاسم  
ولا بين الكنية  
واللقب وينقسم العلم  
أيضا الى مفرد  
ومركب فالمفرد كزيد  
وهند والمركب ثلاثة  
اقسام مركب اضافي  
كعبد الله وعبد  
الرحمن وجميع الكنى  
ومركب مزجي  
كعبدك وحضرموت  
وسيبويه ومركب  
اسنادي كبرق نحره  
وشاب قرناها  
فصل

نوع فهو هذا حيوان وهذا اجد وهذا افرس وهذا رجل ( اسم الإشارة ما وضع لشار  
 اليه ) أي لشي مع الإشارة اليه كقولك هذا مشير به الى زيد مثلاً فتبدل لفظة ذاعلى  
 ذات زيد وعلى الإشارة لتلك الذات واعلم ان الاقسام الوضعية لاسماء الإشارة  
 بحسب من هي له خمسة وان تعددت ألفاظ بعضها والقياس ان تكون ستة ثلاثة  
 لفرد المذكر والمؤنث وثلثة للمؤنث كذلك لكنهم لم يفرقوا في الجمع بين المذكر  
 والمؤنث وان فرقوا بينهم في التثنية على عكس حال الضمائر وقد أشار الى الاقسام  
 المذكورة بقوله ( وهو ذا ) بشار به ( لفرد المذكر ) أي من أي جنس كان ( وذى وذو )  
 بلسكان الهاء وبالاختلاس ( وقي وته ) بلسكان الهاء وبالاختلاس ( وتا ) بشار بكل  
 منها ( المفردة المؤنثة ) قيل والاصل في لغات المفردة المؤنثة تالانه لم يثن منها الا هي  
 وقيل ذى لكونها بازاء المذكر ( وذا لثنى المذكر ) جى به ( في حالة الرفع ) على  
 صورة المثنى المرفوع ( وذين ) جى به له ( في حالة النصب والجحر ) على صورة المثنى  
 المنصوب والجحور ( وتان لثنى المؤنث ) جى به ( في حالة الرفع ) كذلك ( وتين في حالة  
 النصب والجحر ) كذلك وليس اختلاف آخر مما بسبب اختلاف العوامل كما توجه  
 بعضهم فزعم انها مهربان أعراب المثنى بل ثمانية ان لو جود علة البناء فيها ووقوعها  
 على صورة المهرب اتفقا في فليست الياء فيها من قبلت عن الالف بل كل منهما أصل  
 ( والجمع مذ كرا كان أو مؤنثاً ) عاقلاً كان أو غيره ( أولاء ) حالة كونه ( بالمد ) أي  
 بهززة مكسورة في آخره ( عند الجحارين وبالقصر ) أي بلا هزة في آخره ( عند  
 التميميين ) فحواها أولاء القوم وأولاء بني واذا كان مقصوراً يكتب بالياء ( ويجوز  
 دخولها التثنية ) بالالف غير مهموزة ( على ) أو اذل ( اسماء الإشارة ) لتثنية الخطاب  
 على ما يليق اليه وإزالة لفظة ( فهو هذا أو هذه أو هذان وهذين وهاتان وهاتين  
 وهؤلاء ) والقصد من تعدد هذه الالفاظ انه يستوي في ذلك المفرد المذكر والمؤنث  
 والمثنى والجمع وهذه الالفاظ المتقدمة في المشار اليه اذا كان قريباً ( واذا كان المشار  
 اليه بعيداً ) آخر ( اسم الإشارة ) وسجوا ( كاف حروفية ) تبدل على بعض المشار  
 اليه وهذه الكاف ( تصريف تصرف الاسمية ) غالباً ( بحسب الخطاب )  
 تبدل على حال من مخاطبه من افراد وتثنية وجمع وقد كبر وتأنث ففتح الخطاب  
 ( فهو ذلك ) فيعلم ان الإشارة والخطاب الى مفرد مذ كرا ( و ) تكسر للخطاب ففتح  
 ( ذلك ) فيعلم ان الإشارة الى مفرد مذ كرا والخطاب مؤنثة ( و ) تتصل بها علامة  
 التثنية والجمع نحو ( ذا كيا ) فيعلم ان الإشارة الى مفرد مذ كرا والخطاب لثنى ( و ) اذا  
 قيل ( ذا كم ) تصير الإشارة بجالها والخطاب بجمع الذكور أو قيل ( وذا كن ) تكون  
 الإشارة بجالها أيضاً والخطاب بجمع الاناث واذا قيل ذلك تكون الإشارة الى المثنى  
 المذكور والخطاب لمفرد مذ كرا أو قيل تالك بفتح الكاف تكون الإشارة الى مفرد مؤنث

اسم الإشارة ما وضع  
 لشار اليه وهو هذا  
 المذكر وذى وذو  
 وته وتان للمؤنث  
 وذا لثنى المذكر  
 وفي حالة الرفع وذين في  
 حالة النصب والجحر  
 وتان لثنى المؤنث في  
 حالة الرفع وتين في حالة  
 النصب والجحر والجمع  
 مذ كرا كان أو مؤنثاً  
 أولاء بالمد عند  
 الجحارين وبالقصر عند  
 التميميين ويجوز دخول  
 ها التثنية على أسماء  
 الإشارة فهو هذا وهذه  
 وهذان وهاتين وهؤلاء  
 واذا كان المشار اليه  
 بعيداً يكتب اسم  
 الإشارة كاف حروفية  
 تصريف تصرف  
 الكاف الاسمية  
 بحسب الخطاب فتح  
 ذلك وذا كيا  
 وذا كم وذا كن



والخطاب بحاله وانما كانت هذه الكاف حرفا لانها لو كانت اسما لكان لها محل من الاعراب واللام في منتف لا تتقاء الدامل (ويحوز) لك مع الحاق الكاف (ان تزيد قبلها الا) زياد في البعد اذا كان المشار اليه مفردا ولم تدخل عليه ما التنبيه كما أشار الى ذلك بقوله (نحو ذلك) بفتح الكاف (وذلك) بكسرهما (وذلك) كما و ذلكم وذلك كن ولا تدخل اللام في اسم الإشارة اذا كان على صورة (الشيء) فلا يقال ذان لكما ولا تان لكما (ولا) اذا كان (في) صورة (الجمع في لغة من مله) فلا يقال أولاء لك وأما من قصره فمنهم من لا يأتي باللام أيضا ومنهم من يأتي بها (وانما تدخل فيها حالة البعد الكاف نحو ذان لكما وتان لكما وأولئك وكذلك على لا تدخل (على) اسم الإشارة (المفرد اذا تقدمته ما التنبيه) وانما تدخل فيه حالة البعد الكاف (نحو هذا فيقال فيه حالة البعد هذا) وظاهر كل ما يقتضي أنه ليس لاسم الإشارة الأمر قربى وبعدى وهي طريقة ابن مالك ومن تبعه لكن التجهيز على أن له ثلاث مراتب قربى وهي الجردة من الكاف واللام نحو ذان وأولاء بالمد والقصر وبعدى وهي المقرونة بها في غير المثنى وبالكاف والنون المشددة فيه نحو ذلك وذانك بتشديد النون وأولئك مع القصر ووسطى وهي التي بالكاف وحدها لأن زيادة الحذف تشبه بزيادة المسافة نحو ذاك وذانك بتخفيف النون وأولئك وما تقدم من أسماء الإشارة يشابه إلى المكان وغيره وقد أشار إلى ما يشابه إلى المكان فقط بقوله (ويشار إلى المكان القريب) بلقطين (بهنا) بضم الهاء وتخفيف النون مجردة عن ما التنبيه (أوهنا) مقرونة بها (نحو أوهنا قاعدون) يشار إلى المكان البعيد (بالفاظ) (هناك) بالكاف وحدها من غيرها التنبيه (أوهناك) بالكاف مع الهاء (أوهناك) بالكاف واللام (أوهنا) بفتح الهاء وتشديد النون (أوهنا) بكسرها وتشديد النون (أوهم) بفتح الهمزة وتشديد الهمزة ولا تلحقها كاف ولا لام (نحو واذا رأيت ثم) وهي ملازمة للظرفية أو شبهها واذا قلنا ذهب الجهوران المراتب ثلاث فيشار إلى المكان القريب بهنا وإلى المتوسط بهناك وإلى البعيد بهنالک وأخواته

فصل في بيان الاسم الموصول وصلته

(الاسم الموصول) هو (ما افتقر) في بيان مسماه (إلى صلة وعائد) مشقة عليه تلك الصلة غالباً بخلاف الموصول الحرفي فإنه وان افتقر إلى صلة لا يحتاج إلى عائد (وهو ضربان نص) في معناه لا يتجاوز إلى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد وكل منهما يصدق عليه التعريف لافتقاره إلى صلة وعائد (فالنص ثمانية ألفاظ) وهي (الذي للفرد المذكر) العاقل وغيره ولو قال العالم كان أولى (والتي للمفردة المؤنثة) العاقلة وغيرها (والذان للمثنى المذكر) واللذان للمثنى المؤنث (وضعا) في حالة

ويحوز أن تزيد قبلها الا  
نحو ذلك وذلك وذلك  
وذلكم وذلك كن ولا  
تدخل اللام في المثنى  
ولا في الجمع في لغة  
من مله وانما تدخل  
فيما حالة البعد الكاف  
نحو ذان لكما وتان لكما  
وأولئك وكذلك على  
المفرد اذا تقدمته  
ما التنبيه نحو هذا فيقال  
فيه حالة البعد هذا  
ويشار إلى المكان  
القريب بهنا أو ههنا  
نحو أوهنا قاعدون  
والى المكان البعيد  
هناك أو ههناك أو  
هناك أو ههنا أو ههنا  
ثم نحو واذا رأيت ثم  
فصل الاسم  
الموصول ما افتقر إلى  
صلة وعائد وهو ضربان  
نص ومشترك فالنص  
ثمانية ألفاظ الذي  
للفرد المذكر والتي  
للمفردة المؤنثة والذان  
للمثنى المذكر واللذان  
للمثنى المؤنث في حالة





وتستعمل ما لا يعقل  
فحو ما منعك أن تستعمل  
لما خلقت بيدي  
والاربعة الباقية  
تستعمل للعقل وغيره  
تقول في أي يعجبني  
أي قام وأي قامت  
وأي قاما وأي قامت  
وأي قاموا وأي قن  
سواء كان القائم عاقلا  
أو حيوانا أو ما أَل  
فانما تكون اسما  
موصولا اذا دخلت  
على اسم الفاعل أو  
على اسم المفعول  
كالضارب والضروب  
أي الذي ضرب  
والذي ضرب ونحوه  
ان المصدق والمصدقات  
وقوله تعالى والسقف  
المرفوع والبحر المسجور  
\* وأما ذو وخاصة بلغة  
طبي تقول جاءني ذو  
قام وذو قامت وذو  
قامتا وذو قاموا وذو  
قن \* وأما ذا فشرط  
كونها موصولة وان  
تقدم علمها  
الاستفهامية نحو  
ماذا ينفعون أو من  
الاستفهامية نحو  
من ذا جاءك

أربع لا تترانها بالعقل في عموم كل دابة (وتستعمل ما) على خلاف الاصل (للعقل  
فحو ما منعك أن تستعمل لما خلقت بيدي) وقد تستعمل له مع غيره نحو سبع لله ما في  
السموات وما في الارض فانه يشمل العقل وغيره والظاهر ان هذا من استعمال اللفظ في  
الحقيقة والمجاز (و) اللفاظ (الاربعة الباقية) من الستة (تستعمل للعقل وغيره)  
بطريق الاشتراك كما هو ظاهر كلامهم (تقول في أي) بمعنى الجميع (يعجبني أي)  
قام) أي الذي قام (وأي قامت) أي التي قامت (وأي قاما) أي اللذان قاما (وأي  
قامتا) أي اللتان قامتا (وأي قاموا) أي الذين قاموا (وأي قن) أي اللاتي قن  
(و) سواء كان القائم عاقلا أو حيوانا لا يعقل نعم أي قاموا خاص بالعقل لا يختص  
الواو بجمع المذكر العاقل (وأما أَل فانما تكون اسما موصولا) بمعنى الجميع (اذا دخلت  
على اسم الفاعل أو اسم المفعول) مراد به الحدوث فالاول (كالضارب و) الثاني  
نحو (الضروب) واختصت بذلك عن سائر الموصولات لانها تشبه أَل التي للتعريف  
صورة وهي لا تدخل الا على المفرد فذكره وادخل ما هو كذلك على الجمل التي تكون  
صالحة للموصول فسبقكم وامنهم مفرد التدخل عليه ويلزم ان تكون تلك الجملة فعلية  
ليمكن سبب المفرد منها وهو اسم الفاعل أو اسم المفعول وهو في المعنى جملة فعلية خبرية  
فان الضارب معناه (أي الذي ضرب و) المضروب معناه أي (الذي ضرب) بضم الصاد  
وكسر الراء (ونحوه) أي ما ذكر من الضارب والمضروب فنحو الضارب (ان المصدقين  
والمصدقات) مما صلت به اسم فاعل (و) فنحو المضروب (قوله تعالى والسقف المرفوع  
والبحر المسجور) مما صلت به اسم مفعول واقتصاره على ما ذكر ظاهر في ان أَل الداخلة  
على الصفة المشبهة كالحسن وجهه ليست موصولة بل حرف تعريف وهو ما صححه في  
المعنى (وأما ذو) التي تطلق على المفرد المذكور وفروعه (فخاصة بلغة طبي) على وزن  
سيد قبيلة من العرب (تقول) فيها معنى الجميع (جاء في ذو قام) أي الذي قام (وذو  
قامت) أي التي قامت (وذو قاما) أي اللذان قاما (وذو قامتا) أي اللتان قامتتا (وذو  
قاموا) أي الذين قاموا (وذو قن) أي اللاتي قن سواء كان القائم عاقلا أو غيره قال  
شاعرهم فان الماء أبل وجرى وبئر ذو حفرت وذو طوبت  
أي بئر التي حفرتها والى طويتها والمشهور عنهم افرادها وقد كبرها وبنائها وقد  
تغربت اعراب ذو بمعنى صاحب وخصه بعضهم بحالة البحر وقوف على السماع وقد تؤنث  
وتثنى وتجمع ولذا ان تقول ما وجه اعرابهم قيام شبه الحرف من غير معارض (وأما  
ذا) فالاصل فيها ان تكون للاشارة وقد تجرد عن معنى الاشارة وتستعمل موصولا  
بمعنى الجميع واذا عرفت ذلك (فشرط كونها موصولا) أمران (ان يتقدم عليها  
ما الاستفهامية) باتفاق من البصريين (نحو) بسألوك (ماذا ينفعون) على الاصح  
عندهم (أو من الاستفهامية نحو من ذا جاءك) أي من الذي جاءك لان كلامها

للاستفهام فان لم يتقدمها استفهام بما أو من لم تكن موصولة بل اسم إشارة كقوله  
 نجوت وهذا احتمالين طليق والقول بأن ذاتي البيت موصولة يرد دخولها التنبيه  
 عليها (وان لا تكون) ذا (ملغاة) والالغاء على وجهين حكى وحقيقى فالحكى (بأن  
 يقدر تركيبها مع ما) فيصير المجموع اسم استفهام (فماذا صنعت اذا قدرت ماذا)  
 في المثال (اسما واحدا مركبا) بمعنى أى شئ فيكون في محل نصب مفعولا لصنعت  
 مقدما عليه والتقدير رأى شئ صنعت فان قدرت ما مبتدأ وذا خبره فهي موصولة لانها  
 لم تلغ ويظهر أثر التقديرين في البديل من اسم الاستفهام وفي جواب السائل فعلى  
 الاول وهو كون ماذا في محل نصب تأتى بالبديل منصوبا بقول ماذا صنعت أخبرا أم  
 شرافة الملغاة لانك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فيعلم أنه مفعول مقدم  
 بصنعت وعلى الثاني تأتى بالبديل مرفوعا فذا خبره وقس على ذلك جواب السائل  
 والاستفهام بالرفع فعلم أنه مرفوع بالابتداء وذا خبره وقس على ذلك جواب السائل  
 والالغاء الحقيقى ان تقدر اذا زائدة بين ما ومدخولها وكانك قلت ما صنعت لكن  
 هذا مذاهب كوفي والبصري يمنعونه لانه لم يثبت عندهم زيادة الاسماء وسكت  
 المؤلف رحمه الله تعالى عن الغاء ذامع من فيجتمل الحاقه بما وذا وهو ظاهر عبارة  
 الالفية ويحتمل خلافه ولما فرغ من تعداد الاسماء الموصولة وشرح معناها أخذ  
 في بيان ما يلزمها في الاستعمال فقال (وتتفرع الموصولات) الاسمية (كلها) نصها  
 ومشتركها (الى صلة) معهوده للخطاب في اعتقاد المتكلم (متأخرة عنها) وجوبا  
 لان الموصول ناقص لا يتم معناه الا بصلته فهي معرفة ومبينة له ومنزلة منه منزلة جزئية  
 المتأخر فلا يجوز تقدمها ولا شئ منها عليه وكلا لا تقدم الصلة لا يتقدم هو لها عليه وأما  
 نحو وكانوا فيه من الزاهدين فالظرف متعلق بخبر وف دل عليه صلة آل والتقدير وكانوا  
 زاهدين فيه من الزاهدين (و) الى (عائده) وهو ضمير يعود من الصلة الى الموصول  
 ليحصل الربط بينهما والالكانت الصلة أجنبية عنه لانها مستقلة بنفسها ولا رابط  
 الذي فيها (والصلة اما جملة) اسمية أو فعلية (أو شبهها) في حصول الفائدة وشرط  
 الجملة أن تكون خبرية أى محتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قائلها  
 لانه يجب أن يكون مضمون الجملة حكما معلوم الوقوع للخطاب قبل الخطاب والجملة  
 الانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها (فالجملة ما) أى قول (تركيب من  
 فعل وفاعل) أو مما نزل منزلة ذلك فالاول (نحو جاء الذى قام أبوه وقوله تعالى الحمد لله  
 الذى صدقنا وعده) والثاني نحو جاء الذى ضرب أبوه (أو من مبتدأ وخبر) أو ما نزل  
 منزلة ذلك فالاول (نحو جاء الذى قام أبوه وقوله تعالى) عم يتساءلون عن النبأ العظيم  
 (الذى هم فيه مختلفون) والثاني نحو جاء الذى قام أبوه (وشبه الجملة) فيما تقدم  
 (ثلاثة أشياء أحدها الظرف) المكافى وشرط وقوعه صلة أن يكون تاما بأن يقع

وأن لا تكون ملغاة  
 بأن يقدر تركيبها مع ما  
 فمما وذا صنعت اذا  
 قدرت ماذا اسما  
 واحدا مركبا وهو تقدر  
 الموصولات كلها الى  
 صلة متأخرة عنها وعائده  
 والصلة اما جملة أو  
 شبهها فالجملة ما تركيب  
 من فعل وفاعل نحو  
 جاء الذى قام أبوه  
 وقوله تعالى الحمد لله  
 الذى صدقنا وعده  
 أو من مبتدأ وخبر  
 نحو جاء الذى قام أبوه  
 وقوله تعالى الذى  
 هم فيه مختلفون  
 وشبه الجملة ثلاثة  
 أشياء أحدها الظرف



بمجرد ذكره ما يتعلق هو به (نحو جاء الذي عندك وقوله تعالى ما عندكم يتفقد)  
وما عند الله باق بخلاف الناقص نحو جاء الذي مكانا فلا يتم معناه الا بد كرم متعلق  
خاص جائز الذي سكن مكانا (وثانيتها الجار والمجرور) وهو كالظرف فيما  
ذكر (نحو جاء الذي في الدار وقوله تعالى وألقت ما فيها) بخلاف جاء الذي بك  
أو عليك فلا يوصل به لنتقائه (ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقع ماصلة بفعل  
محدوف وجوبا) وبذلك أشبهها الجملة (تقديره استقر) لا يوصف كاستقر لانه مفرد  
والصلة لا تكون الاجلة (والثالث الصفة الصريحة) أي الخالصة للوصفية بان  
لم تغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وضع عطف الفعل  
عليها وعطفها عليه (والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول) دون اسم التفضيل  
كالافضل ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه (وتختص) الصفة الصريحة  
(بالالف واللام كما تقدم) ذلك ولوقال وتختص الف واللام به لان  
المراد ان ال امتازت من بين سائر الموصولات بان صلتها الصفة الصريحة التي هي اسم  
الفاعل واسم المفعول وأما الدخلة على الصفات التي غلبت عليها الاسمية كالبطح  
وأجرع وصاحب أو على اسم التفضيل والصفة المشبهة فهي حرف تعريف وقيل  
الدخلة على الصفة المشبهة موصولة واختاره ابن مالك واستشكل بانها تدل على  
الثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الدخلة على اسم التفضيل غير موصولة  
وأجيب بان الصفة المشبهة تعمل في الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل  
(والعائد) لا يوصل (ضمير) غائب (مطابق للموصول في الافراد والتثنية والجمع  
والثنية كبرواتنا نيت) تشتمل عليه الصلة (كما تقدم في الامثلة المذكورة) نعم ان كان  
الموصول من وما جاز في العائد مراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ومراعاة اللفظ  
نحو ومنهم من يستمع اليك وهو الاكثر في كلامهم ما لم يحصل من مطابقة لبس أو وقع  
فيتمعين مراعاة المعنى وقد يكون العائد ضمير متكلم كقول علي كرم الله تعالى وجهه  
ورضى الله عنه

أنا الذي سمعتني أمي حين دهره ❖ أكيلىكم بالسيف كيل السندره  
أو ضمير مخاطب كقول الفرزدق

وأنت الذي تلوى الخيول رؤسها ❖ اليك وللإيتام أنت تطعما  
فجعل العائد ضمير اليك جلا على المعنى وربما خلف الضمير اسم ظاهر كقوله  
أيارب ليلى أنت في كل موطن ❖ وأنت الذي في رحمة الله أطمع

أي في رحمة والاصل في العائد أن يكون مذكورا (وقد يحذف) مرفوعا ومنصوبا  
ومجرورا اذا دل عليه دليل وشرط يجوز حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ مخبرا  
عنه بمفرد (نحو انزع عن كل شيعة أيهم أشد) فأيهم أشد موصول مبني على الضم

نحو جاء الذي عندك  
وقوله تعالى ما عندكم  
يتفقد والثاني الجار  
والجار والمجرور  
الذي في الدار وقوله  
تعالى وألقت ما فيها  
ويتعلق الظرف  
والجار والمجرور اذا  
وقع ماصلة بفعل محدوف  
وجوبا تقديره استقر  
والثالث الصفة  
الصريحة والمراد بها  
اسم الفاعل واسم  
المفعول وتختص  
بالالف واللام كما  
تقدم والعائد ضمير  
مطابق للموصول في  
الافراد والتثنية  
والجمع والثنية كبر  
واتنا نيت كما تقدم في  
الامثلة المذكورة  
وقد يحذف نحو لنزع  
من كل شيعة أيهم

في محل نصب مفعول لتزعم وأشد خبره متداخلة حذف والتقدير (أي الذي هو أشد)  
 فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما أو ضربا بالبناء للمفعول لأنه غير مبتدأ ولا في نحو جاء  
 الذي هو يقوم أو هو في الدار لأن الخبر غير مفرد وشرط حذف العائد المنصوب أن  
 يكون متصلا وناسبا به فعل تام أو وصف غير صلة آل فالفعل نحو وفيها ما تشبهني  
 النفس (ونحو يعلم ما تسرون وما تعلمون) فالعائد ضمير متصل في محل نصب على أنه  
 مفعول والتقدير (أي الذي تسرونه والذي تعلمونه) ويحتمل ما في الآية أن يكون  
 موصولا حريفا والتقدير يعلم سركم وعلايتكم والوصف نحو قوله  
 ما الله موليت فضل فأحسده به أي الذي الله موليكه فضل وشرط حذف العائد  
 المحرور بالحرف أن يحرك مثل ما جربه الموصول لفظا ومعنى ويتقدم معنى العائد نحو مررت  
 بالذي مررت أي به (ونحو ويشرب مما تشربون) فالعائد محذوف محرور بمثل ما جربه  
 ما الموصولة وهي من التبعيض والتقدير (أي الذي تشربون منه) فلو كان الموصول  
 غير محرور أو كان العائد محرورا بحرف لم يجز به الموصول كما في جاء الذي مررت به لم يجز  
 حذف العائد وكذلك لو كان العائد محرورا بحرف جربه الموصول لفظا لا معنى لم يجز  
 المحذف كما في نحو زهدت في الذي رغبت فيه وكذلك لو اختلف معنى العامل  
 (فصل) وأما المعرفة بالأداة أي أداة التعريف (فهي المعرفة بالالف واللام)  
 كالرجل والغلام والتعريف بهما هو مذهب الخليل وهزة آل عنده أصلية وهي هزة  
 قطع حذف في الوصل لكثرة الاستعمال وعن سيبويه ما يوافقه لكن يخالفه في أصالة  
 الهزة فعندنا أنها زائدة معتمدة في الوضع وعنده أيضا أن التعريف باللام وحدها  
 والهزة هزة وصل جليت للمتكلمين من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع  
 اللام (وهي) أي الأداة (قسمان عهدية وجنسية) وكل منهما ثلاثة أقسام كما يرشد  
 إليه قوله (فالهدية أما) أن تكون (للعهد الذكري) بأن يتقدم المحكوم مذكرا (نحو)  
 فيهم أم صباح المصباح (في زجاجة الزجاج) ونحو كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى  
 فرعون الرسول (أول العهد الذهني) بأن عهد محكوم بها ذهنا (نحو أذهبا في الغار) ثقب  
 في جبل ثور وكان معلوما عندهم ونحو جاء الرجل والغلام إذا كان بيننا وبين  
 مخاطبنا عهد في رجل وغلام معينين (أول العهد الحضوري) بأن يكون محكوم بها حاضرا  
 (نحو) جاء في هذا الرجل ونحو (اليوم أكلت لكم دينكم) أي اليوم الحاضر وهو  
 يوم عرفة (والجنسية أما) أن يكون الجنس (لتعريف المساهية) من حيث هي بأن  
 لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا (نحو وجعلنا من الماء) أي من حقيقة (كل شيء حي)  
 لأن كل شيء اسمه ماء (وأما الاستغراق الأفراد) أي أفراد الجنس بأن يخلفها كل  
 حقيقة (نحو وخلق الإنسان) أي كل واحد من جنسه (ضعيفا) وهذه يجوز الاستثناء  
 من محكوم بها نحو والعصران الإنسان في خبر الآية (أولا استغراق خصائص

أي الذي هو أشد  
 ونحو يعلم ما تسرون  
 وما تعلمون أي الذي  
 تسرونه والذي تعلمونه  
 ونحو ويشرب مما تشربون  
 أي الذي تشربون منه  
 وهو ما  
 المعرفة بالأداة فهو  
 المعرفة بالالف واللام  
 وهي قسمان عهدية  
 وجنسية فالعهدية  
 أما العهد الذكري فهو  
 في زجاجة الزجاج  
 أول العهد الذهني فهو  
 هاهنا في الغار أول العهد  
 الحضوري فهو اليوم  
 أكلت لكم دينكم  
 والجنسية أما التعريف  
 المساهية نحو وجعلنا  
 من الماء كل شيء حي  
 وأما الاستغراق  
 الأفراد فهو وخلق  
 الإنسان ضعيفا أو  
 لا استغراق خصائص



الافراد) أي سمات أفراد الجنس بما يختص بها كل مجزأ (محررات الرجل علماء)  
أي أنت كل رجل عالما يعني أنك اجتمع فيك ما اترق في غيرك من الرجال من جهة  
كالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة السكك وفي الحديث كل الصيد  
في جوف الفرا وقد ترد أل زائدة لازمة فلا تقيد بتعريفها كالتى في علم قارنت وضعه  
كاللوات والعزى وزائدة غير لازمة اما الضرورة كقوله

وطبت النفس يا قيس عن عمرو **او** ألح الأصل المنقول عنه كالتى في الحرث والحسن  
والعباس (وتبدل لام أل) المعرفة (مبها في لغة جبر) قبيلة من العرب وقد نطق النبي  
صلى الله عليه وسلم بها فقال ليس من ابراهيم في امسفرة قلت ايضا هذه الالفة عن  
نفر من طي قال شاعرهم

ذاك خليلي وذوي اهلنى **و** يرمى ورائى بأسمهم وامسليه

**فصل** **و** أما المضاف الى واحد من هذه المعانف (الخمس) المتقدمة اضافة  
معنوية ولم يكن متوغلا في الابهام ولا واقعا موقع نكرة بقرينة ما ساقى في الاضافة  
(فخو غلامى) مثال للمضاف الى ضمير التكلم (وغلامك) للمضاف الى ضمير الخطاب  
(وغلامه) للمضاف الى ضمير الغائب (وغلام زيد) للمضاف الى العلم (وغلام  
هنا) للمضاف الى اسم الإشارة (وغلام الذى قام ابوه) للمضاف الى الموصول (وغلام  
الرجل) للمضاف الى المعرفة وقد تقدم انه في رتبة ما اضيف اليه الا المضاف الى الضمير  
ففي رتبة العلم

### **باب** بيان (المرفوعات من الاسماء)

خاصة المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لان مصدفة انه كرا يعقل والاسم المرفوع  
ما يشتمل على علامة الفاعلية وهي الضمة أو الواو أو الالف (المرفوعات) من الاسماء  
(عشرة) بالاستسقاء وورد اسمها لانها العدة ثم المنصوبات لانها فى الاصل فضيلة وان  
وقع النصب في بعض العدة تشبيها بالفضائل ثم بانحرورات لانها من منصوبة المحل  
فهى دون المنصوبات لفظا (وهى) على سبيل الاجمال والتمهيد (الفاعل) كجاء زيد  
(و) الثانى (المفعول الذى لم يسم فاعله) كضرب زيد بضم المضاد وكسر الراء (و)  
الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) نحو الله ربنا وهو ربنا (و) الخامس (اسم كان و)  
اسم (اخواتها) نحو كان ربك قديرا (و) السادس (اسم افعال المقاربة) نحو كان زيد  
يقوم (و) السابع (اسم) ما حل على ايس من (الحروف المشبهة بليس) نحو ما زيد  
قائما (و) الثامن (خبر ان و) خبر (اخواتها) نحو ان الله غفور رحيم (و) التاسع  
(خبر) ما حل على ان من (لا التى لئفى الجنس) على سبيل الاستفراق نحو لا رجل  
أفضل من زيد (و) العاشر (التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء) أحدها (الذات) نحو  
جاء زيد العاقل (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو

الافراد الخمسة و أنت  
الرجل عالما وتبدل  
لام أل مبها في لغة جبر  
فصل **و** أما  
المضاف الى واحد من  
هذه الخمسة فتكون  
غلامى وغلامك  
وغلامه وغلام زيد  
وغلام هذا وغلام  
الذى قام ابوه وغلام  
الرجل  
باب المرفوعات من  
الاسماء  
المرفوعات عشرة وهى  
الفاعل والمفعول  
الذى لم يسم فاعله  
والمبتدأ وخبره واسم  
كان واخواتها واسم  
أفعال المقاربة واسم  
الحروف المشبهة  
بليس وخبر ان  
واخواتها وخبر لا التى  
لئفى الجنس والتابع  
للمرفوع وهو أربعة  
أشياء الأول الذات  
والتوكيد

جاء زيد نفسه (و) رابعها (البدل) فحجاء زيد أخوك وقدم الفاعل لأنه أصل المرفوعات ثم نأثبه لأنه مخالفه عند حذفه ثم المبتدأ وخبره لأن المبتدأ فاعل في المعنى لكونه مسند إليه والخبر مسند ثم اسم كان وأخواتها وما ألحق بها لأنه مبتدأ في الأصل ثم خبران وأخواتها وما جعل عليهما لأنه خبر في الأصل ثم التابع لتأخره عن المتبوع ولها أبواب يذكر فيها أحكامها وستر يك هذه الأبواب بابا بابا على هذا الترتيب الباب الأول

### باب الفاعل

الفاعل لغة من أوجد الفعل سواء تقدم في الذكر على فعله أو تأخر واصطلاحا (هو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا (الذكر قبله) وجوبا (فعل أو ما في تأويل الفعل) أسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه والمراد بما في تأويله اسم الفاعل والصفة المشبهة به والمصدر ونحو ذلك مما يعمل عمل الفعل وقد تبع المؤلف الأصل في جعل الرفع قيد في التعريف مع أنه حكم من أحكام الفاعل (وهو على قسمين) ثالثهما فاعل (ظاهر) وهو ما بعد المضمر (و) فاعل (مضمر) وقد مر تفسير المضمر (فالظاهر) تارة يكون رافعه ماضيا وتارة مضارعا فالأول رفعه أما بالضممة (نحو قال الله) أو بالالف نحو (قال رجلان) أو بالواو نحو (وجاء المعذرون) والثاني رفعه أما بالضممة نحو (يوم يقوم الناس) أو بالالف نحو (يقوم الزيدان أو بالواو سواء كان جمع مذكرا أو مؤنثا) (ويومئذ يفرح المؤمنون) أو من الأسماء الستة نحو (ومن الأول) (قال أبوهم) ومثال المؤول بالاسم الصريح نحو (الذين آمنوا أن تخشع قلوبهم فأن تخشع وإن كان في الصورة الظاهرة سرفا وفعلا لكنه في تأويل خشوع وسيأتي ما في تأويل الفعل (و) الفاعل (المضمر) قسمان متصل ومنفصل فالمتصل اثنتا عشرة كلمة اثنتان للتركيب (نحو قولك ضربت) بضم التاء فالتاء ضمير متصل بارز للتركيب وحده في محل رفع على أنه فاعل (وضربنا) بسكون الباء ضمير متصل بارز للتركيب ومعه غيره أو لا ظم نفسه في محل رفع على أنه فاعل وخمسة للمخاطبة وهي ضربت وضربت وضربت وضربت وضربت وخمسة للغائب وهي ضرب وضربت وضربا وضربا وضربا وهذا معنى قوله (إلى آخره كما تقدم) جميع ذلك (في فصل المضمر) فلا حاجة إلى إعادته وأما المضمر المنفصل فهو كالمتصل ولم يمثل له نحو ما قام أنا أو أنت أو هو فالضمر فيما ذكر في محل رفع على الفاعلية (و) المسند (الذي في تأويل الفعل نحو أقام الزيدان) فقام في تأويل يقوم والزيدان فاعل به (وقوله تعالى مختلف ألوانه) فمختلف في تأويل يختلف وألوانه فاعل به وصح أعماله لاعتماده على موصوف محذوف تقديره مصنف مختلف ألوانه (والفاعل أحكام) كثيرة (منها أنه لا يجوز حذفه) وحده إلا فيما استثنى (لأنه

والبدل  
باب الفاعل  
هو الاسم المرفوع  
الذكر قبله فعل أو  
ما في تأويل الفعل  
وهو على قسمين ظاهر  
ومضمر فالظاهر نحو  
قال الله قال رجلان  
وجاء المعذرون يوم  
يقوم الناس ويومئذ  
يفرح المؤمنون قال  
أبوهم والمضمر نحو  
قولك ضربت وضربنا  
إلى آخره كما تقدم في  
فصل المضمر والذي  
في تأويل الفعل نحو  
أقام الزيدان وقوله  
تعالى مختلف ألوانه  
والفاعل أحكام منها  
أنه لا يجوز حذفه لأنه



عمدة) ومنزل من فعله منزلة جزئه ولا يجوز حذف العمدة وقد أجاز بعضهم محذوف الخبر  
لا يرفى الزاني حين يرفى وهو مؤمن ولا يشرب الخرجين يشربها وهو مؤمن اذ لا يصح  
ان يجعل فاعل يشرب ضمير يعود على الزاني اذ هو خلاف المعنى المراد فيتم عين أن يكون  
فاعله محذوفاً وهو الشارب وأجيب بان فاعله ضمير يعود على الشارب الفهوم منه لان  
يشرب يستلزم شارباً وحسن ذلك تقدم نظيره في لا يرفى الزاني واذا تقرر ان الفاعل  
لا يحذف (فان ظهر في اللفظ) به ظاهراً كان (فحوقام زيد) أو مضمراً نحو الزيدون قاموا  
(والزيدان قاما فذلك) واضح (والا) يظهر في اللفظ (فهو ضمير مستتر) في فعله لان  
الفعل لا يخلو عن الفاعل (فحوزيد قام) ففي قام ضمير مستتر مرفوع المحل على الفاعلية  
راجع الى زيد المذكور قبله وكذا نحو كلاً اذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر  
مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام (ومنها أنه لا يجوز  
تقدمه على الفعل) أو ما في تأويله لانه كالجزم منه فلم يجر تقدمه عليه كما لا يجوز تقديم  
عجز الكلمة على صدرها وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل (فان وجد) في اللفظ  
(ما ظاهره انه فاعل مقدم) على الفعل (وجب تقدير الفاعل ضمير مستترا) في الفعل  
(ويكون) المسند اليه (المقدم امام مبتدأ فحوزيد قام) ففي قام ضمير مستتر مرفوع على  
الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ أو الجملة بعده خبره (واما فاعلاً بفعل محذوف)  
وجوباً (فحوزيد من المشركون استجارك) فأحد فاعل لفعل محذوف يفهمه  
المذكور والتقدير وان استجارك أحد استجارك وانما وجب حذفه لان المذكور  
عوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض والعوض عنه وانما لم يجعل أحد مبتدأ  
واستجارك خبره من غير حذف (لان أداة الشرط لا تدخل على المبتدأ) لانها  
موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجملة الفعلية على الاصح (ومنها ان فعله)  
أو ما في تأويله (يوجد) أي لا يلحقه علامة تثنية ولا جمع على الافصح (مع تثنيته)  
أي الفاعل الظاهر (وجعه كما يوجد) اتفاقاً (مع افراده فتقول) فيما اذا أسندته الى  
فاعل ظاهر مثنى أو مجموع (قام الزيدان وقام الزيدون) وقام نساء بتوحيدها الفعل (كما  
تقول) اذا أسندته الى المفرد (قام زيد) بتوحيده وانما كان الافصح ترك علامة تثنية  
الفعل وجعه عكس علامة تثنية الاسماء لورود القرآن به (قال الله تعالى قال رجلان  
وجاء المعذرون وقال الظالمون وقال نسوة) فالفعل في هذه الامثلة مجرد من علامة  
التثنية والجمع ولان تثنيته وجعه يعلمان من لفظه دائماً بخلاف تأنيثه قد لا يعلم من  
لفظه بان يكون مقدر التانيث مع ان في الاحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم (ومن العرب  
من يلحق الفعل علامة التثنية) وهي الالف (و) علامة (الجمع) وهي الواو والثون  
(اذا كان الفاعل) الظاهر (مثنى أو مجموعاً) كما يلحق الفعل علامة التانيث اذا كان  
الفاعل مؤنثاً (فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقن الهندات) فالواحق بالفعل

عمدة فان ظهر في اللفظ  
فحوقام زيد الزيدان  
قاما فذلك والافصح  
ضمير مستتر نحو زيد  
قام ومنها انه لا يجوز  
تقدمه على الفعل فان  
وجب ما ظاهره انه  
فاعل مقدم وجب  
تقدير الفاعل ضميراً  
مستترا ويكون المقدم  
امام مبتدأ فحوزيد قام  
واما فاعلاً بفعل  
محذوف نحو وان أحد  
من المشركون استجارك  
لان أداة الشرط  
لا تدخل على المبتدأ  
ومنها ان فعله يوجد  
مع تثنيته وجعه كما  
يوجد مع افراده  
فتقول قام الزيدان  
وقام الزيدون كما تقول  
قام زيد قال الله تعالى  
قال رجلان وجاء  
المعذرون وقال الظالمون  
وقال نسوة ومن  
العرب من يلحق الفعل  
علامة التثنية والجمع  
اذا كان الفاعل مثنى  
أو مجموعاً فتقول قاما  
الزيدان وقاموا  
الزيدون وقن الهندات

أحرف دالة على مجرد التثنية والجمع ومن ذلك قول الشاعر  
يا مومني في الله تراء الخيال أهلى وكلهم ألوم  
وقوله فتح الربيع محاسنا القحطها غرا السحاب

(وتسمى) هذه اللغة (لغة أكاو في الراجز) وانما سميت بذلك (لأن هذا اللفظ سمع  
من بعضهم) أي العرب وهذا المثال فيه شذوذاً أحدهما إلحاق الفعل باللام  
والثاني استعمال الواو والالف (ومنه) أي ومن إلحاق الفعل باللام (الحديث  
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) فللائكة فاعل يتعاقبون وقد ألحق  
بالفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر وكان القياس يتعاقب قال ابن هشام  
وقد جعل قوم على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم منها قوله تعالى وأسروا النجوى  
الذين ظلموا والواجود تخريجها على غير ذلك وأحسن الوجوه فيها أعراب الذين ظلموا  
مبتدأ أو ما قبله خبر انتهى وأما قوله صلى الله عليه وسلم أو مخرجي هم فيظهر أنه من  
باب المبتدأ والخبر لا مما نحن فيه لما ذكره من أن الوصف إذا طابق ما بعده في غير  
الأفراد تعين جعله خبراً مقدماً وما بعده مبتدأً مؤخراً (والصحيح) أن هذه اللغة لا تمتنع  
مع المفردين والمفردات المتعاطفات كقوله وقد أسلمنا مبعده وجم (و) (ان  
الالف والواو والنون) في ذلك المجموع (أحرف دالة على التثنية والجمع) المذكر  
والمؤنث كما أن التاء في نحو قامت دالة على التأنيث (وان الفاعل) هو (ما بعدها)  
من المثني والجمع ومع ما في معناها كما علم ذلك مما مر وقيل إن هذه الواو لاحق ضمائر  
وانها الفاعل وأرفع بعد ما مبتدأ مؤخر أو بدل منها ورد ذلك بأن أئمة اللغة  
والنحو نقلوا أن اتصال هذه الأحرف بهذه الأفعال لغة لقوم معينين من العرب وهم  
طيء وزدشنوة وثقيف الخبر أو الإبدال من الضمير شائع عند الجميع وإن أدى إلى  
الاضمارة قبل الفكر (ومنها) أي ومن أحكام الفاعل (أنه يجب تأنيث الفعل تاء  
ساكنة) لا حقة له (في آخر الماضي وبتاء المضارعة في أول المضارع إذا كان الفاعل  
مؤنثاً حقيقياً التأنيث) متصلاً بفعله ولم يكن فاعله نعم أو بدس لتدل على تأنيث الفاعل  
(نحو قامت هند) أو الهندان مثال للماضي (وتقوم هند) أو الهندان مثال للمضارع  
وكذا يجب تأنيثه إذا أسند إلى ضمير متصل عائد إلى مؤنث غائب ولو مجازياً كالشمس  
طلعت (ويجوز ترك التاء) من الفعل (إذا كان الفاعل) الظاهر (مجازي التأنيث)  
اتصل بفعله أم لا (نحو طلعت) أو يطلع (الشمس وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند  
البيت الأمكأ) وقوله قد جاءكم بينة وكذا إذا كان حقيقياً التأنيث منفصلاً عنه بغير  
الأنف وحضر القاصي امرأة أو متصلاً به في باب نعم وبدس والتأنيث أرفع والحقيق في  
ماله فرج والمجازي بخلافه (وحكم) الفاعل (المثني) المذكر والمؤنث (والجمع جمع  
تصحيح) كذلك إذا أسند إليها الفعل (حكم) الفاعل (المفرد) المذكر والمؤنث إذا أسند

وتسمى لغة أكاو في  
الراجز لان هذا  
اللفظ سمع من بعضهم  
ومنه الحديث يتعاقبون  
فيكم ملائكة بالليل  
وملائكة بالنهار  
والصحيح ان الالف  
والواو والنون أحرف  
دالة على التثنية  
والجمع وان الفاعل  
ما بعدها ومنها أنه  
يجب تأنيث الفعل  
تاء ساكنة في آخر  
الماضي وبتاء المضارعة  
في أول المضارع إذا  
كان الفاعل مؤنثاً  
حقيقياً التأنيث نحو  
قامت هند وتقوم هند  
ويجوز ترك التاء إذا  
كان الفاعل مجازي  
التأنيث نحو طلعت  
الشمس وقوله تعالى  
وما كان صلاتهم عند  
البيت الأمكأ وحكم  
المثني والمجموع جمع  
تصحيح حكم المفرد



اليه الفعل (فتقول قام الزيدان وقام الزيدون) بتد كبير الفعل فقط كما تقول قام زيد  
بتد كبيره فقط (و) تقول (قامت السلطان وقامت المسلمات) بتأنيث الفعل وجوبا  
كما يجب ذلك في نحو قامت مسلمة وأما قوله هو غني ابتسأى أن يعيش أبوها هو  
فضرورة أن قد مر ما مضى وإذا اجتمع مع ما طفق من ذكر مؤنث فالحكم السابق منها كما  
يؤخذ من كلامهم لأن الثاني تابع للآول في الحكم وبما قلنا صرح السفاقي  
في اعرابه فتقول قام زيد وهند ترك الماء وقامت هند وزيد بالتاء نعم ان كان المؤنث  
السابق مجازيا فالاحسن ترك الماء فنحو وجع الشمس والقمر (وأما جمع التكسير)  
مطلقا إذا اسند اليه الفعل (فحكمه حكم) الفاعل المفرد (المجازي التأنيث) في جواز  
تأنيث الفعل وتذكيره إذا اسند اليه (تقول قام الرجال) بالتذكير (وقامت الرجال)  
بالتأنيث (وقام الهنود) بالتذكير (وقامت الهنود) بالتأنيث فتأنيث الفعل على  
التأويل بالجماعة وتذكيره على التأويل بالجمع لأن تأنيث الجوع مجازي يجوز اخلاص  
فعله من العلامة وانما يتعين التأنيث في جمع المذكر السالم والتأنيث في جمع  
المؤنث السالم لأجل سلامة نظم واحدتها وقضية هذه العلة جواز التأنيث في نحو جاء  
البنون والتذكير في نحو جاء البنات لتغير نظام الواحد فيهما وبه صرح بعضهم بل نقل  
الشاطبي الاتفاق على ذلك ونحو يجوز فيه ترك التاء من فعله وثبوته سافيه اسم الجمع  
كالنساء واسم الجنس كالشجر فنحو قام أو قامت النساء (ومنها ان الأصل فيه) أي  
في الفاعل (ان يلى فعله) بان اتصل به من غير حاجز بينهما لانه كالحزب منه لشدة  
احتياج الفعل اليه بدليل اسكان آخره في نحو ضربت دفعا لتوالي أربع متحركات  
فيما هو عنزة كلمة واحدة (ثم يذكر المفعول) أو غيره من ممولات الفعل لكونه فضلة  
(نحو وورث سليمان داود) ولهذا الأصل جاز ضرب علامة زيد وامتنع ضرب علامة  
زيد (وقد) يجب ذلك الأصل كأن اتفق الأعراب اللفظي فيهما والقرينة نحو ضرب  
موسى عيسى أو كانا ضميرين كضربت وقدرت ترك ذلك الأصل بان (يتأخر الفاعل  
ويقدم المفعول) عليه على خلاف الأصل تقدما (جوازا) أي جائزا لتوسعا في  
الاسكلام (نحو ولقد جاء آل فرعون النذر) فال فرعون مفعول مقدم والنذر فاعل  
مؤخر (و) تقدما (وجوبا) أي واجبا لعارض اقتضى ذلك كأن كان المفعول ضميرا  
متصلا بفعله والفاعل اسما ظاهرا (نحو شغلنا أموالنا) اذ لو قدم الفاعل والحال هذه  
لزم انفصال الضمير الواقع مفعولا مع امكان اتصاله أو اتصاله بالفاعل ضمير المفعول نحو  
(واذا ابتلى ابراهيم ربه) اذ لو أخر المفعول لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو  
لا يجوز (وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل) معا تقدما (جوازا) نحو فريقا كذبوا  
وفريقا يقتلون (و) تقدما (وجوبا) كأن يكون المفعول متصلا بالصدر الاسكلام  
(نحو) أي ما تدعو (فأي آيات الله تنكرون) وانما وجب (لان اسم) الشرط

فتقول قام الزيد ان  
وقام الزيدون وقامت  
السلطان وقامت  
المسلمات وأما جمع  
التكسير فحكمه حكم  
المجازي التأنيث  
تقول قام الرجال  
وقامت الرجال وقام  
الهنود وقامت الهنود  
ومنها ان الأصل فيه  
ان يلى فعله ثم يذكر  
المفعول نحو وورث  
سليمان داود وقدم  
يتأخر الفاعل ويقدم  
المفعول عليه جوازا  
نحو ولقد جاء آل  
فرعون النذر وجوبا  
نحو شغلنا أموالنا  
واذا ابتلى ابراهيم ربه  
وقد يتقدم المفعول  
على الفعل والفاعل  
جوازا نحو فريقا  
كذبوا وفريقا يقتلون  
وجوبا نحو فأي آيات  
الله تنكرون لان اسم

(الاستفهام) كل منهما (له صدر الكلام) قال الرضى تقديم المفعول على الفعل والفاعل ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه فلا يجوز تقديمه وذلك مراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف لوضعها اثناء الكلام

باب المفعول الذي لم يسم (أى لم يذكر) (فاعله)

وأقيم هو مقامه ولهذا جعله تلو في الترتيب بل هو عند بعضهم من قبيل الفاعل وأشار الى تعريفه بقوله (وهو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظاً أو تقديرًا ومجلاً (الذى لم يذكر معه فاعله) لغرض من الأغراض (وأقيم هو) أى ذلك المفعول (مقامه) أى الفاعل فى اسناد الفعل اليه فليس لباس ذلك الفاعل وأعطى أحكامه كما قال (فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً) صار (عمدة بعد أن كان فضيلة) يتم الكلام بدونه ومتصلاً بالفعل بعد أن كان منفصلاً عنه (فلا يجوز حذفه) لكونه عمدة (ولا تقديمه على الفعل) لقيامه مقام فاعله وقد كان قبل ذلك جائزاً للحذف والتقديم (ويجب تأنيث الفعل) له (أن كان مؤنثاً) حقيقة (فحوضرت هندية) والاصل ضرب زيد هندية الحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه فى الاسناد اليه فصار مرفوعاً وأنت الفعل له كما يؤنث اذا كان الفاعل مؤنثاً فالتبس بالفاعل صورة فاحتج الى تميز احدهما عن الآخر فغير علمه عن صفته الاصلية كما سيبقى فى زال اللبس (و) كذا حال (نحو اذا زلزلت الارض) لكن التأنيث فى هذا جائز لا واجب (ويجب ان لا يلحق الفعل) المبني للمفعول (علامة تشبيهة أو جمع ان كان) المفعول الذى لم يسم فاعله (مثنى أو جمعاً) أو ما فى معناهما كما يجب ذلك فى الفاعل (نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون) وضرب نسوة ولا يقال ضرب الزيدان ولا ضربوا الزيدون ولا ضربت النسوة ومن العرب من يلحقه ذلك كقوله

ألقى تاعيناً عند القفا أولى فأولى لك اذا واقبه

(و) كما يسمى المفعول الذى لم يسم فاعله (يسمى أيضاً النائب عن الفاعل وهذه العبارة) لأن مالك قال أبو حيان ولم أره غيره قال المؤلف كغيره هي (أحسن) لأنها أوضح فى بيان المراد (وأخضر) من الأولى والمعرب ينبغى له أن يختار الا حسن والأخضر قال ابن هشام هي أولى لأن نائب الفاعل يكون مفعولاً وغيروا لأن المنصوب فى نحو أعطى زيد ديناراً يصدق عليه أنه مفعول ما لم يسم فاعله وليس مراداً ونوزع فيما قاله بان الأولى صارت علماً بالغلبة فى عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غير بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ولا يخرج عنه شئ ولا يدخل فيه غيره (ويسمى فعلة الفعل المبني للمفعول) للاشعار بان اسناده اليه على جهة وقوعه عليه (و) يسمى أيضاً (الفعل المجهول) والفعل المبني للمجهول للمجهول بفاعله (والفعل الذى لم يسم فاعله) وقد أشار الى ما لا تنأى الانابة بدونه بقوله (فان كان الفعل) الذى

الاستفهام له صدر  
الكلام  
باب المفعول الذى  
لم يسم فاعله  
وهو الاسم المرفوع  
الذى لم يذكر معه فاعله  
وأقيم هو مقامه فصار  
مرفوعاً بعد أن كان  
منصوباً وعمدة بعد أن  
كان فضيلة فلا يجوز  
حذفه ولا تقديمه على  
الفعل ويجب تأنيث  
الفعل ان كان مؤنثاً  
أو جمعاً فحوضرت هندية  
اذا زلزلت الارض  
ويجب ان لا يلحق  
الفعل علامة تشبيهة  
أو جمع ان كان مثنى  
أو جمعاً نحو ضرب  
الزيدان وضرب  
الزيدون ويسمى أيضاً  
النائب عن الفاعل  
وهذه العبارة أحسن  
وأخضر ويسمى فعلة  
الفعل المبني للمفعول  
والفعل المجهول  
والفعل الذى لم يسم  
فاعله فان كان الفعل



يبنى له (ماضيا) مجردا كان أو مزيدا فيه (ضم أوله وكسر ما قبل آخره) لفظا كضرب  
أو تقدير اعتداده إرادة إسناده إليه (وان كان مضارعا ضم) أيضا (أوله) الذي هو حرف  
المضارعة حملا له على الماضى (وفتح ما قبل آخره) لفظا أو تقدير الاعتدال الضم بالفتح  
في المضارع الذي هو أثقل من الماضى فان كان مفتوحا في الاصل بقي عليه وكذا اذا  
كان أوله مضموما في الاصل (فهو ضرب زيد) مثال للماضى المبني للفعول (ويضرب  
زيد) مثال للمضارع المبني للفعول (فان كان الماضى مبدؤا بباء زائدة) معتادة سواء  
كانت للمطاوعة أولا (ضم أوله) كذا (ثانيه) تبه بالاول (نحو تعلم) لعلم  
(وتضرب) في الدار بضم أولها وثانيهما وقلب الالف في الثاني واو الوقوع بها بعد  
ضمة وانما ضم ثانيه لانه لو بقي على فتحه لالتبس بمضارع علم وضارب المبني للفاعل  
(وان كان) الماضى (مبدؤا بهمزة وصل ضم أوله) كذا (ثالثه) تبه بالاول في الضم  
(نحو انطلق) به (واستخرج) المسال بضم أولها وثالثهما لانه لو بقي ثالثهما على فتحه  
لالتبس في الدرج بالامر في مثل انطلق واستخرج وأما اختيار وانقيد بكسر ثالثهما  
مع أنهما مبدؤا آن بهمزة الوصل فأصلهما اختيار وانقيد بضم التاء والقاف (وان كان  
الماضى معتل العين) وأعل (فلان) فيه ثلاث لغات (كسرفائه) بانخلاص (فتصير  
عينه باء نحو قيل) مما عينه واو واعلاله بالانقل والقلب لان أصله قول نقلت حركة الواو  
الى ما قبله بعد اسكانه ثم قلبت الواو باء لسكونها وانكسار ما قبلها (و) نحو (بيع)  
مما عينه باء واعلاله بالنقل فقط لان أصله بيع نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد  
اسكانه وسلمت الياء لكونها بعد حركة تحاكيها وهذه هي اللغة المشهورة (ولان)  
أيضا (اشمسا الكسرة الضمة) معنى الاشمام هنا (هو خط الكسرة) أى شوب  
كسرة فاء الفعل (بشي من صوت الضمة) من غير تغيير للياء ولهذا قيل ينبغي أن يسمى  
روما مع ان الفراء قد عبر به وهذه اللغة تلى الاولى في الفصاحة وبها قرأ ابن عامر  
والكسائي في قيل وغيص واللغة الثالثة هي عكس الاولى واليهما أشار بقوله (ولان  
ضم الفاء) بانخلاص (فتصير عينه واو) كنه نحو قول (وبوع) أصلها ما قول وبيع  
حذفت حركة العين فيها وقلبت الياء واو في الثاني لسكونها وانضمام ما قبلها وهذه  
اللغات الثلاث انما تجوز عند أمن اللبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل  
المفعول باحدهما احتجب ما حصل به اللبس بخاف فانه اذا اسند الى تاء الضمير يقال  
خفت بكسر الخاء فاذا بنى للمفعول فان كسرت حصل اللبس فيجب ضممه فيقال خفت  
هذا منه بن مالل وأما غيره فيجوز ما حصل به اللبس بمرجوحية ولم يجعله ممنوعا  
لحصول الالباس في نحو مختار ومضار ولم يتعرض المؤلف لفعل الامر لان صيغته لا تبنى  
للمفعول لفساد المعنى وشرط الفعل الذي يبنى له أن يكون متصرفا تاما فالجاء لا يبنى له  
باتفاق وكذا الفعل الناقص عند البصريين وأما الفعل اللازم فبيناؤا للمفعول قليل

ماضيا ضم أوله وكسر  
ما قبل آخره وان كان  
مضارعا ضم أوله وفتح  
ما قبل آخره نحو ضرب  
زيد ويضرب زيد فان  
كان الماضى مبدؤا  
بتاء زائدة ضم أوله  
وثانيه تبه بالاول  
وتضرب وان كان  
مبدؤا بهمزة وصل  
ضم أوله وثالثه نحو  
انطلق واستخرج  
وان كان الماضى معتل  
العين فلان كسرفائه  
فتصير عينه باء نحو  
قيل وبيع ولان شمام  
الكسرة الضمة وهو  
خط الكسرة بشي  
من صوت الضمة ولان  
ضم الفاء فتصير عينه  
واو كنه نحو قول  
وبوع





وقد نقل عن سيدويه مثل هذا وان وجد المفعول به وأشار بقوله (غالبا) الى ما أجاز به  
الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده واختاره ابن مالك لوروده السماع به  
كقراءة ابن جعفر ليحزى قوما بما كانا يكسبون وقول الشاعر

أتيج لي من العدا نذيرا به وقت الشرم مستظرا

وأجيب بان القراءة شاذة والبيت ضرورة وباحتمال ان النائب في الآية ضمير مستتر  
في الفعل عائد الى الغفران المفهوم من قوله تعالى يغفروا أي ليحزى الغفران توامفا  
أقيم الالمفعول به غايته انه المفعول الثاني وهو حائز (واذا كان الفعل) المبني للمفعول  
(متعد بالاثنتين) أصلها المبتدأ والخبر تعين نيابة الاول على الاصح ونصب الثاني نحو  
ظن زيد قائما ولا يجوز ظن زيد قائم أو ليس أصلها ذلك (جعل أحدهما نائبا عن  
الفاعل) والاولى نيابة الاول (وينصب الثاني) أي الاخر وجوب اللفظ ان لم يكن  
جارا ومجرورا (نحو أعطى زيد درهما) وأعطى زيد درهم وان يكنه فهو منصوب المحل  
وعلة ذلك ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذلك نائبه وقد تقدم ان الثاني من باب  
أعطى يمتنع اقامته ان أوقع في لبس

### باب المبتدأ والخبر

وهما النوع الثالث والرابع من المرفوعات (المبتدأ هو الاسم) الصريح أو المؤول به  
(المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا (العاري) أي المجرد (عن) شئ من (العوامل  
اللفظية) الناصحة للابتداء أو غيرها حقيقة أو حكما فخرت الاسماء التي لم تتركب  
لانها وان تجردت عن العوامل اللفظية غير مرفوعة اذ لا اسناد في المرفوع بناء على  
أو غيره لعدم تجرده ودخل نحو حسبت في نحو حسبت درهم لان الحرف الزائد  
في حكم العدم وشمل التعريف نوعي المبتدأ أعني ماله خبر فحوز زيد قائم وماله مرفوع  
أعني عن الخبر نحو قائم زيد لصدق التعريف على كل منهما واحتراز باللفظية عن  
العامل المعنوي وهو الابتداء الذي هو تجرد الاسم للاسناد فان الصحيح انه العامل  
في المبتدأ ومراد المؤلف كغيره بالعاري الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي فاندفع  
ما قيل ان المبتدأ لم يكن له عامل لفظي حتى يقال انه ما عرى أو تجرد من عامل لفظي  
وفي كلام المؤلف هنا وفيما قبله استعمال الحكم قيد في التعريف (وهو قسمان)  
بالاستقراء (ظاهر ومضمون) منفصل وتقدم بيان المراد بكل منهما (فالظاهر) اثنا عشر  
ضميرامن فضلا اثنا عشر كلمة وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وهي (أنا) لثلاثة كلام  
وحده من ذكر كان أو مؤنثا (واخواته التي تقدمت في فصل المضمون) وهي نحن لثلاثة  
وجعه وأنت لثلاثة كالمخاطب وأنت للمؤنثة المخاطبة وانتم للمذكر المخاطب ومطلقاتهم  
لجميع المذكر المخاطب وانتم لجميع المؤنث المخاطب وهو لثلاثة كالمخاطب وهي للمؤنثة  
الغائبة وهما اللغتان الغائبتان مطلقا وهم لجميع المذكر الغائب وهم لجميع المؤنث الغائب

غالبا وإذا كان الفعل  
متعد بالاثنتين جعل  
أحدهما نائبا عن  
الفاعل وينصب  
الثاني نحو أعطى زيد  
درهما  
باب المبتدأ والخبر  
المبتدأ هو الاسم  
المرفوع العاري عن  
العوامل اللفظية وهو  
قسمان ظاهر ومضمون  
فالظاهر أنا وأخواته  
التي تقدمت في فصل  
المضمون

(و) المبتدأ (الظاهر قسماً) لا ثالث لها (مبتدأ) مسند إليه (له خبر) مذكور  
 أو محذوف وهو لا كثير في كلامهم (ومبتدأ) مسند لا خبر له بل (له مرفوع) فاعلا  
 كان أو نائبه (سند مسند الخبر) أي استغنى به عن ذكر الخبر لا بمعنى أن الخبر حذف فسد  
 هذا مسند وشرط هذا المرفوع أن يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً (فالاول) الذي  
 له خبر (نحو) الله ومحمد في (الله ربنا ومحمد رسول الله) ومنه نحو وأن تصوموا خير لكم  
 (والثاني) الذي لا خبر له (هو) الوصف الرفع مكتفي به ومنه (اسم الفاعل واسم  
 المفعول إذا تقدم عليهما نفي) بحرف أو فعل أو اسم (أو استفهام) بحرف أو اسم مثال  
 اسم الفاعل المحبوب بالاستفهام (نحو) أقم زيد (أو أقم زيد) أنت (و) بالنفي نحو  
 (ما أقم زيدان) أو أنتما (و) مثال اسم المفعول المحبوب بالاستفهام نحو (هل  
 مضروب العرمان) أو أنتما (و) بالنفي نحو (ما مضروب العرمان) أو أنتما وإنما استغنى  
 هذا الوصف عن الخبر لأنه في معنى الفعل بدليل أنه لا يصغر ولا يوصف ولا يخبر عنه  
 فكذلك ما في معناه ولو كان مرفوع الوصف غير مكتفي به نحو أقم أبوا زيداً وكان  
 الوصف رافعاً للضمير غير منفصل نحو أقمون الزيدون أو لم يتقدمه استفهام أو نفي  
 لم يكن مبتدأ ولم يفرغ من تعريف المبتدأ وتنوعه أخذ يذكروا ما هو كالشرط له فقال  
 (ولا يكون المبتدأ) الذي هو مسند إليه (نسكرة) لأن الغرض من الانخبار بالافادة  
 وهي منتفية إذا كان المبتدأ أنكرة (الا) إذا تخصصت تلك النسكرة بوجه من وجوه  
 التخصيص فتقرب من المعرفة ويحصل التخصيص في الغالب (بمسوغ) للابتداء  
 (والمسوغات) له (كثيرة) أهمها بعضهم إلى نيف وثلاثين (منها) أن يتقدم على النسكرة  
 نفي أو استفهام (فيجوز) لا ابتداء بها فالنفي (نحو) ما رجل قائم (لأن النسكرة إذا وقعت  
 في حيز النفي أفادت عموم الأفراد وشمولها فتعينت وتخصصت بذلك الشمول إذ لا تعدد  
 في جميع الأفراد بل المجموع أمر واحد وإنه أكل نسكرة في الاثبات قصدها الهوم  
 نحو مرة خير من جرادة (و) الاستفهام نحو (هل رجل جالس وقوله تعالى أله مع  
 الله ومنها أن تكون) النسكرة (موصوفة) بصفة يحصل بها التخصيص مذكورة كانت  
 (نحو) لعبد مؤمن خير (فإن العبد يتناول المؤمن والكافر فلما وصف بالمؤمن تخصص  
 وقرب من المعرفة فجعل مبتدأ وخبر خبره أو محذوفه نحو السمن منوان بدرهم فالسمن  
 مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وتخصص بصفة محذوفة أي السمن منوان منه بدرهم ومنه  
 على أحد التقديرين شراً من ذناب أي عظيم وفي معنى وصفها تصغيرها نحو رجيل  
 عندك لأنه معنى رجل حقير عندك (ومنها أن تكون مضافة) إلى نسكرة أو معرفة  
 والمضاف لا يتعرف بالاضافة (نحو) خمس صلوات كتبهن الله (ومثلها لا يجهل وخبرك  
 لا يجوز دفعه مبتدأ وهو نسكرة لتخصيصه بالاضافة وجملة كتبهن الله خبره (ومنها أن  
 يكون الخبر ظرفاً) مختصاً باضافته إلى اسم يصلح للانخبار عنه (أو جاراً ومجروراً) كذلك

والظاهر قسماً مبتدأ  
 له خبر ومبتدأ له  
 مرفوع سند مسند الخبر  
 فالاول نحو والله ربنا  
 ومحمد رسول الله  
 والثاني ما في هو واسم  
 المفعول واسم المفعول  
 إذا تقدم عليهما نفي  
 أو استفهام نحو أقم  
 زيد وما أقم زيدان  
 مثال مضروب العرمان  
 ما مضروب العرمان  
 ولا يكون المبتدأ أنكرة  
 لا بمسوغ ولا مسوغات  
 لأنه منها أن يتقدم  
 على النسكرة نفي أو  
 استفهام نحو ما رجل  
 قائم  
 وفي رجل جالس  
 وقوله تعالى أله مع  
 الله ومنها أن تكون  
 موصوفة بصفة يحصل  
 بها التخصيص  
 ومنها أن تكون مضافة  
 إلى نسكرة أو معرفة  
 ومنها أن يكون الخبر  
 ظرفاً أو جاراً  
 ومجروراً



حال كونها (مقدمين على النكرة نحو عندك رجل وفي الدار امرأة) فربما مبتدأ  
 وكذا امرأة وما قبلها هو الخبر وانما ساغ الابتداء بالنكرة لتخصيصها بتقديم الخبر  
 المذکور لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يدكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو  
 في قوة التخصيص بالصفة فلو كان الخبر غير طرف أو ظرفاً عرياناً عن الاختصاص  
 المذکور نحو عند رجل مال أو غير مقدم لم يصح الابتداء بالنكرة واشترط هنا كغيره  
 في الخبر التقديم يقتضي ان له مدخل في التسويغ وجرم في المعنى بان التقديم هنا انما  
 هو لدفع اليأس الخبر بالصفة (و) من الاخبار بالظرف المقدم (نحو قوله تعالى ولدينا  
 مزيد) وبالجار والمجرور المقدم نحو (وعلى ابصارهم غشاوة) وذهب بعضهم الى ان  
 مدار صحة وقوع المبتدأ النكرة على حصول الفائدة لا على المسوغات التي ذكرت  
 اذ لا يخلو عن تكلف وضعف وهو ظاهر عبارة الالفية فاذا حصلت الفائدة فأن خبر  
 عن أي نكرة شئت فعليه يصح رجل على السبب وكوب انقض الساعة اذا كان  
 المخاطب لا يعرف ذلك (وقد يكون المبتدأ مصدراً مؤولاً من أن والفعل) وان كان  
 في الصورة الظاهرة غير اسم (نحو وأن تصوموا خيراً لكم) فإن تصوموا مبتدأ لان  
 تأويله (أي صومكم) و(خيراً لكم) خبره (والخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة) مفرداً  
 كان او جملة أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً (مع مبتدأ) غير الوصف المستغنى عن الخبر  
 فيخرج بذلك المبتدأ مرفوع الفعل من الفاعل او نائبه لانه ليس متمم الفائدة مع مبتدأ  
 بل مع فعل وبالقيد الذي زده وبه صار الحمد مانعاً مرفوع الوصف المذکور لانه وان  
 تمت به الفائدة مع مبتدأ لكن هذا المبتدأ هو الوصف المذکور وقد مر ان هذا الوصف  
 لا خبر له وهذا التعريف ذكره ابن هشام في توضيحه وهو غير جامع لعدم شموله لقائم  
 من نحو زيد أبوه قائم اذ لا يصدق عليه انه جزء تمت به الفائدة مع مبتدأ الذي هو أبوه  
 لا شمله على ضمير الغائب (وهو قسيمان) كالمبتدأ (مفرد) وهو هنا في مقابلة الجملة  
 وشبهها اذ المفرد له اطلاق أربعة كما بينت ذلك في الحدود وشرحها (وغير مفرد) من  
 الجملة وشبهها (فالمفرد) يجب مطابقته للمبتدأ حيث ما أمكن افراد او ثنية وجمعاً  
 تذكري او تأنيدياً (نحو زيد قائم) وهند قائمة (والزيدان قائمان) والهندان قائمتان  
 (والزيدون قائمون) والهندات قائمات (وزيد أخوك) وهند اختك واذا اجتمع  
 مذكور ومؤنث غلب المذكر على المؤنث فيقال هند وزيد قائمان ولا يقال قائمتان  
 ثم المفردان كان جامعاً فلا يتحمل ضمير المبتدأ الا ان اول مشتق نحو زيد أسد  
 بمعنى شجاع وان كان مشتقاً يتحمل ضميره ما لم يرفع الظاهر نحو زيد قائم أبوه او قائم أنت  
 اليه ويجب ابراز الضمير اذا جرى الوصف على غير من هو له عند خوف اللبس نحو زيد  
 عمرو ضارب هو (وغير المفرد) ثلاثة اشياء (اما جملة) ذات رابط يربطها بالمبتدأ  
 ما لم تكن عينه والا كانت اجنبية عنه (اسمية) ان صدوت باسم (نحو زيد جاريتته

مقدمين على النكرة  
 نحو عندك رجل وفي  
 الدار امرأة ونحو قوله  
 تعالى ولدينا مزيد  
 وعلى ابصارهم غشاوة  
 وقد يكون المبتدأ  
 مصدراً مؤولاً من ان  
 والفعل نحو وان  
 تصوموا خيراً لكم  
 أي صومكم خيراً لكم  
 والخبر هو الجزء الذي  
 تتم به الفائدة مع  
 مبتدأ وهو قسيمان مفرد  
 وغير مفرد فالفرد  
 نحو زيد قائم والزيدان  
 قائمان والزيدون  
 قائمون وزيد أخوك  
 وغير المفرد اما جملة  
 اسمية نحو زيد جاريتته

ذاهبة) فزيد مبتدأ أول وجاريتيه مبتدأ ثان وذاهبة خبر المبتدأ الثاني والثاني وخبر هـ  
 جملة اسمية في محل رفع على أنها خبر الأول والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الهاء  
 من جاريتيه وهذا المثال اجتمع فيه جملتان صغرى وكبرى (و) مثله (نحو قوله  
 تعالى ولباس التقوى ذلك خير) إذا قدر ذلك مبتدأ ثانياً فلباس مبتدأ أول والتقوى  
 مضاف اليه وذلك مبتدأ ثان وخبر خبره والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول والرابط  
 اسم الإشارة (و) نحو (قل هو الله أحد) إذا قدر هو ضمير الشأن فهو مبتدأ والله  
 مبتدأ ثان وأحد خبره والجملة خبر المبتدأ الأول ولا رابط فيها ككتفاء بالربط  
 المعنوي إذ مفهوماً هو المراد بالابتداء أو مثل ذلك قولهم هجير الـبي بكر لا اله الا الله (واما  
 جملة فعلية) ان صدرت بفعل (نحو زيد قام أبوه) فقام أبوه جملة فعلية خبر المبتدأ الذي  
 هو زيد والرابط بينهما الهاء من أبوه والمثال مركب من صغرى وكبرى أيضاً (و) مثله  
 نحو (قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء) فربك مبتدأ وجملة يخلق ما يشاء خبره والرابط  
 الضمير المستتر في يخلق وكذا جملة يقبض ويبسط ويتوفى الانفس من قوله تعالى  
 (والله يقبض ويبسط) ومن قوله تعالى (الله يتوفى الانفس) ولم يذكر الجملة الشرطية  
 لرجوعها اليها وقد أفهم كلامه انه لا يشترط في الجملة ان تكون خبرية كما في الصلة  
 والصفة فيصح وقوع الخبر جملة طلبية نحو زيد اضربه أولاً تضربه خلاً فالان منع ذلك  
 نظراً الى ان الخبر ما احتمل الصدق والكذب قال ابن هشام وغيره وهو وهم منشأه  
 اشتباه الخبر بمقابل الانشاء بالخبر فسيم المبتدأ لاتفاقهم على ان هذا أمثلة الافراد  
 واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام على جواز أن زيد وكيف عمرو وما  
 لا يحتمل الصدق والكذب (واما شبه الجملة) في حصول الفائدة (وهو الظرف) الزماني  
 والمكاني (والجار والمجرور) التامان (فالظرف) المكاني التام يقع خبراً عن الذات  
 (نحو زيد عندك) وعن اسم المعنى نحو العلم عندك (و) الزماني التام يقع خبراً عن  
 المعنى نحو (السفر غداً) ويمتنع وقوعه خبراً عن الذات فلا يقال زيد اليوم كاسياً في  
 (و) من الاخبار بالظرف (قوله تعالى والركب أسفل منكم) أما (الجار والمجرور)  
 التام فهو (نحو زيد في الدار وقوله تعالى الحمد لله) فلو كان الظرف أو الجار والمجرور غير  
 تامين لم يقع خبراً فلا يجوز زيد أمس ولا زيد بك لعدم حصول الفائدة (ويتعلق  
 الظرف والجار والمجرور إذا وقع خبراً بمحذوف وجوباً) واختلاف في ذلك المحذوف  
 فمنهم من قدره فعلاً لا نظراً الى أن المقدر عامل في لفظ الظرف وفي محل الجار والمجرور  
 وأصل العمل للفعل ومنهم من قدره اسماً نظراً الى أن المقدر هو الخبر في الحقيقة والاصل  
 في الخبر الافراد ورأى ابن مالك وتبعه المؤلف ولذا قال (تقديره كائن أو مستقر) قال  
 بعض المتأخرين وهذا هو الحق إذا المفهوم من زيد عندك انه مستقر لا مستقر وهو  
 علامة الحقيقة فاذا أريد الجاز وهو استقراره في الماضي قدر استقراره لا مستقر وقد قال

ذاهبة وقوله تعالى  
 ولباس التقوى ذلك  
 خير وقل هو الله أحد  
 وما جملة فعلية نحو  
 زيد قام أبوه وقوله  
 تعالى وربك يخلق  
 ما يشاء والله يقبض  
 ويبسط الله يتوفى  
 الانفس واما شبه  
 الجملة وهو الظرف  
 والجار والمجرور  
 فالظرف نحو زيد عندك  
 والسفر غداً وقوله  
 تعالى والركب أسفل  
 منكم والجار والمجرور  
 نحو زيد في الدار وقوله  
 تعالى الحمد لله ويتعلق  
 الظرف والجار  
 والمجرور إذا وقع  
 خبراً بمحذوف وجوباً  
 تقديره كائن أو مستقر



السعد التفتازاني الانصاف أن المفهوم من نحو زيد في الدار أنه ثابت فيها أو مستقر  
لا ثبت أو استقر انتهى وإذا قدر كائن فهو من كان التامة والظرف بالنسبة إليه لغو  
والأثر التمسك ويسمى هذا الظرف طرفا مستقرا بفتح القاف لاستقرار الضمير فيه  
بعد حذف عامله وقبل لعلقه بالاستقرار ولا يجوز تقديره بالمتعلق المحذوف كونا  
خاصا كقائم وجالس الأدل وحيد ثم لا يكون المحذوف جائزا لواجبا فاشترط  
التعويض السكون المعاني انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه كافي المعنى (ولا يخبر بظرف  
الزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم) ولا عمر وغدا لعدم الفائدة فإن كانت الذات  
عامية واسم الزمان خاصا نحو نحن في شهر رمضان أو في زمان طيب جاز لمصطلها  
بتخصيص الزمان ولأن أن تقول إذا كان المصمم لوقوع اسم الزمان خبرا عن الذات هو  
التخصيص فلا فرق بين أن يكون المبتدأ عاما أو خاصا كافي نحو زيد في يوم طيب أو يوم  
شأت (ولا يخبر به) أي بظرف الزمان (عن المعاني) إذا كان الحدث غير مستمر (نحو  
الصوم اليوم والسفر غدا) والافلا لعدم حصول الفائدة فتحوط لوع الشمس يوم الجمعة  
(و) أما (قولهم الليلة الهلال) بنصب الليلة واليوم خبر ونحو ذلك مما ظاهره أنه أخبر  
فيه بظرف الزمان عن الذات فهو (مؤول) بتقدير مضاف إلى اسم الذات أي رؤية  
الهلال وشرب الخمر ليكون معنى وقيل لا حاجة إلى تقدير في مثال المن شبه الهلال  
باسم المعنى من جهة أنه يحدث في وقت دون آخر وان رفع لفظ الليلة كان التقدير  
الليلة ليلة الهلال ولا يصح أن نصب مثلا يكون الزمان واقعا في الزمان والاصل أن يخبر  
عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر (ويجوز تعدد الخبر) المستقل بدون عطف على  
الاصح مع كون المبتدأ واحدا لأن الخبر حكم ولا يمنع أن يحكم على الواحد بأحكام  
معددة (نحو زيد كاتب شاعر وقوله تعالى وهو الغفور الودود والعرش المجيد فعال  
لما يريد) فهو مبتدأ أو البواقي أخبار والمانع للتعدد بقدر مبتدأ الكل خبر وهو خلاف  
الظاهر ولأن أن تقول ان العامل في الخبر هو المبتدأ على الصحيح فعلى هذا يلزم على القول  
بالتعدد دهم العامل الواحد رفعت بطريق الاستقلال واللازم باطل وأما ما لا يستقل  
بالخبرية فهو هذا احوالوا مض فيجوز باتفاق لأنه وإن تعدد صورة فهو في الحقيقة خبر  
واحد لأن المعنى واحد وهذا يمنع فيه العطف وإن توسط المبتدأ بينهما والاصل  
في الخبر أن يكون مؤخر عن المبتدأ لأنه إنما يؤتى به لبيان حال المبتدأ والادال على حال  
الذات متأخر عنها طبع السكتة قديمة قدم بل يجب لغرض كما أشار إلى ذلك بقوله (وقد  
يتقدم) الخبر (على المبتدأ) تقدما (جوارا) أي جائزا (نحو في الدار زيد) فزيد مبتدأ  
وفي الدار خبر مقدم عليه لغرض التخصيص (و) تقدما (وجوبا) أي واجبا (نحو أين  
زيد) فزيد مبتدأ وأين خبر مقدم وجوبا لأن الخبر المفرد إذا تضمن مالا مصدر الكلام  
كالاستفهام وجب تقديمه بخلاف ما إذا كان الخبر المتضمن لما ذكره فلا يجب تقديمه

ولا يخبر بظرف الزمان  
عن الذات فلا يقال  
زيد اليوم وإنما يخبر  
به عن المعاني نحو  
الصوم اليوم والسفر  
غدا وقولهم الليلة  
الهلال مؤول ويجوز  
تعدد الخبر نحو زيد  
كاتب شاعر وقوله  
تعالى وهو الغفور  
الودود ذوالعشرين  
المجيد فعال لما يريد  
وقد تقدم على المبتدأ  
جوارا نحو في الدار  
زيد وجوبا نحو أين  
زيد

نحو زيد من أبو لان تأخير لا يخرج من الاستفهامية عما تستحقه من الصدور لان  
 الصدارة انما تعتبر في الكلام الذي فيه ماله صدر الكلام لا في كل كلام (و) نحو  
 (انما عندك زيد) قدم فيه الخبر وجوباً بالغرض أن يكون المبتدأ محصوراً (و) نحو  
 (قوله تعالى أم على قلوب أقفالها) فأقفالها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب خبر مقدم وجواب  
 لا لا يلزم عود الخبر على متأخر لفظاً ورتبة (و) نحو (في الدار رجل) انما واجب تقديمه  
 لانه المصحح لوقوع النكرة مبتدأ كما هو قضية كلامهم أول رفع التباس الخبر بالصفة  
 على ما في المتن فان الخبر لو أخر لاحتل أن يكون صفة للمبتدأ الكوفة فمكة محضة فيبقى  
 الخطاب منتظراً للخبر (وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر) حذفاً (جوازاً) على  
 خلاف الأصل اذا اصل فيها الثبوت لكن يجوزوا حذف أحد هما عند وجود  
 قرينة تدل على ذلك المحذوف فن حذف المبتدأ نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن  
 أساء فعليها أي فعله وأساءته ومن حذف الخبر نحو أكاهادائم وظلها أي كذلك وقد  
 اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فيما مثل به المؤلف وهو (فموسلام قوم منكرون)  
 فموسلام مبتدأ أنكره لكنه تخصص بالتسكيم فكانه قال سـلام أي سلام من قبلي  
 وخبره محذوف والتقدير (أي سلام عليكم) وقوم خبر مبتدأ محذوف أي (انتم قوم  
 منكرون) قد (يجب حذف) كل منهما فيجب حذف المبتدأ في أربع مسائل  
 ذكرتها في شرح القطار وحذف (الخبر) في أربع مسائل أيضاً حيث وجد مع القرينة  
 الدالة على حذفه لفظاً سـلام سـلام الأولى ان يستند إلى مبتدأ واقع (بعيد لولا)  
 الامتناعية الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره وانما يجب حذفه اذا كان كونا عاما  
 (نحو لولا انتم لكانا مؤمنين) فأنتم مبتدأ وخبره محذوف إشاراً إلى تقديره بقوله (أي لولا  
 انتم موجودون) وانما حذف لوجود القرينة الدالة على حذفه وهي كلمة لولا لادلائها  
 على الوجوب ووجب حذفه لقيام الجواب مقامه فان كان الخبر خاصا فان دلت قرينة  
 على حذفه جاز نحو لولا انصار زيد ما سلم أي لولا انصار زيد جوء فله لالة المبتدأ على  
 النصرة تدل على ان المحذوف شيء يدل على الحماية وان فقدت القرينة تعين ذكره نحو  
 لولا ان يدس الله اسمي في السجود الظاهر ان الآية التي مثل بها المؤلف مما الخيرية كون خاص  
 وأن تقديره لولا انتم صددتمونا بدليل أنحن صددناكم كناية على ذلك ابن هشام وعندي  
 (و) الثانية أن يكون الخبر واقعا (بعد القسم الصريح) بأن يكون القسم به نصافي  
 اليقين قبل ذكر القسم عليه (نحو لعمر ك انهم) وايمان الله لأفعلن فعمر ك مبتدأ وهو  
 صريح في القسم وخبره محذوف (أي لعمر ك قسمي) وانما حذف لدلالة لعمر ك عليه  
 ووجب لقيام الجواب القسم مقامه فان فقدت صراحة القسم لم يجب حذف الخبر نحو  
 عهد الله لأفعلن (و) الثالثة أن يكون الخبر واقعا (بعد واو) هي نص في (الغنية)  
 أي صريحة في المصاحبة (فحوكل صانع وما صنع) فكل صانع مبتدأ وما صنع

وانما عندك زيد وقوله  
 تعالى أم على قلوب  
 أقفالها وفي الدار  
 رجل وقد يحذف كل  
 من المبتدأ والخبر  
 من الموسلام قوم  
 حوارة أي سلام  
 منكرون أنتم قوم  
 منكرون ويجب  
 حذف الخبر بعد لولا  
 نحو لولا انتم لكانا  
 مؤمنين أي لولا انتم  
 موجودون وبعد  
 القسم الصريح نحو  
 لعمر ك انهم  
 لعمر ك قسمي وبعد  
 واو المصاحبة نحو  
 صانع وما صنع



معطوف عليه والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف (أى مقرونان) وإنما حذف لدلالة  
 واو المعية على المقارنة ووجب لقيام المعطوف مقامه واستشك كل بأنه من ثقة المبتدأ  
 فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه وليس لك أن تقول أن التقدير كل رجل مقترن  
 بصنعة وصنعة مقترنة به ويكون الكلام على هذا جليتين لأنه لا يجزى بك نفعاً في  
 وجوب حذف خبر المعطوف وهو صنعة لعدم سد شي مسدده قال الرضى والظاهر أن  
 حذف الخبر في مثله غالب لا واجب (و) الرابعة أن يكون واقعاً (قبل الحال التي  
 لا تصلح أن تكون خبراً) عن المبتدأ المذکور قبلها وضابطها أن يكون المبتدأ مصدراً  
 عاملاً في مفسر صاحب الحال أو مضافاً إلى المصدر المذکور أو إلى ما يؤول به (نحو  
 ضربى زيداً قائماً) فضرى مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيداً مفعوله وقائماً حال  
 من ضمير المفعول المستتر في كان المحذوفة هي والخبر وما يتعلق به وتقدير ذلك (أى)  
 حاصل (إذا كان قائماً) أو إذا كان قائماً حذف الخبر وهو حاصل لدلالة طرفه الذى هو إذا  
 كان أو إذا كان عليه وحذف الطرف لدلالة الحال عليه لأن الحال تشابه طرف  
 الزمان ألا ترى أن معنى جاء فى زيداً كجاء فى زيد زمان ركوبه فالحال دالة على هذا  
 الخبر بواسطة ووجب لسد الحال مسدده وكان تامة بمعنى ثبت ولا يتعين التقدير  
 المذکور في المثال لجواز كون الحال فيه من ضمير الفاعل ويكون التقدير أذ كنت أو  
 إذا كنت فتكون كان مسندة إلى فاعل الضرب كما أشار إلى ذلك الرضى وغيره فلو  
 صلحت الحال للأنخبار بها عن المبتدأ لم يجب حذف الخبر نحو ضربى زيداً شديداً بل  
 يتعين رفع الحال أو الاتيان بالخبر

### باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

وهي على ضربين أفعال وحروف (وتسمى) هذه العوامل (النواسخ) من غير قيد (و)  
 تسمى أيضاً (نواسخ الابتداء) لأنها تدخل على المبتدأ وترفع عنه حكمه أى عمل  
 الابتداء فيه أخذ من النسخ وهو لغة الرفع وتصير هي عاملة فيه لأنها عوامل لفظية  
 واللفظي أقوى من المعنوي وكما تنسخ حكم المبتدأ تنسخ حكم الخبر (وهي) باعتبار  
 العمل (ثلاثة أنواع) بالاستعارة (الاول ما يرفع المبتدأ) رفعاً غير الاول (وينصب  
 الخبر) وهذه صنفان صنف من الأفعال (وهو كان واخواتها) وصنف من الحروف  
 (و) هو (الحروف المشبهة بليس) الاولى الاحرف (و) من الاول (أفعال المقاربة  
 و) النوع (الثاني ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر) غير الرفع الاول (وهو ان واخواتها  
 ولا اتى لنفى الجنس) فصاؤه هذه أحرف باتفاق (والثالث ما ينصب المبتدأ والخبر  
 جميعاً وهو ظن واخواتها) وهذه أفعال باتفاق  
 فصل في النوع الاول ويبدأ به لبقاء المبتدأ الذى هو العمدة على مثل اعرابه  
 (فأما كان واخواتها) وهي هنا ثلاثة عشر فعلاً (فانها ترفع المبتدأ) ما لم يلزم التصدير

أى مقرونان وقبل  
 الحال التي لا تصلح  
 أن تكون خبراً نحو  
 ضربى زيداً قائماً  
 إذا كان قائماً

باب العوامل  
 الداخلة على المبتدأ  
 والخبر

وتسمى النواسخ ونواسخ  
 الابتداء وهي ثلاثة  
 أنواع الاول ما يرفع  
 المبتدأ وينصب الخبر  
 وهو كان واخواتها  
 والحروف المشبهة  
 بليس وأفعال المقاربة  
 والثاني ما ينصب  
 المبتدأ ويرفع الخبر  
 وهو ان واخواتها ولا  
 اتى لنفى الجنس  
 والثالث ما ينصب  
 المبتدأ والخبر جميعاً  
 وهو ظن واخواتها  
 فصل في النوع الاول  
 وانها ترفع المبتدأ

ولا الابتدائية (تسببها بالفاعل) أي بفاعل الفعل المتعدي (ويسمى اسمها) حقيقة  
 وفاعلا مجازا (وتنصب الخبر) عالم يكن جملة طلبية (تسببها بالفعول) في توقف الفعل  
 عليه (ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولا مجازا ودخولها على المبتدأ والخبر على خلاف  
 القياس لأن الأصل في الأفعال أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل فان ذلك  
 للحروف وحق هذه الأفعال أن تنسب معانيها إلى المفردات إلا أنهم توسعوا في  
 الكلام فأجروها مجرى الحروف فادخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها إلى  
 مضمونها ومن ثم سماها الزجاجة سرفا (وهذه الأفعال) بالنظر إلى عملها هذه العمل  
 الخصوص (على ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل) من رفع الاسم وتنصب الخبر  
 (من غير) اعتبار (شرط) فيه مما سيأتي (وهو) ثمانية أفعال (كان) الدالة على ثبوت  
 الخبر الاسم في الزمن الماضي (وأسمى) الدالة على ثبوت له مساء (وأصبح) الدالة على  
 ثبوت له صباحا (وأضحى) الدالة على ثبوت له ضحى (وظل) الدالة على ثبوت له ظهرا  
 (وبات) الدالة على ثبوت له ليلا (وصار) الدالة على انتقال الاسم من صفة إلى صفة أو  
 من حقيقة إلى حقيقة (وايس) الدالة على نفي الخبر عن الاسم حالا عند التجرد من  
 التي ينة فهذه الثمانية تعمل من غير شرط تقدم في أو شيعة عليها مثال كان (فحو  
 وكان الله غفورا رحيما) في كان فعل ماض ناقص والاسم المكرم اسم فاعل أو غفورا رحيما  
 خبر ما ومثال اسمي نحو اسمي زيد فليها وأصبح نحو (فأصبحتم بنعمته إخوانا) وأضحى  
 نحو أضحى محمد متعبدا وبات نحو بات زيد متعبدا وكفا وصار نحو صار الطين خرقا وايس  
 نحو (ايسوا سواء) وظل نحو (ظل وجهه مسودا) القسم (الثاني ما يعمل هذا العمل  
 بشرط أن) يكون تاليا لنفي أو شيعة بأن (يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء وهو أربعة زال)  
 ماضى يزال (وقتي وبرح وانفك) مثال زال جنايات محروسا ومثاليها ما تصرف  
 منها (فحو لا يزالون مختلفين) ومثال فتى فحو ما فتى العبد خاضعا ولا فتى حاكم  
 ناه أو برح فحو ما برح صبا حاكم متبعا ولا برح ربعل ما نوسا ومثاليها ما تصرف منها  
 فحو (ان نبرح عليه ما كفين) ومثال انفك فحو ما انفك زيد مصليا ولا انفك بيتك  
 عارا (و) من متصرفات زال بعد النهي (قول الشاعر

تسببها بالفاعل  
 ويسمى اسمها وتنصب  
 الخبر تسببها بالفعول  
 ويسمى خبرها وهذه  
 الأفعال على ثلاثة  
 أقسام أحدها ما يعمل  
 هذا العمل من غير  
 شرط وهو كان وأسمى  
 وأصبح وأضحى وظل  
 وبات وصار وايس  
 نحو وكان الله غفورا  
 رحيما فأصبحتم بنعمته  
 إخوانا وايسوا سواء  
 وظل وجهه مسودا  
 والثاني ما يعمل هذا  
 العمل بشرط أن  
 يتقدمه نفي أو نهي  
 أو دعاء وهو أربعة زال  
 وقتي وبرح وانفك  
 فحو لا يزالون مختلفين  
 ان نبرح عليه ما كفين  
 وقول الشاعر  
 صاح شهر ولا تزال  
 ذاكر الموت فتسببها  
 ضلال مبين  
 وقوله  
 ولا يزال منه إلا جبر عاتك  
 القطر

صاح شهر ولا تزال ذاكر الموت فتسببها ضلال مبين

صاح منادى مرخم صاحب على غير القياس وشهر بكسر الهمزة ولا حرف نهى واسم  
 زال مستتر فيها وجوابه ذاكر الموت خبرها (و) مثاليها بعد الدعاء (قوله)  
 الا يا سلمى ياد ارجى على البلى (ولا يزال منه إلا جبر عاتك القطر)  
 فالقطر اسم زال مؤخر ومنه لا خبرها مقدم ما وقع له زال يكونها ماضى يزال لاخراج زال  
 ماضى يزول وزال ماضى يزول فان الاول منها فاعل تام قاصر بمعنى ذهب وانثقل  
 والثاني متعدي لواحد بمعنى ما يزول وهذه الاربعة تفيد تصاف الاسم بالخبر على بسبيل



الاستمرار منه كان الاسم قابلا للبر وسبب دلالة على هذا الاستمرار انها معنى النفي  
 فاذا دخل عليها النفي صار معناها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت وانما قام النفي  
 والدعاء مقام النفي لان المطلوب بهما ترك الفعل وتركه نفي (و) القسم (الثالث ما يعمل  
 هذا العمل بشرط ان تقدمه ما المصدرية الظرفية وهو دام) خاصة (نحو) وأوصاني  
 بالصلاة والزكاة (مادمت حيا) وتصديق مادمت قادرا (وسميت ما هذه مصدرية  
 لانها تقدر بالمصدر) المضاف اليه الزمان (وهو الدوام وسميت ظرفية لانيابتهما عن  
 الظرف) المضاف (وهو المدة) وأصل مادمت حيا مدة مادمت حيا فحذف المضاف  
 وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصايتها عن في الاتصاف على الظرفية ولهذا افتقر  
 الكلام الى عامل في الظرف تتم به الجملة وامتنع أن يقال ابتداء مادام زيد مقيم فلو  
 فقامت ما نحو دام زيد صحيحا كان المنصوب بها حالا لا خبرا وكلها اذا وجدت وكانت  
 مصدرية لا ظرفية فموجب مبادام زيد صحيحا لان المعنى عجبت من دوامه صحيحا لا من  
 مدة دوامه والظرفية تليها المصدرية ولا يلزم من وجودها وجود العمل المذكور  
 اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط وهو اعلم ان خبر هذه الافعال تكبر المبتدأ  
 يكون مفردا وجملة ذات رابط يربطها بالاسم وظرفا وجارا ومجرورا متعلقين بمحذوف  
 وجوبا ويجوز تعدده والاصل فيه أن يتأخر عن الاسم والعامل (ويجوز في خبر هذه  
 الافعال) كلها (أن يتوسط بينها وبين اسمها) على خلاف الاصل لقوة عملها انظرا الى  
 كونها أفعالا فجاز أن تنصرف في معمولها (نحو) كان حقنا علينا نصر المؤمنين (حقنا  
 خبر كان وقد توسطت بينها وبين اسمها على خلاف الاصل (و) مثله (قول الشاعر)  
 سلى ان جهلت الناس عنا وعنه (فليس سواء عالم وجهول)  
 فسواء خبر ليس وقد توسطت بينها وبين اسمها وهو عالم وما عطف عليه وقد يكون  
 المتوسط واجبا نحو وما كان عنتهم إلا أن قالوا ومنتعنا نحو كان موسى صديق (ويجوز  
 أن يتقدم أخبارهم عليهم) بدليل جواز تقدم معمول الخبر نحو وأنفسهم كانوا  
 يظلمون وقوله على السن خير الا يزال يزيده ولا يفرق في ذلك بين ما شرط في  
 عمله تقدم نفي أولا وقد يكون التقدم واجبا نحو كم كان مالا (الا) خبر (ليس) عند  
 جهول البصريين قياسا على عسى مجامع الجود ولا حجة للخبر في قوله تعالى ألا يوم يأتيهم  
 ليس مصروفا عنهم نحو أن يكون يوم مبتدأ بئني لاضافته الى الفعل أو منصوبا بفعل  
 مقدر (و) الا خبر (دام) فانه يمنع تقدمه عليهم ما باتفاق لان ما في جملة المصدر  
 لا يتقدم عليه وعلى دام وحدها على الاصح لئلا يلزم الفصل بين الموصول المحرف في  
 وصلته (كقولك عالميا كان زيد) مثال لتقدم الخبر على الناسخ ومثله قوله  
 اعلموا اني لبعثكم حافظا (شاهد ما كنت أو غائبا  
 واذا نفي الفعل الناسخ عما يمنع تقدم الخبر على ما دون الناسخ لان المصدر والكلام

والثالث ما يعمل  
 هذا العمل بشرط ان  
 تقدمه ما المصدرية  
 الظرفية وهو دام  
 مادمت حيا وسميت  
 ما هذه مصدرية  
 لانها تقدر بالمصدر  
 وهو الدوام وسميت  
 ظرفية لانيابتهما عن  
 الظرف وهو المدة  
 ويجوز في خبر هذه  
 الافعال ان يتوسط  
 بينها وبين اسمها  
 وكان حقنا علينا نصر  
 المؤمنين وقول الشاعر  
 فليس سواء عالم  
 وجهول  
 فسواء خبر ليس وقد  
 توسطت بينها وبين  
 اسمها وهو عالم وما  
 عطف عليه وقد يكون  
 المتوسط واجبا نحو وما  
 كان عنتهم إلا أن قالوا  
 ومنتعنا نحو كان موسى  
 صديق (ويجوز أن يتقدم  
 أخبارهم عليهم) بدليل  
 جواز تقدم معمول الخبر  
 نحو وأنفسهم كانوا  
 يظلمون وقوله على السن  
 خير الا يزال يزيده ولا  
 يفرق في ذلك بين ما  
 شرط في عمله تقدم نفي  
 أولا وقد يكون التقدم  
 واجبا نحو كم كان مالا  
 (الا) خبر (ليس) عند  
 جهول البصريين قياسا  
 على عسى مجامع الجود  
 ولا حجة للخبر في قوله  
 تعالى ألا يوم يأتيهم  
 ليس مصروفا عنهم نحو  
 أن يكون يوم مبتدأ بئني  
 لاضافته الى الفعل أو  
 منصوبا بفعل مقدر (و)  
 الا خبر (دام) فانه  
 يمنع تقدمه عليهم ما  
 باتفاق لان ما في جملة  
 المصدر لا يتقدم عليه  
 وعلى دام وحدها على  
 الاصح لئلا يلزم الفصل  
 بين الموصول المحرف في  
 وصلته (كقولك عالميا  
 كان زيد) مثال لتقدم  
 الخبر على الناسخ ومثله  
 قوله اعلموا اني لبعثكم  
 حافظا (شاهد ما كنت  
 أو غائبا واذا نفي الفعل  
 الناسخ عما يمنع تقدم  
 الخبر على ما دون الناسخ  
 لان المصدر والكلام

فيمتنع قائما كان زيد دون مائما كان زيد (و) ثبت (لتصارييف هذه الافعال)  
 الناسخة (من المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل ما) ثبت (للماضي من العمل)  
 غير رفع المتصرف منها الاسم وينصب الخبر مثال المضارع (فخو حتى يكونوا مؤمنين)  
 ومثال الامر نحو (قل كونوا حجارة) والمصدر نحو أعجبتني كون زيد صديقا واسم  
 الفاعل نحو زيد كائن أخاك وهي بالنسبة الى المتصرف وعنده ثلاثة أقسام قسم  
 لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عندها أكثر المتأخرين وقسم يتصرف تصرفا  
 ناقصا يعني انه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر وهو زال واخواتها الثلاثة وقسم يتصرف  
 تصرفا تاما وهو باقي الافعال (وتستعمل هذه الافعال تامة أي مستغنية) برفعها  
 (عن الخبر) فتدل على ثبوت الشيء في نفسه وتكون مع مرفوعها كلاما تاما بخلاف  
 ما اذا كانت ناقصة وقيل معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان لانها اذا استعملت  
 ناقصة دلت على الزمان فقط وهو ضعيف واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم  
 فكان بمعنى حصل (فخو وان كان ذو عسرة أي وان حصل) وأمسى وأصبح بمعنى دخل  
 في المساء وفي الصباح نحو (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أي حين  
 تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح) هكذا يحط المؤلف وأضحى بمعنى دخل  
 في الضحى وصار بمعنى انتقل وظل بمعنى دام وبرح بمعنى ذهب وانقلب بمعنى انفصل ودام  
 بمعنى بقي وبات بمعنى عرس (الازال) ماضى يزال (وفتى) وليس فانها لازمة للنقص  
 محتاجة الى خبر يتم به الكلام وذكر الفارسي ان زال تستعمل تامة أيضا (وتختص  
 كان) عن اخواتها بأمور (بجواز زيادتها) لفظا ومعنى أولها فقط (بشرط ان تكون  
 بلفظ الماضي) للخفة (و) بشرط (ان تكون في حشو الكلام) بأن تقع بين شيئين  
 متلازمين ليسا جارا ومجرورا كاجتداد الخبر والموصول وصلته نحو زيد كان قائما  
 وكيف تكلم من كان في المهديين وزيادتها بين ما وقع التعجب من طردة (فخو ما كان  
 أحسن زيدا) وقد أنهم كلامها لاتحاد بلفظ المضارع أو غيره ولا في صدر الكلام  
 وآخره وان غيرها من اخواتها لا يزداد (وتختص أيضا بجواز حذفها مع اسمها وابقاء  
 خبرها) على حاله منصوبا بالكثرة استعمالها (وذلك) أي بجواز الحذف (كثير) في  
 كلامهم (بعد لو وان الشرطيتين) وبعد غيرها قليل (كقوله عليه الصلاة والسلام  
 اتمس ولو خاتما من حديد) أي ولو كان الذي تلمسه خاتما من حديد خذفت كان مع  
 اسمها (وقولهم) أي العرب ولو قال وعوله لكان أولى لانه حديث (الناس مجزون  
 بأعمالهم ان خير اخير وان شر افشر) خذفت كان مع اسمها أيضا والتقدير ان كان عملهم  
 خيرا جازواهم خيرا وان كان عملهم شرا جازواهم شرا وهذا الذي ذكر من نصب الاول  
 ورفع الثاني هو أرجح الاوجه في مثل هذا التركيب ويجوز رفع الاول ونصب الثاني  
 ورفعها ونصبها وقد خذفت كان مع اسمها بعد غير ان ولو كقوله

واتصارييف هذه  
 الافعال من المضارع  
 والامر والمصدر واسم  
 الفاعل ما للماضي من  
 العمل نحو حتى يكونوا  
 مؤمنين قل كونوا  
 حجارة وتستعمل هذه  
 الافعال تامة أي  
 مستغنية عن الخبر  
 فخو وان كان ذو عسرة  
 أي وان حصل  
 فسبحان الله حين  
 تمسون وحين تصبحون  
 أي حين تدخلون في  
 المساء وحين تدخلون في  
 الصباح وحين  
 تدخلون في المساء  
 والازال وفتى وليس  
 فانها لازمة للنقص  
 وتختص كان بجواز  
 زيادتها بشرط ان  
 تكون بلفظ الماضي  
 وان تكون في حشو  
 الكلام نحو ما كان  
 أحسن زيدا او تختص  
 أيضا بجواز حذفها مع  
 اسمها وابقاء خبرها  
 وذلك كثير بعد لو وان  
 الشرطيتين كقوله  
 عليه الصلاة والسلام  
 اتمس ولو خاتما من  
 حديد وقولهم الناس  
 مجزون بأعمالهم ان  
 خير اخير وان شر افشر



وتختص أيضا بجواز حذف نون مضارعها المجزوم ان لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب نحو ولم أك بغيا ولا تك في ضيق وان تلك حسنة

فصل في الحروف المشبهة بليس فاربعة ما ولا وان ولا ت فاما ما

فتعمل عمل ليس عند الحجازيين بشرط ان لا تقترن بان وان لا يقترن خبرها بالا

وان لا يتقدم خبرها على اسمها ولا معمول خبرها على اسمها الا

اذا كان المعمول ظرفا أو جارا أو مجرورا فالستوفية للشروط نحو وما زيد ذاهبا

وقوله تعالى ما هذا بشر ما من امهاتن فان اقترنت بان بطل

عملها نحو ما ان زيد قائم وكذا ان اقترنت خبرها بالا نحو وما

محمد الا رسول وكذا ان تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد او تقدم معمول الخبر وليس ظرفا نحو ما لمعامت

من المشو لا قال اثنائها أي من لدان كانت شولا (وتختص أيضا بجواز حذف نون مضارعها المجزوم) بالسكون وصلا (ان لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب) متصل بها (نحو ولم أك بغيا) أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف وعلى هذا قس نحو (ولا تك في ضيق) في النحل لا في الغل ونحو (وان تلك حسنة) فلا تحذف من المرفوع والمنصوب لتعاصيهما على الحذف لقوتها بالحركة ولا من المجزوم بحذف النون أو بالسكون حال الوقف ولا من نحو لم يكن الذين كفروا الا تصالها بساكن فكسرت لاجله فتعاضت على الحذف ومن أجاز له نظرا الى عروض الحركة ولا من نحو ان يكنه فلن تسلط عليه لا تصالها بالضمير والضمير ترد الاشياء الى أصولها

### فصل فيما الحق بليس في العمل

(وأما الحروف المشبهة بليس) في النفي والجود والدخول على الجمل الاسمية (فاربعة ما ولا وان ولا ت) النافيات وأكثرها عملا ما وكان القياس فيها ان لا تعمل لعدم اختصاصها أو ما كان عمل كل منها على خلاف الأصل اشترط له شروط (فأما ما) النافية (فتعمل عمل ليس عند الحجازيين بشرط) اجتماع أمور أربعة الأول (أن لا تقترن) ما (بان) الزائدة (و) الثاني (أن لا يقترن خبرها بالا) الثالث (أن لا يتقدم خبرها) ولو ظرفا (على اسمها) الرابع (أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) وهذا معلوم مما قبله وانما ذكره توطئة لقوله (الا اذا كان) ذلك (المعمول طرفا أو جارا أو مجرورا) فانه يجوز ان عملها مع تقدمه كاسميا في هذه الاربعة متى وجدت جازا عملها في معرفة ونكرة (فالستوفية للشروط نحو ما زيد ذاهبا) قد ورد القرآن بأعمالها (كقوله تعالى ما هذا بشر ما من امهاتن) ولم يقع في القرآن أعمال ما صريحا في غير هاتين الآيتين قاله ابن هشام (فان) انتفى الشرط الاول بأن (اقترنت) ما (بان) الزائدة (بطل عملها) لضعف شبهها بليس لا يلائمها ما لا يلي ليس (نحو ما ان زيد قائم) وقوله بني غندانه ما ان أنتم ذهب و يروي ذهبوا وأول على أن ان نافية مؤكدة الا زائدة وهذا يؤخذ منه أن تكرار ما لا يبطل عملها وهو اختيار ابن مالك ولم يتعرض له المؤلف (وكذا) يبطل عملها (ان) انتفى الشرط الثاني بأن (اقترنت خبرها بالا نحو وما الا رسول) لان عملها انما هو للنفي وقد انتقض بالا وتسميته حينئذ خبرها مجاز بخلاف ما اذا انتقض بغير الا نحو ما زيد غير قائم (وكذا) يبطل عملها (ان) انتفى الشرط الثالث بأن (تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد) وقوله ما مسمى من من أعتب (أو) انتفى الرابع بأن (تقدم معمول الخبر) على اسمها (وليس ظرفا) أو جارا أو مجرورا (نحو ما طعم الماء زيد آكل) لضعفها في العمل فلا يتصرف في خبرها ولا معمول خبرها بالتقدم (فان كان) معمول الخبر (طرفا نحو ما عندك زيد جالسا) أو جارا

لم يبطل عملها وبنو تميم  
لا يعملون بها وان  
استوفت الشروط  
المدكورة ~~في~~ وأما  
لا فتعمل عمل ليس  
أيضا عند الجازيين  
فقط بالشروط المتقدمة  
في ما يزيد بشرط  
آخر وهو ان يكون  
اسمها وخبرها انكرتين  
تحو لا رجل أفضل منك  
وأكثر عملها في الشعر  
وأما ان فتعمل عمل  
ليس في لغة  
العالية فقط بالشروط  
المدكورة في ما سواء  
كان اسمها معسرة  
أو نكرة نحو ان زيد  
قائما ومع من كلامهم  
ان أحدا خيرا من  
أحد إلا بالعافية وأما  
لا فتعمل عمل ليس  
بشرط ان يكون اسمها  
وخبرها بلفظ الحين  
وبان يحذف اسمها  
أو خبرها والغالب  
محذف الاسم نحو  
فنادوا ولات

ومحرورا نحو ما في الدار يد جالسا (لم يبطل عملها) لتوسعهم في الظرف والمحرور ما لم  
توسعوا في غيرها وقضية هذه العلة جواز أعمال ما اذا تقدم الخبر وهو ظرف أو جار  
ومحرورو به صرح بعضهم وهو ظاهر قياسا على خبر ان واخواتها وقيل يمنع ذلك وهو  
قضية كلام المؤلف كغيره وأما تقدم الممول على الخبر فحائز (وبنو تميم لا يعملون بها  
وان استوفت الشروط المذكورة) فيقولون ما زيد قائم قال شاعرهم  
وهذه هف الاعطاف قلت له انتسب ~~في~~ فاجاب ما قبل المحب حرام  
أي هو تميمي فاستغنى بوقوع الاسمين بعد ما مر فوعين عن أن يصرح بنسبه ويقول  
أن تميمي (وأما لا) النافية للوحدة أو للجنس ظاهرا (فتعمل عمل ليس أيضا عند  
الجازيين فقط) أي دون تميم (بالشروط المتقدمة في ما) النافية ما عدا الشرط الاول  
لان لا لا تقترن بان الزائدة (وتزيد) لا على ما (بشرط آخر وهو ان يكون اسمها وخبرها  
نكرتين نحو لا رجل أفضل منك) فلا تعمل في معرفة فلا يقال لا زيد قائما وأما قوله  
أنكرتها بعد أعوام مضين لنا ~~في~~ لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا  
فتأدر (وأكثر عملها) واقع (في الشعر) ولا تختص به وهذا محال في القطر  
واللغة من اختصاصها بالشعر وقد يراد به ان في الجنس نصا كقوله  
تعرف الاشياء على الأرض بأقربها ~~في~~ ولا وزر مما قضى الله واقيا  
(وأما ان) النافية (فتعمل عمل ليس في لغة) أهل (العالية فقط) أي دون غيرهم  
(بالشروط المذكورة في ما) النافية ما عدا الشرط الاول أيضا (سواء كان اسمها  
معسرة أو نكرة) فالأول (نحو ان زيد قائما) ومنه قراءة سعيد بن جبير رحمه الله ان  
الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم يتخففون أن وكسرها لا لتقاء الساكنين  
وتنصب عبادا بالخبرية والمثلية النافية في هذا القراءة هي المثلية في الانسانية والمثلية  
في القراءة المشهورة هي المثلية في العبودية فلا مخالفة في المعنى بين القراءتين لتواردهما  
على محل واحد فاندفع الاعتراض (و) الثاني (سمع من كلامهم أن أحدا خيرا من أحد  
إلا بالعافية) وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلامهم أن ذلك نافع لك  
ولا ضار لك (وأما لا) أصلها لا زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ والمبالغة في معنى النفي  
وحركت لا لتقاء الساكنين (فتعمل عمل ليس) باجماع من العرب (بشرط أن يكون  
اسمها وخبرها بلفظ الحين) ~~في~~ أما انص عليه بنسبه فاحد ~~في~~ بعضهم بظا هو متبعه  
المؤلف وقيل لا يختص به بل باسم الزمان وان لم يكن بلفظ الحين كالساعة والاولان  
وهو ظاهر عبارة التسميل وجزم في السند دور وشرحه بانها تعمل في الحين بكثرة وفي  
الساعة والاولان بقلية (و) بشرط ان لا يجمع بين جزئيهما في الكلام (بان يحذف  
اسمها) ويذكر خبرها (أو) يحذف (خبرها) ويذكر اسمها فلا يجمعان لعدم السماع  
(والغالب) في كلامهم (محذف الاسم) لان الخبر محط الفساد (نحو فنادوا ولات



حين مناص اي ليس  
 الحين حين فرار  
 وقرئ ولات حين  
 مناص على ان الخبر  
 محذوف اي ليس حين  
 فرار حيننا لهم  
 فصل في  
 أفعال المقاربة فهي  
 ثلاثة أقسام ما وضع  
 للدلالة على قرب الخبر  
 وهو كاد وكره بفتح  
 الراء وكسرها وافتح  
 أفصح وأوشك وما  
 وضع للدلالة على رجا  
 الخبر وهو عسى وحي  
 وأخلاق وما وضع  
 للدلالة على الشروع  
 وهو كشر نحو طفق  
 وعلق وأنشأ وأخذ  
 وجعل وهذه الأفعال  
 تعمل عمل كان فترفع  
 المبتدأ وتنصب الخبر  
 الا ان خبرها يجب  
 أن يكون فعلا مضارعا  
 مؤثرا عنها رافعا ضمير  
 اسمها غالبا ويجب  
 اقترانه بأن ان كان  
 الفعل حري وأخلاق  
 نحو حري زيد أن  
 يقسم وأخلاق  
 السماء ان تمطر ويجب  
 تحرده من أن بعد  
 أفعال الشروع نحو  
 وطفا

حين مناص) بنصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف ومناص بمعنى فرار والتقدير  
 (اي ليس الحين حين فرار) ويقال كسرها كما أو ما إليه بقوله (وقرئ) في الشواذ  
 (ولات حين مناص) برفع حين (على ان الخبر محذوف) والحين اسمها والتقدير (اي  
 ليس حين فرار حيننا) هو ودا (لم) عند تناديهم ونزول الغمام بهم وأما قوله  
 لطف عليك للهفة من خائف يبي جوارك حين لات مجر  
 فارتفع مجر على الابتداء أو على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لات له مجر  
 أو يحصل له مجر ولات مهمله لعدم دخولها على الزمان

### فصل في أفعال المقاربة

مصدر قارب وصيغة فاعل بفتح ثالثة قد تقي بمعنى أصل الفعل وهو المراد هنا (فهو)  
 بأربعة أفعالها (ثلاثة أقسام ما وضع للدلالة على قرب الخبر) للسمي باسمها (وهو)  
 ثلاثة (كاد وكره بفتح الراء وكسرها أو افتح أفصح وأوشك وما وضع للدلالة على رجا  
 الخبر) أي رجا المنة كالم الخبر أي حصول مضمونه سواء رجا به عن قرب أو بعده  
 (وهو) ثلاثة أيضا (عسى وحي) بفتح الحاء والراء المهملتين (وأخلاق وما وضع  
 للدلالة على الشروع) أي على شروع الاسم في الخبر (وهو كثير) وقد أنشأ بعضهم  
 إلى نيف وعشرين فعلا (نحو طفق) بفتح الفاء وكسرها (وعلق وأنشأ وأخذ  
 وجعل) فتسميتها بما قاله مجاز من تسمية الشيء باسم جزئه كسميتهم الكلام بالكلمة  
 كذا قيل والظاهر ان هذا من باب التغليب كالقهرين والهرين (وهذه الأفعال  
 تعمل عمل كان) وأخواتها (فترفع المبتدأ وتنصب الخبر) وإنما أفردت بالذكر مع  
 مساواتها لها في العمل لاختصاص خبرها بالحكم ليست خبر كان وأخواتها كما أشار  
 إلى ذلك بقوله (ان لا أخبرها يجب أن يكون فعلا مضارعا مؤثرا عنها) فلا يجوز تقديمه  
 عليها لعدم تصرف أكثرها وقضية كلامه جواز توسطه بينها وبين اسمها مطلقا وهو  
 منهيب المرد والسير في والفارسي ومنعه الشاوبين فيما اقترن فيه الخبر بأن (رافعا  
 لضمير اسمها غالبا) كما سيأتي فعلم ان خبرها لا يكون إلا جملة فعلية مضارعة  
 ومحيية على خلاف ذلك نادر كقوله فابت إلى فهم وما كدت آيبا

وقوله لا تكثرن في عسيت صائما وأما فطفق مسحا فالخبر محذوف أي  
 فطفق يمسح مسحا ويجوز في خبر عسى خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير  
 يعود على اسمها كقول الفرزدق وما ذاعسى الحجاج يبلغ جهده برفع جهده  
 ويروي بنصبه أيضا على الأصل وعنده اهترز المؤاف بقوله غالبا (ويجب اقترانه) أي  
 الخبر (بأن ان كان الفعل حري وأخلاق نحو حري زيد أن يقوم وأخلاق السماء  
 ان تمطر) فلا يجوز حري زيدا يقوم وأخلاق السماء تمطر (ويجب تحرده من أن بعد  
 أفعال الشروع) لانه الحال وأن تخص الفعل للاستقبال فيبينها تناف (نحو وطفا

يخصفان عليهما) وتقول أخذ يقول وجعل ينشد ولا تقول أخذ أن يقول ولا جعل أن  
ينشد (والا كثر في) خبر (عسى وأوشك الاقتران بأن فهو عسى الله أن يأتي بالفتح  
وقوله عليه الصلاة والسلام يوشك أن يقع فيه) وتجرد منها قليل وليس بكثير وكان  
القياس في عسى وجوب اقتران خبرها بأن حتى ذهب جمهور البصريين إلى أن التجرد  
من أن خاص بالشعر وأما أوشك فيكون إلا كثر معها الاقتران أنما يظهر حيث  
جعلت للترجي كعسى وأما أن جعلت للقاربة كما ذهب إليه ابن مالك ومن تبعه فلا  
(والا كثر في) خبر (كادوكرب تجرد من أن فهو وما كادوا يفعلون وقول الشاعر  
كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هذه غضوب)

واقترانه بها قليل أيضا وليس بكثير وقد اشتهر القول بين الخويعين أن كاد اثباتها  
نفي ونفيها اثبات حتى جعله المعري لغزا فقال  
أنهوى هذا العبر ما هي لفظة جرت في لسان جرهم وأود  
إذا استعملت في صورة الحمد أثبتت وان أثبتت قامت مقام جود  
والصحيح أنها كسائر الأفعال نفيم انفي وإثباتها اثبات ولا ينافي قوله وما كادوا يفعلون  
قوله فذبحوها لأن معنى الكلام أنهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قريبين إلى الذبح  
بناء على التبعات الصادرة عنهم

### فصل في النوع الثاني من النواسخ

(وأما ان وانحواتها) وتسمى الأحرف المشبهة بالفعل ولها مصدر الكلام الآن  
المفتوحة (فتنصب المبتدأ) المسند إليه (ويسمى اسمها وترفع الخبر) على الأصح  
(ويسمى خبرها وهي ستة أحرف) عملها متحد ومعناها مختلفة (ان) بالكسر  
والتشديد (وأن) بالفتح والتشديد (وما) موضوعان (لتوكيد النسبة) بين الجزئين  
إذا كان المخاطب عالما بها (و) لتوكيد (نفي النسبة عنها) إذا كان شاكيا فيها وتوكيد  
نفي الإنكار عنها إذا كان جاحدا لها (فهو قوله تعالى فان الله غفور رحيم) فهو  
(قوله) تعالى (ذلك بأن الله هو الحق) والفرق بينهما أن ان المكسورة لا تغير معنى الجملة  
عما كانت عليه بخلاف ان المفتوحة فانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد ولهذا لا بد  
أن يتقدم عليها عامل (وكأن للتشبيه المؤكد) يقع الكافي لتركيب من الكاف  
المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتأكيـد (فهو كأن زيد الأسد) أصله أن زيدا كاسد  
فقد تمت الكاف على أن لا فائدة التشبيه من أول وهلة وفقت هزة ان لفظا وصارتا  
كلمة واحدة ولهذا لا تتعاق الكاف بشئ (ولكن للاستدراك) وهو تعقيب  
الكلام برفع ما يتوهم تبوته أو نفيه (فهو) قولك (زيد شجاع) فهذا أبوهم نبوت  
الكرم له لأن من سمة الشجاع الكرم فرفعت ذلك التوهم بقولك (لكنه خيل) وكذا  
تقول في النفي تقول ما زيد عالما بكونه صالح وقد تأتي لتوكيد خبره ولو جاء في زيد

يخصفان عليهما  
والا كثر في عسى  
وأوشك الاقتران  
بأن فهو عسى الله أن  
يأتي بالفتح وقوله عليه  
الصلاة والسلام  
يوشك أن يقع فيه  
والا كثر في كادوكرب  
تجرد من أن فهو وما  
كادوا يفعلون وقول  
الشاعر  
كرب القلب من جواه  
يذوب حين قال  
الوشاة هذه غضوب  
فصل في  
وأحواتها فتذهب  
المبتدأ ويسمى اسمها  
وترفع الخبر ويسمى  
خبرها وهي ستة  
أحرف ان وأن وما  
لتوكيد النسبة ونفي  
الشك عنها فهو قوله  
تعالى فان الله غفور  
رحيم وقوله ذلك بأن  
الله هو الحق وكأن  
للتشبيه المؤكد نحو  
كأن زيد الأسد ولكن  
لا استدراك فهو زيد  
شجاع لكنه خيل



أكرمته لكنه لم يجز (وليت للثني) وهو طالب ما لا طمع فيه (فحاولت الشباب  
عائد) فان عوده بعد المشيب مستحيل أو ما فيه عسر كقول من لم يرج ما لا ليت لي مالا  
فأج منه ويمتنع ليت غدا يجي فإنه واجب التجي (ولعل للترجي) في الشيء المحبوب  
(فحاول زيد أقدم والتوقع) أي الاشفاق من الشيء المكروه (فحاول عمر أهالك)  
ولو عبر بالاشفاق لكان أولى لان التوقع صادق بها ولا يكون إلا في الممكن وقد تأتى  
للتعليل فحاوله يتذكر (ولا يتقدم خبر هذه الحرف عليها) ولو ظرفا ومجرورا  
فلا يقال قائم ان زيد أو لا عندك أو في الدار ان زيد الضعف في العمل بعدم تصرفها  
لان عملها بالحل على الافعال فلم تقو قوتها (و) لهذا (لا يتوسط بينها وبين اسمها)  
فلا يقال ان قائم زيد أو لا امتنع هذا امتنع ما قبله من باب أولى لان امتناع الاسم  
يستلزم امتناع غير مختلف العكس (الا اذا كان) الخبر (ظرفا أو جاراً ومجروراً) فإنه  
يجوز (فخوان لدينا انكالا) وهو (ان في ذلك عبرة) لاجل التوسع في الظرف  
والمجرور كما مر مع تأخرهما عن العامل بل قد يجب ذلك لعرض فخوان في الدار صاحبها  
ولا يلزم من جواز توسطه اذا كان ظرفاً جواز تقدمه على هذه الحرف اذ لا يلزم من  
تجوير الاسم تجوير غيره وكما يمتنع تقديم خبرها عليها يمتنع تقديم معموله فلا يقال  
اليوم اني ذاهب واعلم ان لفظة ان اذا وقعت في الكلام وأردت ان تعلم انها  
مكسورة أو مفتوحة وهل كسر ما جاز أو واجب فاحفظ هذا الضابط وهو كل موضع  
لا يجوز فيه ان يسد المصدر مسداً ومصدره مؤلفاً واجب فيه كسر ما وان وجب فيه  
ذلك تعين فتحها ويجوز الفتح والكسر ان مع الاعتبار ان وقف ذكر المؤلف رحمه الله  
من صور هذا الضابط مسائل فقال (وتتبع ان المكسورة في الابتداء) أي في ابتداء  
كلام المتكلم أو في وسطه اذا كان ابتداء كلام آخر لكونه موضع الجملة حقيقة (فخوان  
انا أنزلناه) أو حكماً (و) ذلك (بعد الألفي يستفتح بها الكلام فخوان انا أو اياه الله  
لا تخوف عليهم) تتعين في أول الجملة الواقعة (بعد حيث) وهو ما سماه مولانا  
للإضافة إلى الجمل كاذ (فخوان حيث ان زيد جالس) لان حيث لا تضاف  
إلا إلى الجملة وأن المفتوحة مع معمولها في تأويل المفرد كما مر بخلاف الواقعة في انشاء  
الجملة فخوان حيث حيث اعتقادي انه مكان حسن قال ابن هشام وقد أولع الفقهاء  
وغيرهم بفتح أن بعد حيث وهو محسن فاحش اه وقضية كلام ابن الحاجب في كافيته  
وبحسب الفتح وبه صرح صاحب المتوسط وجوز بعض العلماء الوجهين بعدها كما بينته  
في شرح القلندر (وبعد القسم) أي الاسم المقسم به جواً باله سواء وجدت اللام في  
خبرها نحو والعمران الانسان اني نحسراً ولا (نحو) حم (والكتاب المدين انا أنزلناه)  
لان جواب القسم لا يكون إلا جملة (وبعد القول) في أول الجملة المحكية به (فخوان  
اني عبد الله) لان مقول القول لا يكون إلا جملة بخلاف الواقعة في انشاءها فخوان زيد

وليت للثني نحو ليت  
الشباب عائد واهل  
للترجي فخوان زيد  
قادم والتوقع فخوان  
عمر أهالك ولا يتقدم  
خبر هذه الحرف  
عليها ولا يتوسط بينها  
وبين اسمها الا اذا  
كان ظرفاً أو جاراً  
ومجروراً فخوان لدينا  
انكالا ان في ذلك  
لعبرة وتتبع ان  
المكسورة في الابتداء  
فخوان انا أنزلناه وبعد  
الألفي يستفتح بها  
الكلام فخوان انا  
أو اياه الله لا تخوف  
عليهم وبعد حيث  
فخوان حيث حيث  
ان زيد جالس وبعد  
القسم فخوان الكتاب  
المدين انا أنزلناه وبعد  
القول فخوان قال اني  
عبد الله

اعتقادي أن عمر فاضل (و) تعين أيضا (إذا دخلت اللام) الابتداءية (في خبرها  
 نحو) أن الله غفور رحيم ومنه اللام المعلقة للعامل عن الأول فهو (والله يعلم أن أول رسول  
 والله شهد أن المنافقين لكاذبون) فاللام معلقة فعل العلم والتمهيد أي منعتهما  
 من التسلط على لفظ ما بعدهما فصلا ولما بعدهما ابتداء فلذلك وجب الكسر  
 ولولا اللام لو وجب الفتح ومن الواضع التي يجب فيها الكسر أن تقع في أول المفعول نحو  
 جاء الذي أنه فاضل وفي أول المفعول فهو جاء في رجل أنه فاضل وفي أول الجملة الخبر بها  
 عن اسم عن فهو زيد أنه فاضل (وتعين أن المفعول إذا دخلت عمل الفاعل نحو أول  
 يكفهم أنا أنزلناه) لو وجب كون الفاعل مفردا أو مضافا أو مجرورا لفتح به لولا الشرطية نحو  
 ولو أنهم مسبروا (أو) دخلت (هل نائب الفاعل فهو قل أوحى إلى أنه استمع منهم  
 الجن) لو وجب كون النائب كذلك (أو) عمل المفعول نحو ولا تخافون أنفسكم أشركتم  
 بالله) لو وجب كون المفعول مفردا (أو) عمل المفعول وهو من آياته أنك ترى الأرض  
 خاشعة) لو وجب كون المبتدأ كذلك ولذا أوجبوا الفتح بعد لولا الإهتناءية نحو ولا  
 أنك منطلق (أو) دخلت عليها حرف الجر فهو ذلك بأن الله هو الحق) لأن حرف الجر  
 لا يدخل إلا على مفرد أو كانت ضرورة بالاضافة فهو أنه بحق مثل ما أنكم تنطقون  
 أو خبرا عن اسم مفعول فهو اعتقادي أنه فاضل أو مفعولة على شيء مما تقدم أو بدلا منه  
 فهو إذ كروا نعتي التي أنعت عليكم وأني فضلتكم ونحو ذلك بعد كم الله أحدي  
 الطائفتين أنها لكم (ويجوز الأمران) أي كسر هزلة أن وقعها في محل الصالح للفرد  
 والجملة كما إذا وقعت (بعد فاء الجزاء فهو من عمل منكم سواء إلى قوله فانه غفور رحيم)  
 فالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة وهي فهو غفور رحيم والفتح على جعل أن مع  
 عمرام مبتدأ أو خبر بمبتدأ أو المعنى فالغفران والرحمة أي حاصلا لأن أو فالحاصل  
 الغفران والرحمة (وبعد إذا القياسية) إذا لم يكن مع اللام الابتداء (نحو خرجت فإذا  
 أن زيدا قائم) والفتح على تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف أي عاد القيامة  
 حاصل والكسر على عدم التأويل أي فإذا هو قائم قال ابن مالك وهو أولى لأنه لا يجوز  
 إلى تأويل أما إذا كان معها اللام فيجب الكسر فهو خرجت فإذا أن الشمس لطالعة  
 (و) كذا يجوز الأمران (إذا وقعت في موضع التعديل نحو) أنا كذا من قبل (ندعوه أنه  
 هو البر الرحيم) فالكسر على أنه تعليل مستأنف والفتح على تقديم لام العلة أي لأنه  
 (و) مثله (ليبين أن الحمد والثناء لك) والكسر أرجح ويجوز الأمران أيضا إذا وقعت خبرا  
 عن قول ووقع خبرها قولا وفاعل القولين واحد نحو أول قولي أني أحمد الله فالكسر  
 على معنى قولي هذا اللفظ المفتوح باني فلا يصدق على أحد بغير هذا اللفظ والفتح على  
 معنى أول قولي حمد الله فيصدق على أي قول تضمن حمدا فلا يلزم يقع خبرا عن قول نحو  
 على أني أحمد الله وجب فتحها أول خبر عنها بقول نحو قولي أني مؤمن أو اختلاف

وإذا دخلت اللام  
 في خبرها فهو والله  
 يعلم أن أول رسول  
 والله شهد أن المنافقين  
 لكاذبون وتعين أن  
 المفعول إذا دخلت  
 عمل الفاعل نحو أول  
 يكفهم أنا أنزلناه أو عمل  
 نائب الفاعل فهو قل  
 أوحى إلى أنه استمع  
 منهم من الجن أو عمل  
 المفعول فهو ولا تخافون  
 أنفسكم أشركتم بالله أو  
 عمل المبتدأ فهو ومن  
 آياته أنك ترى الأرض  
 خاشعة أو دخل عليها  
 حرف الجر فهو ذلك بأن  
 الله هو الحق ويجوز  
 أن قوله فانه غفور  
 رحيم وبعد إذا القياسية  
 فهو خرجت فإذا أن  
 زيدا قائم وكذلك إذا  
 وقعت في موضع  
 التعديل فهو ندعوه  
 أنه هو البر الرحيم  
 وليس أن الحمد  
 والثناء لك





على الفعل قوله **و** ولكنهما أسعي لجدته مؤنث **و** نحو (لعلما زيدا قائم) مثال لأعمال  
 فعل ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل قوله **و** لعلما **و**  
 أعضاء لك الذار الحصار المقيد **و** ولا يستثنى من هذه الأحرف (الليت فيجوز فيها  
 الأعمال) لأنها لم يزل اختصا صحتها بالاسماء باتصال ما بها (والأعمال) الحاقا بأحوالها  
 (نحو ليتما زيدا قائم بنصب زيد ورفع) وقد روي بها قوله **و** قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا  
 بروى برفع الحمام على أعمال ليت وبنصبه على أعمالها هذا مذهب الجمهور ومن  
 النحاة من يجوز أعمال البقية قياسا على ليت فان الأعمال لم يسمع الألف بها ومنهم من  
 قاس عليها فعل وحدها ومنهم من قاس معها ان قال بعض شراح الألفية ولا يصح  
 القياس في شيء من ذلك لبقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها واحترز المؤلف  
 بالزائدة عن الموصولة فانها لا تبطل عمل هذه الأحرف نحو أجيحسون انما غنمهم به وقوله  
 ولكن ما يقضى فسوف يكون **و** ومثلهما المصدرية نحو أجيحسني ان ما فعلت حسن  
 أي ان فعلك حسن (وتخفف ان المكسورة) المذمومة عند البصريين لثقل التشديد  
 وكثرة الاستعمال (فيكثر أفعالها) أي ابطال عملها في غير ما بهد ما مبتدأ أو خبرا (نحو  
 ان كل نفس لها عليها حافظ) بتخفيف ما ذهبي زائدة وأعمال ان هو القياس لزوال  
 اختصاصها بالاسماء وأقوات بعض وجوده مشابهتها للفعل كفتح الآخر وكونها على  
 ثلاثة أحرف وإذا خففت جاز دخولها على كل فاسخ ولا تدخل على غيره إلا نادرا لأن  
 الأصل دخولها على المبتدأ والخبر فإذا كانت ذلك اشتراط أن لا يفوت دخولها على  
 ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للأصل بحسب الامكان والاكثر كون الناسخ ماضيا  
 (ويقل أعمالها) استعصا بالحكم الأصلي فيها (نحو وان كلا لسا ليوفينهم في قراءة من  
 خفف ان ولما في الآيتين) أي هذه والتي قبلها فان تخفيفه من الثقله وكلا اسمها  
 واللام في السلام الابتدأ وما نكرة خبر ان وليوفينهم بحواب لقسم محذوف والتقدير  
 وان كلا لحاق أوجع والله ليوفينهم وقرئ بتشديد لسا في الآيتين وتخفيف ان فلما  
 بمعنى الا وان نافية وكلا في الثانية منصوب بأخمار أرى (وتلزم اللام) الابتدائية  
 (في خبر ما اذا أهلت) ولم يظهر المعنى لأنها ما أهلت صارت صورها صورة ان النافية  
 فجاء باللام لئلا يشبه كل من معنى النفي والاثبات بالآخر وأما اذا أهلت أو أهلت  
 وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي لم تلزم اللام بل قد يجب تركها نحو ان  
 زيدان يقوم هذا مذهب ابن مالك ومن تبعه وأما ابن الحاجب فيوجب اللام بعدها  
 أهلت أو أهلت وهي في الأول للفرق والثاني لا طراد الباب على ستن واحد (وان  
 خففت ان المفتوحة) المذمومة (بقي أعمالها) وجوبا (ولكن يجب) في غير ضرورة (أن  
 يكون اسمها ضمير الشأن وان يكون) مع ذلك (محذوفا) إذ لو لم تعمل للزم ترجيح  
 الأضعف على الأقوى وذلك لان مشابهة ان المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة

و لعلما زيدا قائم الا  
 ليت فيجب وزفيتها  
 الأعمال والأعمال نحو  
 ليتما زيدا قائم بنصب  
 زيد ورفع وتخفف  
 ان المكسورة فيكثر  
 أعمالها وان كل نفس  
 لها عليها حافظ ويقل  
 أعمالها نحو وان كل  
 لسا ليوفينهم في قراءة  
 من خفف ان ولما  
 في الآيتين وتلزم  
 اللام في خبر ما اذا  
 أهلت وان خففت  
 ان المفتوحة بقي  
 أعمالها ولكن يجب  
 ان يكون اسمها ضمير  
 الشأن وان يكون  
 محذوفا



المكسورة وقد سمع اعمال المكسورة الخفيفة في سعة الكلام ولم يسمع اعمال المفتوحة الخفيفة فأوجبوا اعمالها وانما تدروا اسمها فغير شأن لانهم وجدوها داخلية على افعال غير ناسخة وقد تقدم ان المكسورة لا تدخل علمها قياسا لثلاث يخرج عن أصل وضعها بالكلية فوجب اعمال المفتوحة في غير الشأن مقدرا لتكون داخلية على جملة اسمية فتعبري على السنن السابق وانما أوجبوا حذفها لان أن المفتوحة قد أثرت في المعنى بتغييره من الجملة الى المفرد فأوجبوا تغييرها في اللفظ لا بحذف أن يطابق اللفظ المعنى (ويجب) في غير ضرورة (أن يكون خبرها جملة) اسمية أو فعلية لتكون الجملة مفسرة لضمير الشأن (فجو علم ان سيكون) هذا مذنب ابن الحجاج ومن تبعه وأما ابن مالك فظاهر كلامه كالمعنى ان الشرط كون اسمها في الغالب ضميرا محذوفا سواء كان ضمير الشأن أم غدا ثم الجملة الواقعة خبرا ان كانت اسمية أو فعلية مبدوءة بفعل جامد أو متصرف متضمن دهاء لم يحتج الى فاصل والاوجب فصلها من أن يحذف تنقيس أو تقي أو قد أول (واذا خففت كأن بقي اعمالها) وجوبها عند الجملة وراستعها باللام وصل وجلا لها على ان المفتوحة لكن تخالفها في ان خبرها لا يلزم كونه جملة وان اسمها لا يلزم كونه ضمير شأن ولا حذفه كما يرشد الى ذلك قوله (ويجوز حذف اسمها وذكره) في اللفظ لكنه قليل (كقوله) كأن طيبة تطو الى وارق السلم) بروي برفع طيبة على ان اسمها محذوف وينصبها على حذف الخبر ويجوز على جعل ان زائدة بين الجار والمجرور وإذا كان خبرها مفردا أو جملة اسمية لم يحتج الى فاصل والاوجب الفصل بلم أو قد ويجوز الزحني وبنو ابن الحجاج الفاء ما قبل جعله ابن الحجاج هو الاضمح (واذا خففت اسكن وجب اعمالها) لزوال اختصاصها بالاسماء ولانها اضعف من كان في مشابهة الفعل وإذا خففت جاز دخول الواو الماطقة علمها للفرق بينها وبين لكن الماطقة فان هذا لا يجوز دخول الواو عليها وأجاز لا خفش ويونس اعمالها قال الرضي ولا أعرف له شاهدا

فصل في الكلام على لا العامة عمل ان بالجملة علمها ولا على ثلاثة أقسام فاعية ففقتص باضارع وتجزئه وزائدة دخولها في الكلام كخروجها وفاعية وهي نوعان داخلية على معرفة ومتأني وعلى نكرة وهي ضربان عامة عمل ليس وقد تقدمت وعامة عمل ان وتسمى لا التبرئة واليهما أشار بقوله (وأما التي لتني الجنس فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص) بحيث لا يخرج عنه فرد من أفرادها بخلاف العامة عمل ليس فانها وان نعت الجنس لكن على سبيل الاحتمال والظهور (وتعمل) هذه (عمل ان فتنصب الاسم) الذي هو المبتدأ لفظا أو محلا (وترفع الخبر) الذي كان خبر المبتدأ على انه خبرها لانها التاكيد النفي وان لتاكيد الحساب فعملت على ان جملا للنقيض على النقيض كما يحمل النظر على النظر وكان القياس أن

ويجب أن يكون خبرها جملة فتعلم أن سيكون وإذا خففت كأن بقي اعمالها ويجوز حذف اسمها وذكره كأن طيبة \* أقوله \* كأن طيبة تطو الى وارق السلم \* وإذا خففت اسكن وجب اعمالها \* وأما فصل في الجنس لا التي لتني الجنس فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص وتعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر

بشرط أن يكون  
اسمها وخبرها نكرتين  
وأن يكون اسمها  
متصلا بها فان كان  
اسمها مضافا أو مشبها  
بالمضاف فهو مهرب  
منصوب نحو لا صاحب  
علم محقوت ولا طالع  
مجد لا حاضر والمشب  
بالمضاف هو ما اتصل به  
شيء من تمام معناه وان  
كان اسمها مفردا بنى  
على ما ينصب به لو  
كان مهربا ونعني بالمفرد  
هنا وفي باب النداء  
ما ليس مضافا ولا مشبها  
بالمضاف وان كان  
مثنى أو جمعا وان كان  
مفردا أو جمع تكسيرا  
بنى على الفتح نحو لا  
رجل حاضر ولا رجال  
حاضرون وان كان  
مثنى أو جمع مذكرا  
سالمسا بنى على الياء  
نحو لا رجلين في الدار  
ولا قائمين في السوق  
وان كان جمع مؤنث  
سالمسا بنى على الكسرة  
نحو لا مسلمات حاضرات  
وقد بنى على الفتح  
في النكرات لا نحو  
لا رجل ولا قوت لا  
في النكرات الأولى الفتح  
والجمع فان فتحها جاز في الثانية ثلاثة أوجه

لا تعمل كما مر لكنهم أخرجهما عن الأصل وأعمالها (بشرط) اجتماع أمور أربعة (أن  
يكون اسمها وخبرها نكرتين) أما تنكير الاسم فإنه يدل على عمومته بوقوعه في سياق  
النفي وأما تنكير الخبر فإنه لا يخبر بالمعرفة عن النكرة (وان يكون اسمها متصلا بها)  
لفظا وتقديرا بأن يكون متصلا على خبرها المتصلا بها في العمل لانها فرع الفرع فلم  
يتوسه وانها ولأن عملها على خلاف القياس كما مروا لا يدخل علمها جارفاذا وجدت  
هذه الشروط الأربع ووجب عملها ان لم تتكرر ولا جاز (فان كان اسمها مضافا)  
الى نكرة (أو مشبها بالمضاف) في تعلقه بشيء هو من تمام معناه (فهو مهرب منصوب)  
لفظا أو تقديرا فالاول (نحو لا صاحب علم محقوت و) الثاني نحو (لا طالع مجد لا حاضر  
والمشب بالمضاف هو ما اتصل به شيء) هو (من تمام معناه) أي المشبه كالمثال المذكور  
فان جبلا تعلق بطالع بحيث لا يتم معنى طالع ما بدونه كما أن المضاف يتعلق بالمضاف اليه  
بحيث لا يتم معناه بدونه والشيء المتصل قد يكون منصوبا بالمشبه كالمثال ومرفوعا  
نحو لا حسنا وجهه منه وموم ومجرورا نحو لا خيرا من زيد عندها (وان كان اسمها مفردا  
بنى على ما) كان (ينصب به) المفرد (أو كان مهربا) قبل دخول لا عليه (ونعني)  
معاشر النصارى (بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مضافا ولا مشبها بالمضاف) الاولى به  
(وان كان مثنى أو جمعا) فانه مفرد هنا وانما قال هنا وفي باب النداء لان المفرد في باب  
الاعراب يقابله المثنى والجمع وفي باب العلم يقابله المركب وفي باب المبتدأ والخبر  
يقابله الجملة وشبهها وفي باب لا والنداء يقابله ما ذكره هنا (وان كان مفردا) أي موحدا  
لفظا ومعنى أو لفظا فقط (أو جمع تكسيرا) مذكرا أو مؤنثا (بنى على الفتح نحو لا رجل  
حاضر) ولا قوم في الدار (ولا رجال حاضرون) ولا هنود حاضرات (وان كان مثنى أو  
جمع مذكرا سالمسا بنى على الياء) نيابة عن الفتحة (نحو لا رجلين في الدار) مثال للمثنى  
(ولا قائمين في السوق) مثال للجمع (وان كان جمع مؤنثا سالمسا بنى على الكسرة) بلا  
تنوين (نحو لا مسلمات حاضرات) اسمها باللام بل كان القياس وجوب الكسر  
(وقد بنى على الفتح) فظا لا اصل في بناء المركبات وهو أولى للفرق بين حركته معربا  
وحركته مبنيا وقد روى بالوجهين قوله في ذلك ولا لغات للشيب وانا بنى اسم  
لا اذا كان مفردا تضمنه معنى من فان لا رجل بحواب لمن قال هل من رجل في الدار  
فكان الواجب ذكرها في الجواب امتطابعا الا أنه استغنى عنها بما ذكرها في السؤال  
وقد تقدم ان الاسم اذا تضمن معنى التحريف بنى وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء  
على حركة أو حرف استحققتها النكرة في الأصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمشب به  
لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الأصل أعني  
الاعراب (واذا تكررت لا) مع مفرد نكرة (نحو لا حول ولا قوة) الا بالله (جاز) لك  
(في النكرة الاولى الفتح والرفع فان فتحها جاز) لك (في) النكرة (الثانية ثلاثة أوجه



الفتح) على أعمال لا الثانية كالأولى والثانية مضافة على الأولى عطاف مفرد على  
 مفرد ونحو لا محذوف أي لا حول ولا قوة موجودان إلا بالله أو عطاف جملة على جملة أي  
 لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله حذف الخبر من الأول استغناء عنه بالثاني (والنصب)  
 على جعلها زائدة لتأكيدها النفي وعطاف ما بعدها على محل اسم لا قبلها فان محذوف  
 نصب والبناء عارض أو على لفظه وان كان مبنيا للمشابهة حركته حركة الأعراب  
 والكلام حينئذ جملة واحدة (والرفع) على تقديرها زائدة وعطاف ما بعدها على محل  
 لا الأولى مع اسمها فان عملها رفع بالابتداء أو على أعمالها عمل ليس (وان رفعت)  
 النكرة (الأولى) بالابتداء والغيت لانكرارها أو على أعمالها عمل ليس (جازل في)  
 النكرة (الثانية وجهان الرفع) بتقدير لا الثانية زائدة وعطاف ما بعدها على ما قبلها  
 أو على أعمالها عمل ليس (والفتح) على أعمالها وعطاف ما بعدها على ما قبلها من عطاف  
 مفرد على مفرد أو جملة على جملة ويمتنع النصب في النكرة الثانية لانتفاء المجوز له  
 (وان عطفت) على اسم لا (ولم تسكر) لا مع المعطوف (وجب فتح النكرة الأولى)  
 لان المجوز لا عملها هو تكرارها وقد اتفقت في وجوب المصير الى الأصل وهو البناء (وجاز  
 في) النكرة (الثانية الرفع) بالعطاف على محل لا الأولى مع اسمها (والنصب)  
 بالعطاف على محل اسم لا أو على لفظه (فحو لا حول) بالبناء على الفتح (وقوة) بالرفع  
 (وقوة) بالنصب وقد روي بهما قوله فلا أب وابن أمثل مروان وابن هذيل ويمتنع الفتح  
 لعدم تكرر لا (واذا نعت اسم لا مفردا) المبني معها على الفتح (نعت مفرد) متصل  
 باسمها وهذا معنى قوله (ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل) وذلك (نحو لا رجل  
 طريف جالس جاز) للثالث (في النعت) ثلاثة أوجه كما اذا تكررت لا مع النكرة (الفتح)  
 على ان الصفة من تسمية الموصوف بان ركا وجعلها اسما واحدا ثم حي بها لاني المجموع  
 (والنصب) جلا على محل اسم لا أو على لفظه (والرفع) جلا على محل لا مع اسمها  
 وكالمثال المذكور نحو لا ماء ماء بارد عندنا وانما جاز الوصف بالماء فيه مع أنه جامد  
 لان الجامد اذا وصف بمشتق صح الوصف به وهو هنا كذلك (فان فصل بين النعت  
 والمنعوت) الذي هو اسم لا (فاصل أو) لم يفصل لكن (كان النعت غير مفرد) بأن  
 كان مضافا أو شبيها به أو كان مفردا والمنعوت غير مفرد (جاز الرفع والنصب فقط)  
 أي دون الفتح لانه لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها كشي واحد (نحو  
 لا رجل جالس طريف) بالرفع (وطريف) بالنصب وهذا مثال للفصل (و) نحو  
 (لا رجل طالع) بالنصب (وطالع) بالرفع (جبال حاضر) مثال للنعت غير المفرد ونحو  
 لا غلام سفر طريف وطريف عندنا (واذا جهل خبر لا) بان لم يعلم بعد الحذف (وجب  
 ذكره) عند جميع العرب فلا يجوز حذفه عند أحد لان حذف ما لم يعلم يلزم منه عدم  
 الفساد والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه (كاملنا وكقوله عليه

الفتح والنصب والرفع  
 وان رفعت الأولى  
 جازل في الثانية  
 وجهان الرفع والفتح  
 وان عطفت ولم تسكر  
 وجب فتح النكرة  
 الأولى وجاز في الثانية  
 الرفع والنصب نحو  
 لا حول وقوة وقوة  
 واذا نعت اسم لا مفردا  
 نعت مفرد ولم يفصل  
 بين النعت والمنعوت  
 فاصل نحو لا رجل  
 طريف جالس جاز  
 في النعت الفتح  
 والنصب والرفع فان  
 فصل بين النعت  
 والمنعوت فاصل أو  
 كان النعت غير مفرد  
 جاز الرفع والنصب  
 فقط نحو لا رجل  
 جالس طريف  
 وطريف لا رجل  
 طالع جبال  
 حاضر واذا جهل خبر  
 لا وجب ذكره كما  
 مثلنا وكقوله عليه

الصلاة والسلام لا احداً غير من الله واذ اعلم من سياق أو غيره (قالا كثر حذفه)  
استغناء عن ذكره بالعلم به (نحو) ولوترى اذ فرغوا (فلا فووت) ففوت اسم لا ونحوها  
محذوف تقديره (أي لهم) ولقد كرمنا (و) كذا حال قالوا (لا ضير أي علمنا ونحو  
لا حول ولا قوة أي) موبوءان (لنا) وأما به وتقيم فأنهم يوجبون حذفه حين العلم به  
وهذا لا يخلو لا يقتضي وجوب الحذف (فان دخلت لا على معرفة أو) على نكرة  
لكن (فصل بينها وبين اسمها وجب) في الصورتين (اهما لها) أما في الاولى فلأنها  
لا تعمل في المعارف لأنها موضعت لنفي النكرات وأما في الثانية فلأنها عامل ضعيف  
لا يتصرف في معوله بتقديم ولا تأخير فاذا وقع فصل رجع إلى الأصل وهو الرفع كما قال  
(و) وجب (رفع ما بعدهما على أنه مبتدأ وخبر) وجب أيضاً فيها (تكرارها نحو  
لا زيد في الدار ولا عمرو) مثال التكرارها مع المعرفة (و) نحو (لا في الدار رجل ولا  
امرأة) مثال التكرارها مع النكرة واستغناء عن تسميته ان المراد بالتكرار ان قد ذكر  
معرفة أخرى او نكرة أخرى معطوفة على الاول لأن يكرر الاول بعينه وانما وجب  
التكرار في الصورتين لوقوع كل منهما جواباً عن سؤال مقدر فقصدها المطابقة بين  
الجواب والسؤال فقوله لا في الدار ولا امرأة جواب لمن قال أي في الدار رجل أم امرأة  
وكذا قوله لا زيد في الدار ولا عمرو جواب لمن قال لا زيد في الدار أم عمرو فجعلوا الجواب  
مشاكلاً للسؤال وأما قولهم قضية ولا بأحسن لها فقول على حذف مضاف أي ولا  
مثل أي حسن لها ومثل نكرة لا تعرف بالاضافة إلى المعرفة لتوالت في الابهام وبهذا  
يجاب عن قوله عليه الصلاة والسلام اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك  
قيصر فلا قيصر بعده

فصل في الكلام على النوع الثالث من النواسخ وهي أفعال القلوب وما  
الحق بها (وأما ظن وانحواتها فانها تدخل بعد استيفاء فاعلها) أي أخذها فاعلها  
(على المبتدأ والخبر) لبيان ان النسبة الواقعة بينهما ناشئة عن العلم أو الظن فانك اذا  
قلت زيد قائم احتمل ان يكون الحكم منك عن علم وان يكون عن ظن فاذا قلت  
علمت زيد اقام علم أنه عن علم أو ظننت زيد اقام علم أنه عن ظن وكذا سایر الأفعال  
(فتنصبها على انها مفعولان لها) وهذا النوع ليس من المرفوعات وانما ذكره تنبيهاً  
لأقسام النواسخ (وهي نوعان أحدهما أفعال القلوب) أي أفعال تتعلق بالقلوب  
وتصدر عنها الأفعال الجوارح والأعضاء الظاهرة وليس كل فعل قلبي يتعدى لثنين  
بل القلبي ثلاثة أنواع ما لا يتعدى بنفسه كفكر وتفكر وما يتعدى لواحد كعرف  
وفهم وما يتعدى لثنين واليه الإشارة بقوله (وهي) أربعة عشر فعلاً (ظننت  
وحسبت ونظنت ورأيت وعلمت وزعمت وجعلت وحجوت وعددت وهب ووجدت  
وأفيت ودريت وتعلم بعرف اعلم) وقد أشار إلى أمثلتها على طريقة ألف والنشر  
وتعلم بعرف اعلم

الصلاة والسلام لا احداً غير من الله  
واذا اعلم قال كثر حذفه  
نحو فلا فوت أي لهم  
ولا ضير أي علمنا ونحو  
لا حول ولا قوة أي لنا  
فان دخلت لا على  
معرفة أو فصل بينها  
وبين اسمها وجب  
اهما لها ورفع ما بعدها  
على أنه مبتدأ وخبر  
وتكرارها نحو  
لا زيد في الدار ولا عمرو  
ولا في الدار رجل ولا  
امرأة  
فصل في الكلام على النوع الثالث من النواسخ وهي أفعال القلوب وما  
الحق بها (وأما ظن وانحواتها فانها تدخل بعد استيفاء فاعلها) أي أخذها فاعلها  
(على المبتدأ والخبر) لبيان ان النسبة الواقعة بينهما ناشئة عن العلم أو الظن فانك اذا  
قلت زيد قائم احتمل ان يكون الحكم منك عن علم وان يكون عن ظن فاذا قلت  
علمت زيد اقام علم أنه عن علم أو ظننت زيد اقام علم أنه عن ظن وكذا سایر الأفعال  
(فتنصبها على انها مفعولان لها) وهذا النوع ليس من المرفوعات وانما ذكره تنبيهاً  
لأقسام النواسخ (وهي نوعان أحدهما أفعال القلوب) أي أفعال تتعلق بالقلوب  
وتصدر عنها الأفعال الجوارح والأعضاء الظاهرة وليس كل فعل قلبي يتعدى لثنين  
بل القلبي ثلاثة أنواع ما لا يتعدى بنفسه كفكر وتفكر وما يتعدى لواحد كعرف  
وفهم وما يتعدى لثنين واليه الإشارة بقوله (وهي) أربعة عشر فعلاً (ظننت  
وحسبت ونظنت ورأيت وعلمت وزعمت وجعلت وحجوت وعددت وهب ووجدت  
وأفيت ودريت وتعلم بعرف اعلم) وقد أشار إلى أمثلتها على طريقة ألف والنشر  
وتعلم بعرف اعلم



محسنت التقى والجود  
خير نخارة

ونخلت عمرها شاخصا

وقوله تعالى انهم

يرونه بعيدا ونراه

قريبا وقوله تعالى فان

علمتهم من مؤمنات

وقول الشاعر زعمتني

شيخا وولست بشيخ

وقوله تعالى وجعلوا

الملائكة الذين هم

عباد الرحمن اناثا وقول

الشاعر قد كنت

أجوا بأعمر وأخانة

وقول الآخر فلا

تعدد المولى شريكك

في الغنى وقوله

فهي امرأها الكا

وقوله تعالى تجده

عند الله هو خير او قوله

تعالى انهم ألفوا

آباءهم ضالين وقولك

دريت زيدا قائما

وقول الشاعر

تعلم شفاء النفس قهر

عدوها واذ كانت

ظن بمعنى انهم ورأى

بمعنى أبصر وعلم بمعنى

عرف لم تتعد الا الى

مفعول واحد نحو

ظننت زيدا بمعنى

انهم ورأيت زيدا

بمعنى أبصرته وعلمت المسئلة بمعنى

عرفتها

المرتب بقوله (نحو ظننت زيدا قائما) فزيد مفعول أول وذاتنا مفعول ثان والغالب في  
ظن انها تفيد رجحان الوقوع كما مثل وقد ترد لليقين نحو الذين يظنون انهم ملاقور بهم  
ومثل ظن حسب تكون في الغالب للرجحان نحو حسبت زيدا عالما وقد تستعمل  
لليقين (و) منه نحو (قول الشاعر

حسبت التقى والجود خير نخارة) رباحا اذا ما المرء أصبح ناديا  
وكظن أيضا خال فن استعماله للرجحان نحو خلتك مقركا (ونخلت عمرها شاخصا)  
للرجحان والليقين قوله ما خلتني زيات بعدكم ضمنا وهو أمارأى فالغالب فيها كونها  
لليقين وقد ترد للرجحان (و) قد اجتمع في (قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا)  
الأول للرجحان والثاني لليقين وعلم مثل رأي فن استعماله للرجحان نحو علمت زيدا  
أخاك (و) نحو (قوله تعالى فان علمتهم من مؤمنات) ولليقين نحو قوله تعالى فاعلم انه  
لا اله الا الله وأما زعم فانها تفيد في الخبر الرجحان فقط نحو زعمت زيدا صديقا  
(وقول الشاعر

زعمتني شيخا وولست بشيخ) انما الشيوخ من يدب ديبا  
(و) مثلها جعل نحو (قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا)  
مثلها جعل نحو (قول الشاعر  
قد كنت أجوا بأعمر وأخانة)  
(و) مثلها عدت نحو (قول الآخر  
فلا تعدد المولى شريكك في الغنى)  
(و) مثلها هب نحو (قوله

فقلت أجري أبا خالد والا (فهني امرأها الكا)  
وأما وحدها فانها تفيد في الخبر يقينا نحو وجدت الصدق مغيبا (وقوله تعالى تجده  
عند الله هو خير او قوله تعالى انهم ألفوا آباءهم ضالين و) مثلها  
دري نحو (قولك دريت زيدا قائما) وقوله دريت الوفي العهد يا عروفا غيبط  
(و) مثلها تعلم نحو (قول الشاعر

تعلم شفاء النفس قهر عدوها) فبالغ بلطف في التحيل والمكر  
والا كثرة وقوع تعلم على أن المشددة وصلتها كقوله فقلت تعلم أن لا يصيب غرة واما  
كان بعض الافعال المذكورة منها ما يستعمل لليقين ومع ذلك لا تعدى الى مفعولين  
أشار الى الاحتراز عن ذلك بقوله (واذا كانت ظن بمعنى انهم ورأى بمعنى أبصر وعلم  
بمعنى عرف لم تتعد هذه الثلاثة (الا الى مفعول واحد) ومثلها جاء بمعنى قصد (نحو  
ظننت زيدا بمعنى انهم ورأيت زيدا) أو لعل (بمعنى أبصرته وعلمت المسئلة بمعنى  
عرفتها) وحوت بيت الله بمعنى قصده ولا يخفى ان رأي بمعنى أبصر ليست من أفعال

بمعنى أبصرته وعلمت المسئلة بمعنى عرفتها

القلوب فلم يشمله قوله أولا أفعال القلوب وقد تستعمل لوجهين أحدهما أن يكون  
 متعديا بنفسها يقال وجد زيد إذا حزن أو حقد (النوع الثاني) من الأفعال الناصبة  
 للبدا والتخبر مفعولان (أفعال التصدير) سميت بذلك لالتحاقها على تحويل الشيء من  
 حالة إلى حالة أخرى (فمفعول وردوا اتخذ وصير وروهب) وإتيانه بخبر في أولها لأن إشارة  
 إلى عدم انحصارها فيما ذكره واستفيدة من ذكره جعل أنها تكون قارة قلبية وتارة  
 تصديرية وأشار إلى أمثلتها على الترتيب بقوله (قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا)  
 فالهاء مفعول أول وهباء مفعول ثان ومنثورا فعلت هباء (وقال تعالى لو يردونكم من بعد  
 إيمانكم كفارا) قال كافي مفعول أول والميم علامة الجمع وكفارا مفعول ثان (وقال  
 تعالى واتخذ الله إبراهيم خلیلا) فأبراهيم مفعول أول وخلیلا مفعول ثان (وتخصيرت  
 العطين خرفا) فالطين مفعول أول وخرفا مفعول ثان (وقالوا) في الدعاء (وهي في الله  
 فداءك) أي صرفي وهو قليل فداء الله كلهم مفعول أول وفداءك مفعول ثان (واعلم  
 أن لأفعال هذا الباب ثلاثة أحكام الأول الأفعال وهو الأصل وهو واقع في الجميع  
 أي في جميع أفعال هذا الباب الجاهل منصرف القلب والتصدير فيخصص  
 الحكمان الباقيان بالقلب المتصرف كما سبقت في لكن قد يعرض الثالث منها كل  
 فعل يدل على الشك أو يتضمن معنى العلم وإن كان قاصرا كما أشار إليه الرضي وإنما  
 لم يكتب بقوله وهو الأصل لأنه لا يلزم من أصالة الشيء للشيء وجوده له يجوز أن يمنع من  
 ذلك مانع وإن كان الأصل عدم وجود المانع الحكم (الثاني الإلغاء وهو إبطال العمل  
 بغيره ولا تضعف العامل بالقلب المتصرف عن العمل (بتوسطه) بين المبدأ والتخبر  
 (أو تأخره) عنها (فموزيد ظننت قائم) مثال لتوسطه ومنه قوله  
 وفي الأراجيز تحت اللؤم والخور فوسطا الفاعل بين اللؤم والأراجيز والني  
 لضعفه بالتوسط (و) فهو (زيد قائم ظننت) مثال لتأخره ومنه قوله  
 حماسدا غار عمار فآخر الفعل عن المبدأ والتخبر والني لضعفه بالتأخير (وهو)  
 أي الإلغاء (جائز) انهو أمرا يختار يراجع إلى المتكلم فيجوز معه الأفعال  
 (لا واجب) لأن سببه لا يقتضي ذلك (والغاء) العامل (المتأخر) عنها (أقوى من  
 أعماله) لضعفه بالتأخير (والتوسط بالعكس) فاعماله أقوى من الغائه لأن العامل  
 اللفظي أقوى من المعنوي وهذا ما جزم به في التوضيح وقيل الإلغاء والأعمال مع  
 التوسط على حد سواء لأن ضعف العامل بالتوسط سقو مقاومة الابتداء له فكل  
 منهما مرجح وبه جزم في القطر وإذا أُلغِيَ العامل كان ذكره كذا الطرف في المعنى فقولك  
 زيد ظننت قائم منزلة قولك زيد قائم في ظني كما أفاده الرضي وغيره (ولا يجوز الإلغاء  
 العامل المتقدم) على مفعوليه على المشهور وإن تقدم عليه شيء فلا يجوز مع تقدمه (فهو  
 ظننت زيد قائما) أن تقول في المثال ظننت زيد قائم برفعهما (نحو لا بالكوفيين)

النوع الثاني أفعال  
 التصدير مفعولان ورد  
 واتخذ وصير وروهب  
 قال الله تعالى فجعلناه  
 هباء منثورا وقال  
 تعالى لو يردونكم من  
 بعد إيمانكم كفارا  
 وقال تعالى واتخذ الله  
 إبراهيم خلیلا  
 العطين خرفا  
 وقالوا في الدعاء  
 فداءك أي صرفي  
 (واعلم) أن لأفعال هذا  
 الباب ثلاثة أحكام  
 الأول الأفعال وهو  
 الأصل وهو واقع في  
 الجميع الثاني الإلغاء  
 وهو إبطال العمل  
 بغيره ولا تضعف  
 العامل بتوسطه أو  
 تأخره فموزيد ظننت  
 قائم وزيد قائم ظننت  
 وهو جائز لا واجب  
 والإلغاء المتأخر أقوى  
 من أعماله والتوسط  
 بالعكس ولا يجب وز  
 الإلغاء العامل المتقدم  
 فهو ظننت زيد قائما  
 نحذف بالكوفيين



والا خفيش في اجازة ذلك استدلالا بقوله في وجدت ملاك الشبهة الادب  
 وأحب بان ذلك من التعليق على تقدير اضمحلال الام ابتداء او من الاعمال على جعل  
 المفعول الاول ضمير الشأن محذوفا (الثالث التعليق) للعامل القلبي المتصرف (وهو  
 ابطال العمل) وجوبا (لفظ لا محلا بمجيء ماله صدر الكلام بعده) أي العامل (و)  
 ماله صدر الكلام (هو لام الابتداء محو ظننت زيدا قائم) فجملة زيدا قائم في محل  
 نصب معلق عنها العامل في اللفظ بلام الابتداء لان لها المصدر فلا يتخطاها العامل  
 فن حيث اللفظ روعي ماله المصدر ومن حيث المعنى روعي العامل فقل انه عامل معنى  
 وتقديره لان معنى ظننت زيدا قائم ظننت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب  
 الجزأين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزأها على الجملة التعليمية فحو علمت  
 لزيدا قائم وبكر افعلا (وما النافية) مطلقا (كقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون)  
 وقولت علمت والله ما زيد قائم (ولا النافية) في جواب القسم كما في التوضيح والشذور  
 (فحو علمت) والله (لا زيد قائم ولا عمرو) مثلها ان النافية في جواب القسم (فحو علمت  
 والله ان زيد قائم) لان لها حينئذ صدر الكلام لحولها محل ادوات المصدر اذا الحروف  
 التي يتلقى بها القسم لها المصدر فجملة القسم وجوابه في المثالين معلق عنها العامل  
 لفظا وهي في محل نصب على المفعولية لعلمت (وهرة الاستفهام فحو علمت زيد قائم  
 أم عمرو وكون أحد المفعولين) الاول أو الثاني (اسم استفهام فحو علمت أيهم أبوك)  
 أو مضافا الى ما فيه معنى الاستفهام فحو علمت أبو من زيد وظاهر عبارة ان التعليق  
 بالاستفهام يجري في الظن وما رادفه قال الرضي ولم يسمع ذلك فيه والحاصل ان الفعل  
 القلبي في هذه الامثلة يجب ابطال عمله بحسب اللفظ وابقاء عمله بحسب المعنى والجملة  
 بعده منصوبة المحل به كأنك قلت علمت أحدهما بعينه قائما أو علمت زيدا غير قائم  
 وعلمت زيدا قائما (فالتعليق) للعامل (واجب اذا وجد شيء من هذه) المعلقات  
 المتقدمة بخلاف الالغاء فانه جائز واعلم ان محل وجوب التعليق اذا كانت اداة  
 التعليق مقدمة على المفعولين معا أو كان المفعول الاول اسم استفهام أو مضافا اليه  
 كما تقدم فان كان الاستفهام في الثاني فحو علمت زيدا أبو من هو فالتعليق جائز  
 لا واجب كما هو ظاهر عبارة المتن ويدل لذلك قول التسهيل ونصب مفعول فحو علمت  
 زيدا أبو من هو أولى من رفعه وبذلك صرح في شرحه على كافيته وقال الرضي واذا  
 صدر المفعول الثاني بكامة الاستفهام فالأولى أن لا يعلق فعل القلب عن المفعول  
 الاول فحو علمت زيدا أبو من هو انتهى ومنهم من منع تسمية ذلك تعليقا وبهذا اجزم  
 الرخشي في سورة المائدة قال في قوله تعالى لياؤكم أيكم أحسن عملا ان هذا لا يسمى  
 تعليقا وإنما التعليق ان يقع بعد الفعل ما يدل على مصدر المفعولين معا انتهى والتعليق  
 مأخوذ من قولهم امرأته معلقة أي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج

الثالث التعليق وهو  
 ابطال العمل لفظا لا  
 محلا بمجيء ماله صدر  
 الكلام بعده وهو  
 لام الابتداء محو ظننت  
 زيدا قائم وما النافية  
 كقوله تعالى لقد علمت  
 ما هؤلاء ينطقون ولا  
 النافية فحو علمت لا  
 زيد قائم ولا عمرو وان  
 النافية فحو علمت  
 والله ان زيد قائم  
 وهرة الاستفهام نحو  
 علمت زيد قائم أم  
 عمرو وكون أحد  
 المفعولين اسم استفهام  
 فحو علمت أيهم أبوك  
 فالتعليق واجب اذا  
 وجد شيء من هذه

لفقدانه ولا بل لا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج والفعل المعلق ممنوع من  
 العمل لفظا هامل معنى وتقدر اقاله الرضى (ولا يدخل التعليق ولا الالغاء في شيء من  
 أفعال التصدير) لقوتها (ولا في قاي جامد) لعدم تصرفها (وهو اثنان هب وتعلم)  
 بمعنى اعمل (فانهما ملازمان صيغة الامر وما عداهما من افعال الباب يتصرف) بمعنى انه  
 (يأتي منه المضارع والامر وغيرهما) من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول (الا وهب  
 من أفعال التصدير فانه ملازم لصيغة الماضي) يثبت (لتصاريقهن ما) ثبت (لهن  
 مما تقدم من الاحكام) فان كان الفعل قليبا ثبت التصرفاته الاعمال والالغاء  
 والتعليق وان كان من أفعال التصدير ثبت التصرفاته اهل فقط (وتقدمت بعض  
 أمثلة) المضارع من (ذلك) ومثال أعمال المصدر نحو أعجبتني ظنك زيداعالسا واسم  
 الفاعل نحو أنا ظان زيداعالسا ومثال الالغاء نحو زيد أظن قائم وزيد قائم أنا ظان  
 والتعليق نحو أنا ظان ما زيد قائم وأعجبتني ظنك ما زيد قائم (ويجوز حذف المفعولين)  
 لأفعال القلوب بالاجماع (أواحدهما) الاول والثاني عند الجمهور ولو لم يكنه قليل  
 وكان ينبغي أن لا يحذف لأن المفعولين هنا بمنزلة اسم واحد اذ هو هب وهما هب والمفعول به  
 في الحقيقة لأن معنى ظننت زيدا قائما ظننت قيام زيد فحذف أحدهما كحذف بعض  
 اجزاء الكلمة الواحدة (للدليل) يدل على حذفها أو حذف أحدهما فن حذفها (نحو  
 أين شركائي الذين كنتم تزعمون) فحذف مفعولي يزعمون لدليل ما قبلها عليهما (أي  
 تزعمونهم شركائي) ومن حذف الاول نحو ولا يحسن الذين يهملون بما آتاهم الله من  
 فضله هو خير لهم أي بخلافهم هو خير لهم (و) من حذف الثاني ما (إذا قيل للثامن  
 ظننته قائما فتقول) في جوابه (ظننت زيدا) تقديره (أي ظننت زيدا قائما) فحذف  
 قائما لآلة السؤال عليه وأما حذفها واحدهما الغير دليل فلا يجوز لعدم الفائدة  
 حينئذ (وعند صاحب الأجر ومبينة من هذه الأفعال) الناصبة للبتداء والخبر  
 (سمعت) إذا دخل على ما لا يسمع (تبعالا لا تخفش ومن وافقه) قال أبو حيان (ولا بد  
 ان يكون مفعولها الثاني جملة مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا) لا سمعته يخرج اذ  
 الخروج لا يسمع فريدا مفعول اول وجملة يقول كذا في محل نصب على انها مفعول ثان  
 (و) مثله (قوله تعالى سمعنا قتي يد كرههم) وبهذه الآية احتج الانحفش ولا حجة فيها  
 كما ستعرفه فان دخلت على ما يسمع تعدلت الى واحد فقط بلا خلاف نحو سمعت  
 القرآن (ومذهب الجمهور انهما) لا تنصب مفعولين بل هي (فعل متعد الى واحد)  
 لانها من أفعال الحواس وهي لا تعدى الى واحد (فان كان) ذلك الواحد  
 (معرفة كالشمال الاول فالجملة التي بعده) وهي تقول في محل نصب على انها (حال)  
 من المفعول لان الجملة بعد المعارف احوال (وان كان نكرة كما في الآية) التي  
 احتج بها الانحفش (فالجملة) التي بعده وهي يذكرهم في محل نصب على انها (صفة) لان

أفعال التصدير ولا في  
 قاي جامد وهو اثنان  
 هب وتعلم فانهما  
 ملازمان صيغة الامر  
 وما عداهما من افعال  
 الباب يتصرف يأتي  
 منه المضارع والامر  
 وغيرهما الا وهب من  
 أفعال التصدير فانه  
 ملازم لصيغة الماضي  
 وتصاريقهن ما لهن  
 مما تقدم من الاحكام  
 وتقدمت بعض أمثلة  
 ذلك ويجوز حذف  
 المفعولين او أحدهما  
 لدليل نحو أين شركائي  
 الذين كنتم تزعمون  
 أي تزعمونهم شركائي  
 وإذا قيل لك من ظننته  
 قائما فتقول ظننت  
 زيدا أي ظننت زيدا  
 قائما وعند صاحب  
 الأجر ومبينة من هذه  
 الأفعال سمعت تبعنا  
 لا لا تخفش ومن وافقه  
 ولا بد ان يكون مفعولها  
 الثاني جملة مما يسمع  
 نحو سمعت زيدا يقول  
 كذا وقوله تعالى سمعنا  
 قتي يد كرههم ومذهب  
 الجمهور انهما فعل  
 متعد الى واحد فان



يحمل بعد الذكوات صفات ( والله أعلم ) وما فرغ من مرفوعات الاسماء شرع في منصوباتها فقال

### باب المنصوبات من الاسماء

المنصوبات جمع منصوب لاسم وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهو المفتحة والكسرة والالف والياء ( المنصوبات ) من الاسماء بالاستقراء ( خمسة عشر ) منصوبا ( وهي ) على سبيل الاجمال والاعداد ( المفعول به ) نحو ضربت زيدا ( ومنه ) الاسم ( المنادي ) بجميع اقسامه نحو يا عبدا لله ( كاسيأتي بيانه ) في عمله ( و ) ثانيها ( المصدر ) المنصوب على المفعولية المطلقة ( ويسمى المفعول المطلق ) لعدم تقييده بحرف نحو ضربت ضربا ( و ) ثالثها ( ظرف الزمان ) نحو صمت يوما ( وظرف المكان ) نحو اعتكفت امامك ( و ) كل منها ( يسمى مفعولا فيه ) لوقوع الفعل فيه ( و ) رابعها ( المفعول لاجل ) نحو فت احل الالك ( و ) خامسها ( المفعول معه ) نحو سرت والنيل ( و ) سادسها ( المشبه بالمفعول به ) نحو زيد حسن وجهه بالنصب ( و ) سابعها ( الحال ) نحو جاء الامير اكببا ( و ) ثامنها ( التمييز ) في بعض احواله نحو طاب محمد نفسه ( و ) تاسعها ( المستثنى ) في بعض احواله ايضا نحو فشر بوا منه الا قليلا ( و ) عاشرها ( خبر كان واخواتها ) نحو كان زيد قائما ( و ) حادي عشرها ( خبر الحروف المشبهة بالاسم ) نحو ما زيد قائما ( و ) ثاني عشرها ( خبر افعال المقاربة ) نحو كان زيد يقوم ( و ) ثالث عشرها ( اسم ان واخواتها ) نحو ان زيد قائم ( و ) رابع عشرها ( اسم لا التي تنفي الجنس ) نضافا لصاحب علم محقق وقد تقدم الكلام على خبر كان وما بعدها في المرفوعات ( و ) خامس عشرها ( التابع للمنصوب وهو اربعة اشياء كما تقدم ) ايضا في المرفوعات ان السابيع المرفوع كذلك ولم يذكروا مفعولي ظن واخواتها لان دراجه في المفعول به كالمنادي ولما ابواب تذكر فيها تفاصيلها وقد شرع في ذلك على الترتيب المذكور فقال

### باب المفعول به

أي الذي فعل به فعل والمفاعيل خمسة ويدأبها لانها الاصل في النصب وغير ما محمول عليها ويدأبها بالمفعول به لانه اخرج الى الاعراب لالتباسه بالفاعل ولانه أكثر استعمالا ( وهو الاسم الذي يقع عليه الفعل ) أي فعل الفاعل ( نحو ضربت زيدا ) فزيدا مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الضرب عليه ( وركبت الفرس ) فالفرس مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الركوب عليه وليس المراد بوقوع الفعل الوقوع الحسي كما في هذين المثالين لعدم جريانه فيما مثل به من نحو ( وانه والله و ) نحو ( يقيمون الصلاة ) بل الوقوع المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشئ من غير واسطة

والله أعلم  
باب المنصوبات  
من الاسماء  
المنصوبات خمسة  
عشر وهي المفعول به  
ومنه المنادي كاسيأتي  
بيانه والمصدر ويسمى  
المفعول المطلق  
وظرف الزمان وظرف  
المكان ويسمى  
مفعولا فيه والمفعول  
لاجل والمفعول معه  
والمشبه بالمفعول به  
والحال والتيميز  
والمستثنى وخبر كان  
واخواتها وخبر الحروف  
المشبهة بالاسم  
افعال المقاربة واسم  
ان واخواتها واسم  
لا التي تنفي الجنس  
والتابع للمنصوب وهو  
اربعة اشياء كما تقدم  
باب المفعول به  
وهو الاسم الذي يقع  
عليه الفعل نحو ضربت  
زيدا وركبت الفرس  
وانه والله و يقيمون  
الصلاة

حرف جر بحيث لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشيء سواء نسب اليه الفعل بطريق  
 الاثبات كما مثل أو بطريق النفي نحو لم أضرب زيد أو علامة المفعول به أن يخبر عنه  
 باسم مفعول تام من لفظ فعله (وهو على قسمين ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك  
 (فالظاهر ما تقدم ذكره) من الأمثلة (والمضمر قسمان) أحدهما (متصل) بعامله  
 لا يستقل بنفسه وهو اثنا عشر ضميراً اثنان للتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب  
 (نحو) الياء من (أكرمني) للتكلم وحده (واخوانه) وهي أكرمنا للتكلم ومعه غيره  
 أو للعظم نفسه وأكرمك بفتح الكاف لأنه كرا المخاطب وأكرمك بكسر الهمزة  
 المخاطبة وأكرمك بالثني المخاطب مطلقاً وأكرمكم بجمع المذكر المخاطب وأكرمك  
 بجمع المؤنث المخاطب وأكرمك لأنه كرا الغائب وأكرمها بالمؤنث الغائبة وأكرمها بالثني  
 الغائب مطلقاً وأكرمهم بجمع المذكر الغائب وأكرمهن بجمع المؤنث الغائب (و)  
 ثانيهما (منفصل) يستقل بنفسه وهو أيضاً اثنا عشر ضميراً على ما تقدم (نحو أياي)  
 أكرمك (واخوانه) من أياها بالياء أياكم أياكن أياها أياها أياهم أياهم  
 (وقد تقدم ذلك) جميعه (في فصل المضمر) وبين المتصل والمنفصل منه (والأصل  
 فيه) أي في المفعول به (أن يتأخر عن الفاعل) بأن يذكر بعده لكونه فضلة (نحو  
 وورث سليمان داود وقد تقدم على الفاعل) بأن يتوسط بينه وبين الفعل (أما جواز  
 نحو ضرب سعدى موسى ووجهه وجا نحو  
 زان الشجر نوره وقد  
 يتقدم على الفعل  
 والفاعل كما تقدم في  
 باب الفاعل ومنهما  
 أضر عامله جوازاً نحو  
 قالوا خيراً ووجهه باقي  
 مواضع منها باب  
 الاشتغال وحقيقته  
 أن يتقدم اسم ويتأخر  
 عنه فعل أو وصف  
 مشتغل بالعمل في  
 ضمير الاسم السابق  
 أو في ملابسته عن  
 العمل في الاسم السابق  
 نحو زيد الأضر به

وهو على قسمين ظاهر  
 ومضمر فالظاهر  
 ما تقدم ذكره والمضمر  
 قسمان متصل نحو  
 أكرمني وإخوانه  
 ومنفصل نحو أياي  
 وإخوانه وقد تقدم  
 ذلك في فصل المضمر  
 والأصل فيه أن يتأخر  
 عن الفاعل نحو وورث  
 سليمان داود وقد تقدم  
 على الفاعل جوازاً  
 نحو ضرب سعدى  
 موسى ووجهه وجا نحو  
 زان الشجر نوره وقد  
 يتقدم على الفعل  
 والفاعل كما تقدم في  
 باب الفاعل ومنهما  
 أضر عامله جوازاً نحو  
 قالوا خيراً ووجهه باقي  
 مواضع منها باب  
 الاشتغال وحقيقته  
 أن يتقدم اسم ويتأخر  
 عنه فعل أو وصف  
 مشتغل بالعمل في  
 ضمير الاسم السابق  
 أو في ملابسته عن  
 العمل في الاسم السابق  
 نحو زيد الأضر به



(٨٩) وزيدا أناضاربه الآن أوغدا وزيدا ضربت علامة وقوله تعالى

وكل انسان الزمناه  
طائره في عنقه  
فانصب في ذلك كله  
بمخدوف وجوبا يفسره  
ما بعده والتقدير  
اضرب زيدا اضربه  
وأناضارب زيدا أنا  
ضاربه وأهنت زيدا  
ضربت علامة والزمنا  
كل انسان الزمناه  
ومنها المنادى نحو  
يا عبد الله فان أصله  
أدعو عبد الله فحذف  
الفعل وأنيب يا عنه  
والمنادى خمسة أنواع  
المفرد العلم والنكرة  
المقصودة والنكرة  
غير المقصودة والمضاف  
والمشبه بالمضاف  
فأما المفرد العلم  
والنكرة المقصودة  
فبينان على ما يرفعان  
به في حالة الأعراب  
فبينان على الضم ان  
كانا مفردين نحو يا زيد  
ويا رجل أو جمع تكسير  
نحو يا زيد ويا رجال  
أو جمع مؤنث سالما  
نحو يا مسلمات أو  
مركبا منحيما نحو  
يا معديكرب وبينان  
على الالف

فيه الفعل بضمير الاسم السابق (وزيدا أناضاربه الآن أوغدا) مثال لما اشتغل فيه  
الوصف بالضمير وقوله الآن أوغدا للشارة الى أن شرط الوصف أن يكون عاملا  
ولا بد مع ذلك أن يكون صالحا للفعل فيما قبله فخرج عن ذلك نحو زيد أنت ضاربه أمس  
لأنه غير عامل وزيدا أنا الضاربه لأن الصلة لا تعمل فيما قبلها (وزيدا ضربت علامة)  
مثال لما اشتغل فيه الفعل بالملابس ولم يذكر مثلا لما اشتغل فيه الوصف بالملابس  
(و) من الأول (قوله تعالى وكل انسان الزمناه طائره في عنقه) فالنصب في ذلك كله  
يعني ان الاسم في جميع الامثلة المذكورة منصوب (بمخدوف) أي بعامل مخدوف  
فعلا كان أو وصفا (وجوبا) لا يجوز ظهوره مماثل للذكور معنى أو مستلزم له (يفسره  
ما بعده) فلا يجمع بينهما لامتناع الجمع بين المفسر والمفسر (والتقدير) في المثال  
الأول (اضرب زيدا اضربه و) في الثاني (أناضارب زيدا أناضاربه و) في الثالث  
(أهنت زيدا اضربت علامة) فان ضرب الغلام يستلزم اهانة صاحبه عرفا (و)  
في الرابع (الزمنا كل انسان الزمناه) والجملة المفسرة في الامثلة كلها لا محل لها من  
الأعراب وأشار الى الموضع الثاني بقوله (ومنها) أي من المواضع التي أضررها عليها  
وجوبا (المنادى) بجميع أنواعه وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب أدعوا لفظا  
أو تقدير الكن انما يظهر نصبه اذا كان مضافا أو شبهة به (نحو يا عبد الله) ويا طائعا  
حيلا وأشار الى بيان كونه مفعولا ببقوله (فان أصله أدعو عبد الله فحذف الفعل  
وأنيب يا عنه) أي وعوض حرف النداء عنه للتخفيف وإيدل على الانشاء فان الفعل  
وان أريد به هذا الانشاء لم يكن يوههم الاخبار بناء على أصله وانما وجب المحذف  
لامتناع الجمع بين العوض والعوض عنه وقد افهمت عبارته كغيره ان يا عبد الله  
جمله وأن المنادى ليس أحد جزأيه (والمنادى خمسة أنواع المفرد العلم) وهو ما كان  
تعريفه سابقا على النداء (والنكرة المقصودة) وهي ما عرض تعريفها في النداء بان  
قصد بها معين (والنكرة غير المقصودة) بالذات وانما المقصود واحد من افرادها  
(والمضاف) الى غيره (والمشبه بالمضاف) وقد اشار الى بيان حكمها بقوله (فأما المفرد  
العلم والنكرة المقصودة فبينان على ما يرفعان به في حالة الأعراب) هو أولي من قول  
الأصل فبينان على الضم (فبينان على الضم) لفظا أو تقديرا (ان كانا مفردين نحو  
يا زيد ويا رجل) لمعين ويا موسى (أو جمع تكسير) لذكور أو مؤنث (نحو يا زيد  
ويا رجال) ويا هنود ويا أسارى (أو جمع مؤنث سالما نحو يا مسلمات أو مركبا  
تركيبا منحيما نحو يا معديكرب) ويا سبيويه أو اسنادا يامسمى به نحو يا طاب الزمان (وبينان  
على الالف في التثنية) أي في المثني نيابة عن التثنية (نحو يا زيدان ويا رجلا) مرادا  
بهما معين (وعلى الواو في الجمع) المذكور السالم نيابة عن التثنية أيضا (نحو يا زيدون)  
مراد به معين أيضا وانما بنى المفرد المعرفة مع أن أصله الأعراب لمشابهته السكاف

في التثنية نحو يا زيدان ويا رجلا وعلى الواو في الجمع نحو يا زيدون

في أدعوك في الافراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب وهو هذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وبني على الحركة ليعلم ان له أصلا في الأعراب وكانت ضمة ايشارته بأقوى الحركات اذا كان معربا في الأصل واذا اضطررنا لتوينه جاز أن ينون مضموما ومنصوبا واذا وصف بابن مضاف لعلم نحو يا زيد بن سعد جاز لك ضمة وفتحه واعلم ان أكثر الحاجة على ان العلم اذا نودي ينكر ثم يعرف كما اذا أضيف لئلا يجتمع تعريفان في يزيد وهو ممتنع بدليل امتناع يا الرجل وذهب آخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء والممتنع انما هو اجتماع أداتي تعريف وأيد هذا بجوازيها فنداء يا عبد الله ويا الله اذا لا يقبل التنكير (والثلاثة الباقية منصوبة) لفظا (لا غير) لقصورها عن المفرد المعرفة في الشبه بالكاف الاسمية (وهي النكرة غير المقصودة كقول الاعمى) وفي معناه الغريق (يا رجلا خذ بيدي والمضاف) سواء كانت الاضافة محضة (نحو يا عبد الله) أم لا نحو يا حسن الوجه (والشبه بالمضاف) في توقف معناه على شيء كتوقف المضاف على المضاف اليه سواء كان الشيء مرفوعا (نحو يا حسنا وجهه) أم منصوبا نحو يا ضاربا زيدا (ويا طالعاجبلا) أم مجرورا نحو يا خيرا من زيد (ويا رجيسا بالعباد) قد تقدم في باب لا التي لنفي الجنس بيان المشبه بالمضاف (وهو انه ما لا يتم معناه الا بانضمام أمر آخر) وقد تقدم أيضا (بيان المراد بالمفرد في هذا الباب) وهو انه ما لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل فيه المركب المزجي والمثنى والمجموع كما تقدم (والله أعلم)

فصل اذا كان المنادى مضافا الى ياء المتكلم جاز فيه ست لغات احدها حذف الياء والاجتزاء بالكسرة نحو يا عباد ويقوم وهي الأكثر الثانية اثبات الياء ساكنة نحو يا عبادي الثالثة اثبات الياء مفتوحة نحو يا عبادي الذين أسرفوا الرابعة قلب الكسرة فتحة وقلب الياء ألفا نحو يا حسرتا الخامسة حذف الالف والاحذرتا بالفتحة نحو يا غلام السادسة حذف الالف وضم الحرف الذي كان مكسورا كالمنادى المفردا كتهاء عن الاضافة بنيتها وانما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى الا مضافا وحالا للقليل على الكثير (كقول بعضهم يا أم لا تفعلين بضم الميم) حكاه يونس (وقرئ رب السجدة بضم الباء وهي ضعيفة) جدا فان كان المنادى المضاف الى الياء معتلا نحو يا فتاى ويا قاضى فليس فيه الالف واحدة وهي اثبات الياء مفتوحة أو صحيح الآخر لكن اضافته غير محضة نحو يا مكرمي

يا رجلا خذ بيدي  
والمضاف نحو يا عبد  
الله والمشبه بالمضاف  
نحو يا حسنا وجهه  
ويا طالعاجبلا ويا رجيسا  
بالعباد وفتحة  
في باب لا التي لنفي  
الجنس بيان المشبه  
بالمضاف وبيان المراد  
بالمفرد في هذا الباب  
والله أعلم  
فصل اذا كان  
المنادى مضافا الى  
ياء المتكلم جاز فيه  
ست لغات احدها  
حذف الياء والاجتزاء  
بالكسرة نحو يا عباد  
ويقوم وهي الأكثر  
الثانية اثبات الياء  
ساكنة نحو يا عبادي  
الثالثة اثبات الياء  
مفتوحة نحو يا عبادي  
الذين أسرفوا الرابعة  
قلب الكسرة فتحة  
وقلب الياء ألفا نحو  
يا حسرتا الخامسة  
حذف الالف والاحذرتا  
بالفتحة نحو يا غلام  
السادسة حذف الالف  
وضم الحرف الذي كان  
مكسورا كقول



أحدها ابدال الياء  
تاء مكسورة فتحوا بآبت  
ويا أمت وبها قرأ  
السبعة غير ابن عامر  
في يآبت الثانية فتح  
الياء وبها قرأ ابن عامر  
الثالثة يآبتا بالتاء  
والالف وبها قرئ  
شاذ الرابعة يآبتى  
بالياء واذا كان المنادى  
مضافا الى مضاف الى  
الياء مثل يا غلام غلامي  
لم يحذف الياء اثبات الياء  
مفتوحة أو ساكنة  
الا اذا كان ابن عم أو  
ابن أم فيجوز فيها أربع  
لغات حذف الياء مع  
كسر الميم وفتحها أو بها  
قرئ في السبعة في  
قوله قوله تعالى يا ابن  
أم واثبات الياء كقول  
الشاعر يا ابن أمي  
ويا شقيق نفسي  
وقلب الياء ألفا  
كقوله يا ابنة عمي  
لا تلومي واهجي

ويا ضاري فليس فيه الا لغتان اثبات الياء مفتوحة أو ساكنة (فان كان المنادى المضاف الى الياء أبا أو أماً جاز) لك (فيه مع هذه اللغات) الست (أربع لغات أخر احدها ابدال الياء تاء مكسورة) عوضا عن الياء وكسرت المناسبة الياء وهو الاكثر (نحو يآبت ويا أمت) بكسر التاء (وبها قرأ السبعة غير ابن عامر في يآبت الثانية فتح التاء) للخطبة (وبها قرأ ابن عامر الثالثة) الجمع بين التاء والالف فيقال (يا أبتا بالتاء والالف) جمع بين العوضين (وبها قرئ شاذ) واذا وقف على ذلك حيء بهاء الوقف فيقال يآبتا (الرابعة) الجمع بين التاء وياء المتكلم فيقال (يا أبتى) ويا أمتى (بالياء) جمع بين العوض والمعوذ وهما لا يكادان يجتمعان (واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء) الدالة على المتكلم (مثل يا غلام غلامي لم يحذف الياء الا اثبات الياء مفتوحة أو ساكنة) ولا يجوز حذفها بعد ما عن المنادى (الا اذا كان ابن عم أو ابن أم) أو بنت عم أو بنت أم (فيجوز فيها أربع لغات) لكثرة استعمالها في النداء خصوصا بالتخفيف أحدها وثانيهما (حذف الياء) اكتفاء بالكسرة الدالة عليها (مع كسر الميم وفتحها وبها قرئ في السبعة في قوله تعالى) قال (يا ابن أم و) ثالثها (اثبات الياء كقول الشاعر

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي) أنت خالفتني لدهر شديد

(و) رابعها (قلب الياء ألفا كقوله

يا ابنة عمي لا تلومي واهجي) فليس يخالو من ذلك يوما مضجعي

واثبات الياء وكذا الالف المنقلبة عنها شاذ في التوضيح وغيره ولا يكادون يشبهون الياء ولا الالف الا في الضرورة

### باب المفعول المطلق

أي الذي لم يقيد بأحد لجهة اطلاق المفعول عليه من غير تقييد بصفة تضم الياء بخلاف بقيمة المفاعيل اذ لا يصح اطلاق ذلك عليهم الا بعد تقييدها بان يقال مفعول به وله وفيه ومعها (وهو المصدر الفضلة المؤ كد عاملة) ان لم يزد مدلوله على مدلول عاملة وانما يؤ كد عاملة اذا كان مصدرا والافلا مصدر المفهوم منه (أو المبين لنوعه) بان دل على هيئة صورة الفعل (أو عده) بان دل على مرات صدور الفعل فهو ثلاثة أقسام (قال المؤ كد عاملة) نحو أعجبنى ضربت زيدا ضربا أو ما (نحو وكأما الله موسى تكليمها وقولك ضربت ضربا) فالمفعول المطلق مؤ كد لمضمون عاملة لا لنفسه وهذا لا يجوز تثنيته وجعه باتفاق لان مدلوله معنى واحد والتثنية والجمع يقتضيان التعدد ولا نه ثمانية تكرير الفعل والفعل لاثنى ولا يجمع (والمبين لنوع عاملة) اما بإضافة (نحو فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر) أو صفة مع ثبوت الأوصاف نحو جلست جالوسا حسنا أو مع حذفه نحو ان عمل صالحا أي عملا صالحا (وقولك ضربت زيدا ضربا الامير) أي ضربا

(باب المفعول المطلق)

وهو المصدر الفضلة  
المؤ كد عاملة أو المبين  
لنوعه أو عده فالمؤ كد  
عاملة نحو وكأما الله  
موسى تكليمها وقولك

ضربت ضربا والمبين لنوع عاملة نحو فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر وقولك ضربت زيدا ضربا الامير

مثل ضربه أو بلام العهد فهو ضربت الضرب أي الذي تعرفه أو باسم خاص فخور جمع  
 القهقري وهذا يجوز تشنيته ووجهه على المثل وهو لا يختلف أنواعه كسرت سسيري زيد  
 الحسن والعبيح (والمبين لعدم عامله نحو فكاد كاد واحدة وقولك ضربت زيدا  
 ضربتين) أو ثلاث ضربات أو ألفاوه هذا الاختلاف في جواز تشنيته ووجهه (وهو  
 قسمان لفظي ومعنوي) لأنه إما أن يوافق عامله في معناه ولفظه معاً أو في معناه دون  
 لفظه (فان وافق) المصدر (لفظ فعله) ومعناه بان اتحدت مادته ومادة فعله (فهو  
 لفظي كما تقدم) من الأمثلة (وان وافق معنى فعله) دون لفظه بان اختلفت مادته  
 ومادة فعله (فهو معنوي نحو جلست قعوداً وقت وقوفاً) فالجلوس والقعود بمعنى  
 واحد وكذا القيام والوقوف ولكن المادة مختلفة وعلم من كلامه أنه لا يشترط في  
 المفعول المطلق أن يكون ناصباً من لفظه اكتفاء بالموافقة في المعنى وبه جزم ابن  
 المحاسب ونظر بعضهم في كون الجلوس والقعود بمعنى واحد لثبوت الفرق بينهما في  
 المعنى ألا ترى أنه يقال للزمن مقعد ولا يقال أنه يجلس قال الامام الراغب رحمه الله  
 القعود انما يقابل به القيام والجلوس انما يقابل به الاتكاء فيقال للقيام اقعد وللانائم  
 اجلس فقد بان تباينهما وافتراقهما (والمصدر هو اسم الحدث) الجاري على الفعل  
 (المصدر من الفاعل) أو القائم بذاته بخلاف اسم المصدر فإنه وان دل على الحدث  
 لكنه غير جار على الفعل كالغسل والوضوء (وتقريبه) أي حد المصدر إلى فهم  
 المبتدئ (أن يقال هو الذي يجيئ ثالثاً في تصريف الفعل) كما اذا قيل للث صرف (نحو  
 ضرب) فانك تقول ضرب (يضرب ضرباً) فضر بامصدر لأنه وقع ثالثاً في تصريف  
 الفعل وقد جرى العرف بتقديم الماضي والاثبات بالمضارع بعده ثم المصدر والا فلا  
 يمنع التكميل بالمصدر بعد الماضي (وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق وان لم  
 تكن مصدراً) لدلالة علمية (وذلك على سبيل النياية عن المصدر) فن ذلك (نحو كل  
 وبعض) حال كونها (مضافين للمصدر نحو فلا تملوا كل الميل) فكل مفعول مطلق  
 نائب عن مصدر محذوف والاصل فلا تملوا ميلاً كل الميل ومثله نحو (ولو تقول علينا  
 بعض الأقاويل) وضربته بعض الضرب وهذا مما نأب عن المصدر المبين لنوع عامله  
 (وكالعدد) المبين بمصدر (نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة فثمانين مفعول مطلق) نائب  
 عن المصدر المحذوف والاصل فاجلدوهم ثمانين (وجلدة تميز وكأسماء  
 الآلات) المعهودة للفعل (نحو ضربته سوطاً أو عصاً أو مقرعة) والاصل ضربته ضرباً  
 بسوطاً أو عصاً أو مقرعة ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه وهذا  
 والذي قبله مما نأب عن المبين لعدم عامله وأما النائب عن المؤكد لعامله فلم يمثل له نحو  
 اغتسل غسلاً والله أنبتكم من الأرض نباتاً

باب المفعول فيه

والمبين لعدم عامله  
 نحو فكاد كاد واحدة  
 وقولك ضربت زيدا  
 ضربتين وهو  
 قسمان لفظي ومعنوي  
 فان وافق لفظ فعله  
 فهو لفظي كما تقدم وان  
 وافق معنى فعله فهو  
 معنوي نحو جلست  
 قعوداً وقت وقوفاً  
 والمصدر هو اسم الحدث  
 الصادر من الفاعل  
 وتقريبه أن يقال هو  
 الذي يجيئ ثالثاً في  
 تصريف الفعل نحو  
 ضرب يضرب ضرباً  
 وقد تنصب أشياء على  
 المفعول المطلق وان لم  
 تكن مصدراً وذلك  
 على سبيل النياية عن  
 المصدر نحو كل وبعض  
 مضافين للمصدر نحو  
 فلا تملوا كل الميل  
 ولو تقول علينا بعض  
 الأقاويل وكالعدد فهو  
 فاجلدوهم ثمانين  
 جلدة فثمانين مفعول  
 مطلق وجلدة تميز  
 وكأسماء الآلات نحو  
 ضربته سوطاً أو عصاً  
 أو مقرعة  
 باب المفعول فيه



وهو المسمى طرف الزمان وطرف المكان

فطرف الزمان هو اسم  
الزمان المنصوب  
بتقدير في نحو اليوم  
والليلة وغدوة وبكرة  
وسحر وغدا وعمرة  
وصباحا ومساء وأبدا  
وأمددا وحيناً وعاماً  
وشمراً وأسابيعاً  
وساعة وطرف المكان  
هو اسم المكان  
المنصوب بتقدير في  
نحو أمام وخلف  
وقدام ووراء وفوق  
وتحت وعند ومع وازاء  
وحذاء وتلقاء وهذه  
الثلاثة معناه واحد  
وشم وهما جميع اسماء  
الزمان تقبل النصب  
على الظرفية لا فرق  
في ذلك بين المختص  
منها والمعدود والمبهم  
ونعني بالمختص ما يقع  
جواباً لشيء نحو يوم  
الخميس تقول صمت  
يوم الخميس وبالعدود  
ما يقع جواباً لكم  
كالأسبوع والشهر  
تقول اعتكفت  
أسبوعاً وبالمبهم  
ما لا يقع جواباً لشيء  
تقول جلست حيناً  
ووقتاً وأما أسماء

(وهو المسمى) عند البصريين (طرف الزمان وطرف المكان) لوقوع الفعل فيه اذ لا بد  
له من زمان ومكان يقع فيه (فطرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على  
المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية فتخرج عن ذلك ما نصب  
بتقدير في ولم يكن اسم زمان ولا مكان نحو وترغبون أن تنكحوه من اذ قد ربي وما  
نصب من اسم الزمان لا بتقدير في نحو يخافون يوماً فإنه مفعول به لا فيه وما كان مرفوعاً  
أو مخفوضاً منه فإنه ليس بطرف والنصب حكم له وقد تقدم أنه لا يؤخذ في التعريف  
وقد ذكر المؤلف عدة من طرف الزمان يصدق عليها التعريف وهي (نحو) قولك  
صليت (اليوم) اعتكفت (الليلة) جئتك (غدوة وبكرة وسحر وغدا وعمرة  
وصباحا ومساء) لا أكلك (أبداً وأمدداً وحيناً وعاماً وشمراً وأسابيعاً وساعة وطرف  
المكان هو اسم المكان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى  
(في) الدالة على الظرفية وقد ذكر منه أيضاً عدة أمثلة (نحو) جلست (أمام) الكعبة  
(وخلف) المقام (وقدام) الخطيم (وراء) الحجر (وفوق) المنبر (وتحت) الميزاب  
(وعند) الملتزم (ومع) سدة الكعبة (وازاء) الحجر الأسود أي مقابله (وحذاء)  
بالدال المحجمة (وتلقاء وهذه الثلاثة) الأخيرة (معناها واحد) تقول هو بازائه أي  
بجذائه وجلس تلقاء أي حذاءه وحذاء الشيء أزاؤه وكذلك أمام وقدام معناهما  
واحد وكذلك خلف ووراء (وشم) بفتح الشاء المثلثة اسم إشارة للمكان البعيد كما مر  
(وهنا) بضم الهاء اسم إشارة للمكان القريب ويفتحها وكسر هاء مع تشديد النون  
للمكان البعيد كما مر أيضاً (وجميع أسماء الزمان) معرفة كانت أو نكرة محدودة  
كיום وشهر أو غير محدودة كحين وزمان (تقبل النصب على الظرفية) بتقدير في  
(لا فرق في ذلك بين المختص منها) بوصف أو بغيره (و) بين (المعدود والمبهم) ونعني  
بالمختص منها (ما يقع جواباً لشيء نحو يوم الخميس) أو اليوم فاذا قيل للثمتي صمت فانك  
(تقول) في جوابه مثلاً (صمت يوم الخميس) أو اليوم (و) نعني (بالعدود) منها (ما يقع  
جواباً لكم) الاستفهامية (كالأسبوع والشهر) فاذا قيل كم اعتكفت فانك (تقول)  
محيماله (اعتكفت أسبوعاً) أو شمراً أو عاماً (و) نعني (بالمبهم) منها (ما لا يقع جواباً  
لشيء) منها ويدل على قدر من الزمان غير معين (تقول) ابتداء (جلست حيناً)  
وساعة (ووقتاً) وينصب على جهة التأكيده المعنوية لانه لا يزيد على دلالة الفعل  
وقضية عطف المؤلف المعدود على المختص انه ليس بمختص وهو ظاهر كلاً منهم وجزم  
المراذى بأنه من قبيل المختص وعبارة ابن هشام في جامعته وما صلح من الزمان جواباً  
لشيء كـ شهر رمضان فمختص أو لكم كيومين فعدوداً ولها فمختص معدود كـ اسماء الشهور  
غير ما أضيف اليه شهر وهو الربيعان ورمضان وغيره من مبهم كـ حين (وأما أسماء  
المكان فلا ينصب منها على الظرفية) بتقدير في (الاثلاثة أنواع الأول المبهم) أو ما في

المكان فلا ينصب منها على الظرفية الاثلاثة أنواع الأول المبهم

حكمه والمراد بالمهم ما لا يختص بمكان بعينه (كأسماء الجهات الست) إذ ليس لها حد ونهاية معينة (وهي فوق وتحت ويمين وشمال وإمام وخلف) فإن خلفك يتناول ما وراء ظهرك إلى انقطاع الأرض وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فإن الست حالات (وما أشبهها) في الأسماء كارض ومكان (والثاني أسماء المقادير) الدالة على مسافة معلومة (كالميل) هو أربعة آلاف خطوة (والفرسخ) هو ثلاثة أميال (والبريد) هو أربعة فراسخ (نحو سرت ميلا) أو فرسخا أو بريدا وظهر عبارة أنه ليس بمهم وبه صرح بعضهم وأكثرهم على أنه مهم قال ابن هشام وحققة القول فيه أن فيه إبهاما من جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها واختصاصا من جهة دلالة على كمية معينة قال فعلى هذا يصح فيه القولان (والثالث ما كان مشتقا من مصدر عاملة) سواء كان عاملة فعلا أم اسما (نحو جلست مجلس زيد قال الله تعالى أنا كانه عمله منها مقاعد السمع) ونحو شرفي جلوسي مجلسك فإن كان مشتقا من غير ما اشتق منه عاملة فحوادثه في مرمى زيد ورميته في مذهب تجروم يخرج في القياس نصب شيء منه على الظرفية بل يجب التصريح معه بنفي كإبراهيم عليه قوله (وما عدا هذه الثلاثة الأنواع من أسماء المكان لا يجوز تنصابه على الظرفية فلا تقول جلست البيت ولا صليت المسجد ولا قلت الطريق) بالنصب فيمن (ولكن) حكمه أن (تجروم في) الظرفية مصرح بها (و) أما (قولهم دخلت المسجد وسكنت البيت) أو الشام فانه (منصوب) تشبيها بالمفعول به (على التوسع بإسقاط الخافض) وأجاء القاصر مجرى التعدي إلا أنه مع دخلت مفرد لكثرة استعماله وهو مذهب الفارسي واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه وقيل أن ما بعد دخلت مفعول به ورد بأن مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالباً ولاولان نظيره وهو عسرت ونقيضه وهو خرجت لا زمان فيكون دخلت كذلك جلالاً لا نظير على النظر أو للنقيض على نقيضه وقيل مفعول فيه جلاله على المكان المهم في جواز حذف في منه وذلك لكثرة الاستعمال المستندعية للخفض وصححه ابن الحاجب وإنما استؤثر ظرف الزمان مطلقاً بصلاحيته للنصب على الظرفية على ظرف المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالة على المكان لأنه أصل يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فلم كانت دلالة على الزمان قوية تعدي إلى المهم وغيره من الزمان ولما كانت دلالة على المكان ضعيفة اختص بما ذكره المؤلف لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة

### باب المفعول من أجله

(ويسمى المفعول لأجله والمفعول له) فله ثلاثة أسماء (وهو الاسم المنصوب الذي يذكر) علة و (بياناً لسبب وقوع الفعل) الصادر من فاعله فالمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل سواء كان علة غائبة للفعل متأخر عنه في الوجود أم لا فالأول

الست وهي فوق وتحت ويمين وشمال وإمام وخلف وما أشبهها والثاني أسماء المقادير كالميل والفرسخ والبريد نحو سرت ميلا والثالث ما كان مشتقا من مصدر عاملة نحو جلست مجلس زيد قال الله تعالى أنا كانه عمله منها مقاعد السمع وما عدا هذه الثلاثة الأنواع من أسماء المكان لا يجوز تنصابه على الظرفية فلا تقول جلست البيت ولا صليت المسجد ولا قلت الطريق وإنما كمن تجره بنى وقولهم دخلت المسجد وسكنت البيت منصوب على التوسع بإسقاط الخافض هو باب المفعول من أجله

ويسمى المفعول لأجله والمفعول له وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بياناً لسبب وقوع الفعل



(نحو قام زيد ا جلالا لعمر و) فاجلالا مصدر منصوب ذكر علة غائية للفعل فان تصورا  
 الاجلال بانه مصلحة مرغوب فيها سبب حامل للفاعل على الفعل وان كان وجوده  
 في الخارج متأخرا عن وجود الفعل (و) مثله (قصدت ان ابتغاء معروفك) وكر المثل  
 للامارة الى انه لا فرق في ذلك بين المضاف وغيره ولا بين الفعل المتعدي وغيره  
 والثاني نحو قدمت عن الحرب جبننا فبنام مصدر منصوب ذكر علة وسبب للعود عن  
 الحرب وليس غاية له ووجوده سابق على وجود الفعل الذي هو العود (ويشترط)  
 لجواز نصب المفعول له أمور ثلاثة أحدها (كونه مصدرا) وهذا مستفاد من كونه علة  
 لان العلة انما تكون بالمصادر لا بالنوات وهل يشترط مع ذلك كونه قليبا أم لا فيه  
 خلاف جزم بالأول في التوضيح فلا يجوز عند محبتك ضرب زيد أي لتضربه وقد  
 يستفاد ذلك من تكميل المؤلف (و) ثانيها (اتحاد عامله وزمان عامله) بأن يكون زمن  
 العلة والمفعول واحدا (و) ثالثها (اتحاد فاعلها كما تقدم في المثالين) فان المصدر في كل  
 منهما زمنه وزمان عامله واحد وكذا فاعلها (وكقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم خشية  
 املاق) فالخشية علة للفعل مشاركة له في الوقت والفاعل (وقوله) تعالى (ينفقون  
 أموالهم ابتغاء مرضاة الله) فالابتغاء علة للنفق متحدة وقتا وفعلا وأما ما ذكر  
 علة ولكن كان مخالفا للمعمل في الزمان أو الفاعل أو فيهما معا فانه يمتنع نصبه (و)  
 لهذا (لا يجوز تأهيت السفر) بالنصب (لعدم اتحاد الزمان) فان زمن التأهيت سابق  
 على زمن السفر وان كان فاعلها واحدا (ولا محبتك محبتك أي لعدم اتحاد الفاعل)  
 فان فاعل المحبة المتكلم وفاعل المصدر المخاطب وان كان زمنها واحدا (بل يجب جره  
 باللام) التعليمية أو بما يقوم مقامها (تقول تأهيت للسفر) وقال الشاعر  
 فحبت وقد نصبت لنوم ثيابها \* (و) تقول أيضا (حبتك لمحبتك أي) وقال  
 الآخر \* وفي اتعروني لذكر الكثرة \* ويجوز لك أن تجر بحرف التعليم  
 المستوفى للشروط المذكورة بكثرة ان كان بال نحو حبتك للطمع في برك وبقلة ان  
 كان مجردا منها ومن الاضافة نحو قوله \* من أمكم لرغبة فيكم جبر \* ويستوى  
 جره ونصبه في المضاف نحو وان منها الماسيه بط من خشية الله

### باب المفعول معه

هذا خاتمة المفاعيل وجعله آخرها للتردد في كونه قياسي أو سماعيا ولكون العامل  
 لا يصل اليه الا بواسطة الواو (وهو الاسم المنصوب) بما سبقه من فعل أو مافيه  
 حروفه ومعناه (الذي يذكر به واو بمعنى مع) لمصاحبة مفعول الفعل وهذا هو المراد  
 بقوله (ليسان من فعل معه الفعل) لا المشار كنه فيه وان أوهم ذلك والمراد بمصاحبة  
 أن يكون مع الفاعل في صدور الفعل عنه ومع المفعول في وقوع الفعل عليه في زمن  
 واحد (مسبوفا) ذلك الاسم (بجملة فيها فاعل أو) فيها (اسم فيه معنى الفعل وحروفه)

نحو قام زيد ا جلالا  
 لعمر و قصدت ان  
 ابتغاء معروفك  
 ويشترط كونه  
 مصدرا واتحاد زمانه  
 وزمان عامله واتحاد  
 فاعلها كما تقدم في  
 المثالين وكقوله تعالى  
 ولا تقتلوا أولادكم  
 خشية املاق وقوله  
 تعالى ينفقون أموالهم  
 ابتغاء مرضاة الله  
 ولا يجوز تأهيت  
 السفر لعدم اتحاد  
 الزمان ولا محبتك  
 محبتك أي لعدم  
 اتحاد الفاعل بل يجب  
 جره باللام تقول  
 تأهيت للسفر وحبتك  
 لمحبتك أي  
 باب المفعول معه  
 وهو الاسم المنصوب  
 الذي يذكر به واو  
 بمعنى مع لبيان  
 من فعل معه الفعل  
 مسبوقا بجملة فيها  
 فعل أو اسم فيه معنى  
 الفعل وحروفه

فالأول (فجاء الأمير والجيش) أي مع الجيش (واستوى الماء والخشبة) أي مع  
 الخشبة وعدد المثال لا فادان ما بعد الواو قد يكون صالحا لما شاركه ما قبله في حكمه  
 كالمثال الأول وقد لا يكون كذلك كالشأن الثاني ألا ترى أن الخشبة لم تكن معوجة حتى  
 تستوى وإنما المقصود أن الماء بلغ في ارتفاعه إلى الخشبة فاستوى معها أي ارتفع  
 والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وزيادته (و) الثاني (و) (أناسا ثرو النيل)  
 أي معه ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة أقسام قسم يجب نصبه مفعولا  
 معه وقسم يترجح نصبه مفعولا معه على عطفه وقسم بعكسه فأشار إلى الأول بقوله  
 (وقد يجب النصب على المفعولية) لما منع من العطف (فحو المثالين الأخيرين)  
 لا امتناع العطف فيهما من جهة المعنى نعم أن فسر استوى بمعنى تساوى لم يمنع العطف  
 فيهما بالرفع في الثاني منهما لأن المعنى حينئذ تساوى الماء والخشبة في الارتفاع  
 الماء حتى بلغ الخشبة فليست الخشبة أرفع منه (ونحو) قولك لمن ينهي عن القبيح  
 وبأبيه (لأنه عن القبيح وإتيانه) بالنصب إذ لو جربا بالعطف لكان المعنى لأنه عن  
 القبيح وعن إتيانه وهو خلاف المعنى المراد (و) نحو (مات زيد وطلع الشمس)  
 بالنصب إذ العطف يقتضي التثنية في المعنى وطلع الشمس لا يقوم به الموت  
 (وقوله تعالى فاجعوا أمركم وشركاءكم) أي مع شركاءكم وليست الواو عاطفة لأن أجمع  
 لا يقع على الشركاء لا يقال أجمعت شركائي إنما يقال أجمعت شركائي وأجمعت أمري  
 (وقد يترجح) النصب مفعولا معه (على العطف) لا مرصداً (فحوقت وزيدا) لأن  
 العطف على ضمير الرفع اتصل لا يحسن إلا مع الفصل ولا فصل فترجح النصب على  
 الرفع لسلامته من ارتكاب وجه ضعف عنه مندوحة والفرق بين الرفع والنصب  
 معنى أن النصب يقتضي مشاركة زيد للمتكلم في القيام في وقت واحد بخلاف الرفع  
 فإن زيدا وإن شارك المتكلم في القيام لا يلزم أن يكون قيامهما في وقت واحد  
 ورجحان النصب فيما ذكر هو ما في التوضيح وجرم ابن الحاجب في كافيته بوجوبه  
 وكذا ابن هشام في القطر وقال أنه الأصح (وقد يترجح العطف عليه) أي على  
 النصب (فحو المثال الأول) وهو جاء الأمير والجيش (ونحو جاء زيد وعمر) فالعطف  
 فيهما وفيما أشبههما) مما هو خال عن ضعف من جهة اللفظ والمعنى (ارجع لأنه الأصل)  
 في الواو وقد أمكن ومحل رجحان النصب أو العطف إذا قطع النظر عن مراد المتكلم  
 لا اختلاف معنى النصب والرفع أما إذا نظر إليه فان قصد المعية نصا تعين النصب ولا  
 فالعطف فلا يتصور رجحان فان قلت شرط المفعول معه أن يسبق بفعل أو ما فيه  
 معناه وحروفه فما تصنع في قولهم ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصة من تريد بالنصب  
 مع عدم الشرط المذكور فالجواب أن الفعل موجود تقديره لأن أنت فاعل بفعل  
 محذوف والتقدير ما تكون وكيف تصنع فلما حذف الفعل وحده برز ضميره وانفصل

فجاء الأمير والجيش  
 واستوى الماء  
 والخشبة وأناسا ثرو النيل  
 وقد يجب  
 النصب على المفعولية  
 فحو المثالين الأخيرين  
 لأنه عن القبيح  
 وبأبيه ومات زيد  
 وطلع الشمس وقوله  
 تعالى فاجعوا أمركم  
 وشركاءكم وقد يترجح  
 على العطف فحوقت  
 وزيدا وقد يترجح  
 العطف عليه نحو  
 المثال الأول ونحو جاء  
 زيد وعمر فالعطف  
 فيهما وفيما أشبههما  
 ارجع لأنه الأصل



فصل وأما المشبه بالفعل به وهو مفعول الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي  
لواحد (فخو) وجهه من قولك (زيد حسن وجهه بنصب الوجه) والاصل زيد حسن  
وجهه بالرفع لكنهم لما قصدوا المبالغة حولوا الاسم نادى الوجه الى ضمير مستتر  
في الصفة راجع الى زيد ليفيد تعميم الحسن له فقليل زيد حسن أي هو ثم نصب وجهه  
تشبيها بالفعل به لأن من حسن وجهه حسن اسناد الحسن الى جملة من وليس  
مفعولا به لأن الصفة تاصر كفعالها ولا تميز إلا أنه معرفة بالاضافة (وسيبأق)  
الكلام عليه مع زيادة في محله

باب الحال

ذكر مؤنث لفظا ومعنى (هو الاسم المنصوب) بالفعل أو شبهه أو معناه (المفسر لما  
أنهم من الهيئات) أي هيئات ما هو له وصفاته التي هو عليها وقت صدور الفعل منه أو  
وقوعه عليه بخلاف التمييز فإنه وإن كان مفسرا لكونه للذوات لا للهيئات والنعوت وإن  
حصل به بيان الهيئة لكونه ضمنا وإنما المقصود به أولا بالذات تخصيص النعوت وتأني  
الحال مفسرة لبيان هيئة ما هو له (أما من الفاعل نحو جاءني زيد راكبا) فراكبا حال من زيد  
مبين لهيئته وقت مجيئه فان قولك جاء زيد لا يعلم منه على أي هيئة جاء (و) كذا (قوله  
تعالى فخرج منها خائفا) فخائفا حال من فاعل خرج مبين لهيئته وقت خروجه (أو من  
المفعول نحو ركبت الفرس مسرجا) فمسرجا حال من المفعول مبين لهيئته وقت وقوع  
الركوب عليه (و) كذا (قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا) فرسولا حال من  
الرسول في وأرسلناك مبين لهيئته وقت إرساله (أو منها) معا (نحو لقيت عبدا لله  
راكبا) فراكبا مبين حال من عبدا لله ومن التاء في لقيته والمعنى لقيت عبدا لله حالة  
كوفي راكبا وكونه راكبا فان قلت لقيت عبدا لله راكبا احتمل كون الحال من الفاعل  
أو من المفعول وتأني الحال أيضا من المجزوء بحرف نحو مررت بهند جالسة أو بمضاف  
إن كان المضاف بعضه نحو كرم أخيه ميتا أو كبعضه نحو أن اتبع ملة إبراهيم خنيقا  
أو عاملا في الحال نحو إليه مرجعكم جميعا (ولا يكون الحال الانكسرة) لأن المقصود  
بيان الهيئة وهو حاصل بالانكسرة فلا حاجة الى تعريفه احترازا عن العبث والزيادة  
لا لغرض (فان وقع) في كلامهم (بلفظ المعرفة أول بنكرة) محافظة على ما استقر  
الحال من لزوم التنكير (نحو جاء زيد وحده) فوحده معرفة بالاضافة وهو حال من زيد  
في قول بنكرة أما من معناه كما في هذا المثال (أي) جاء زيد (منفردا) أو من لفظه كما في  
مثل رجعت عوده على يديه وفعل ذلك جهده وطاقته أي رجعت عائددا وفعل جاهدا  
أو مطلقا (والغالب) في الحال (كونه مشتقا) من مصدر للدلالة على متصف به  
كما تقدم (وقد يقع جامدا مؤولا بمشتق) كان دل على تشبيهه (نحو بدت الجارية قرا)  
فقرأ حال من الفاعل وهو جامد مؤول بمشتق (أي مضية و) كأن دل على مفاعلة من

فصل وأما المشبه  
بالفعل به فنحو زيد  
حسن وجهه بنصب  
الوجه وسيبأق  
باب الحال  
هو الاسم المنصوب  
المفسر لما أنهم من  
الهيئات أما من  
الفاعل نحو جاء زيد  
راكبا وقوله تعالى  
فخرج منها خائفا أو  
من المفعول نحو ركبت  
الفرس مسرجا وقوله  
تعالى وأرسلناك  
لناس رسولا أو منها  
نحو لقيت عبدا لله  
راكبا مبين ولا يكون  
الحال الانكسرة فان  
وقع بلفظ المعرفة أول  
بنكرة نحو جاء زيد  
وحده أي منفردا  
والغالب كونه مشتقا  
وقد يقع جامدا مؤولا  
بمشتق نحو بدت  
الجارية قرا أي مضية

الجانبيين نحو (بعته) البر (يدايد) فيسدا حال من الفاعل والمفعول ويبدى ان وفيه  
 معنى المفاعلة (أى متقابلة) وكان دل على ترتيب نحو (ادخلوا رجلا رجلا) ورجلين  
 رجلين ورجالا رجلا وضابطه ان تأتى بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكررا قاله  
 الرضى والمختار كقال المرادى ان الجزء الشافى وما قبله منصوبان بالعامل لان مجموعهما  
 هو الحال فان الحالية مستفادة منهما (أى مرتين) لان من أحدهما ونظيره في الخبر هذا  
 حالوا معض (ولا يكون) الحال (الا بعد تمام الكلام أى) بان يقع (بعد جملة تامة)  
 مركبة من مبتدأ وخبر او من فعل وفاعل فلا يكون ركنا للكلام (معنى انه ليس أحد  
 جزأى الجملة) وان توقف حصول الفائدة عليه (وليس المراد) بتمام الكلام (أن  
 يكون الكلام مستغنيا عنها) كما قال المسكوي لان الفائدة قد تتوقف عليه (بدليل  
 قوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا) وقوله وما خلقتنا السموات والارض وما بينهما  
 لآعين ألا ترى ان الكلام لا تتم فائدة المقصود فيكون ذكر مرحا ولا عين (ولا يكون  
 صاحب الحال) وهو من الحال وصف له في المعنى (الامعرفة كما تقدم في الامثلة)  
 لانه محكوم عليه في المعنى والاصل في المحكوم عليه التعريف (أو نكرة بمسوغ)  
 من المسوغات لقربه من حيث انه من المعرفة كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ فصاحب الحال  
 بمنزلة المبتدأ وهى بمنزلة الخبر في المسوغات أن يتقدم عليه الحال (نحو في الدار رجالا  
 رجل) فجاء حال من رجل وسوغ مجيئه منه تقدمه عليه وقيل انه حال من الضمير  
 المستكن في الظرف وهو ظاهر ويلزم على الاول مجيئ الحال من المبتدأ وجواز  
 الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع وان جعل رجل في المثال فاعلا  
 بالظرف لزم عمل الظرف من غير اعتياده وهو ضعيف ومن المسوغات ان يكون صاحبها  
 مخصصا اما بوصف كاسمى أى أو باضافة (و) ذلك نحو (قوله تعالى في أربعة أيام  
 سواء) فسواء حال من أربعة لا اختصاصها بالاضافة الى أيام أو واقعها بعدنى (و) ذلك  
 نحو (قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا الهامندرون) فجملة الهامندرون حال من  
 قرية وهى نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي (و) من التخصيص بالوصف نحو (قراءة  
 بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بالنصب) فصدق حال من كتاب وهو نكرة  
 لتخصيصه بالظرف ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا من الضمير المستكن في الظرف  
 بعد حذف الاستقرار وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا  
 وفي الحديث فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما  
 ولا يقاس عليه (ويقع الحال ظرفا) كما يقع الخبر ظرفا (نحو رأيت الهلال بين السحاب)  
 فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال (وجار او مجرور انخوف خرج على قومه  
 في زينته) ففي زينته في موضع الحال من الضمير المستتر في خرج (وتحذف ان) اذا وقع  
 كل منهما حالا (مستقر) ان قدرا في موضع المفرد (أو مستقر) ان قدرا في موضع الجملة

وبعته يدا يدا أى  
 متقابلة وادخلوا  
 رجلا رجلا أى  
 مرتين ولا يكون الا  
 بعد تمام الكلام أى  
 بعد جملة تامة مركبة  
 أنه ليس أحد جزأى  
 الجملة وليس المراد أن  
 يكون الكلام  
 مستغنيا عنه بدليل  
 قوله تعالى ولا تمش في  
 الارض مرحا ولا يكون  
 صاحب الحال الا  
 معرفة كما تقدم في  
 الامثلة أو نكرة بمسوغ  
 نحو في الدار رجالا  
 رجل وقوله تعالى في  
 أربعة أيام سواء وقوله  
 تعالى وما أهلكنا من  
 قرية الا الهامندرون  
 وقراءة بعضهم ولما  
 جاءهم كتاب من عند  
 الله مصدقا بالنصب  
 ويقع الحال ظرفا نحو  
 رأيت الهلال بين  
 السحاب وجارا  
 ومجرورا نحو فخرج  
 على قومه في زينته  
 وفيه لكان مستقرا و



حال كونها (محدوفين وجوبا) لكونها كونا مطلقا وشرط الظرف وعديله ان يكونا  
تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يبقا حالا (ويقع) الحال (جملة) اسمية أو فعلية فيحكم  
على محلها بالنصب (خبرية) أي محتملة للصديق والكذب لا انشائية لان الحال قيد  
لعاملها والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له فلا يصلح للقيد  
ولا بد لها حينئذ من رابط يربطها بمن هي له كما أشار الى ذلك بقوله (مرتبطة) تلك  
الجملة الواقعة حالا اما (بالواو والضمير) معا (نحو) ألم تر الى الذين (خرجوا من ديارهم  
وهم أوف) فجملة وهم أوف حال من فاعل خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم  
(أو) مرتبطة (بالضمير فقط) نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو (فبعضكم مبتدأ أو عدو  
خبره وبعض متعلق بالخبر والجملة حال من فاعل اهبطوا وهي مرتبطة بالضمير فقط  
وهو الكاف والربط بالضمير وحده في الجملة الاسمية ضعيف (أو) مرتبطة (بالواو)  
فقط (نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة) فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة  
بالواو فقط ولا تدخل نحن في الربط لعدم عوده الى صاحب الحال وقد استشهد كل  
بعضهم وقوع مثل هذه الجملة حالا مع أنها ليست مبنية لميثمة الفاعل أو المفعول بل  
لميثمة زمن الفعل وقد قالوا الحال ما بين ميثمة الفاعل أو المفعول وإذا وقعت الجملة  
الفعلية المصدرية بالماضي حالا فلا بد معها من قلة ظاهرة أو مقدرة فخرجاء زيد وقد  
ركب علامة ونحو جأؤكم حصرت صدورهم

### باب التمييز

ويقال له التفسير والتمييز وهو لغة مصدر بمعنى الميز بكسر الياء اسم فاعل (هو الاسم  
المنصوب) بما سبقه من فعل أو شبهه وذات مهمة (المفسر لما انهم من الذوات)  
باعتبار الوضع (أو النسب) الكائنة في جل أو شبهها وعبر ابن الحاجب عن هذا  
بالذات المقدرة فخرج عن ذلك الحال فانها ليست مفسرة لابهام ذات أو نسبة  
والذات فانه مخصص أو مقيد برفع الابهام به انما حصل ضمنا (والذات المهمة)  
لرفع الابهامها التمييز (أربعة أنواع أحدها العدد) الصريح من أحد عشر فأفوقها  
الى المائة (نحو اشتريت عشرين غلاما) فان عشرين عدد مبهم يتردد النظر في جنسه  
فبدكر التمييز ارتفاع ذلك الابهام (و) كذا (ملككت تسعين نجمة) وغير الصريح هو كم  
الاستفهامية فحكم عدم ملككت وقد يكون التمييز واجب الجربا لاضافة تمييز  
الثلاثة والمائة والالف وكم الخبرية كما سيأتي فالنصب ليس صفة لازمة للتمييز بخلاف  
الحال (والثاني المقدار) أي ما يعرف به قدر الشيء وهو ثلاثة أقسام لانه اما كيل  
(كقولك اشتريت قفيزا) أو وزن (و) ذلك كقولك اشتريت (مناسمنا) ومنا  
كعصا وهو لغة في المن بالتشديد أو مساحة (و) ذلك كقولك اشتريت (شبرا أرضا)  
والمراد بالمقدار في هذه الامثلة هو القدر لا الآلة التي يقع بها التقدير والالوجيت

محدوفين وجوبا ويقع  
جملة خبرية مرتبطة  
بالواو والضمير نحو  
خرجوا من ديارهم  
وهم أوف أو بالضمير  
فقط نحو اهبطوا  
بعضكم لبعض عدو  
أو بالواو فنحو لئن  
أكله الذئب ونحن  
عصبة  
هو الاسم المنصوب  
المفسر لما انهم من  
الذوات أو النسب  
والذات المبهم أربعة  
أنواع أحدها العدد  
نحو اشتريت عشرين  
غلاما وملككت  
تسعين نجمة والثاني  
المقدار كقولك  
اشتريت قفيزا  
ومناسمنا وشبرا أرضا

الاضافة نحو اشتريت قفيز برتريد المكمل الذي يكال به الابر (والثالث شبه المقدار)  
 في السكيل أو الوزن أو المساحة فتشبه المكمل نحو عندي سقاء ماء ونحو سمناء وشبهه  
 الوزن (نحو مثقال ذرة خبيرا فخبيرا تميز مثقال ذرة) ومثقال ذرة تشبه بما يوزن به  
 وشبه المساحة نحو ما في السماء موضع راحة سحابا ومما يحتمل الوزن والمساحة قوطم  
 على القرة مثلها زيدا وانما كانت هذه الامور شبه ما ذكر لا عينه لانها ليست معدة  
 لذلك وانما تشبهه (والرابع ما كان فرع التمييز نحو هذا خاتم حديد) فالخاتم فرع  
 الحديد لانه مصنوع منه فيكون الحديد هو الاصل بهذا الاعتبار (و) مثله هذا (باب  
 ساجا) فالباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (و) مثله (جبة خزا) فالجبة فرع  
 الخبز والخز نوع من الحرير ولا يتعين في هذا النوع النصب بل يجوز رفعه وجره وهو  
 الاكثر كسما في وقد فهم من حذف التمييز انه قسبان ما يرفع ابهام ذات مبهمه كما تقدم  
 وما يرفع ابهام نسبة واليه اشارة بقوله (والمبين لابهام النسبة) نوعان محول وغير  
 محول فالحوّل له ثلاث حالات لانه (اما محول عن الفاعل نحو تصيب زيد عرقا وتفقأ)  
 أي امتلا (بكر شعما وطاب محمد نفسا وقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا) فغير قاتمين  
 لابهام نسبة التصيب الى زيد وشعما تمييز لابهام نسبة التفقأ الى بكر ونفسا تمييز  
 لابهام نسبة الطيب الى محمد وشيبا تمييز لابهام نسبة الاشتعال الى الرأس والاصل  
 في هذه الامثلة تصيب عرق زيد وتفقأ شعما بكر وطابت نفس محمد واشتعل شيب  
 الرأس فقول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فصل ابهام في النسبة ثم جيء  
 بالمضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا مبالغة وتأكيدا فان ذكر الشئ مجهلا ثم مفسرا  
 أو وقع في النفس من ذكره مفسرا أولا (واما محول عن المفعول نحو وفجرنا الارض  
 عيونا) فعيونا تمييز لابهام نسبة التفجير الى الارض والاصل وفجرنا عيون الارض فقول  
 الاسناد عن المفعول الذي هو مضاف وجعل تمييزا وأوقع الفعل على الارض ومثله  
 غرست الارض شجرا (أو) محول (عن غيرهما) بان يكون محولا عن المبتدأ وهو  
 الواقع بعد اسم التفضيل (نحو أنا أكثر منك مالا) أصله ما لي أكثر منك خذف  
 المضاف وان فصل التميز المضاف اليه وأقيم مقام المضاف وارتفع فصار اللفظ أنا أكثر  
 منك ثم جيء بالحدوف تمييزا (و) مثله نحو (زيدا كرم منك أبواجل منك وجهها)  
 الاصل أبو زيد كرم منك ووجهها أجل منك وشرط نصب هذا التمييز ان يصلح  
 للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلا كما في هذه الامثلة والمصاب له اسم التفضيل  
 (أو غير محول) عن شئ أصلا وهو النوع الثاني (نحو امتلا الاناء ماء) لان مثل هذا  
 التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول وأكثر وقوعه بعد ما يفيده التخصيص نحو  
 ما أحسنه رجلا وأحسن به أبوا وحسبك به ناصرا (و) مثله درة فارسا أي دة درة فرسية  
 وهو مدح له بكمال فروسيته والدر في الاصل مصدر در الدار يدرو يسمى الابن نفسه

والثالث شبه المقدار  
 نحو مثقال ذرة خبيرا  
 فخبيرا تميز مثقال ذرة  
 والرابع ما كان فرع  
 التمييز نحو هذا خاتم  
 حديد و باب ساجا  
 وجبة خزا والمبين  
 لابهام النسبة اما  
 محول عن الفاعل نحو  
 تصيب زيد عرقا  
 وتفقأ بكر شعما وطاب  
 محمد نفسا وقوله تعالى  
 واشتعل الرأس  
 شيبا واما محول عن  
 المفعول نحو وفجرنا  
 الارض عيونا او عن  
 غيرهما نحو أنا أكثر  
 منك مالا وزيدا كرم  
 منك أبواجل منك  
 وجهها وغير محول نحو  
 امتلا الاناء ماء ولله  
 درة فارسا



دراوه وهذا كناية عن فعل المدح الصادر عنه أي ما أعجب فعله ويحتمل التعجب من  
 لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل منه مثل هذا الولد  
 الكامل في هذه الصفة والمؤلف رحمه الله مثل به للتمييز عن النسبة وانما يأتي اذا كان  
 مرجع الضمير المضاف اليه معينا معلوما والا فهو من تمييز المقرد كما مثل به صاحب  
 المفصل وكذا المرادى وقيل ان فارسا منصوب على الحال والمعنى أعجب منه في حال  
 كونه فارسا قال الدماميني والتمييز أولى لانه ثناء مطلق والحال ثناء مقيد بحسالة  
 وتصريحهم بمن في الله دره من فارس دليل على انه تمييز (ولا يكون التمييز) عند  
 البصريين (الانكسرة) فان ورد بلا فظ المعرفة أول بكرة معنى كقوله

وطبت النفس يا قيس عن عمرو (ولا يكون الا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم  
 في الحال) أي بأن يقع بعد جملة تامة وان توقف حصول الفائدة عليه وقد يقع قبل  
 تمام الكلام نحو عشرين درهما عندي (والناصب لتمييز الذات المبهمة) هو (تلك  
 الذات) كعشرين في عشرين درهما عندي وصح عملها وان كانت جامدة اشبهها  
 باسم الفاعل لانها طالبة له في المعنى (و) الناصب (لتمييز النسبة) هو (الفعل المسند)  
 كتاب زيد نفسا أو شبهه فحوز يد متصيب عرفا وزيدا جل منها وجهها وانما اقتصر  
 على الفعل لانه الاصل (ولا يتقدم التمييز) مطلقا (على عامله مطلقا) أي جامدا كان  
 أو متصرفا فلا يقال زيدا رطل ولا رجلا ما أحسنه ولا نفسا طاب محمد لما تقدم من ان  
 المقصود هو الاسم أو لا ثم التفسير وازالة الابهام وتقدمه على العامل ينافي ذلك  
 المقصود (والله أعلم) ونذكر تقدمه على الفعل المتصرف كقوله

وما كان نفسا بالفرق تطيب \* وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي  
 واختاره ابن مالك في شرح العمدة

باب المستثنى

هو المنكسر بـ كـ أو بـ جـ أو واحد من اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وايجابا (وأدوات  
 الاستثناء) الذي هو اخرج ما بعد الا أو احدى أخواتها من حكم ما قبلها ايجابا وسلبا  
 (ثمانية) وهي أربعة أقسام الأول (حرف باتفاق وهو الا) وبدايتها الأصل أدواته  
 (و) الثاني (اسمان باتفاق وهما غير وسوى بلغاتهما) الرابع (فانه يقال فيها سوى)  
 مكسر السين والقصر (كرضا وسوى) بضمها والقصر (كهدى وسواء) بفتحها والمذكور  
 (كسواء وسواء) بكسرهما والمذكور (كبناء) ونداء أغربها وقل من ذكرها (و) الثالث  
 (فعلان باتفاق وهما ليس ولا يكون) ذكر الاتفاق منتقدا لما ليس فالتخلاف فيها  
 مشهور فمنهم من ذهب الى حرفيتها مطلقا ومنهم من خص ذلك بما اذا كانت للاستثناء  
 والاصح انها فعل كما تقدم في صدر المقدمة وأما لا يكون فلا يحسن أن يرد فعله لافضلا  
 عن ان يرد متفقا على فعليته لانه مركب من حرف وفعل والمركب منهما لا يكون فعلا

ولا يكون التمييز الا  
 نكرة ولا يكون الا بعد  
 تمام الكلام بالمعنى  
 المتقدم في الحال  
 والناصب لتمييز  
 الذات المبهمة تلك  
 الذات وتمييز النسبة  
 الفعل المسند ولا  
 يتقدم التمييز على عامله  
 مطلقا والله أعلم  
 باب المستثنى  
 أدوات الاستثناء  
 ثمانية حرف باتفاق  
 وهما الا واسمان باتفاق  
 وهما غير وسوى  
 بلغاتهما فانه يقال فيها  
 سوى كرضا وسوى  
 كهدى وسواء كبناء  
 وسواء كبناء وسواء  
 باتفاق وهما ليس  
 ولا يكون

ومن عدمه فلا فرق ويجوز في الكلام (و) الرابع (متروك بين الفعلية والحرفية)  
 فيستعمل تارة فعلا وتارة حرفا (وهو خلا) عند الجميع (وعدا) عند غير سيبويه  
 (وحاشا) عند المبرد والمجازي ومن تبعهما (ويقال فيها حاش) بخلاف الالف الأخيرة  
 (وحشا) بخلاف الأولى وقيل بان الحاش حرفة بها بالاستثناء إذا علمت ذلك  
 (فالمستثنى بالانصب) وجوبا (إذا كان الكلام) قبلها (تاما وجوبا) بفتح  
 الجيم تأخر المستثنى عن المستثنى منه أو تقدم عليه (و) الكلام (التام هو ما ذكر فيه  
 المستثنى منه والموجب هو الذي لم يتقدم عليه نفى ولا شبهة) من نهى أو استفهام  
 (فحوقوله تعالى فشربوا منه الا قليلا) فقليل المستثنى بالا وهو واجب المنصب وما قبله  
 وهو شربوا كلام تام لذكر المستثنى منه وهو الواو في شربوا وموجب لعدم تقدم نفى  
 أو شبهة عليه (وكقوله لا تقوم الا زيدا وخرج الناس الا عمرا) وينصب وجوبا  
 بالشرط المذكر (سواء كان الاستثناء متصلا) بأن كان المستثنى بعض المستثنى منه  
 (كما مثلنا او منقطعا) بان لم يكن كذلك سواء كان من جنس المستثنى منه فحوقام القوم  
 الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد أو لم يكن (فحوقام القوم الا حارا)  
 ولا بد حينئذ ان يكون ما قبل الادا على ما يستثنى به على ما ذكره بعضهم كما مثل  
 ولهذا لا يحسن قام القوم الا ثعبانا وانما واجب نصبه لا امتناع البديل لاقتضائه فساد  
 المعنى لان البديل منه في حكم الساقط كذا قيل والنائب للمستثنى المتصل هو الا عند  
 ابن مالك ومن تبعه وقيل ما قبل الا من فعل أو شبهة بواسطة الا وقيل غير ذلك وأما  
 المنقطع فالتائب له عند سيبويه ما قبله وكثير من المتأخرين ساروا وان الالف بمعنى  
 لكن قالوا انها هي الناصبة نصب لكن للاسماء ونحوها محذوف في الغالب (وان  
 كان الكلام) قبلها (تاما غير موجب) بان تقدمه نفى أو شبهة (بخلاف المستثنى)  
 متصلا أو منقطعا (البديل) أي بدل بعض عند البصريين فيعرب باعراب ما قبله  
 من رفع ونصب وجر (و) جازية (النصب على الاستثناء) لكن (الارجح في)  
 المستثنى (المتصل البديل) أي يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه فيتبعه في اعرابه  
 فحوقوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم) برفع قليل بدلا من الواو في فعلوه يبدل بعض من  
 كل ونحو ما رأيت القوم الا زيدا وما مررت بالقوم الا زيدا وانما يرجع الاتباع للمشاركة  
 واذن لا بد من ابدال على اللفظ لما منع ابدال من المحل فحوما جاء في من احد الا زيد برفع زيد  
 على البدلية من محل احد وهو الرفع لانه فاعل ولا يجوز جرحه جلا على اللفظ لان البديل  
 في نية تكرار العامل فيلزم زيادة من في الاثبات وهي غير حاضرة عند الجمهور (والمراد  
 شبهة النفي) فيما تقدم (النهي نحو ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك) بالرفع في قراءة  
 ابي عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من احد يبدل بعض من كل (والاستفهام نحو ومن  
 يغفل من رجة قربة الا الضالون) بالرفع في قراءة الجميع فالضالون بدل بعض من

ومتروك بين الفعلية  
 والحرفية وهو خلا  
 وعدا وحاشا ويقال  
 فيها حاش وحشا  
 فالمستثنى بالانصب  
 اذا كان الكلام  
 تاما وجوبا والتام هو  
 ما ذكر فيه المستثنى  
 منه والموجب هو  
 الذي لم يتقدم عليه  
 نفى ولا شبهة فحوقوله  
 تعالى فشربوا منه الا  
 قليلا وكقوله لا  
 تقوم الا زيدا وخرج  
 الناس الا عمرا سواء  
 كان الاستثناء متصلا  
 كما مثلنا او منقطعا  
 فحوقام القوم الا حارا  
 وان كان الكلام  
 تاما غير موجب جاز  
 في المستثنى البديل  
 والنصب على  
 الاستثناء والارجح  
 في المتصل البديل أي  
 يجعل المستثنى بدلا من  
 المستثنى منه فيتبعه  
 في اعرابه فحوقوله  
 تعالى ما فعلوه الا  
 قليل منهم والمراد  
 شبهة النفي النهي نحو  
 ولا يلتفت منكم احد  
 الا امرأتك والاستفهام  
 نحو ومن يغفل من  
 رجة قربة الا الضالون



فاعل بقنط المستتر فيه ولم يؤثر معه ولا مع ما قبله بضمير لان قوة تعلق المستثنى  
 بالمستثنى منه تغني عن الضمير فاندفع ما قبله لا يصح اعراب ما ذكر بدل لان بدل  
 البعض لا بد فيه من ضمير (والنصب) في المستثنى المتصل (عربي بحيد) وقد (قرئ  
 به في السبع في قليل) من قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا منهم (و) في (امرأتك) من  
 قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك وقيل بالنصب استثناء من أهلك الامن  
 أحد واستشكك كل بان ذلك يمنع من الاسراء بها وقد أسرى بها (وان كان الاستثناء  
 منقطعا فالحجازيون يوجبون النصب) على الاستثناء (نحو) ما فيها أحد الا جارا وعليه  
 قراءة السبعة (ما لهم به من علم الا اتباع الظن) بنصب اتباع (وتقيم برحونه) أي  
 النصب حيث أمكن تسلط العامل على المستثنى (ويحيزون الاتباع) للمستثنى منه في  
 اعرابه (نحو ما قام القوم الا جارا) بالنصب (والاحار) بالرفع ونحو ما رأيت القوم الا  
 جارا بالنصب لا غير وما مررت بأحد الا جارا بالنصب والاحار بالجر ويقرؤون الا  
 اتباع الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار المحل بدل بعض تنزيلا لما ليس من  
 الجنس منزلة الجنس ولا يجوز ان يقرأ بالجر على الابدال باعتبار اللفظ لما تقدم قريبا  
 وأما اذا لم يمكن تسلط العامل على المستثنى فحومازاد هذا المال الا النقص اذ لا يقال  
 ما زاد النقص ومثله ما نفع زيد الا ضرا اذ لا يقال نفع الضرف بالنصب واجب عند  
 الجميع (وان كان الكلام) قبلها (ناقصا وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه  
 ويسمى حينئذ استثناء مفرغا) لان ما قبله لا تفرغ لطلب ما بعده فاما المستثنى  
 مفرغ له (كان) اعراب (المستثنى) الذي بعده (على حسب العوامل) المتضمنة له  
 اذ لا عمل لافي اللفظ (فيعطى ما يستحقه لولم توجد الا) من رفع ونصب وخفض  
 (وشروطه كون الكلام غير ايجاب) بان يشتمل على نفى أو شبهه ليعيد الفائدة الصحيحة  
 (نحو ما قام الا زيد) برفع زيد على الفاعلية (وما رأيت الا زيدا) بنصبه على المفعولية  
 (وما مررت الا بزيدا) بجره بالباء كما لو لم توجد الا والاستثناء في ذلك من اسم عام  
 محذوف فتقدير ما قام الا زيد ما قام أحد الا زيدا وكذا الباقي وهذه أمثلة النفي (و)  
 أشار اليه بمثال من القرآن (كقوله تعالى وما محمد الا رسول) ومثال النفي (ولا تقولوا  
 على الله الا الحق) فالحق منصوب على المفعولية به تقولوا (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا  
 بالتي هي أحسن) فجر ما بعده الا بالباء لان ما قبلها يطلب مجرورا ومثال الاستفهام  
 فهل يهلك الا القوم الفاسقون والاستثناء المفرغ من قبيل المتصل ويكون في الاحوال  
 والظروف والمصادر وربما وقع بعد ايجاب عند وجود قرينة تدل على ان المراد  
 بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا فنحو قرأت الا يوم الجمعة أي قرأت  
 كل يوم من أيام الاسبوع الا يوم الجمعة وهذا معنى صحيح بخلاف جاء في الا زيد أي  
 جاء في كل أحد الا زيدا فانه معنى غير صحيح (والمستثنى بغير وسوى بلغياتها)

والنصب عربي بحيد  
 قرئ به في السبع في  
 قليل وامراتك  
 كان الاستثناء منقطعا  
 فالحجازيون يوجبون  
 النصب نحو ما لهم به  
 من علم الا اتباع الظن  
 وتقيم برحونه ويحيزون  
 الاتباع نحو ما قام  
 القوم الا جارا والاحار  
 وان كان الكلام  
 ناقصا وهو الذي لم  
 يذكر فيه المستثنى منه  
 ويسمى استثناء مفرغا  
 كان المستثنى على  
 حسب العوامل  
 فيعطى ما يستحقه لولم  
 توجد الا وشروطه كون  
 الكلام غير ايجاب  
 نحو ما قام الا زيد وما  
 رأيت الا زيدا وما  
 مررت الا بزيدا وكقوله  
 تعالى وما محمد الا رسول  
 ولا تقولوا على الله الا  
 الحق ولا تجادلوا أهل  
 الكتاب الا بالتي هي  
 أحسن والمستثنى  
 بغير وسوى بلغياتها

عجـ رور بالاضافة

ويعرب غير وسوى بما يستحقه المستثنى بالا فيجب نصبهما في نحو قاموا غير زيد وسوى زيد ويجوز الاتباع والنصب في نحو ما قاموا غير زيد وسوى زيد ويعربان بحسب العوامل في نحو ما قام غير زيد وسوى زيد وما رأيت غير زيد وسوى زيد وما مررت بغير زيد وسوى زيد واذا مدت سوى كان اعرابها ظاهرا واذا قصرت كان مقدرا على الالف والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير لانه خبرها نحو قام القوم ليس زيد ولا يكون زيد او المستثنى بخلا وعد او حاشا يجوز جره ونصبه بها نحو قام القوم خلا زيد او خلا زيد وعد زيد او خلا زيد وحاشي زيد او حاشا زيد فان جررت فهي حروف جر وان نصبت فهي أفعال الا أن سيبويه لم يسمع في المستثنى بحاشا الا

المتقدمة (محروور) دائما (بالاضافة) أي باضافتها اليه للملازمة بالاضافة والمضاف اليه محروور لا غير والاصل في غير أن تكون صفة بمعنى مغاير نحو جاء في رجل غير زيد لكنها حلت على الا واستعملت في الاستثناء كما حلت الاعلى واستعملت صفة نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا والسبب في حل كل منهما على الآخر دلالة كل منهما على المغايرة (ويعرب غير) لفظا (وسوى) تقدير اعلى ما اختاره ابن مالك (بما استحقه المستثنى بالا) من الاعراب في ذلك الكلام وقد عرفت تفصيلا وكانها ناسج بها المستثنى انتقل اعرابه اليها (فيجب نصبهما) بعد الكلام التام الموجب كما (في نحو) قاموا غير زيد وسوى زيد ويجوز الاتباع (للمستثنى منه في اعرابه) (والنصب) بعد الكلام التام المنفي كما (في نحو) ما قاموا غير زيد وسوى زيد برفع غير وسوى ونصبهما والارجح الاتباع في المتصل والنصب في المنقطع عند تعميم ان أمكن تسلط العامل على المستثنى نحو ما فيها أحد غير جار وأوجه الحجازيون واذا قيل ما قام القوم غير زيد وعمرو جار جر عمرو عطفًا على لفظ زيد ورفعه حمله على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ (ويعربان بحسب العوامل) بعد الكلام المنفي غير التام كما (في نحو) ما قام غير زيد وسوى زيد برفعها (وما رأيت غير زيد وسوى زيد) بنصبها (وما مررت بغير زيد وسوى زيد) بجرهما (واذا مدت سوى) بأن قيل سواء بالمد مع فتح السين وكسرها (كان اعرابها ظاهرا) في آخرها (واذا قصرت) من غير همزة في آخرها مع كسر السين وضمها (كان) اعرابها (مقدرا على الالف) أي في الالف منع من ظهورها انتعذر (والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير) وانما وجب نصبه (لانه خبرها) نحو قام القوم ليس زيد ولا يكون زيد (بنصب زيد على أنه خبرها) واسمها ضمير مستتر فيها وجوباء تدعى اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أي ليس القائم أولا يكون القائم زيد او جهة الاستثناء هل هي حال فعلها النصب او مستأنفة فلا محل لها قولان صحيح ابن عصفور الثاني (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز جره) بها والجر بالا وابن قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا (ونصبه بها) وهذا عند غير سيبويه أما عندنا فالنصب متعين بعدا والجر بحاشا فانه انتم فعلية عدا وحرفية حاشا (نحو قام القوم خلا زيد) بالنصب (وخلا زيد) بالجر (وعدا زيد) بالنصب (وعدا زيد) بالجر (وحاشي زيد) بالنصب (وحاشا زيد) بالجر (فان جررت) بكل منها المستثنى (فهى حروف جر) غير متعلقة بشئ والاولى أحرف جر (وان نصبت) بكل منها (فهى أفعال) ماضية متعلقة الى المستثنى وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوباء يهود الى ما عاد اليه اسم ليس ولا يكون وفي محل الجملة المستثنى بها البحث السابق فيها ومحل سوا الوجهين اذا تجردت عن ما كما يعلم من كلامه الا في (الا ان سيبويه لم يسمع في المستثنى بحاشا الا بالجر) فالترم حرفية سا وأوجه كما تقدم ونفى



النصب وغيره سمع النصب أيضا في قوله والمثبت مقدم على النافي ولا يستثنى بهما الا  
فيما فيه تنزيه نحو ضربت القوم حاشا زيد ولذلك لا يحسن صلي الناس حاشا زيدا  
لفوات معنى التنزيه كما قاله ابن الحجاج وخزم به الرضي وقد تستعمل للتنزيه فقط  
فتكون اسما مبنيا نحو قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء (وتتصل ما) المصدرية  
(بعد او خلا فيتعين) حيثئذ (النصب) بهما المستثنى لان ما المصدرية لا تدخل الاعلى  
الفعل وجوز جمع الجرم بهما بقدر ما زائدة قال في المغنى فان قالوا ذلك بالقياس  
ففساد لان ما لا تزد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا بالسماع فهو من  
الشذوذ بحيث لا يقاس عليه (ولا تتصل) ما (بحاشا) الا نادرا بخلاف عد او خلا  
(تقول قام القوم ما عد اريدا) بالنصب لا غير (وقال لبني) الا كل شيء ما خلا الله باطل  
ومحل ما وصلت بها نصب على الحال أي محاورين زيد ابا النصب أو على الفارقة على  
تقدير مضاف أي وقت محاورتهم زيد اقال أبو حنبل والافعال التي يستثنى بها لا تقع  
في المنقطع لا تقول ما في الدار أحد خلا جارا (وأما خبر كان واخواتها وخبر الحروف  
المشبهة بليس وخبر أفعال المقاربة واسم ان واخواتها واسم لا التي لنفي الجنس) نصا  
(فتقدم الكلام عليها في المرفوعات) استطراد افلا حاجة الى اعادتها (وأما التوابيع)  
التي من جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكرة هنا (فسيأتي الكلام عليها ان شاء  
الله تعالى) ولما انتهى الكلام على المنصوبات من الاسماء أخذتية تكلم على  
الخفوضات فقال

### باب الخفوضات من الاسماء

ذكرنا طرف لبيان الواقع لا للاحتراز والخفوضات أسماء مشتملة على علم المضاف اليه  
وهو الجرس سواء كان بالكسرة أو بالفتحة أو بالياء (الخفوضات) المشهورة (ثلاثة)  
مخفوض بالحرف ومخفوض بالاضافة (أي بسببها لان الامح ان المضاف هو العامل  
في المضاف اليه ومخفوض بالتبعية عند بعضهم وهو ذاهو المراد بقوله (وتابع  
للمخفوض) بالحرف أو المضاف وهو ضعيف لان العامل في التابع هو العامل في  
المتبوع في غير البديل فيرجع الجرف في التابع الى الجرب بالحرف أو بالاضافة وأما الجرب  
بالمجاورة فهو شاذ ولهذا لم يذكره (فالمخفوض بالحرف هو ما يخفص عن والى وعن وعلى  
وفي والياء والكاف واللام وحتى والواو) التي للقسم (والتاء) المشناة فوق له أيضا  
(ورب) بضم الراء (ومذومند) فهذه أربعة عشر حرفا كلها مستوية في الاختصاص  
بالاسماء والدخول عليها المعان في غير ما لم يتعرض لها المؤلف فاستحقت ان تعمل  
لما تقدم من ان الاصل في كل حرف مختص أن يعمل فيما اختص به وتسمى حروف الجرب  
اما الجربا معنى الفعل الى الاسم أو لان عملها الجرب فاضيفت الى الاعراب الذي هو  
اثرها واستظهر هذا الرضي قال كما سميت بعض الحروف حروف الجرب وحروف النصب

وتتصل ما بعد  
و خلا فيتعين  
النصب ولا تتصل  
بحاشا تقول قام القوم  
ما عد اريدا وقال لبني  
الا كل شيء ما خلا  
الله باطل  
وأما خبر كان واخواتها  
وخبر الحروف المشبهة  
بليس وخبر أفعال  
المقاربة واسم ان  
واخواتها واسم لا التي  
لنفي الجنس فتقدم  
الكلام عليها في  
المرفوعات وأما  
التوابيع فسيأتي  
الكلام عليها ان  
شاء الله تعالى  
باب الخفوضات  
من الاسماء  
الخفوضات ثلاثة  
مخفوض بالحرف  
ومخفوض بالاضافة  
وتابع للمخفوض  
فالمخفوض بالحرف هو  
ما يخفص عن والى وعن  
وعلى وفي والياء والكاف  
واللام وحتى والواو  
والتاء ورب ومذومند

فالسبعة الاولى تجر الظاهر والمضمر نحو منك ومن نوح والى ١٠٦

الله مرجعكم ونحو  
لتركبن طبقا عن  
طبق رضى الله عنهم  
ورضوا عنه وعليها  
وعلى الفلك وفي  
الارض آيات وفيها  
ما تشتمى الانفس  
آمنوا بالله آمنوا به لله  
ما فى السموات له ما فى  
السموات والسبعة  
الاخيرة تختص  
بالظاهر ولا تدخل  
على المضمر فنها مالا  
يختص بظاهر بعينه  
وهو الكاف وحتى  
والواو ونحو واردة كالهان  
وزيد كالاسد وقد  
تدخل على المضمر في  
ضرورة الشعر ونحو  
حتى مطلع الفجر  
وقولهم أكلت السمكة  
حتى رأسها بالجر ونحو  
والله والرجن ومنها  
ما يختص بالله ورب  
مضافا للكعبة أولياء  
المتكلم وهو التاء نحو  
تالله وترب الكعبة  
وتربى ونذر والرجن  
وتحياتك ومنها ما يختص  
بالزمان وهو منذ ومنذ  
نحو ما رأيت منذ يوم  
الجمعة أو منذ يومين

(فالسبعة الاولى) مشتركة بين الظاهر والمضمر فتارة (تجر) الاسم (الظاهر) زمانا  
أو غيره (و) تارة تجر (المضمر) وإنما قدمها أمثال من (نحو منك ومن نوح و) إلى نحو  
(إلى الله مرجعكم) إليه مرجعكم (و) عز (نحو لتركبن طبقا عن طبق رضى الله عنهم  
ورضوا عنه) وعلى نحو (وعليها وعلى الفلك) وفي نحو (وفي الارض آيات وفيها  
ما تشتمى الانفس) والباء نحو (آمنوا بالله آمنوا به) واللام نحو (لله ما فى السموات  
له ما فى السموات و) أما (السبعة الاخيرة) فهي (تختص بالظاهر) أى بخفضه  
(ولا تدخل على المضمر) وتنقسم بالنسبة إلى عملها فيه أربعة أقسام (فنها مالا يختص  
بظاهر بعينه) بل يجر أى ظاهر كان (وهو) ثلاثة أحرف (الكاف وحتى والواو)  
مثال الكاف (نحو واردة كالهان وزيد كالاسد وقد تدخل على المضمر في ضرورة  
الشعر) كقوله **وأم أوعال كها وأقربا** (و) مثال حتى (نحو حتى مطلع الفجر  
وقولهم أكلت السمكة حتى رأسها بالجر) وقد تدخل في الضرورة على المضمر أيضا  
كقوله **أنت حاتم** تقصد كل فج **وانما قال بالجر لان ما بعد حتى في المثال**  
يجوز رفعه ونصبه أيضا كما سيأتى ولا تجزى حتى إلا آخر أو متصلا بالآخر فلا يقال سميرت  
البارحة حتى نصفها وأتى عثمان بن لالا شارفا إلى ان الجرمها تارة يكون واحدا وذلك اذا  
كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها كالآية وتارة يكون جائزا وذلك اذا كان  
جزأ مما قبلها ولم يتعد دخوله كالمثال وانما امتنع العطف بحتى في الآية لانها انما  
تعطف بعضا على كل كما سيأتى (و) مثال الواو (نحو والله والرجن) ولا يجمع بينها  
وبين فعل القسم بخلاف باء القسم (ومنها ما يختص) جره (بالله) أى بلفظه (و) لفظ  
(رب) بفتح الراء حال كونه (مضافا للكعبة أولياء المتكلم) وهو حرف واحد (وهو  
التاء) أى تاء القسم ولا يجمع بينها وبين الفعل أيضا (نحو تالله) تقفأ (و) نحو (ترب  
الكعبة وتربى) لا قبلن والغالب دخولها على لفظ الجملة (ونذر) خفضها الغير  
ذلك كقولهم (نار حن وتحياتك ومنها ما يختص) جره (بالزمان) المعين غير المستقبل  
(وهو) حرفان (منذ ومنذ) ماضيا كان ومضافا إليه معنى من (نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة  
أو منذ يومين) أو حاضرا ومضافا إليه معنى من (نحو ما رأيت منذ يومنا ولا يدخلان على  
زمن مستقبل مخصوص ولا مبهم فان دخلا على جملة حكم بظرفيتها وإضافتهما إليها  
أولى زمن مضاف إليها نحو ما رأيت منذ جاء في أو منذ كان عندى أو على اسم مرفوع  
نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة أو منذ شهرنا فانها مبتدآن بمعنى أول المدة أو جميعها وما  
بعدهما خبر وبالعكس (ومنها ما يختص) جره (بالنكرات) غالبا (وهو) حرف واحد  
(رب) بضم الراء والغالب في مجرورها وصفه اذا كان اسما ظاهرا وقيل بوجوده لانها  
للتقليل نوع من جنس ومن وصف المفكرة يستفاد نوع الجنس واختاره ابن الحاجب  
(نحو رب رجل في الدار) ولما صدر الكلام من بين حروف الجر لانها موضوعة



١٥٧ وقد دخل على ضمير غائب ملازم للفراد والتد كبروا تفسير

بتميز بعده مطابق  
للمعنى نحو ربه فتمية  
وقد تحذف رب ويبقى  
عملها بعد الواو كقوله  
وليسل كسوج البحر  
أرعى سدوله ويعد  
الفاء كثيرا كقوله  
فشال حبلى قد طرقت  
ومرضع ويعد بل  
قليل كقوله  
بل مهمه قطعت بعلة  
مهمه ويعدونهن أقل  
كقوله رسم دار  
وقفت في طاله

وتراد ما بعد من وعن  
والباء فلا تكفهن  
عن عمل البحر نحو  
نحيا تهم وعم قليل  
فبما نقضهم وتراد  
بعد الكاف ورب  
فالغالب ان تكفها  
عن العمل فيدخلان  
حينئذ على الجملة  
كقوله أخ ما جد لم  
يخزني يوم مشهد  
كسيف عمر ولم تخنه  
مضاربه وقوله  
ربما أوفيت في علم  
ترفعن ثوبى شمالات  
وقد لا تكفها كقوله  
ربما ضربة بسيف  
صقيل وقوله

لأنشاء التكثير والتقليل واستعماله في الأول كثير ومنه قوله عليه الصلاة والسلام  
يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ومن الثاني أأرب مولود وليس له أب وهو ذكر  
في المعنى ان رب حرف زائد لا يتعلق بشئ فحل محروره في نحو رب رجل صالح عندي  
رفع على الابتداء وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي رب رجل  
صالح لقيته رفع أو نصب كما في نحو هذا القيتة ويجوز مراعاة محله كثيرا وان لم يجز نحو  
مررت بزيد وعمر الا قليلا (وقد دخل على ضمير غائب ملازم للفراد) وان كان  
التميز مثنى أو مجموعا (والثد كير) وان كان مؤنثا (والتفسير بتميز بعده مطابق للمعنى  
نحو) قوله (ربه فتية) دعوت الى ما يورث الجسد دائما فأجابوا ويجوز ربه  
رجلين وربه رجالا وربه امرأتين وربه نساء وأوجب الكوفيون مطابقة الضمير  
لتميزه فيما ذكره الأصح الأول وإنما التزم افراده وقد كبره لرجوعه الى مقدر في الذهن  
كالضمير في نعم رجلا (وقد تحذف رب) اذا كان محروره نكرة (ويبقى) بعد حذفها  
(عملها) وجوبا (بعد الواو كقوله

وليسل كسوج البحر أرعى سدوله) على بأنواع الموم لينتلى

(وبعد الفاء كثيرا كقوله

فشال حبلى قد طرقت ومرضع) فألهمته عن ذي تمام محول

(وبعد بل قليلا كقوله بل مهمه قطعت بعد مهمه) (و) حذف رب وابقاء عملها  
(يدونهن) أى الواو والفاء وبل (أقل) منه بعد بل (كقوله

رسم دار وقفت في طاله) كدت أفضى الحيانة من حاله

(وتراد ما) كثيرا (بعد من وعن والباء فلا تكفهن عن عمل البحر) فشال من (نحو مما  
خطيئاتهم و) مثال عن نحو (عما قليل) ومثال الباء نحو (فبما نقضهم وتراد ما  
(بعد الكاف ورب فالغالب ان تكفها عن العمل) قال سيبويه جعلوها مع ما بمنزلة  
كلمة واحدة (فيدخلان حينئذ على الجملة) الاسمية والفعلية فالاسمية (كقوله

أخ ما جد لم يخزني يوم مشهد) كسيف عمر ولم تخنه مضاربه

(و) الفعلية نحو (قوله) ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبى شمالات  
وقد لا تكفها) ما بدخولها عليها فيبقى عملها (كقوله

ربما ضربة بسيف صقيل) بين بصرى وطبعة بخلاء

(وقوله) ونصر مولا ناولنا علم انه كما الناس محروم عليه وجارم

ويروى أيضا مظلوم عليه وظالم

فصل في الثاني من الخفوضات (وأما الخفوض بالاضافة) وهى اسناد اسم الى  
غيره بتنزيله من الاول منزلة التنوين مما قبله (ف نحو غلام زيد) وضارب بكر فزيد  
مخفوض باضافة غلام اليه وكذا بكر مخفوض باضافة ضارب اليه (ويجب) عند قصد

ونصر مولا ناولنا علم انه كما الناس محروم عليه وجارم فصل في الثاني من الخفوض بالاضافة فنحو غلام زيد ويجب

الاضافة (تجريد المضاف من التنوين) الظاهر (كما في غلام زيد) أو المقدّر كما في هذه  
 دراهمك (و) مما يشبهه (من نوني التثنية) أي المثنى (والجمع) المذكر السالم وشبههما  
 (نحو غلام زيد) واثناعشر (وكاتبو عمرو) وعشرون زيد ووجه الشبه كونها يلبان  
 علامة الأعراب كالتنوين بخلاف نون المقدّر وجمع التكسير كشيطان وشيماطين  
 فانها لا تحذف لانتفاء الشبه وانما وجب تجريد من التنوين والنون المذكورة لانها  
 يدلان على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه والشئ الواحد لا يكون كاملا ناقصا  
 في حالة واحدة وهذا هو معنى قول النجم سعيد انما حذف التنوين لئلا يجتمع الاتصال  
 والانفصال معا وما أحسن قول بعضهم

كما في تنوين وأنت اضافة حيث تراني لا تحل مكانيا

وأحسن منه والطف قول الآخر

علمته باب المضاف تفاؤلا ورقبه بفربه بالتنوين

(والاضافة) المعنوية بالاستقراء (على ثلاثة أقسام منها ما يقدر باللام) التي للملك  
 أو الاختصاص (وهو الأكثر) في كلامهم والاصل في الاضافة دليل أن كل اضافة  
 امتنع جعلها بمعنى من أوفى فهي بمعنى اللام (نحو غلام زيد وثوب بكر) أي غلام لزيد  
 وثوب لبكر (وما أشبه ذلك) وليس معنى غلام لزيد معنى غلام زيد كما يوجهه اطلاق  
 قولهم هذا في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام كانه عليه الرضى وغيره وقال أيضا ولا يلزم  
 فيما هو بمعنى اللام ان يصح التمسك به بل يكفي افادة التخصيص الذي هو مدلول  
 اللام وقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله (ومنها  
 ما يقدر بمن) البيانية (وذلك كثير نحو ثوب خرو باب ساج وخاتم فضة) مما الاول  
 فيه بعض الشان وصالح لان يخبر عنه به ألا ترى ان المضاف في هذه الامثلة بعض  
 المضاف اليه وصالح لان يخبر عنه بالمضاف اليه كأن يقال مثلا هذا الثوب خمر  
 (ويجوز في هذا النوع) المقدّر بمن (نصب المضاف اليه على التمييز) فقول هذا خاتم  
 حديد او ثوب خمر او باب ساج فان المضاف فيه فرع عن التمييز (كما تقدم في بابه) وقيل  
 على الحال (ويجوز رفعه على انه تابع للمضاف) عطف بيان أو بدل أو نعت بتأويله  
 بالمشتق ويؤخذ من كلامه أرحمة الاضافة على غيرها (ومنها ما يقدر بفي) كما ذهب  
 اليه ابن الحاجب واختاره ابن مالك وذلك حيث كان المضاف اليه ظرفا للاول  
 (والكنه قليل فحو بل مكر اليلو) نحو (يا صاحبي المهن) وفي الحديث ولا تجدون  
 اعلم من عالم المدينة واكثرهم نفي هذا القسم وما أوهم معنى في فهو مجرول على ان  
 الاضافة فيه بمعنى اللام مجازا (والاضافة) مطلقة (توعد لفظية) أي منسوبة إلى  
 اللفظ لا فادتها أمرا لفظيا كما سيأتي (ومعنوية) أي منسوبة إلى المعنى لا فادتها معنى  
 في المضاف كما سيأتي ولو قدم هذا على قوله أولا والاضافة على ثلاثة أقسام وجعل

تجريد المضاف من  
 التنوين كما في غلام  
 زيد ومن نوني التثنية  
 والجمع نحو غلام زيد  
 وكاتبو عمرو والاضافة  
 على ثلاثة أقسام منها  
 ما يقدر باللام وهو  
 الأكثر نحو غلام زيد  
 وما أشبهه  
 وثوب بكر ومنها ما يقدر بمن  
 ذلك ومنها ما يقدر بمن  
 وذلك كثير نحو ثوب  
 خرو باب ساج وخاتم  
 فضة ويجوز في هذا  
 النوع نصب المضاف  
 اليه على التمييز كما  
 تقدم في بابه ويجوز  
 رفعه على انه تابع  
 للمضاف ومنها ما يقدر  
 بفي كما لا يخفى بل مكر  
 اليلو والاضافة  
 نوعان لفظية ومعنوية



الثلاثة المذكورة أقساماً للمعنوية كما أشرنا إلى ذلك. كان أولى فان عبارته تقتضي ان  
 اللفظية كالمعنوية في انقسامها إلى ما ذكر من الاقسام وليس الامر كذلك (فاللفظية  
 ضابطها امران) أمر في المضاف وأمر في المضاف اليه فالأول (ان يكون المضاف  
 صفة) تشبه المضارع في كونه للحال والاستقبال (و) الثاني (أن يكون المضاف اليه  
 معمولاً لتلك الصفة) فاعلمها أو معمولها قبل الاضافة (والمراد بالصفة اسم الفاعل نحو)  
 هذا (ضارب زيد) الآن أو غداً فضارب اسم فاعل مضاف إلى منصوبه معنى (واسم  
 المفعول نحو) هذا (مضروب العبد) الآن أو غداً فمضروب اسم مفعول مضاف إلى  
 مرفوعه معنى (و) مثله (الصفة المشبهة) باسم الفاعل (نحو) زيد (حسن الوجه) (و) أما  
 الاضافة (المعنوية) فهي (ما انت في فيها الامران) أي كون المضاف صفة والمضاف  
 اليه معمولاً (نحو غلام زيد) (أو) انت في (الأول) أي كون المضاف صفة (نحو اكرام  
 زيد) فان اكرام مصدر مضاف إلى معموله وليس صفة (أو الثاني فقط نحو) هذا (كاتب  
 القاضي) فكاتب وان كان صفة لكنه غير مضافة إلى معموله ومثله هذا ضارب زيد  
 أمس فان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي وكذا اضافة اسم التفضيل نحو  
 زيد أفضل القوم ومن المعنوية أيضاً نحو هذا مضروب زيد لان المضاف اليه ليس  
 معمولاً للمضاف (و) كما (تسمى هذه الاضافة) معنوية لأنها ذاتها اسماً معنوية لانها تنقل  
 المضاف من الابهام إلى التعريف أو التخصيص كما سيأتي وتسمى أيضاً (محضة) لانها  
 خالصة من تقدير الانفصال (وتفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف  
 اليه معرفة نحو غلام زيد) مشاربه إلى غلام معين لان هيئة التركيب الاضافي  
 موضوعاً للدلالة على معلومية المضاف وحل ما قاله المؤلف اذا لم يكن المضاف شديداً  
 الابهام كغير ومثل أو موضعه مستحقاً للنكرة لا تقبل التعريف كجاء وحده ورب  
 رجل وأخيه فان كان كذلك فلا يعرف بالمضاف اليه (و) تفيد (تخصيص المضاف  
 بالمضاف اليه) ان كان المضاف اليه نكرة أو معرفة والمضاف كغير (نحو غلام رجل)  
 ومثلك لا يخل وغيرك لا يوجد فغلام وان كان غير معين لكنه بالاضافة تخصص  
 بخروج غلام امرأة عنه اذا التخصيص تقليل الاشتراك ولا يكون هذه الاضافة تفيد  
 ما ذكر وجب تجريد المضاف من التعريف لانه لو كان معرفة لم يحتاج إلى تعريف فلا  
 يقال الغلام زيد ولا زيد كم الا ان جرد الأول من أل وقد رتب الشيعون في الثاني وكذا  
 لا يجوز اضافة المعرفة إلى النكرة لان الاضافة إلى النكرة تفيد التخصيص وهنا  
 التعريف الذي هو أقوى من التخصيص فتكون الاضافة لغواً وأما المضمرة  
 والموصولات وأسماء الإشارة فتتبع اضافتها الاستحالة سلب التعريف عنها (وأما  
 الاضافة اللفظية) التي هي اضافة الوصف إلى معموله (فلا تفيد) المضاف (تعريفها)  
 لوقوع المضاف فيها صفة للنكرة نحو هذا بالغ الكعبة وحالا نحو ثاني عطفه ولد دخول

فاللفظية ضابطها امران  
 ان يكون المضاف  
 صفة وان يكون  
 المضاف اليه معمولاً  
 لتلك الصفة والمراد  
 بالصفة اسم الفاعل  
 فنحو ضارب زيد واسم  
 المفعول نحو مضروب  
 العبد والصفة المشبهة  
 نحو حسن الوجه  
 والمعنوية ما انت في  
 فيها الامران نحو غلام  
 زيد أو الأول نحو  
 اكرام زيد أو الثاني  
 فقط نحو كاتب القاضي  
 وتسمى هذه الاضافة  
 محضة وتفيد تعريف  
 المضاف بالمضاف اليه  
 ان كان المضاف اليه  
 معرفة نحو غلام زيد  
 وتخصص المضاف  
 ان كان المضاف اليه  
 نكرة نحو غلام رجل  
 وأما الاضافة اللفظية  
 فلا تفيد تعريفاً

ولا تخصيصا وانما  
تقديم التخفيف في  
اللفظ وتسمى غير  
محصنة والصحيح ان  
المضاف اليه محذور  
بالمضاف لا بالضافة  
وتابع المخفوض يأتي  
في التوابيع ان شاء  
الله تعالى

باب اعراب الافعال  
يقدم ان الفعل ثلاثة  
انواع ماض و امر  
ومضارع وان الماضي  
والامر مبنيان وان  
المعرب من الافعال  
هو المضارع اذا لم  
يتصل بنون الاثاء  
ولا بنون التوكيد  
المباشرة وتقدم ان  
الفعل يدخله من انواع  
الاعراب ثلاثة الرفع  
والنصب والجزم اذا  
علم ذلك فالاعراب  
خاص بالمضارع وهو  
مرفوع ابد حتى يدخل  
عليه ناصب فينصبه  
او جازم فيجزمه نحو  
ياك تعبدوا باله  
مستعين

رب عليه كقوله يا رب غلبنا الو كان يطلب بكم ومن ثم امتنع مررت بريد  
حسن الوجه (ولا تخصيصا) ما يعلم من سياقي (وانما تقدم) امر اللفظ وهو  
(التخفيف في اللفظ) اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين كضارب زيد فان اصله  
ضارب زيد الاضارب فقط بحذف التنوين للاضافة والتخصيص حاصل قبلها او  
بحذف النون التالية للعراب كضارب زيد وضارب بوعمر واما في لفظ المضاف اليه فقط  
بحذف الضمير واستمرار في الصفة كالقائم الغلام فان اصله القائم غلامه فحذف  
الضمير من غلامه واستمر في القائم وأضيف القائم للتخفيف في المضاف اليه واما  
في المضاف والمضاف اليه مع المحذور بقائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في  
المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستمرار في الصفة وذلك كون  
هذه الاضافة تقدم التخفيف فقط جازم وهو الضارب زيد والضارب بوعمر واما مع نحو اضارب  
زيد وكان القياس امتناع نحو اضارب الرجل ولكنهم أجازوه جلاله على الوجه  
المختار في الحسن الوجه (وتسمى) أيضا (غير محصنة) لانها في نية الانفصال كما علم مما  
مر وقد اختلفوا في الجواز للمضاف اليه على أقوال ثلاثة (والصحيح) منها (ان المضاف  
اليه محذور بالمضاف) لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله (لا بالضافة) التي  
هي معنى على ما قيل لان المعنى انما يضارب اليه في العمل عند تعسر اللفظ ولا بالحرف  
المقدر على ما قيل لان اضمار الجواز ضعيف ولان معنى غلام زيد غير معنى غلام زيد كما  
تقدم (وتابع المخفوض) من نعت وغيره (يأتي في التوابيع ان شاء الله تعالى)

### باب اعراب الافعال المضارعة

(تقدم) في صدر المقدمة (ان الفعل) من حيث هو (ثلاثة أنواع ماض و امر ومضارع  
وان) الفعل (الماضي و) فعل (الامر مبنيان) على ما تقدم وبها (وان المعرب من  
الافعال) انما (هو المضارع) لكن انما يعرب (اذا لم يتصل بنون الاثاء) فان اتصل  
بها بقي معها على السكون كما مر (ولا بنون التوكيد المباشرة) له من غير حاجز وان  
اتصلت به من غير حاجز بني معها على الفتح كما تقدم (وتقدم ان الفعل) المضارع  
(يدخله من انواع الاعراب) المقدمة (ثلاثة) كما ان الاسم المتكسر يدخله منها ثلاثة  
(الرفع) بحركة أو حرف (وان نصب) بحركة أو حذف حرف (والجزم) بحذف حركة  
أو حرف (اذا علم ذلك فالاعراب) المذكور (خاص بالمضارع) أي منفرد به عن قسميه  
(وهو) في حالة تجرده من ناصب وجازم (مرفوع أبدا) ورافعه على الصحيح تجرده مما  
ذكر لا حرف المضارعة ولا حلوله محل الاسم ويسفر على رفعه (حتى يدخل عليه  
ناصب فينصبه) أو يطف على منصوب (أو) يدخل عليه (جازم فيجزمه) أو  
يطف على مجزوم مثال تجرده مما ذكر (نحو ياك تعبدوا باله مستعين)  
ما تمرون وماتة لثون ولما ذكر الناصب والجازم أخذ في بيان ذلك ثم لما الأول



فقال (والنواصب التي تنصبه قسما قسم) متفق على نصبه وهو ما (ينصب)  
 المضارع (بنفسه وقسم) مختلف في أنه (ينصب) المضارع والاصح ان النصب  
 (بان مضمر بعده) وفي عبارة تجوز من جهة تسمية غير الناصب ناصبا (فا) لقسم  
 (الاول) المتفق عليه (اربعة احدها ان) المصدرية بفتح الهمزة وسكون النون تنصب  
 المضارع (ان لم تسبق بعلم ولا ظن) وهي مع في تأويل المصدر فتقع فاعلا نحو يعجبني  
 ان تفعل ومفعولا (نحو يريد الله ان يخفف عنكم) ومبتدأ نحو (وان تصوموا خير  
 لكم) ومجوز نحو من قبل ان ياتي وقد تم مل جلالها على ما المصدرية كقوله  
 ان تقرأن على اسماء ويحكيا كما علمت ما المذكورة جلا علمها كالحديث كما تكونوا  
 يولي عليكم ومن العرب من يحرم بها كقوله تعالى الى ان ياتنا الصياد فخطب  
 وتصل بالماضي وكذا بفعل الامر على الاصح وان لم تؤول بالمصدر لغوات معنى الامر  
 (فان سبقت بعلم) أي بلفظ دال على اليقين وان لم يكن بلفظه (نحو علم ان سيكون)  
 أفلا يرون ان لا يرجع (فهى مخففة من) ان (الثقيلة) تنصب الاسم وترفع الخبر  
 لاخفيفة تنصب المضارع (واسمها ضمير الشأن محذوف) وجوبا (والفعل) بعدها  
 (مرفوع) بالتجرد (وهو وفاعله) مرفوع المحل على أنه (خبرها) كما تقدم في باب  
 النواصب وقد تكون مخففة وان لم تسبق بعلم نحو وآخروا هم ان الحمد لله (وان  
 سبقت بظن فوجهان) أي جاز ان تكون ناصبة وان تكون مخففة (نحو وحسبوا ان  
 لا تكون فتنة قرى في السبعة بالنصب) اجراء للظن على أصله لانه باعتبار دلالة على  
 عدم الوقوع يلائم ان الناصبة الدالة على الرجاء والطمع (والرفع) على تأويله بالعلم  
 فيلائم ان المخففة الدالة على التحقيق والنصب أرجح لان التأويل خلاف الأصل ولهذا  
 اجمعوا عليه في المأجسب الناس ان يتركوا (والثاني) مما ينصب بنفسه (لن) وهي  
 حرف بسيط لا مركب لنفي المستقبل ولا يقتضى تأييد النفي ولا تأكيده ولا دعاء  
 خلافا لمن زعم ذلك (نحو ان نرج عليه عا كفين) ان تنالوا البر (والثالث) المصدرية  
 وهي المسبوقة باللام (التعليلية) (لفظا نحو لا تأسوا أو) باللام (تقدير ان نحو  
 جئتكم كي تكرمني) اذا قدرت ان الاصل لكي تكرمني ولكن حذف اللام استغناء  
 عنها بنيتها (فان لم تقدر اللام) قبلها (فكي جارة) تعليلية (والفعل منصوب بان  
 مضمر بعده ما وجوبا) لا تظهر الا في الشعر وعامة التعليلية ظهورا ان بعدها  
 كجئتكم كي ان تكرمني او اللام نحو جئتكم كي تكرمني ان لا يجوز حينئذ جعلها  
 مصدرية فان ظهرت اللام قبلها وان بعدها جاز كونها مصدرية وكونها جارة كقوله  
 أردت لكم ان تطير بقربتي وما أفهمه كلامه من ان كي حرف مشترك يكون  
 ناصبا وجارا هو مذهب الجمهور حيث قيد كي بالمصدرية فكان ينبغي ايضا تقييد ان  
 بذلك لاجراج المفسرة والزائدة فانها لا ينصب بان المضارع (والرابع اذا) وهي حرف

والنواصب التي تنصبه  
 قسما قسم ينصب  
 بنفسه وقسم ينصب  
 بان مضمر بعده  
 فالاول اربعة احدها  
 ان لم تسبق بعلم  
 ولا ظن نحو يريد الله  
 ان يخفف عنكم وان  
 تصوموا خير لكم فان  
 سبقت بعلم نحو علم ان  
 سيكون فهى مخففة  
 من الثقيلة واسمها  
 ضمير الشأن محذوف  
 والفعل مرفوع وهو  
 وفاعله خبرها كما تقدم  
 في باب النواصب وان  
 سبقت بظن فوجهان  
 نحو وحسبوا ان  
 لا تكون فتنة قرى  
 في السبعة بالنصب  
 والرفع والثاني لن  
 نرج عليه عا كفين  
 والثالث كي المصدرية  
 وهي المسبوقة باللام  
 لفظا نحو لا تأسوا  
 أو تقدير ان نحو جئتكم  
 كي تكرمني فان لم تقدر  
 اللام فكي جارة  
 والفعل منصوب بان  
 مضمر بعده ما وجوبا  
 والرابع اذا

بسيط لا مركب من اذوان والقياس الغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم اشترط لا عملها  
ثلاثة أمور أشار الى الاول بقوله (ان صدرت في أول الكلام) المحاب بها فان وقعت  
حشوا فيه نحو أنا إذا أكرمك جوابا لمن قال أنا آتيتك أهملت والى الثاني بقوله (وكان  
الفعل بعدها مستقبلا) فان كان بمعنى الحال كقولك لمن يحسدك إذا أظنك صادقا  
أهملت لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال والى الثالث بقوله  
(متصلا بها أو منفصلا عنها بقسم أو بلا النافية) فان فصل بينهما وبين المضارع بنفس  
ما ذكر أهملت لضعفها مع الفصل في العمل فيما بعدها واعتبر الفصل بالقسم لانه زائد  
جىء به للتأكيده وبلا النافية لتتزلها منزلة العدم اذ النساقى كالجسر من المنفى فاذا  
استوفت اذا الشرط الثلاثة عملت (نحو اذا أكرمك) جوابا لمن قال أنا آتيتك (أو  
اذا والله أكرمك) جوابا له أيضا وهذا مثال للفصل بالقسم (أو اذا لا أخيبك جوابا لمن  
قال أنا آتيتك) مثال للفصل بلا النافية وقوله جوابا الى آخره متعلق بالأمثلة الثلاثة  
(وتسمى) اذا (حرف جواب) لوقوعها في كلام محاب به كلام آخر سواء وقعت في  
صدره أو حشوه أو آخره (وجزاء) لان مضمون ما هي فيه جزء لمضمون كلام آخر وقد  
نظم بعضهم الشروط الثلاثة وما يجوز الفصل به على قول ضعيف في ثلاثة أبيات  
ذكرتها في شرح القطر (و) القسم (الثاني) وهو (ما ينصب المضارع باضمارة أن بعده  
قسمان) باعتبار جواز الاضمار وجوبه (ما تضرع بعده جوارا) ولو أظهرت في  
الكلام الجواز (وما تضرع بعده وجوبا) فيمتنع اظهارها (فالاول خمسة) من  
الحروف (وهي لام كي) التعليلية حيث لم يكن معها الا وأضيفت الى كي لانها تختلفها  
في افادة التعليل عند حذفها كجئت لك لازورك ولام التعليل تصدق بلام العاقبة  
نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التأكيده عند بعضهم (نحو  
وأمرنا لنسلم لرب العالمين) فنسلم منصوب بان مضمرة جواز بعد اللام وانما أظهرت  
بعدها أن ليكون حرف الجرد اخلا على الاسم (و) الاربعة الباقية هي (الواو والفاء وثم  
وأوالعاطفات على اسم خالص) أي (ليس في تأويل الفعل) أي لم يقصد به معنى  
الفعل مثال الواو (نحو قوله) الاولى قولها

(وليس عبادة وتقر عيني) ❦ أحب الى من ليس الشغوف  
فتقر منصوب بان مضمرة معطوف على ليس وانما اضرمت ان لثلا يلزم عطف الفعل  
على الاسم (و) مثال الفاء (قوله)  
لولا توقع معتر فأرضيه ❦ ما كنت أوثر أترابا على ترب  
فأرضيه بالنصب على تقدير أن لعطفه على توقع (و) مثال ثم (قوله)  
اني وقتلي سليكاً ثم أعقله ❦ كالشور يضرب لما عافت البقر  
فاعقله بالنصب على تقدير أن لعطفه على قتلي (و) مثال أو (قوله تعالى) وما كان

ان صدرت في أول  
الكلام وكان الفعل  
بعدها مستقبلا متصلا  
بها أو منفصلا عنها  
بقسم أو بلا النافية  
فحشوا اذا أكرمك أو  
اذا والله أكرمك أو  
اذا لا أخيبك جوابا  
لمن قال أنا آتيتك  
وتسمى حرف جواب  
وجزاء والثاني ما ينصب  
المضارع باضمارة أن  
بعده قسمان ما تضرع  
بعده جوارا وما تضرع  
ان بعده وجوارا فالاول  
خمس وهي لام كي  
نحو وأمرنا لنسلم لرب  
العالمين والواو والفاء  
و ثم وأوالعاطفات  
على اسم خالص ليس  
في تأويل الفعل نحو  
قوله ❦ وليس عبادة  
وتقر عيني ❦ وقوله  
لولا توقع معتر فأرضيه  
وقوله ❦ اني وقتلي  
سليكاً ثم أعقله  
وقوله تعالى



لبشر ان يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب (أو يرسل رسولا) في قراءة من نصب  
 يرسل بان مضمرة لا عطفه على وحيا وخرج بقوله خالص فحو الطائر في غضب زيد الباب  
 فان يغضب معطوف على الاسم وهو الطائر لكنه لا ينصب لان الاسم المذكور في  
 تأويل الفعل اي الذي يطير (و) القسم (الثاني وهو ما تضرع أن بعده وجوباً باستتة)  
 من الحروف أحدها (كي التجارة) التعليمية (كما تقدم) قريبا انشاء الكلام على كي  
 المصدرية (و) ثانيها (لام الجحود) وهي المسبوقه بكون منفي ماض لفظا ومعنى أو معنى  
 فقط (فحو وما كان الله ليعذبهم) لم يكن الله ليعذبهم فيه نصب منصوب بأن مضمرة  
 وجوباً بعد اللام وان والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام واللام متعلقة بمحذوف  
 هو خبر كان وتقديره وما كان الله مریدا تعذيبهم ولم يكن الله مریدا غفرانهم وسميت  
 بذلك الملازمة الجحد أي النفي من تسمية العام بالخاص اذا جحد لغية انكار ما تعرفه  
 لا مطلق الانكار (و) ثالثها (حتى) التجارة وانما ينصب المضارع باضمار أن (ان كان  
 الفعل) بعدها (مستقبلا) بالنسبة الى ما قبلها وان كان بالنسبة الى زمن التكلم حالا  
 أو مستقبلا أو ماضيا (فحو) لن نبرح عليه عاكفين (حتى يرجع اليناموسى) فرجوع  
 موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى الامرين وفحو وزلزوا حتى يقول الرسول في  
 قراءة من نصب فان قول الرسول مستقبل بالنسبة الى زلزلهم وان كان ماضيا بالنسبة  
 الى زمن التكلم وفحو سرت امس حتى ادخل البلد فال دخول مستقبل بالنظر الى ما  
 قبله وأما بالنظر الى زمن التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا أو حالا أو مستقبلا والغالب  
 فيها ان تكون للغاية كالآيتين السابقتين وعلامتها صلاحية الى موضعها وقد تكون  
 للتعليل فحو أسلم حتى تدخل الجنة وعلامتها صلاحية كي موضعها ويحتملها المثال  
 السابق وانما اضمريت أن بعدها التكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور وحتى ولا  
 يجوز اظهار أن بعدها لا في شعر ولا في نثر وقد أفهم كلامه ان الاستقبال شرط  
 لا تنصاف الفعل بعدها ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم أيضا فالنصب  
 واجب حينئذ وان كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان فان انتفى الاستقبال  
 بان أريد ما بعدها الحال تحققة أو حكاية فهي حرف ابتداء لا جارة وما بعدها واجب  
 الرفع لعدم الناصب والجازم ويجب مع ذلك ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما  
 بطل الاتصال اللفظي فيما بينهما وجب تحقق الاتصال المعنوي لتحقيق الغاية التي هي  
 مدلولها فحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه الا ن (و) رابعها (أو بمعنى الى) بان صلحت  
 مكانها وذلك اذا كان ما قبلها ينقض شيئا فشيئا (أو بمعنى الى) بان صلحت مكانها  
 فالاول فحو لا لزمك أو تعطيني حتى أي لا أفارقك الى ان تعطيني حتى (و) كقوله  
 لا تستنهلن الصعب أو ادرك النى فبالانقادت الآمال الا لصابر  
 والثاني فحو لا قتل الكافر أو يسلم أي الا ان يسلم (وقوله)

أو يرسل رسولا  
 والثاني وهو ما تضرع  
 أن بعده وجوباً باستتة  
 كي التجارة كما تقدم  
 ولام الجحود فحو وما كان  
 الله ليعذبهم وحتى  
 ان كان الفعل  
 مستقبلا فحو حتى  
 يرجع اليناموسى و  
 بمعنى الى او الاستقبال  
 لا يستنهلن الصعب  
 او ادرك النى ف  
 انقادت الآمال  
 الا لصابر وقوله

وكنيت اذا عجزت قنائة قوم \* (كسرت كعوبها أو تستقيما)

أى الا ان تستقيم والفعل فى هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر  
منسبك من الفعل المتقدم لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل أى ليكون لزوم منى أو  
اعطاء منه وليكون كسرى كعوبها أو استقامة منها أو يظهرك ان أو المنة كورة  
ليست مرادفة للحرفين المنة كورين كما توجهه عبارة المؤلف (و) خامسها (فاء السببية)  
وهى التى قصد بها الجزاء بان يكون ما قبلها سببا لما بعده (و) سادسها (واو المعية)  
أى التى تفيد معنى مع بان يكون ما قبلها مصاحبا لما بعده ما حلة كونها (مسبوقة)  
بنفى محض (أى خالص من معنى الاثبات) أو طلب بالفعل (أى بصيغة لا صالته فى  
ذلك بخلاف النفى المحض لا فرق فيه بين ان يكون بالفعل أو بالحرف أو الاسم مثال  
الفاء بعد النفى (فحولا يقضى عليهم فيموتوا) ونحو ما تأتىنا فتجد ثنا ان قصصت السببية  
أى ما تأتىنا محدد تأف يكون المقصود فى اجتماعها أو ما تأتىنا فكيف تجد ثنا فيكون  
المقصود فى الثانى لا تنفاه الاول ومثال الواو بعده أيضا نحو وما يعلم الله الذين جاهاوا  
منكم (ونحو ويعلم الصابرين) ومثال الفاء بعد الطلب نحو (لا تطغوا فيه فيهلك عليكم  
غضبي) والواو بعده نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ينصب تشرب أى لا يكن  
منك أكل السمك مع شرب اللبن والطلب يشمل سبعة أشياء الامر فحوز فى فا كرمك  
والنهي كما تقدم والدعاء نحو اللهم تب على فأتوب والاستفهام نحو هل تأتىنى فا كرمك  
والعرض نحو ألا تنزل عندنا فتصيب خير أو التخصيص نحو هـ لا اتقمت الله فيغفر لك  
والثنى نحو ليت لي ما لا فأج منه فهذه سبعة مع النفى المتقدم تصير ثمانية وهى المعبر  
عنها بالاجوبة الثمانية وما بعد الفاء فى هذه الامثلة فى تأويل مصدر معطوف على  
مصدر آخر متصيد مما قبل الفاء وأحق الفراء الترجى بالتمنى وتبعه ابن مالك قال انه  
ويجب قبوله لشبوهه سماعا كقراءة حفص عن عاصم نحو ليت لي ابلخ الأسباب أسباب  
السموات فأطاع بالنصب وأمثلة الواو هى أمثلة الفاء بتبديل الفاء بالواو قال أبو حيان  
فى الارتشاف ولا احفظ النصب جاء بعد الواو فى الدعاء ولا العرض ولا التخصيص ولا  
الرجاء فلا ينبغي ان يقدم على ذلك الا بسماع وتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية  
لاخراج العاطفتين على صريح الفعل والمستأنفتين وبسبق النفى أو الطلب لاجراج  
نحو زيد يأتينا فيجد ثنا فيمتنع نصبه والنفى بالمحض لاجراج النفى المنتقض بالانحو  
ما تأتىنا الا فتجد ثنا والنفى المتأو بنفى نحو ما تزال تأتىنا فتجد ثنا والنفى التالى لاستفهام  
تقررى نحو ألم تأتىنى فأحسن اليك فيمتنع النصب فيها والطلب بالفعل لاجراج  
الطلب بغيره فيمتنع معه النصب سواء كان باسم الفعل نحو صه فأحسن اليك أو  
بالمصدر نحو سقيما فيرويك أو بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فينام الناس (والجوازم)  
للمضارع (ثمانية عشر) جازما وترجع الى خمسة عشر كما سيظهر لك (وهى نوعان

كسرت كعوبها  
أو تستقيما \* فاء  
السببية وواو المعية  
مسبوقة بنفى محض  
أو طلب بالفعل نحو  
لا يقضى عليهم فيموتوا  
ونحو ويعلم الصابرين  
ولا تطغوا فيه فيهلك  
عليكم غضبي لا تأكل  
السمك وتشرب اللبن  
والجوازم ثمانية عشر  
وهى نوعان



حازم لفعل واحد وحازم لفعلين فالاول سبعة) لاختلاف في حرفيتها (وهي لم نحول  
 ياد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) فلم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا و ياد محزوم  
 ولم وكذا ما بعده (و) ثانيها (لما) آخرها في افادة ما ذكر (نحو لما يقض ما أمره) لكنها  
 تتأخر عنها باتصال نفيها بالحال ويتوقع ثبوتها ويجوز حذف محزومها وبعدهم مصاحبتها  
 لاداة الشرط بخلاف لم فان النفي بها لا يلزم اتصالها بحال بل قد يكون متصلا بنحو  
 أكن بدعائلك وبشقياقك ويكون منقطعاً بنحو لم يكن شيأ من كوراى ثم كان وقد يكون  
 مستترا كالآية السابقة ولا يجوز حذف محزومها الا في ضرورة ويجوز اتصالها باداة  
 شرط نحو ان لم ولولم ويجوز رفع الفعل بعدها في لغة بخلاف لما (و) ثالثها (ألم) هي لم  
 والهمزة لا تدخل لها في العمل وان دخلت لمعنى ولشدة امتزاجها بها صارت كالجزء  
 منها (نحو ألم نشرح لك صدرك) ألم تر أن الله وقرئ ألم نشرح بنصب نشرح واستدل  
 به بعضهم على ان لم تنصب في لغة قال ابن مالك وهو عند العلماء محمول على انه مؤكده  
 بالنون الحقيقية ففتح لما ما قبلها ثم حذف ونويت (و) رابعها (ألم) هي لما قرئت  
 بهمزة الاستفهام كما تقدم في ألم) كقوله

على حين عاتبت المشيب على الصبا \* فقلت ألم أصح والشيب وازع  
 وقوله أليكم يابني بكر اليكم \* ألم اتعرفوا منا اليقين  
 ألم اتعرفوا منا ومنكم \* كائب تطعنن وترميننا

(و) خامسها (لام الامر) وهي التي يطلب بها الفعل (و) مثلها لام (الدعاء) وهي في  
 الحقيقة لام الامر ولكن سميت بذلك تأديبا (نحو لينفق ذو سعة) مثال للام الامر  
 (امقض علينا ربك) مثال للام الدعاء ولام الطالب محركة بالكسر تشبيها باللام  
 التجارية لان الجزم بمنزلة الجرنم ان وليت عاطفا حازمتسببها نحو قايضه كوا قايلا  
 وليبكوا كثيرا وتدخل على فعل الغائب والمتكلم والمخاطب المجهول دون المعلوم  
 استغناء عنه بصيغة أفعل ولا يجوز حذفها الا في ضرورة الشعر (و) سادسها (لا)  
 المستعملة (في النهي) وهي التي يطلب بها ترك الفعل (و) مثلها الا المستعملة  
 في (الدعاء) وهي لا النافية في الحقيقة (نحو لا تحزن) لا تخافوا مثال للا الناهية ونحو  
 ربنا (لا تؤاخذنا) مثال للا الدعائية وعلات لا الجزم لانها نقيضة لام الامر ونظيرتها  
 بخلاف لا النافية اذا لا طلب فيها وتوجب فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد تعجب  
 فعل المتكلم كقوله

اذا ما خرجنا من دمشق فلانعد \* بها أبدا مادام فيها الجحراضم

(و) سابعها (الطلب) في قول ضعيف (اذا سقطت الفاء من المضارع) الواقع  
 (بعده) أي الطلب (وقصده الجزء) للطلب السابق عليه بان قدر مسببا عنه  
 (نحو) قل (تعالوا أتل) فأتل فعل مضارع تقدمه طلب وهو تعالوا وقصده الجزء فان

حازم لفعل واحد  
 وحازم لفعلين  
 فالاول سبعة  
 وهي لم نحول  
 ياد ولم يولد ولم  
 يكون له كفوا  
 واحد ولما يقض  
 ما أمره وألم  
 نشرح لك صدرك وألم  
 كقوله \* عاتبت المشيب على  
 الصبا \* فقلت ألم  
 أصح والشيب وازع  
 ولام الامر والدعاء نحو  
 لينفق ذو سعة ليقض  
 علينا ربك ولا في  
 النهي والدعاء نحو  
 لا تحزن لا تؤاخذنا  
 والطلب اذا سقطت  
 الفاء من المضارع  
 بعده وقصده الجزء  
 نحو قل تعالوا أتل

التلاوة مسببة عن اتيانهم فحزم بالطلب وعلامة جزمه حذف الواو والاصح ان الجزم باداة شرط مقسدة هي وفعل الشرط دل على ذلك الطلب المذكور والتقدير تعالى فان تأتوني اقل عليكم (و) مثله نحو (قوله

قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل) بسقط الواو بين الدخول فقول  
 أي ان تقفانيك فالبكاء مسبب عن وقوفها والطلب كما تقدم شامل للامر كما مثل  
 والنهي فحولاً قدن من الاستسليم والدعاء نحو ربي اغفر لي ادخل الجنة والاستفهام  
 نحو هل تكرهني أكرمك والتثنية فحوليت لي مالا أنفقته والعرض نحو ألا تنزل عندنا  
 تصب غير او التخصيص فحولوا تأتينا تجدنا ولا يشترط في الطلب هذا ان يكون  
 بالفعل بل يحزم الفعل في جوابه وان كان بغير الفعل نحو أين بيتك أزرك وحسبك  
 حديث ينم الناس وقوله مكانك تحمدي أو تستريحني ويشترط في الجزم  
 بعد النهي صحة اقامة شرط منفي مقامه فحولاً تسكفرت دخل الجنة فلا يقال لا تسكفر  
 تدخل النار وخالف الكسائي في هذا الشرط فجوز الجزم في المثال بتقدير ان بغير  
 نفي محتج بقوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب  
 بعض فانه لا يصح تقدير لا فيه مع انه ورد مجزوماً وهذا ونحوه محمول عند غيره على  
 ابدال الفعل من الفعل ولا حاجة له في قراءته بعضهم ولا تمن تستكثر بحوز كونه وصل  
 بذمة الوقف مع ما فيه من تحصيل تناسب الافعال المذكورة معه ولا يحسن جعله بدلاً  
 مما قبله لاختلاف معنيهما وعدم دلالة الاول على الثاني فان سقطت الفاء بعد غير  
 الطلب وهو الخبر المثبت والمنفي أو بعدد ولم يقصد دعاء بعد ما الجراء تعين الرفع (و)  
 النوع (الثاني) وهو (ما يحزم فعلين) بدخوله عليهما ابدال على ان الاول منهما سبب  
 والثاني مسبب (أحد عشر) جازما وتسمى أدوات الشرط لافادتها ان ما يليها شرط  
 وسبب ما يليه (وهو ان) موضوع للدلالة على مجرد تاليق الجواب على الشرط (نحو  
 ان نشأيد هيبكم) ان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله (وما) موضوع  
 للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط (نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله) ما نسخ  
 من آية أو نسخ ما فات (ومن) موضوع ان يعقل ثم ضمن معنى الشرط (نحو من يعمل سوءاً  
 يجزيه) ومن يتق الله يجعل له مخرجاً (ومهما) هو كما في ما وضع له (قوله)  
 أغركم من أن حببك قاتلي (وانك مهما تأمرى القلب يفعل)  
 وقولك مهما تعطيني أثبتك عليه (واذا) هو كان (نحو اذا ما تقم أقم) وقوله  
 وانك اذا ما تأت ما أتت أمر به تلف من اياه تأمر آتيا

وقوله ﴿قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل﴾ والثاني ما يحزم فعلين أحد عشر وهو ان نشأيد هيبكم وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومن تخوم من يعمل سوءاً يجزيه ومهما تأمرى وانك مهما تأمرى القلب يفعل ﴿اذا ما تقم﴾ واذا ما تقم

(وأي) بالتشديد موضوع بحسب ما يضاف اليه فتكون لمن يعقل في نحو أيهم يقيم أقم معه ولا لا يعقل في نحو أي الدواب تركب أركب ولا كان في نحو أي مكان تجلس اجلس وللزمان في نحو أي يوم تصم أصم معك وقد مثل لاي بمثال ليس الجواب فيه



فعلا لا فائدة ان ذلك غير لازم فيه كما يعلم أيضا مما سياتي (فحووا يا ما قد عوا فله الاسماء  
الحسنى) فجملة له الاسماء الحسنى من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط (وهي)  
موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط (كقوله

متى أضع العمامة تعرفوني) وقوله

متى تأتته تعشوا الى ضوء ناره \* تجد تحسيرا عند هان خيره موقد

(وأيان) هو كتي (كقوله \* أيان ما تعدل به الريح تنزل) وقوله

أيان تؤمنك تأمن غيرنا ومتى \* لم تدرك الامن من المالم تنزل حذرا

(وأيان) موضوع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط (فحووا يا ما تكتونوا يدرككم

الموت) وقوله \* أيان الريح تميلها تمل \* (وأي) هو كأي (كقوله

فأصبحت أي تأتتها تستجربها \* تجد حطبا جولا ونارا تأججا)

وقوله خيلي \* أي تأتيا تأتيا \* أعا غير ما يرضيك لا يحاول

(وحيثما) هو كأي (كقوله \* حيثما تستقيم يقدرك الله فجحا) في غابر الزمان

(وهذه الادوات الاحدى عشرة) الجازمة للفعلين (كأها أسماء) حتى مهما (الان

واذا ما فانهما حرفان) الاول باتفاق والثاني على الاصح ولذا كان ما عداهما اسماء فلا بد له

محل من الاعواب اما النصب أو الرفع لان أسماء الشرط مفعولة لفعل الشرط أو للابتداء

لا غير فسا كان منها اسم زمان أو مكان فهو في محل نصب على الظرفية بفتح الشرط

وما كان غير ذلك فهو في محل رفع بالابتداء ان كان فعل الشرط غير متعدي نحو من يقوم

أقيم معه والافان وقع عليه نحو من تضرب أضرب أو على ضميره أو متعلقه نحو من رأيت

أو أخاه فأكرمه فهو في محل نصب ويجوز في المثال الرفع أيضا على الابتداء وقد أفهم

كلامه أن الجزم بحيث واذا مخصوص باقتراح ما بهما كلفظ به وأما غيرهما فهو قسمان

قسم لا يلحقه ما وهو من ومهما وما وأي وقسم يجوز فيه الامران وهو الباقى (ويسمى

الفعل الاول) من الفعلين المجزومين بأحدى هذه الادوات (شرطا) لتعليق

الحكم عليه ولا يكون ماضى المعنى لانه مفروض حصوله في المستقبل فيمتنع مضيه

فلا تقول ان قام زيد أمس وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان تبين اني

كنت قلته (ويسمى الثاني) منهما (جوابا) لترتبه على الاول ترتيب الجواب على

السؤال (وجزاء) لان مضمونه جزاء لضمون الاول وهو الشرط لا يكون ماضى المعنى

لان حصوله معلق على حصول الشرط في المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل الثابت

على حصول ما يحصل في المستقبل وأما قوله تعالى ان كان قبضه قد من قبل فصدمت

فالمعنى فان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها ثم الفعلان ان كانا مضارعين فالجزم للفظهما

أو ماضيين فالجزم لمحلها أو مختلفين ماضيا ومضارعا أو عكسه فكل منهما حكمه

ولا يكون الشرط الا جملة فعلية خبرية فعلها متصرف غير مقرون بقد أو تنغيس أو

فحووا يا ما قد عوا فله  
الاسماء الحسنى ومتى  
كقوله متى أضع  
العمامة تعرفوني  
وأيان كقوله أيان  
ما تعدل به الريح تنزل  
وأيان فحووا يا ما تكتونوا  
يدرككم الموت وأي  
كقوله فأصبحت أي  
تأتها تستجربها  
تجد حطبا جولا ونارا  
تأججا وحيثما كقوله  
حيثما تستقيم يقدرك  
الله فجحا وهذه  
الادوات الاحدى  
عشرة كلها اسماء الا  
ان واذا ما فانهما حرفان  
ويسمى الفعل الاول  
شرطا ويسمى الثاني  
جوابا وجزاء





النعته هو التابع  
المشتق أو المؤول به  
المباين للفظ متبوعه  
والمراد بالمشتق اسم  
الفاعل كضارب واسم  
المفعول كضروب  
والصفة المشبهة كحسن  
واسم التفضيل  
كأعلم والمراد بالمؤول  
بالمشتق اسم الإشارة  
نحو مرتت بزید هذا  
واسم الموصول نحو  
مرتت بزید الذي قام  
وذو معنى صاحب  
نحو مرتت برجل  
ذی مال وأسماء  
النسب نحو مرتت  
برجل دمشق ومن  
ذلك الجملة وشرط  
المنعوت بها أن يكون  
نكرة نحو واتقوا يوم  
ترجعون فيه إلى الله  
وكذلك المصدر ويلزم  
أفراده وقد كبره  
تقول مرتت برجل  
عدل وبامرأة عدل  
وبرجلين عدل  
وبرجال عدل والنعته  
يتبع المنعوت في  
رفعه ونصبه وخفضه  
وتعريفه وتنكيره ثم  
أن رفع ضمير المنعوت  
المستتر فيه تبعه أيضا  
أفراده وتثنيته ووجهه

ويقال له الوصف والصفة (النعته هو التابع) أي التالي لما قبله فلا ينفصل عنه عليه  
وهو كالجنس شامل لغيره من التوابع وقوله (المشتق أو المؤول به) مخرج لغيره منها  
مأخذاً للتابع المشتق المكرر به لفظ المتبوع نحو زيد قائم قائم فإنه خارج بقوله  
(المباين للفظ متبوعه والمراد بالمشتق) ما دل على حدث وصاحبه وهو (اسم الفاعل  
كضارب واسم المفعول كضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كأعلم)  
بخلاف اسم الزمان والمكان والالاء فلا ينعته بالعدم دلالتها على ذلك وإن كانت  
مشتقة من المصدر دلالة على معنى منسوب إليه (والمراد بالمؤول بالمشتق) ما يفيد من  
المعنى ما يفيد المشتق وهو (اسم الإشارة) غير المكاني (نحو مرتت بزید هذا)  
أي الحاضر (واسم الموصول) غير من وما (نحو مرتت بزید الذي قام) أي المعلوم قيامه  
(وذو معنى صاحب نحو مرتت برجل ذي مال) أي صاحبه ومثلها ذو الطائفة  
(وأسماء النسب نحو مرتت برجل دمشقي) أي منسوب إلى دمشق وانظرت إلى رجل  
تتأري منسوب إلى التمر (ومن ذلك) أي المؤول بالمشتق (الجملة) فإنها قد ينعته  
بها نحو جاءني رجل قام أبوه لأن ذلك في معنى قائم أبوه وشرطها أن تكون خبرية مشتملة  
على ضمير يربطها بالموصوف ليحصل بها تخصيصه والالاء كانت احدية عنه (وشرط  
المنعوت بها أن يكون نكرة) أو ما في معناها لأنها في حكم النكرة لأنها بالمراد النكرة  
فلا يجوز أن ينعته بها المعرفة (نحو واتقوا يوم ترفعون فيه إلى الله) فجملة ترفعون  
في محل نصب نعت ليوما وهو نكرة وقوله ولقد أمر على اللئيم يسبني فجملة  
يسبني في محل جر نعت للئيم وهو وان كان معرفة لفظا لكنه نكرة معنى فجاز أن ينعته  
نظرا إلى معناه وان نظرا إلى لفظه فهي حال (وكذلك المصدر) ينعته به كثيرا ولكنه  
مع ذلك سماعي وهو عند الكوفيين مؤول بالمشتق وعند البصريين على تقدير  
مضاف (و) على كل من القولين (يلتزم أفرادها وقد كبره تقول مرتت برجل عدل  
وبامرأة عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل) وإنما التزم ذلك على القول الأول لأن  
المصدر من حيث هو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجره على أصله وأما على الثاني  
فكانهم قصده بذلك التنبيه على أن أصله برجل ذي عدل وامرأة ذات عدل  
وبرجلين ذوي عدل وبرجال ذوي عدل فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف إليه على  
ما كان عليه (والنعته) حقيقة كان أو سببيا (يتبع المنعوت) في اثنين من خمسة  
أي (في رفعه ونصبه وخفضه) أي في واحد منها (و) في (تعريفه وتنكيره) أي  
في واحد منها فلا تنعته معرفة بنكرة ولا نكرة معرفة ولا يكون النعته أعرف  
من منعوته بل مساويا له أو دونه (ثم إن رفع) النعته (ضمير المنعوت المستتر فيه تبعه  
أيضا) في اثنين من خمسة أي (في تذكيره وتثنيته) أي في واحد منها (وفي أفرادها  
وتثنيته ووجهه) أي في واحد منها فيصير به نكرة مع ما مر مطابقة له في أربعة من عشرة

في تذكيره وتثنيته وفي

تقول قام زيد العاقل ورأيت زيد العاقل ومررت بزيد العاقل وجاءت عند العاقل ورأيت

عند العاقل ومررت  
بم عند العاقل وجاء  
رجل عاقل ورأيت  
رجلا عاقلا ومررت  
برجل عاقل وجاء  
الزيدان العاقلان  
ورأيت الزيد بن  
العاقلين ومررت  
بالزيد بن العاقلين  
وجاء الزيدون العاقلون  
ورأيت الزيد بن  
العاقلين ومررت  
بالزيد بن العاقلين  
وجاءت الهندان  
العاقلتان ورأيت  
الهند بن العاقلتين  
ومررت بالهند بن  
العاقلتين وجاءت  
الهندات العاقلات  
ورأيت الهندات  
العاقلات ورأيت  
بالهندات العاقلات  
وأن رفع النعت الاسم  
الظاهر أو الضمير  
البارز لم يعتبر حال  
المنعوت في التذكير  
والأنثى والأفراد  
والثنائية والجمع بل  
يعطى النعت حكم  
الفعل فان كان فاعله  
مؤنثا أنت وان كان

سواء كان معنائه كالأمثلة إلا تية أم لسيبويه نحو جاء الرجل الحسن الوجه بنصب  
الوجه (تقول) في النعت الجاري على مدلوله حالة الرفع مع التذكير والأفراد  
والتعريف (قام زيد العاقل و) حالة النصب (رأيت زيد العاقل و) حالة الخفض  
(مررت بزيد العاقل و) تقول مع التأنيث والأفراد والتعريف (جاءت عند العاقل و)  
في الرفع (ورأيت عند العاقل و) في النصب (ومررت عند العاقل و) في الخفض (و)  
تقول مع التذكير والأفراد والتذكير (جاء رجل عاقل و) في الرفع (ورأيت رجلا  
عاقلا و) في النصب (ومررت برجل عاقل و) في الخفض (و) تقول مع التثنية والتذكير  
والتعريف (جاء الزيدان العاقلان و) في الرفع (ورأيت الزيد بن العاقلين و) في النصب  
(ومررت بالزيد بن العاقلين و) في الخفض وتقول مع التثنية والتذكير والتعريف  
رجلان عاقلان ورأيت رجلاين عاقلين ومررت برجلين عاقلين (و) تقول مع الجمع  
والتذكير والتعريف (جاء الزيدون العاقلون و) في الرفع (ورأيت الزيد بن العاقلين و)  
في النصب (ومررت بالزيد بن العاقلين و) في الخفض وتقول مع الجمع والتذكير  
والتعريف والتأنيث (جاءت الهندان العاقلتان و) في الرفع (ورأيت الهند بن  
العاقلتين و) في النصب (ومررت بالهند بن العاقلتين و) في الخفض وتقول مع التثنية  
والتأنيث والتعريف (جاءت امرأتان عاقلتان ورأيت امرأتين عاقلتين ومررت  
بامرأتين عاقلتين و) تقول مع الجمع والتأنيث والتعريف (جاءت الهندات  
العاقلات و) في الرفع (ورأيت الهندات العاقلات و) في النصب (ومررت بالهندات  
العاقلات و) في الخفض وتقول مع الجمع والتأنيث والتعريف (جاءت نساء عاقلات  
ورأيت نساء عاقلات ومررت بنساء عاقلات و) في ذلك كله رفع الفاعل بالمانعوت  
المستتر يسمى ذمنا حقيقيا وان رفع النعت الاسم الظاهر أو الضمير المنعوت  
(أو بفتح) الضمير البارز لم يعتبر حال المنعوت في النعت الأخيرة أي (في التثنية تذكير  
وأنثى والأفراد والتثنية والجمع بل يعطى النعت حكم النعت) المحال محل نصب  
أفراده لرفعها ما ذكره موافقة في التذكير والتأنيث مرفوعة لا منعوتة ولهذا قال  
(فان كان فاعله مؤنثا أنت) النعت (وان كان المنعوت به مذكرا) كمررت برجل  
حسنه أمه (وان كان فاعله مذكرا) النعت (وان كان المنعوت به مؤنثا)  
كمررت بأمرأة قاتمة أو بها (ويستعمل) النعت (بلفظ الأفراد) وهو بالانقضاء (ولا  
يشي ولا يجمع) لحلوله محل الفعل وان كان المنعوت مثنى أو مجموعا (تقول) في التعريف  
والأفراد (جاء زيد القاتمة أمه) بتأنيث النعت كما تقول قام أمه (وجاءت عند  
القائم أبوها) بتذكير النعت كما تقول قام أبوها (وتقول) في التذكير والأفراد (مررت

المنعوت به مذكرا وان كان فاعله مذكرا وان كان المنعوت به مؤنثا ويستعمل بلفظ الأفراد  
ولا يشي ولا يجمع تقول جاء زيد القاتمة أمه وجاءت عند القائم أبوها وتقول مررت



برجل فائمة أمه وبامرأة قائم أبوها وتقول مررت برجلين قائم أبوها ومررت برجال قائم أبواؤهم إلا ان سيبويه قال فيما اذا كان الاسم المرفوع **١٢١** بالنعته جمعاً كالمثال الاخير فالاحسن في النعته أن يجمع جمع

برجل قائم أمه) كما تقول قامت أمه (وبامرأة قائم أبوها) كما تقول قام أبوها (وتقول) في التثنية مع التنكير (مررت برجلين قائم أبوها) كما تقول قام أبوها ومع التعريف مررت بالزيدين القائم أبوها (و) تقول في الجمع مع التنكير (مررت برجال قائم أبواؤهم) كما تقول قام أبواؤهم ومع التعريف مررت بالمسلمين القائم أبواؤهم (الا ان سيبويه) استثنى من كونه كالفعل في الافراد مسألة واحدة فانه (قال فيما اذا كان الاسم المرفوع بالنعته جمعاً كالمثال الاخير فالاحسن في النعته أن يجمع جمع تكسير فيقال مررت برجال قياسم أبواؤهم ومررت برجل قعود غلمانته فهو أفصح من قولك مررت برجال (قائم أبواؤهم و) برجل (قاعد غلمانته بالافراد) للنعته الذي هو قياس الفعل (والافراد كما تقدم أفصح من جمع) النعته جمع (التصحيح نحو مررت برجال قائم أبواؤهم و) برجل قاعد غلمانته (بل هو ضعيف لا فصيح لانه يشبه يقومون أبواؤهم ويقعدون غلمانته وهذا ضعيف أيضاً لاختصاصه بلغة طي) هذه أمثلة النعته الرفع للاسم الظاهر (الملابس لضم المنعوت ويسمى نعتاً سيبياً بحريانه على غير من هوله (ومثال) النعته (الرفع للضمير البارز قولك جاء في غلام امرأة ضاربته هي) كما تقول ضربه هي (وجاءتني أمه رجل ضاربها هو) كما تقول ضربه هو (وجاء في غلام رجلين ضاربهما) كما تقول ضربه هما (وجاء في غلام رجال ضاربهم) كما تقول ضربه هم ومن قال ضربه هوهم قال ضاربوه هم وجمع التكسير كضاربهم أفصح من جمع التصحيح كما تقدم حرفاً بحرف (و) النعته (فائدته) حقيقة كان أوسيبياً (تخصيص المنعوت ان كان نكرة فهو مررت برجل صالح) فصالح خصص الرجل ورفع عنه احتمال الشركة (وتوضيحه) في المعارف (ان كان معرفة فهو جاء زيد العالم) فيما اذا كان زيدا ان أوزيد فالعالم أخرج زيداً عن الابهام وأظهر المراد به والفرق بين التخصيص والتوضيح ان التناول في التخصيص بحسب المعنى وفي التوضيح بحسب اللفظ والاصل في النعته ان يؤتى به لاحد هذين المعنيين (وقد يكون مجرد المدح) أي مدح المنعوت أي الثناء عليه وذلك فيما اذا تعين المنعوت عند المخاطب بدون النعته (فحسب الله الرحمن الرحيم أو مجرد الذم) له اذا تعين كذلك (نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو الترحم) عليه (نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو للتوكيد) أي لتوكيد المعنى الذي علم من المنعوت (نحو) ثلاث عشرة كاملة) فان معنى النعته مفهوم من لفظ عشرة ضمناً وفائدة ذكره تأكيد ذلك المعنى (واذا كان المنعوت معلوماً بدون النعته) حقيقة أو ادعاء (حاز في النعته الاتباع) لما قبله في اعرابه وهو الاصل (و) جاز فيه (القطع) عنه اذا لم يكن للتأكيد أو جازياً على

تكسير فيقال مررت برجال قياسم أبواؤهم ومررت برجل قعود غلمانته فهو أفصح من قولك مررت برجال (قائم أبواؤهم و) برجل (قاعد غلمانته بالافراد) للنعته الذي هو قياس الفعل (والافراد كما تقدم أفصح من جمع) النعته جمع (التصحيح نحو مررت برجال قائم أبواؤهم و) برجل قاعد غلمانته (بل هو ضعيف لا فصيح لانه يشبه يقومون أبواؤهم ويقعدون غلمانته وهذا ضعيف أيضاً لاختصاصه بلغة طي) هذه أمثلة النعته الرفع للاسم الظاهر (الملابس لضم المنعوت ويسمى نعتاً سيبياً بحريانه على غير من هوله (ومثال) النعته (الرفع للضمير البارز قولك جاء في غلام امرأة ضاربته هي) كما تقول ضربه هي (وجاءتني أمه رجل ضاربها هو) كما تقول ضربه هو (وجاء في غلام رجلين ضاربهما) كما تقول ضربه هما (وجاء في غلام رجال ضاربهم) كما تقول ضربه هم ومن قال ضربه هوهم قال ضاربوه هم وجمع التكسير كضاربهم أفصح من جمع التصحيح كما تقدم حرفاً بحرف (و) النعته (فائدته) حقيقة كان أوسيبياً (تخصيص المنعوت ان كان نكرة فهو مررت برجل صالح) فصالح خصص الرجل ورفع عنه احتمال الشركة (وتوضيحه) في المعارف (ان كان معرفة فهو جاء زيد العالم) فيما اذا كان زيدا ان أوزيد فالعالم أخرج زيداً عن الابهام وأظهر المراد به والفرق بين التخصيص والتوضيح ان التناول في التخصيص بحسب المعنى وفي التوضيح بحسب اللفظ والاصل في النعته ان يؤتى به لاحد هذين المعنيين (وقد يكون مجرد المدح) أي مدح المنعوت أي الثناء عليه وذلك فيما اذا تعين المنعوت عند المخاطب بدون النعته (فحسب الله الرحمن الرحيم أو مجرد الذم) له اذا تعين كذلك (نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو الترحم) عليه (نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو للتوكيد) أي لتوكيد المعنى الذي علم من المنعوت (نحو) ثلاث عشرة كاملة) فان معنى النعته مفهوم من لفظ عشرة ضمناً وفائدة ذكره تأكيد ذلك المعنى (واذا كان المنعوت معلوماً بدون النعته) حقيقة أو ادعاء (حاز في النعته الاتباع) لما قبله في اعرابه وهو الاصل (و) جاز فيه (القطع) عنه اذا لم يكن للتأكيد أو جازياً على

مشاربه (ومعنى القطع ان ترفع النعت) الجارى على وفق ما قبله من نصب أو جر (على أنه خبر مبتدأ محذوف أو تنصبه) ان كان على وفق ما قبله من رفع أو جر (بفعل محذوف) فيقطع من الجرى الى الرفع أو النصب (نحو الحمد لله الحميد) فقد (أجاز فيه سيبويه) ثلاثة أوجه (الجر على الاتباع) وهو الأصل (والرفع بتقدير هو) على أنه مبتدأ والحمد خبره (والنصب) على المفعولية (بتقدير أمدح) ويجوز أن يقطع من النصب الى الرفع ومنه الى الرفع أيضا فيصير في نعت كل من المرفوع والجر وثلاثة أوجه والمنصوب وجهان ثم النعت المقطوع ان كان لجر مدح أو ذم أو ترحم وحب حذف المبتدأ أو الفعل وان كان لغير ذلك جاز ذكره ولا فرق في جواز القطع بين اتحاد النعت وتعدد (واذا تكررت النعوت) أى تعددت (لواحد فان كان المنعوت معلوما بدوئها) بان استغنى عن جميعها (جاز اتباعها كلها وقطعها كلها) وجاز الجمع بينهما (و) هو (اتباع البعض وقطع البعض) لكن (بشرط تقديم) النعت (المتبع) على النعت المقطوع وانما اشترط ذلك لان الاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية أو لما فيه من الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه (وان لم يعرف) مسماه (الاجمعه ووعها) أى بجمعيها بان احتاج اليها في تخصيصه أو توضيحه (وجب اتباعها كلها) له لتزويدها منه منزلة الشئ الواحد (وان تعين ببعضها) بان استغنى عن بعضها دون بعض (جاز فيما عدا ذلك البعض) الذى تعين به (الأوجه الثلاثة) الاتباع والقطع الى الرفع أو النصب والجمع بين الاتباع والقطع بشرط تقديم المتبع وتعين الاتباع فى البعض الذى تعين به

### باب العطف

هو لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه (والعطف) اصطلاحا (نوعان عطف بيان وعطف نسق) ولكل واحد منهما أحكام تخصه معرفته بغير ما بعد معرفته (فعطف البيان) أى فعطوف البيان (هو التابع) لما قبله (المشبه للنعت) في توضيح متبوعه ان كان معرفة) لكن النعت يوضح متبوعه بحسب معنى فيه وعطف البيان يوضحه بحسب الذات (نحو) قوله

(أقسم بالله أبو حفص عمر) ما مسمها من نقب ولا دبر

فهو عطف بيان لا يى خفض ذكر لا يضاحه (و) فى (تخصيصه ان كان نكرة) بناء على تجويزه فى النكرات (نحو هذا خاتم حديد) فحديد (بالرفع) عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه وانما قال بالرفع لانه يجوز فيه النصب والجر أيضا كما تقدم وخرج بقوله المشبه للنعت النعت فان شبه الشئ غير هو بما بعده بقية التوابع لكونها غير موضحة ولا تخصصة وفهم منه ان البيان والمبين لا يختلفان تعريفا وتكبرا وسمى هذا عطف بيان لان المتكلم رجع الى الأول فأوضحه به ولم يحتاج الى حرف لانه عين

ومعنى القطع أن ترفع النعت على أنه خبر مبتدأ محذوف أو تنصبه بفعل محذوف نحو الحمد لله الحميد أجاز فيه سيبويه الجرى على الاتباع والرفع بتقدير هو والنصب على المفعولية بتقدير أمدح وإذا تكررت النعوت لواحد فان كان المنعوت معلوما بدوئها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها واتباع البعض وقطع البعض بشرط تقديم المتبع وان لم يعرف مسماه (الاجمعه ووعها) أى بجمعيها بان احتاج اليها في تخصيصه أو توضيحه (وجب اتباعها كلها) له لتزويدها منه منزلة الشئ الواحد (وان تعين ببعضها) بان استغنى عن بعضها دون بعض (جاز فيما عدا ذلك البعض) الذى تعين به (الأوجه الثلاثة) الاتباع والقطع الى الرفع أو النصب والجمع بين الاتباع والقطع بشرط تقديم المتبع وتعين الاتباع فى البعض الذى تعين به

### باب العطف

والعطف نوعان عطف بيان وعطف نسق فعطف البيان هو التابع المشبه للنعت في توضيح متبوعه ان كان معرفة نحو أقسم بالله أبو حفص عمر وهو تخصيصه ان كان نكرة نحو هذا خاتم حديد بالرفع



الاول (ويفارق النعت في كونه جامدا غير مؤول بمشتق والنعت مشتق او مؤول بمشتق) لانه يدل على معنى منسوب الى غيره والجمادى دلالة له على ذلك بالوضع (ويوافق) عطف البيان (متبوعه) كالنعت الحقيقي (في اربعة من عشرة في واحد من اوجهه الاربعة وفي واحد من التذكير والتأنيث وفي واحد من التعريف والتذكير وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع) وهذه العشرة هي التي مرت في النعت (ويصح في عطف البيان) اي ويصح فيما حكم عليه به ان عطف بيان باعتبار كونه موضعا او مخصصا لمتبوعه (ان يعرب بدل كل من كل) باعتبار كونه مقصودا بالنسبة على نية تكرار العامل لا قاذفة تقرير معنى الكلام وتوكيده (في الغالب) أي في غالب استعمالاتهم وخرج ما اذا وجب ذكره او امتنع احد لانه محل الاول في هاتين المسئلتين يمتنع الحكم عليه بالبدلية فالاولى فحق قولك ههنا قام زيد أخوها فأنحوها عطف بيان لزيد لا يدل منه لان البدل في نية تكرار العامل فيصير من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها من رابط لها بالابتداء الثانية فحق قولك فالحرف عطف بيان لا يدل اذا لم يحل محل الاول لاستلزامه اجتماع ال وحرف النداء وهو يمتنع وقد يتعين في التسابع ان يعرب بدلا لعطف بيان وذلك اذا كان الاول أوضح من الثاني فحق قولك عيسى فعمسى يدل لعطف بيان لان البيان لا يكون دون مبدئه في الايضاح بل مثله أو أوضح (وأما عطف النسق) أي المعطوف بالحرف عطف نسق يفتح السمين والنسق ما جاء على نظام واحد يقال هذا على نسق هذا أي على نظامه فيسمى التسابع المتكورا نسقا لان ما بعد حرف العطف على نظام ما قبله في اعرابه (فهو التسابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة) وقوله التسابع يتناول سائر التوابيع وقوله الذي يتوسط الى آخره مخرج لما عداه والمراد بتوسط الحرف ان تكون تبعية الثاني للاول بواسطة الحرف فلا ترد الصفة المعطوفة على مثلها ولا الجملة المقرونة بتم المؤكدها جملة أخرى لان التبعية حاصلة فيهما بغير الحرف واطلاق العاطف عليه محارز وقد صرح ابن الحاجب في أماليه بان مثل جاء زيد العالم والعاقل ليس بعطف على التحقيق وإنما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وإنما حسن دخول العاطف بنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير (وهي الواو والفاء وثم وحتى) في بعض المواضع (وأم وأو واما) في رأي ضعيف (وبل ولا ولكن) وهذه الحروف قسمان لانها اما أن تقتضي التشريك في الاعراب والمعنى أو في الاعراب فقط (فالسبعة الاولى) وهي الواو واما وما بينهما (تقتضي التشريك في الاعراب) لان ما بعدها يتبع ما قبلها في اوجه الاعراب من رفع أو غيره (والمعنى) لان ما قبلها ان كان مثبتا أو منفيما فاما بعد ما اشار به في ذلك (والثلاثة الباقية تقتضي التشريك في الاعراب فقط) أي دون المعنى فاذا تقرران هذه الحروف تشريك ما بعدها

ويفارق النعت في كونه جامدا غير مؤول بمشتق والنعت مشتق او مؤول بمشتق ويوافق متبوعه في اربعة من عشرة في واحد من اوجهه الاربعة وفي واحد من التذكير والتأنيث وفي واحد من التعريف والتذكير وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع ويصح في عطف البيان ان يعرب بدل كل من كل في الغالب وأما عطف النسق فهو التسابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة وهي الواو والفاء وثم وحتى وام وأو واما وبل ولا ولكن فالسبعة الاولى تقتضي التشريك في الاعراب والمعنى والثلاثة الباقية تقتضي التشريك في الاعراب فقط

ففيما قبلها في الاعراب (فان عطفت) أنت (بها على مرفوع) لفظاً أو تقدير من اسم  
أو فعل (رفعت) ذلك المعطوف لفظاً أو تقدير (أو على منصوب) كذلك (نصبت)  
ذلك المعطوف كذلك (أو على) اسم (مخفوض) كذلك (خففت) ذلك المخفوض  
كذلك (أو على) مضارع (محزوم) كذلك (جزمت) ذلك المعطوف كذلك فتبعه  
عطف النسق تكون في جميع الاعراب لوروده في الاسماء والافعال بخلاف النعت  
وما شابهه فانه لا يدخل فيه الجزم لخصوصيته بالاسماء وشرط عطف الفعل على  
الفعل اتحاد زمانيهما في الاستقبال والمضي سواء اتحد نوعاهما في الفعلية أم اختلف  
(نحو صدق الله ورسوله) مثال لعطف الاسم على الاسم في الرفع ونحو (ومن يطع الله  
ورسوله) مثال في النصب ونحو (آمنوا بالله ورسوله) مثال في الخفض ومثال عطف  
الفعل على الفعل في الرفع نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون وفي النصب نحو وهي  
به بلدة ممتدة ونسقيه وفي الجزم نحو (وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم  
أموالكم) وانما تعددت هذه الحروف لتعدد معانيها (و) ذلك أن (الواو) يطلق  
الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي للمعطوف عليه من غير ملاحظة  
فيما بقيد معينة ولا غير وان كانت في الخارج لا تنفلت عن ذلك ولما اقال في المعنى  
وقول بعضهم انها للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي  
للجمع لا بقيد قولك جاء زيد وعمرو وقيل محتمل مجيئها معا وسبق زيد لعمر وبعدها  
والعكس ومن ثم جاز (نحو جاء زيد وعمرو قبله أو معه أو بعده) قال ابن مالك وكونها  
للجمعية راجع للترتيب كثير وعكسه قليل والقول بانها للترتيب يرد قولك اختصم  
زيد وعمرو وتضارب بكر وخالد والمال بين هذا وابني وقد ترد للترتيب نحو السكامة اسم  
وفعل وحرف وقوله كما الناس مجرور عليه وجارم وذكر ابن مالك ان  
استعمالها فيه أجود من أو (والفاء) للجمع بين المتعاطفين في الحكم (لترتيب)  
المعنوي بان يكون المعطوف بها لاحقا للمعطوف عليه في حكمه (والتعقيب) أي  
وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلامهلة (نحو أماته فأقبره) والتعقيب في كل  
شيء بحسبه يقال تزوج فلان فولد له اذ لم يكن بين الزواج والولادة الامدة الجمل مع لحظة  
الوطء ومقدمته وان كانت مدته متطاولة وتقول دخلت مكة فالمدينة اذ لم يكن بينهما  
الامسافة الطريق ولا يعترض على هذا الترتيب بقوله تعالى أهلكنها فاجاءها بأسنا  
لان المعنى أردنا أهلها وقد تكون الفاء للترتيب الذي كرى بان يكون وقوع  
المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ والذي كلف لا أن معنى الثاني وقع بعد  
زمان وقوع الاول وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى نحو  
توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه ويتقضى السببية كثيرا ان كان  
المعطوف جملة نحو فوكره موسى فقضى عليه ونحو زني ما عز فرجهم (وثم) كالفاء في

فان عطفت بها على  
مرفوع رفعت أو على  
منصوب نصبت أو  
على مخفوض خففت  
أو على محزوم جزمت  
نحو صدق الله ورسوله  
ومن يطع الله ورسوله  
آمنوا بالله ورسوله  
وان تؤمنوا وتتقوا  
يؤتكم أجوركم ولا  
يسألكم أموالكم  
والواو يطلق الجمع  
نحو جاء زيد وعمرو قبله  
أو معه أو بعده والفاء  
لترتيب والتعقيب  
نحو أماته فأقبره وثم



افادتها (ل) لجمع و (الترتيب و) لكنها تخالفها في انها للهالة أي (الترابي) بان يكون  
 المعطوف بها مترادفا عن المعطوف عليه في حكمه بالزمان (نحو) فأقبره (ثم اذا شاء  
 أنشره) وأما قوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم فالتقيد بخلقنا اباكم ثم صورناكم  
 محذوف مضاف وقد يتخلف عن التراخي تقول أعجبتني ما صنعت اليوم ثم ما صنعتته  
 أمس أعجب لآن ثم في ذلك الترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبار بين (والعطف بحتى  
 قليل) في كلامهم وأنكره الكوفيون بالكساية ويحملون نحو جاء القوم حتى أبوك  
 ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أيتك على ان حتى فيه ابتداء ثبوت وان ما بعدها  
 على ضمير عامل وهي كالأول للجمع بين المتعاطفين وفي افادتها للترتيب خلاف  
 وجعل في التسميل القول بعدم افادتها له هو الاصح واقتصر عليه ابن هشام في المغني  
 (و) العطف بها (يشترط فيه) أمور ثلاثة (أن يكون المعطوف بها اسما ظاهرا) كما  
 ان ذلك شرط محرورها فلا يقال قام الناس حتى أنا وكونه ظاهرا لم يشترطه الا  
 ابن هشام الخضر اوى قال في المغني ولم أقف عليه لغيره (وان يكون بعضا من  
 المعطوف عليه) حقيقة أو كماله في قوة أو ضعفا فلا يقال جاء زيد حتى عمرو ولا  
 الرجال حتى النساء (و) ان يكون (غاية له) أي للمعطوف عليه ومعنى الغاية آخر الشيء  
 (نحو) قوله قهرناكم حتى السكينة فأنتمو \* تهابوتنا حتى بنينا الاصاغرا  
 وقولك (أ) كات السمكة حتى رأسها بالنصب لما بعدها بابتداء تقدير كونه عاطفة  
 ولا خلاف حينئذ في وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها (ويجوز الجرح) له (على ان حتى)  
 في المثال (جاءة كما تقدم) ذلك (في المخفوضات) وفي دخول الغاية حينئذ فيما قبلها  
 احتمالا لان (ويجوز الرفع) له (على ان حتى) فيه (ابتداء ثبوت) أي يكون ما بعدها  
 مستأنفا لا تعلق له بما قبله من حيث الاعراب (ورأسها مبتدأ والخبر محذوف أي  
 حتى رأسها مأكول) وانما جاز في هذا لان ما بعدها جزء مما قبلها ولم يتعذر دخول  
 فيما قبله وقد منع بعض البصريين الرفع في هذا المثال ونحوه مما الخبر فيه غير مذكور  
 لا يلزم تهيموا العامل للعمل وقطعه عنه ثم الغاية قد تكون غاية في زيادة حسنة نحو  
 فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الألوف أو معنوية نحو مات الناس حتى الانبياء أو  
 في نقص كذلك نحو المؤمن يجرى بالحسنات حتى مثقال ذرة ونحو غلبت الناس حتى  
 الصبيان (وام) موضوع (الطلب التعيين) من المخاطب (ان كانت) واقعة (بعد  
 هزة داخلية على احد المستويين) في الحكم في ظن المتكلم بعد ثبوت احد هما عنده  
 فاذا قيل أريد عنده أم عمرو فهو عالم بأن احدهما عند المخاطب والسؤال بأمر والهزة  
 انما هو عن تعيينه فيجاب بالتعيين لانه هو المطلوب المستفهم فيقال في الجواب عن  
 السؤال المذكور زيد أو يقال عمرو ولا يقال لا ولا نعم ولا احدهما عندي وهو اعلم ان  
 ام نوعان متعسلة ومنقطعة فالمنصلة هي المسبوبة هزة يطلب بها وبام التعيين كما

الاسترتيب والترابي  
 نحو ثم اذا شاء أنشره  
 والعطف بحتى قليل  
 ويشترط فيه أن  
 يكون المعطوف بها  
 اسما ظاهرا وان يكون  
 بعضا من المعطوف  
 عليه وغاية له نحو  
 كات السمكة حتى  
 رأسها بالنصب ويجوز  
 الجرح على ان حتى  
 جاءة كما تقدم في  
 المخفوضات ويجوز  
 الرفع على ان حتى  
 ابتداء ثبوت رأسها  
 مبتدأ والخبر محذوف  
 أي حتى رأسها  
 مأكول وأمر لطب  
 التعيين ان كانت  
 بعد هزة داخلية على  
 احد المستويين

مثلنا أو بهمنة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر سواء كانت هي والجملة  
المعطوف عليها فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين نحو سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم  
ونحو سواء عليكم أذعنتموهن أم أنتم صامتون وسميت أم فيها متصلة لأن ما قبلها  
وما بعدها لا يغني أحدهما عن الآخر والفرق بينهما أن المسبوقة بهمنة التسوية  
لا تستحق جوابا لأن المعنى معها ليس على الاستقهاام والكلام معها يحتمل التصديق  
والاستكنايب لأنه خبر ولا يقع إلا بين جملتين هما معها في تأويل المصدر بخلاف أم التي  
ذكرها المؤلف في جميع ذلك وأما المنقطعة فهي الخالية من ذلك ومعناها الاضراب  
كبل ولم يتعرض لها المؤلف وتختص بالجملة نحو أم هل تستوى الظلمات أي بل هل  
(واو) موضوع لا أحد الشئين أو الأشياء مبهما مفيدة (للتخير) بعد الطلب وقيل  
ما يمنع فيه الجمع مع ما قبله (أو الأباحة بعد الطلب) أيضا وقيل ما يجوز فيه الجمع مع  
ما قبله فالأول (نحو تزوج هند أو اختها) ويمتنع الجمع بينهما ومن التخييرات  
الكفارة والفسدية (و) الثاني نحو (جالس العلماء أو الزهاد) ويجوز الجمع بينهما وإذا  
أدخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم آثما أو كفورا أي لا تطع  
واحد منهم إلا أنها تدخل للنهي عما كان مباحا وكذا حكم النهي الداخلة على التخيير  
(و) مفيدة (للسك) من المتكلم بعد الخبر وشك المخاطب ناشئ عنه (أو الأبهام)  
على السامع بعد الخبر ايضا مع علم المتكلم بالحال ويعبر عنه بالتشكيك أي ايقاع  
السامع في الشك (أو التفصيل) في ذي النسبة (بعد الخبر) أيضا فالأول (نحو لبنا  
يوما أو بعض يوم) والثاني نحو (وأنا أو يا كم لعل هدى) والثالث نحو (كونوا هودا  
أو نصارى) أي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وقد تأتي  
للتقسيم نحو السكامة اسم أو فعل أو حرف والاضراب نحو وأرسى لنا إلى مائة ألف  
أو يزيدون أي بل يزيدون ولما طلق الجمع كقوله لله لنفسى تقاهما أو عليها جورها  
أي وعليها (وأما بكسر الهمة) المسبوقة بمثلها (مثل أو) مفيدة (بعد الطلب) التخيير  
أو الأباحة (و) بعد (الخبر) الشك أو الأبهام أو التفصيل (نحو تزوج أبا هند أو أبا  
أختها) مثال للتخيير (وبقية الأمثلة واضحة) نحو تعلم أبا فقه أو أبا فحوا ونحو جاء أبا  
زيد وأما عمرو ونحو أبا شاكرا وأما كفورا وقد يستغنى عن أما الثانية بالأ كقوله

فأما إن تكون أخى اصدق لله فأعرف منك غشام من سمين

والأفاطرحنى واتخذنى لله عدوا أتقيك وتقينى

وقد يستغنى عنها وعن الواو بأ ونحو قام أبا زيدا وعمرو وقد يستغنى عن الأولى كقوله

سقطه الرواء من صيف لله وأما حريف فلن يعدهما

(وقيل) أنها غير عاطفة كالأولى وإن أفادت ما أفادته أو (إن العطف أبا هو بالواو)

لأنه لا يلزم اجتماع حرفي عطف يكون أحدهما لغوا (وإن أبا حرف تفصيل كالأولى

والتخيير أو الأباحة  
بعد الطلب نحو تزوج  
هند أو أختها  
وجالس العلماء أو  
الزهاد والشك أو  
الأبهام أو التفصيل  
بعد الخبر نحو لبنا  
يوما أو بعض يوم وانا  
أو يا كم لعل هدى  
كونوا هودا أو نصارى  
وأما بكسر الهمة  
مثل أو بعد الطلب  
والتخيير نحو تزوج أبا  
هند أو أبا أختها وبقيت  
الأمثلة واضحة وقيل  
إن العطف لغوا  
بالواو وإن أبا حرف  
تفصيل كالأولى



فإنها حرف تفصيل (لا عطف باتفاق واختار هذا القول ابن مالك وأجيب بان الواو  
تعطف اما الثانية على اما الاولى واما تعطف ما بعدها على ما بعدها اما المتقدمة قال  
ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب (وبل) موضوعه (للاضراب غالبا)  
وشروط العطف بها افراد معطوفها وان يسبق بايجاب او امر أو نفي أو نهي ومعناها  
بعد الاولين صرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف (فحوقام زيد بل عمرو) أي  
بل قام عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت فكانه لم يجر عليه حكم لا بالقيام  
ولا بعدمه والاشعار عنه بالقيام ابتداء لم يكن عن قصد فانه انصرف عنه بل ومعناها  
بعد الاخيرين تقرير حكم ما قبلها واثبات نقيضه لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو أي  
بل قام عمرو وزيد منفي عنه القيام وأجازا لم يرد مع هذا صرف حكم ما قبلها الى ما بعدها  
والمعطوف عليه كأنه مسكوت عنه فعلى قوله يجوز ما زيد قائم بل قاعدة بالانصب على  
معنى ما هو قاعدا واسم العمل العرب على ما ألف ما أجازها (ولكن) موضوعه  
(للاستدراك) وشروط العطف بها افراد معطوفها ووقوعها بعد نفي أو نهي وعدم  
اقتنائها بالواو وهي كبل بعد ما في أنها تقرير حكم ما قبلها وثبت نقيضه لثانيها (نحو  
ما مررت برجل صالح لكن طامح) أي لكن مررت برجل طامح فان وقعت بعد ايجاب  
أو امر أو نفي أو أو تلتها جملة فهي حرف ابتداء للاستدراك (ولا) موضوعه (لنفي  
الحكم) الثابت للمعطوف عليه (عما بعدها) وقصره على المعطوف عليه اذ لا يعطف  
بها الا بعد ايجاب (نحو جاء زيد لا عمرو) فالجى ثابت لزيد منفي عن عمرو وأمر نحو  
اضرب زيد إلا عمرا أو نداء نحو يا ابن أخي لا ابن عمي ومحل العطف بهما ما اذا لم تقترن  
بعاطف فان اقترنت به نحو جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا ردا لما قبلها  
وايست عاطفة

### باب التوكيد

ويقال له التأكيد وهو مصدر بمعنى المؤكد بكسر الهمزة وكاف وعرفه ابن مالك في شرح  
الكافية بأنه تابع بقصد به كون المتبوع على ظاهره (والتوكيد ضربان) توكيد  
(لفظي) منسوب الى اللفظ لمصولة من تكريره (و) توكيد (معنوي) منسوب الى  
المعنى لمصولة من ملاحظته (فاللفظي اعادة اللفظ الاول بعينه) وانما يكون عند  
ارادة المتكلم ان يدفع غفلة السامع او ظنه بالتكلم الغلط وهو جار في كل لفظ (سواء  
كان اسما نحو جاء زيد أو فعلا) خاليا عن الفاعل (نحو) قولك (أتاك أتك  
اللاحقون) او مع فاعله المضمرة نحو (احبس احبس او حرقوا) قوله  
(لا لا أوبح بحب بثنة انها) اخذت على موافقها وهودا  
ولا فرق في اللفظ المكررين ان يكون مفردا كما تقدم او مركبا اضافيا او مزجيا (او جملة)  
اسمية او فعلية والاكثر اقترانها بالعاطف نحو كذا سبعة علمون ثم كذا سبعة علمون وقد

فإنها حرف تفصيل  
وبل للاضراب غالبا  
نحو وقام زيد بل عمرو  
ولكن للاستدراك  
نحو ما مررت برجل  
صالح لكن طامح ولا  
لنفي الحكم عما بعدها  
نحو جاء زيد لا عمرو  
باب التوكيد  
والتوكيد ضربان  
اللفظي ومعنوي  
فاللفظي اعادة اللفظ  
الاول بعينه سواء  
كان اسما نحو جاء زيد  
زيد أو فعلا نحو  
أتاك أتك اللاحقون  
احبس احبس  
او حرقوا  
لا لا أوبح بحب بثنة  
انها اخذت على  
موافقها وهودا  
او جملة

يتمين تركه اذا توهم التمدد (نحو ضربت زيداً ضربت زيدا) قيل وجريانه في كل لفظ  
 منافي لتعريف التسابع بانه كل ثان اعرب باعراب سابقة من جهة واحدة ثم  
 التوكيد اللفظي ليس مقصودا على اعادة الاول بعينه بل يكون ايضا تقوية الاول  
 بموافق له معنى نحو سبلا فاجال ان معنى الفجاج والسبل واحد وان اختلفا لفظا قال  
 الدماميني او بموافق في الزنة يحصل به مع التقوية ترزين اللفظ وان لم يكن له في حال  
 الافراد معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان (و) التوكيد (المعنوي) وهو تابع  
 بقرار المتبوع في النسبة او الشمول وله (الفاظ معلومة) تحفظ ولا يقاس عليها  
 الفاظ اخر (وهي النفس والعين) ويؤكدهما الرفع توهم الاسناد الى غير المتبوع  
 الا ترى ان قولك جاء زيد ظاهر في نسبة المحيى الى زيد ومحمّل لان يكون الجحاشي خبره  
 او متاعه او غير ذلك بارتكاب مجاز فاذا اتيت بالنفس أو العين المعبر بها عنها وقلت  
 جاء زيد نفسه او عينه ارتفع ذلك الاحتمال المجازي وثبت الفعل بحقيقة المؤكد  
 (وكل وجميع وعامة وكلا وكذا) وهذه يؤكدهما الرفع توهم ارادة الخصوص بما  
 ظاهره العموم فانك اذا قلت جاء اهل مكة احتمل محيى الكل وهو ظاهر واحتمل ارادة  
 محيى علمائهم واشرافهم بما ظاهره العموم فيقولك كلهم أو جميعهم أو عامتهم ارتفع  
 ذلك الاحتمال المجازي وعلم ان المراد جميعهم ولم يتخلف منهم أحد وكذا اذا قلت جاء  
 الزيدان كلاهما والهندان كلتاها أفاد ذكر كلا وكلتا رفع احتمال أن الجحاشي أحد  
 الزيدين أو إحدى المرأتين والتوكيد بجميع وعامة غريب (و) هذه الفاظ كلها  
 يجب اتصالها بضمير مطابق للأوكد (بقبح الكاف افراد او تثنية وجمع ساكن كيرا  
 وتأنثا ليرتبط به ويبدل على من هو له) (نحو جاء الخليفة نفسه أو عينه) وهند نفسها  
 أو عينها والقوم كلهم أو جميعهم والقبيلة كلها والزيدان كلاهما والهندان كلتاها  
 (ولأن تجمع بينهما) أي النفس والعين (بشرط ان تقدم النفس) على العين لان  
 النفس هي الجملة والعين مستعارة لها فتقول جاء زيد نفسه عينه (ويجب افراد  
 النفس والعين) الاولى افرادهما (مع المفرد) المذكور والمؤنث اذ يؤكدهما كما تقدم  
 (وجعهما) جمع قلة (على أفعل) بضم العين (مع المثني) المذكور والمؤنث أو مافي  
 معناه (و) مع (الجمع) كذلك (تقول) في تثنية المذكور (جاء الزيدان) أو زيد وعمرو  
 (أنفسهما أو أعينهما) وفي تثنية المؤنث جاءت الهندان أو هند وسعدى أنفسهما أو  
 أعينهما وكان القياس نفسا هما أو عيناهما لكنهم عدلوا عن ذلك في اللغة الفصحى  
 كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد (و) تقول في جمع المذكور (جاء  
 الزيدون) أو زيد وعمرو وبكر (أنفسهم أو أعينهم) وفي جمع المؤنث جاءت الهندات  
 أو هند وسعدى وسلي أنفسهن أو أعينهن (وجعهما على أفعل مع الجمع واجب)  
 ومع المثني راجح لا واجب كما هو قضية كلامه بل يجوز معه افرادهما وتثنيتهما نحو جاء

نحو وضربت زيدا  
 وضربت زيدا أو الجحاشي  
 الفاعل معلوم وهو  
 النفس والعين وكل  
 وجميع وعامة وكل  
 وكذا ويجب اتصالها  
 بضمير مطابق للأوكد  
 نحو جاء الخليفة نفسه  
 أو عينه ولا أن تجمع  
 بينهما بشرط ان تقدم  
 النفس ويجب افراد  
 النفس والعين مع  
 المفرد ووجهها على  
 أفعل مع المثني والجمع  
 تقول جاء الزيدان  
 أنفسهما أو أعينهما ووجهها  
 الزيدون أنفسهم ووجهها  
 أو أعينهم ووجهها  
 على أفعل مع الجمع  
 واجب



ان يدان نفسيهما أو عنفهما أو عيناها أو الحاصل ان لفظ النفس والعين طبق  
المؤكد في الافراد والجمع وأما في التثنية فيجوز فيه الجمع والافراد والتثنية وكل وجه  
أفصح مما بعده (وكل وجميع وعامة يؤكدها) أي بكل منها (المفرد) المذكور والمؤنث  
ان يجوز أبعامله نحو واشتريت العبد كله والامة جميعها لانها الرفع توهم ارادة الخصوص  
فلا بد من القيد المذكور ليتمكن توهم ارادة البعض بالكل فلا يقال جاء زيد كله لعدم  
الفائدة لان زيد لا يتجزأ بنفسه ولا بعامله (والجمع) المذكور والمؤنث لصحة قيام  
الحكم ببعض أجزائه (ولا يؤكدها المثنى) استغناء بكل وكذا (تقول جاء الجيش  
كله أو جميعه أو عامته وجاءت القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها وجاء الرجال كلهم  
أو جميعهم أو عامتهم وجاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن و) أما (كلا  
وكلتا) فافاء (يؤكدها المثنى) خاصة لانها مثنىان معنى فلا يستعملان في المفرد والجمع  
وانما يؤكدها المثنى ان صح حلول المفرد محله ليمكن توهم ارادة البعض بالكل (نحو  
جاء الزيدان كلاهما وجاءت الهندان كلتاها) فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما اذ  
لا يحتمل ارادة أحدهما ولا بد مع ذلك ان يتحد معنى المستعمل الى المؤكدة فلا يقال مات زيد  
وعاش عمر وكلاهما (واذا أريد تقوية التأكيده) عند احتياج المقام اليه (فيجوز ان  
يؤتى بعد كله) أي بعد لفظه كله (بأجمع وبعد كلها بجمعهم وبعد كلهم بجمعين وبعد  
كلهن بجمع قال الله تعالى فسجد الملائكة كلها أجمعون وتقول جاء الجيش كله  
أجمع والقبيلة كلها أجمعاء والنساء كلهن جمع) ولما كان الغالب في هذه الالفاظ  
ان لا يؤكدها الا بعد كل جيء بها غير مضافة الى ضمير المؤكدة كما مثل والتو كيد بها بعد  
كل تو كيد بالمراد في نحو اكتبتهن أو ابصعين وسيأتي وقيل ان كل ترفع احتمال  
التخصيص وأجمع برفع احتمال التفریق ورد بقوله تعالى لا غوينهم أجمعين اذ  
الاعواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت (وقد يؤكده بأجمع  
وجعاء وأجمعين وجمع) أي بكل منها استقلا لا اي (بدون كل) وهو وان كان كثيرا  
في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى التوكيد بها مع كل (فحولا غوينهم أجمعين) ان  
جهنم أو عامتهم أجمعين انا المخبر بهم أجمعين ولو شاء الله اكمل أجمعين قال الدماميني وما  
صرح به في المعنى من انه انما يؤكده بأجمع واخواته بعد التوكيد بكل وهو (وقد  
يؤتى بعد أجمع بتوابعه وهي اكتبع وابصع) بالصاد المهملة (واتبع نحو جاء) الجيش  
كله أجمع اكتبع ابصع ابصع وجاء (القوم كلهم أجمعون اكتبعون ابصعون ابصعون)  
والجميع تو كيد للمؤكدة السابق كالصفات المتتالية وقيل كل منها تو كيد لما قبله  
(وهي) أي الالفاظ التوكيد (بمعنى واحد) أي متحدة المعنى (وانما لا يعطف بعضها  
على بعض) اذا اجتمعت بل تورد متتابعة من غير فصل (لان الشيء الواحد لا يعطف  
على نفسه) بخلاف الصفات يجوز ان تتعاطف لتعدد معانيها وقد أفهمت عبارته انه

كله أو جميعه أو عامته  
وجاءت القبيلة كلها  
أو جميعها أو عامتها  
وجاء الرجال كلهم  
أو جميعهم أو عامتهم  
وجاءت النساء كلهن  
أو جميعهن أو عامتهن  
وكلا وكلتا يؤكدها  
المثنى في نحو جاء  
الزيدان كلاهما  
وجاءت الهندان  
كلتاها واذا أريد تقوية  
التأكيده فيجوز ان  
يؤتى بعد كله بأجمع  
وبعد كلها بجمعهم  
وبعد كلهم بجمعين  
وبعد كلهن بجمع  
قال الله تعالى فسجد  
الملائكة كلها  
أجمعين وتقول  
جاء الجيش كله  
أجمع والقبيلة  
كلها أجمعاء  
والنساء كلهن  
جمع وقد يؤكده  
بأجمع  
وجعاء وأجمعين  
وجمع بدون كل نحو  
لا غوينهم أجمعين  
وقد  
يؤتى بعد أجمع  
بتوابعه وهي  
اكتبع وابصع  
واتبع نحو جاء  
القوم كلهم  
أجمعون اكتبعون  
ابصعون ابصعون وهي  
بمعنى واحد وانما  
لا يعطف بعضها على

لا يجوز تقديمه في التتابع أجمع عليه وهو كذلك لأنه أدل على المقصود وهو الجمعية  
 وذكرها دونها ضعيف لعدم ظهوره لا انتهاء على معنى الجمعية بل قيل لا معنى لها في حال  
 الأفراد ولا يؤتى بعد أجمع بما ذكر يؤتى بعد جماع بكتعاء وبصعاء وبتعاء وبعد جمع  
 بكتع وبصع وبتبع وظاهر كلام بعضهم أنه يتعين الاتيان بها على هذا النمط ومجبتها  
 على خلافه نادر (والتوكيد) أي المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتحها (في  
 رفعه) أن كان مرفوعاً (ونصبه) أن كان منصوباً (ونخفضه) أن كان مخفوضاً  
 (وتعريفه) أن كان معرفة ولم يقل وتنكيره لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف بإضافتها  
 لضمير المؤكد لفظاً ومالم يضاف منها فهو معرفة بنية الإضافة أو بالعلمية الجنسية وإذا  
 كان كذلك فلا تجري الألف على العارف (و) لهذا (لا يجوز توكيد النكرة) بها (عند  
 البصريين) مطلقاً وأجاز بعض النكرويين أن كانت النكرة محذوفة كيوم وليلة  
 وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار والتوكيد من الفاظ الإحاطة كصمت  
 أسبوعاً كاه وعلمته جاء قوله باليت عدة حول كاه رجب بخلاف صمت  
 زمناً كاه لا تنفاه الشرط الأول وبخلاف تحوصمت شهران نفسه لا تنفاه الشرط الثاني  
 واختاره ابن مالك وصححه ابن هشام في توضيحه ولم يتعرض المؤلف للجزم إذا ما دخل  
 له هنا لأن الألفاظ المذكورة لا يؤكدها إلا الأسماء

### باب البديل

ويسمى بالتكرير (هو التابع) شامل لجميع التوابع وقوله (المقصود بالحكم)  
 دون متبوعه مخرج لبقية التوابع ما عدا المعطوف ببل بعد الإثبات فان النعت  
 والتوكيد وعطف البيان مكالات للمقصود وأيست مقصود والمعطوف بلا وبيل  
 بعد النفي وبليكن ليس مقصوداً بالحكم قبله بل المقصود به انما هو ما قبله وأما  
 المعطوف ببقية أحرف العطف فلا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم وإن صدق عليه  
 أنه مقصود به إذا المقصود به انما هو المعطوف والمعطوف عليه وخرج بقوله (بلا واسطة)  
 المعطوف ببل بعد الإثبات فانه وإن كان مقصوداً بالحكم لكن بواسطة وظاهر  
 التعريف المذكور أن البديل منه ليس مقصوداً بالحكم وانما ذكر توطئة ومقدمة  
 لتابعه والبديل جار في الأسماء والأفعال وحكمه التثنية في الأعراب ولهذا قال  
 (وإذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع أعرابه) من رفع ونصب  
 وخفض وجزم لأنه من جملة التوابع فيوافق متبوعه في واحد مما ذكر وسيأتي  
 الكلام على بقية العشرة (والبديل) من حيث هو (على أربعة أقسام الأول بديل  
 الشيء من الشيء) أي بديل شيء من شيء هما متبعا فيهما صدق عليه لا في المفهوم (ويقال له  
 بديل الكل من الكل) والبديل المطابق والاولى أن يقال بديل كل من كل وسماه ابن مالك  
 البديل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى كما سيأتي وانما يطلق الكل على ذي أجزاء

والتوكيد تابع  
 للمؤكد في رفعه ونصبه  
 ونخفضه وتعريفه  
 ولا يجوز توكيد النكرة  
 عند البصريين  
 باب البديل  
 هو التابع المقصود  
 بالاسم بلا واسطة  
 وإذا أبدل اسم من اسم  
 أو فعل من فعل تبعه  
 في جميع أعرابه والبديل  
 على أربعة أقسام  
 الأول بديل الشيء من  
 الشيء ويقال له بديل  
 الكل من الكل





وهو المبدل منه لا المبدل ولهذا قالوا بديل الغلط ولم يقولوا البديل الغلط ولا يقع هذا في فصيح الكلام (وان قلت رأيت زيدا) قاصدا الاخبار عن رؤيته (ثم لما نطقت به) تبين للفساد ذلك القصد بان (تذكرت انك انما رأيت فرسا) الاحسن الفرس (فأبدلته) أي لفظ الفرس (منه) أي من زيد (فهذا بديل النسيان) أي بديل شيء ذكر نسيانا وهذا لا يقع أيضا في فصيح الكلام ومتعلقة بالجناس وبديل الغلط متعلقة بالاسان وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما وسموا القسمين بديل الغلط (وان أردت الاخبار أولا بآنك رأيت زيدا ثم بدلت اللسان) تضرب عنه من غير أن يتبين للفساد بان (تخبر بآنك رأيت الفرس) ويكون الاول في حكم المتروك (فهذا بديل الاضراب) ويسمى أيضا بديل البداء بالبدال المهمة والبدالان التكميل بخبر بشئ ثم بدوله ان يخبر بشئ آخر من غير ابطال الاول والاحسن في هذه الثلاثة ان يعطف فيها التابع بيل فيكون من عطف النسق لان بل تشعر بان ما قبلها ذكر عن قصد الا أنه اضرب عنه فيخرج الكلام عن كونه صدر عن غلط أو نسيان <sup>لأنه تنبيه</sup> ذكر بعض النحاة قسما خامسا وهو بديل كل من بعض واحتج له بقوله

رحم الله أعظماء فنوها بسجستان طلحة الطلحات

فمن يراه ينصب طلحة على انه بديل من أعظماء وأجيب بانه على تقدير مضاف أي أعظم طلحة وعلى ان المراد به الذات تسمية لكل بالجزء وعلى كل فهو ومن بديل الكل واما نحو رأيت درجته الاسد برجه فهو داخل في بديل الاشتمال لان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وكذلك قولك نظرت الى القمر فلانة فان القلأ ملابس القمر بغير الكمية واما ان ذكر المؤلف أمثلة لاقسام الاربعة المتعلقة بأبدال الاسم من الاسم اشار الى ابدال الفعل من الفعل بقوله (ومثال) ابدال (الفعل من الفعل قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب) فيضاعف بديل كل من يلق لان مضاعفة العذاب هي لقي الآثم والفعلان مجزومان الاول بالحذف والثاني بالسكون وقد أجرى الشاطبي الاقسام الاربعة في الفعل كما هو مقتضى عبارة المتن فبديل الكل كما مثل وبديل البعض نحو ان تصل تسجد لله برحمتك وبديل الاشتمال نحو من يصل اليها يستعين بنايعة وبديل الغلط نحو ان تأتاتسألنا نعطيك وكما يبدل الفعل من الفعل تبدل الجملة من الجملة اذا كانت الثانية أوفى بتأدية المعنى المقصود من الاولى نحو أمركم بما تعلمون أمركم بانعام وبنين وقوله أقول له ارحل لا تقيم عندنا فهو واعلم انه اذا أيدل اسم من اسم وجب موافقته له في واحد من أوجه الاعراب كما تقدم وفي واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع في غير بديل البعض ما لم يمنع مانع ولا يجب موافقته له في التعريف والتكثير والاعراب والاضمار فيجوز ابدال المعرفة من المعرفة كما تقدم ومن النحاة نحو صراط مستقيم

وان قلت رأيت زيدا  
ثم لما نطقت به تذكرت  
انك انما رأيت فرسا  
فأبدلته منه فهنا  
بديل النسيان وان  
أردت الاخبار أولا  
بآنك رأيت زيدا ثم  
بدلت اللسان فتخبر بآنك  
رأيت الفرس فهنا  
بديل الاضراب ومثال  
الفعل من الفعل  
قوله تعالى ومن  
يفعل ذلك يلق أثاما  
يضاعف له العذاب



صراط الله والنسكة من النسكة نحو مفازا حداثق ( ويجوز ابدال النسكة من المعرفة نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ) فهذه أربعة أقسام والبسمل أربعة أيضا في أربعة بسة عشر ويجوز ابدال الظاهر من الظاهر كما مر والمضمر من المضمر الموافق له نحو رأيتك أياك ومن الظاهر كرايت زيدا أياه وخالف في ذلك ابن مالك فتنع وقوع الضمير بدلا فان وقع في الكلام ما يؤهم الثاني فهو توكيد أو الثالث فن وضع النحويين وابدال الظاهر من المضمر نحو ضربته زيد انعم لا يبدل ظاهرا من ضمير حاضر يدل كل الا اذا أفاد الا حاطة نحو تكون لنا عيدا الاولنا وآخرنا فهذه أقسام أربعة أيضا مع الاقسام الأربعة للبديل تصير ستة عشر على ما عرفت وأمثلة جميع ذلك ظاهرة لمن تأمل

باب الاسماء العاملة عمل الفعل

( اعلم ان أصل العمل للافعال ) وما عمل من الاسماء فليشبهه بالفعل ( فيعمل عمل الفعل من الاسماء سبعة ) المصدر واسم الفاعل وأمثلة المبسطة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل وانما يتعرض لاسم المصدر وتندرج اعماله بل منع البصريون اعماله نظرا الى ان اصل وضعه لغیر المصدر وأولوا ما أوهم ذلك ولا للظرف والمحروور المعتمد في الاختلاف في اعمالها ( الأول ) منها ( المصدر ) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل وبدأ به لانه أصل الفعل في الاشتقاق ولانه يعمل عمل فعله ماضيا وغيره فيرفع الفاعل وينصب المفعول لكن بشرطين وجودى وعدى أشار الى الأول بقوله ( بشرط ان يحل محله فعل مع ان ) المصدرية ان أريد به المضى أو الاستقبال ( أو ) فعل ( مع ما ) المصدرية ان أريد به الحال فالأول ( نحو يعجبني ضربك زيدا ) غدا أو أمس والتقدير ( أى ان تضرب زيدا ) غدا أو ان تضربه أمس ( و ) الثانى ( نحو يعجبني ضربك زيدا ) الآن التقدير ( أى ما تضربه ) الآن فان لم يحل محله ذلك او حل محله الفعل وحده امتنع اعماله فلا يصح نصب زيد بضربا في نحو ضربت ضربا زيدا ولا في نحو ضربا زيدا ان خلا فالان مالك في الثانى ووجه ما ذهب اليه ان المصدر لما صار بدلا من الفعل قام مقامه وأما الشرط العدى فهو ان لا يكون المصدر مصدرا فلا يقال اعجبني ضربك زيدا ولا مضمر فلا يقال ضربني زيدا احسن وهو عمر اقبیح ولا محدودا بآتاء فلا يقال اعجبني ضربتك او ضربتك أوضرباك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يقال اعجبني ضربك الشديد زيدا ولا مفصولا من معوله باجني فلا يقال ان يوم تبلى السرائر معول لرجعه للفصل بينهما بالخبر ولا مؤخر عن معوله فلا يقال اعجبني زيد اضربك ( وهو ثلاثة أقسام مضاف ) لاسمعه ( ومنون ) أى مجرد من ال والاضافة ( ومنون بآل ) وعلى كل حال هو يعمل عمل فعله اذا وجد شرط العمل ( فاعماله مضافا ) الى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه الى المفعول وتركه الى الفاعل وتركه ( فى كلامهم ) ( من اعمال القسمين ) الباقيين وضافته الى الفاعل

ويجوز ابدال النسكة من المعرفة نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه باب الاسماء العاملة عمل الفعل اعلم ان أصل العمل للافعال فيعمل عمل الفعل من الاسماء سبعة المصدر واسم الفاعل وأمثلة المبسطة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل وانما يتعرض لاسم المصدر وتندرج اعماله بل منع البصريون اعماله نظرا الى ان اصل وضعه لغیر المصدر وأولوا ما أوهم ذلك ولا للظرف والمحروور المعتمد في الاختلاف في اعمالها ( الأول ) منها ( المصدر ) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل وبدأ به لانه أصل الفعل في الاشتقاق ولانه يعمل عمل فعله ماضيا وغيره فيرفع الفاعل وينصب المفعول لكن بشرطين وجودى وعدى أشار الى الأول بقوله ( بشرط ان يحل محله فعل مع ان ) المصدرية ان أريد به المضى أو الاستقبال ( أو ) فعل ( مع ما ) المصدرية ان أريد به الحال فالأول ( نحو يعجبني ضربك زيدا ) غدا أو أمس والتقدير ( أى ان تضرب زيدا ) غدا أو ان تضربه أمس ( و ) الثانى ( نحو يعجبني ضربك زيدا ) الآن التقدير ( أى ما تضربه ) الآن فان لم يحل محله ذلك او حل محله الفعل وحده امتنع اعماله فلا يصح نصب زيد بضربا في نحو ضربت ضربا زيدا ولا في نحو ضربا زيدا ان خلا فالان مالك في الثانى ووجه ما ذهب اليه ان المصدر لما صار بدلا من الفعل قام مقامه وأما الشرط العدى فهو ان لا يكون المصدر مصدرا فلا يقال اعجبني ضربك زيدا ولا مضمر فلا يقال ضربني زيدا احسن وهو عمر اقبیح ولا محدودا بآتاء فلا يقال اعجبني ضربتك او ضربتك أوضرباك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يقال اعجبني ضربك الشديد زيدا ولا مفصولا من معوله باجني فلا يقال ان يوم تبلى السرائر معول لرجعه للفصل بينهما بالخبر ولا مؤخر عن معوله فلا يقال اعجبني زيد اضربك ( وهو ثلاثة أقسام مضاف ) لاسمعه ( ومنون ) أى مجرد من ال والاضافة ( ومنون بآل ) وعلى كل حال هو يعمل عمل فعله اذا وجد شرط العمل ( فاعماله مضافا ) الى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه الى المفعول وتركه ( فى كلامهم ) ( من اعمال القسمين ) الباقيين وضافته الى الفاعل

أكثر من اضافته الى المفعول لان نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبته لمن وقع عليه (كالثالثين) المتقدمين في المتن (وقوله تعالى ولولا دفع الله الناس) أي لولا ان يدفع الله الناس أو ان دفع الله الناس ومن اضافته الى المفعول قوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير وقوله عليه الصلاة والسلام ومعجيب من استطاع اليه سبيلا وقد يضاف الى الطرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا (وعمله) حالة كونه (منونا أقيس) من عمله مضافا أو مفعولا بال لانه حينئذ تقوى شمه بالفعل لكونه نكرة (نحو وأطعام في يوم ذي مسغبة يتيا وعمله) فإطعام مصدر منون فاعله محذوف ويتيا مفعوله والتقدير وأطعامه يتيا (وعمله) حالة كونه (مقرونا بال شاذ) لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بال وكان ينبغي ان لا يدخل عليه أل لانه مؤول بأن والفعل وأل لا تدخل عليه لما كان على صورة الاسم ساع ذلك (كقوله

ضعيف النكاحية اعداءه) يخال القرار يراحي الاجل

فالنكاحية مصدر مقرون بال و فاعله محذوف وأعداءه مفعوله والتقدير ضعيف نكاحيته اعداءه واعترض بان الاضافة كالتعريف بال فهل لا بد من معها المصدر عن الفعل وأجيب بانها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بال واعلم ان ما أضيف اليه المصدر ان كان فاعلا فهو محرور اللفظ عن فروع المحل وان كان مفعولا فهو محرور اللفظ من منصوب المحل اذ اعلمت ذلك قلت في تابع الفاعل الجرح لا على اللفظ والرفع جلا على المحل نحو عجبت من ضرب زيد الظريف بالبحر أو انظر كيف بالرفع وفي تابع المفعول الجرح أيضا على اللفظ والنصب على المحل نحو عجبت من اكل اللحم والخبز بالبحر وان شئت والخبز بالنصب ان قدر المصدر بان والفعل (الثاني) من الاسماء التي تعمل عمل الفعل (اسم الفاعل) ولو مثني او مجرورا وهو ما اشتق من مصدر فعل ان قام به على معنى الحدوث وصيغته من مصدر الثلاثي على وزن فاعل (كضارب) وعامل وشاكر ومن غيره على صيغة المضارع المعلوم بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر كدخرج (ومكرم) ومستخرج ويعمل عمل فعله لازما ومتعديا (فان كان) مقرونا (بال عمل مطلقا) أي سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال وسواء اعتداه لم يعتمد (نحو هذا الضارب زيد أمس او الآن او غدا) لانه حينئذ صلة للموصول فهو فاعل بحسب المعنى وان كان اسما بحسب الصورة ومن ثم جاز عطف الفعل عليه (وان كان مجردا من ال عمل) عمل فعله (بشرطين) احدهما (كونه للحال) أي بمعنى الحال تحقيقا وحكاية (او الاستقبال) أي بمعناه لا بمعنى الماضي (و) ثانيهما (اعتداه) ولونه تديرا (على) واحدا من امور خمسة (نفي او استفهام او خبر عنه) في الحال او في الاصل (او موصوف) او ذي حال (نحو ما ضارب زيد عمرا) الآن او غدا

كالثالثين وقوله تعالى  
ولولا دفع الله الناس  
وعمله منونا أقيس نحو  
وأطعام في يوم ذي  
مسغبة يتيا وعمله  
مقرونا بال شاذ كقوله  
ضعيف النكاحية  
اعداءه الثاني  
اسم الفاعل كضارب  
ومكرم فان كان بال  
عمل مطلقا وهذا  
الضارب زيد أمس  
او الآن او غدا وان  
كان مجردا من ال عمل  
بشرطين كونه للحال  
او الاستقبال واعتداه  
على نفي او استفهام  
او خبر عنه أو موصوف  
نحو ما ضارب زيد  
عمرا



مثال اعتماده على نفى (و) نحو (أضارب زيد عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على الاستفهام (و) نحو (زيد ضارب عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على الخبر عنه (و) نحو (صررت برجل ضارب عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على الموصوف ومثال ما اعتمده على ذي حال نحو جاء زيد ضارباً عمرا الآن أو غدا ومثال ما اعتمده على مقدر نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه أي أمهين ونحو مختلف ألوانه أي صنف ونحو يا ظالم أيا حبلاً أي يا رجلاً ومحل أعمال اسم الفاعل إذا لم يصغر ولم يوصف فان صغرا ووصف لم يعمل لمبايئته الفعل حينئذ وإنما اشترط في المجرد من أل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه حينئذ يشبه المضارع في معناه كما يشبهه في لفظه بجريانه عليه في الحركات والنسكبات واعتماده على ما ذكرنا تقوى مشابهته له لأن كلا منهما يقربه منه ثم الشرطان المانحوران معتبران لعمله في المنصوب كما في المعنى وإذا وجد اليتعين عمله بل يجوز اضافته إلى مفعوله الذي يليه تخفيفاً نحو هذا ضارب زيد الآن أو غدا بخفض زيد بالاضافة وإن شئت نصبته وقد قرئ بالوجهين فحوان الله بالغ أمره فان اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه به نحو أنت كاس زيد أو بالآن أو غدا وقد أفهم كلام المؤلف رحمه الله ان اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل بل يجب اضافته لعدم جريانه على الفعل الذي هو معناه وهو الماضي فهو مشبه به له معنى لا لفظا فان كان له مفعول آخر غير ما أضيف اسم الفاعل إليه وجب نصبه بفعل مقدر فحوز زيد معطى خاله درهما أمس فدرهما منصوب بأعطى المقدركانه لمسا قبل زيد معطى خاله قبل ما أعطا فقبل درهما أي أعطاه درهما (الثالث) من الأسماء التي تعمل عمل الفعل (أمثلة المبالغة) ولومثناة أو مجموعة (وهي ما) حوّل للمبالغة والتكثير في الفعل من اسم فاعل بتغيير صيغته إلى صيغة أخرى بان (كان على وزن فعال) بتشديد العين (أو فعول) بفتح العين (أو فعال) بكسر الميم (أو فعيل أو فعل) بفتح الفاء وكسر العين (وهي كاسم الفاعل) في العمل وشروط عمله حتى عدم التصغير والوصف (فما كان منها) صلة لال بان كان مقرونا بها (عمل مطلقا) أي ماضيا أو حالا أو مستقبلا اعتمدا أولا (نحو جاء الضراب) أو الضروب أو الضراب (زيدا) أمس أو الآن أو غدا (وان كان) الانسب وما كان (مجردا منها) أي من أل (عمل بالشرطين) السابقين في اسم الفاعل عدم المضي والاعتماد ولتقديره على واحد مما مر (نحو ما ضراب زيد عمرا) وحكي سيبويه أما العسل فأننا شراب وانه لمخار بوائكها وقال بعضهم ان الله غفور ذنب العاصين وان الله سميع دعاء من دعاه وقال الشاعر

حذر أمورا لا تضير وآمن      ما ليس ينجي من الأقدار

ويجوز في هذه الأمثلة ما قدمناه في اسم الفاعل من ان وجود الشرطين لا يوجب ان عملها فتجوز اضافتها إلى مفعولها وإنما عملت مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع لما

وأضارب زيد عمرا وزيد  
ضارب عمرا وصررت  
برجل ضارب عمرا  
والثالث أمثلة  
المبالغة وهي ما كان  
على وزن فعال أو فعول  
أو فعال أو فعيل أو  
فعل وهي كاسم الفاعل  
فما كان صلة لال عمل  
مطلقا نحو جاء  
الضراب زيدا وان  
كان مجردا منها عمل  
بالشرطين نحو ما ضراب  
زيد عمرا

فهي من المباشرة في المعنى فقامت مقامها قسما ثالثا على تقدير ان تكون صيغة  
 المباشرة خارجة عن اسم الفاعل (الرابع) من الاسماء العاملة عمل الفعل (اسم  
 المفعول) ولو مثنى أو مجموع وهو ما اشتق من مصدر فعل لم يقع عليه وصيغته من  
 اشار في الجرد على وزن مفعول (نحو مضروب) وما كقول وشروب وعن غيره على  
 صيغة المضارع المجهول بابدال حرف المضارعة ميماء مضمومة وفتح ما قبل آخره نحو  
 مدحرج (ومكرم) ومستخرج (ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول) فيرفع المفعول لقيامه  
 مقام الفاعل فان كان من متعددا لثنتين أو ثلاثة رفع واحدا ونصب ما سواه (وشرط عمله  
 كاسم الفاعل) أي كشرط فان كان صلة لأل عمل مطلقا (نحو جاء المضروب عبده)  
 أمس أو الآن أو غدا فعبده مرفوع باسم المفعول كما ترفع به بالفعل المبني للمفعول اذا  
 قلت زيد ضرب عبدا وان كان مجردا من ال عمل بشرط عدم المضي والاعتماد على  
 واحد مما سبق ولو يقدرا (و) ذلك نحو (زيد مضروب عبده) الآن أو غدا (فعبده)  
 مرفوع باسم المفعول لانه (نائب الفاعل في المثالين) ونحو هذا معطى أبوه درهم الآن  
 أو غدا كما تقول يعطى أبوه درهما ويجوز ان تقول اسناده عن مرفوعه الى ضمير  
 موصوفه ثم تضيفه الى مرفوعه معني أو تنصبه لانه صار فضلة تقول زيد مضروب عبده  
 بخفض العبد أو تنصبه لانك اسندت اسم المفعول الى ضمير زيد وهو حينئذ جار مجرى  
 الصفة المشبهة (الخامس) من الاسماء العاملة عمل الفعل (الصفة المشبهة باسم  
 الفاعل المتعدي الى واحد) من حيث انها ثنيت وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل  
 ولها علامات عمله وان كان الاصل ان لا تشمل النصب لما ينتمى بالفعل بدلا لتراعى  
 الثبوت وليكونا مأخوذة من فعل فاصروا فتمرت على واحد لانه أقل درجات  
 المتعدي ويشترط لصحة عملها اذا تجردت الاعتماد على واحد مما سبق لا الحال  
 أو الاستقبال لانها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط لان ما لا يدل على حدث لا يتعلق  
 له بالزمان والمراد بها ما اشتق من مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت  
 (حسن وظريف) فان كلا منهما صفة مشتقة ان قام به الفعل على معنى الثبوت  
 اذ معني زيد حسن ثبوت الحسن له واستمراره في سائر أوقات وجوده لانه متجدد  
 وحدث فاذا أريد الحوادث حوالت الى بناء اسم الفاعل وقيل حسن وعلى هذا  
 القياس فرح وفارح وجرع وجارح (وأهولها ثلاث حالات) لا يخلو عن احدها  
 الأولى (الرفع) له اما (على الفاعلية نحو مرت برجل حسن وجهه وظريف لفظه)  
 أو على البدلية من الضمير فيم ابعده تحويل اسنادها اليه (و) الثانية (النصب) اما  
 (على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة) بال أو بالاضافة (نحو مرت برجل حسن  
 الوجه أو حسن وجهه) أو (على التمييز ان كان نكرة) نحو مرت برجل حسن  
 وجهه أو (الثالثة) (الجرع على الاضافة) بالاضاف (نحو مرت برجل حسن الوجه) الا اذا

الرابع اسم المفعول  
 نحو مضروب ومكرم  
 يعمل عمل الفعل  
 المبني للمفعول وشرط  
 عمله كاسم الفاعل نحو  
 جاء المضروب عبده  
 زيد مضروب عبده  
 فعبده نائب الفاعل  
 في المثالين الخامس  
 الصفة المشبهة باسم  
 الفاعل المتعدي الى  
 واحد كحسن وظريف  
 وأهولها ثلاث  
 حالات الرفع على  
 الفاعلية نحو مرت  
 برجل حسن وجهه  
 وظريف لفظه  
 والنصب على التشبيهية  
 بالمفعول به ان كان  
 معرفة نحو مرت  
 برجل حسن الوجه أو  
 حسن وجهه وعلى  
 التمييز ان كان نكرة  
 نحو مرت برجل  
 حسن وجهه أو الجرع  
 على الاضافة نحو  
 مرت برجل حسن  
 الوجه



كانت الصفة بال وهو عار عنها فلا تجزئ فلا يقال زيد الحسن وجهه ولا زيد الحسن وجهه أي - ولا زيد الحسن وجهه ولا زيد الحسن وجهه أب بالحرف في شيء لا متناع إضافة ما فيه آل إلى شيء من ذلك والتفصيل بين المعرفة والنكرة مذهب بصري ومذهب الكوفي إلى أن النصب على التمييز في الجميع لأنه يجوز تعريفه وأعلم أن مسائل الصفة مع قطع النظر عن أمور لا تزيد في العمل ولا تنقص عنه كإفرادها وتثنيها وجمعها وتذكيرها وتأنثها ست وثلاثون مسألة لأن الصفة إما نكرة أو معرفة وعلى كل أماراة أو ناصبة أو جارة فهذه ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة ومعمولها في كل واحد منها ما بال أو مضاف لمساهي فيه أو للضمير أو المضاف للضمير أو مجرد من آل والإضافة أو مضاف للجرد منها فهذه أيضا ستة وإذا ضربت ستة في ستة كان المجموع ستا وثلاثين يمتنع منها الأربع التي اشترانا إليها بالاستثناء والبقية جائزة وإن تفاوتت في الحسن والقبح وقد انتهى بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربعة عشر ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة فليطلب ذلك من المطولات (ولا يتقدم معمول) هذه (الصفة) الذي هو فاعل في المعنى (علمها) لأنها فرع اسم الفاعل الذي هو فرع الفعل في العمل فتصرت عنه فلم تعمل في متقدم فلا يقال زيد وجهه حسن وبهذا انفارقت اسم الفاعل (و) من وجوه الافتراق أيضا أن معمولها لا يكون اجنبيا بل (لا بد من اتصاله بضمير الموصوف أما لفظا كما في زيد حسن وجهه أو معنى نحو مررت برجل حسن الوجه) أي منه فلا يقال زيد حسن عمرا كما يقال زيد ضارب عمرا لأن الصفة لازمة وقد جرت على الاسم فلا تقتضي حينئذ الإضمار أو سببه كما في اسم الفاعل القاصر كررت زيد القائم أو القائم أبوه ومما امتازت به أيضا أنها للحال الدائم أي الماضي المستمر إلى زمن الحال دون المنقطع ودون المستقبل (السادس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم التفضيل) وهو الوصف المبني على أفعال لزيادة صاحبه على غيره في الفعل المشتق هو منه فدخل في ذلك خير وشر أكونها في الأصل على أخير وأشر فحذف بالحذف لكثرة الاستعمال ولا يبنى إلا من فعل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب سواء كان ذلك الفعل لازما (نحو أكرم وأفضل) أو متعديا كأعلم وأضرب (ولا ينصب) المفعول له ولا معه ولا المفعول المطلق ولا (المفعول به اتفاقا) لأنه التحق بأفعال الغريزة فلا يقال زيد أشرب الناس لبنا وإنما يصل إليه بالحرف فإن كان من متعدلاتين نصب الآخر بفعل مقدّم ونحو زيد أكرسى الناس الفقراء الثياب أي يكسوهم الثياب وأما قوله تعالى إن ربك هو أعلم من يصل عن سبيله فن منصوب بفعل محذوف دل عليه أعلم أي يعلم المضلين ودعوى المؤلف وجهه الله الاتفاق على منع عمله في المفعول به تبع فيه ابن هشام في شرحه على القطر وفيه نظر يبيناه في شرحنا عليه ويرفع الفاعل إذا كان ضميرا مستترا فنحو زيد أفضل منك

ولا تَقْدِم مع هول  
الصيغة عليها ولا بد  
من اتصاله بضمير  
الموصوف اما لفظا كما  
في زيد حسن وجهه  
او مع في نحو مرت  
بـ رجل حسن الوجه  
الساده اسـم  
التمثيل نحو كرم  
وافضل ولا ينصب  
المفعول به الاضافا

(ولا يرفع) غالباً الفاعل (الظاهر) ولا ضمير منفصل إلا فلا يقال جاء في رجل أحسن منه أبوه أو هو أذ ليس له فعل بمعنى في الزيادة لم يعمل عمله (الافى مسألة السكحل) فيجوز ذلك فيها إجماعاً (وضابطها أن يكون في الكلام نفي) أو شبهة (وبعد اسم جنس موصوف باسم التفضيل وبعده اسم) أجنبي عن الموصوف مرفوع (مفضل) ذلك الاسم (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو) قولهم (مارأيت رجلاً أحسن في عينه السكحل منه في عين زيد) ألا ترى أن رب الاسم جنس تال لنفي وهو موصوف باسم التفضيل وبعده اسم مرفوع وهو السكحل وهو أجنبي عن الموصوف لعدم اتصاله بضميره ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين إذا السكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وإنما لم يرفع الظاهر إلا عند اجتماع هذه الأمور لأنه حينئذ لا يصح أن يقع موقعه فعل بمعنى كان يقال مارأيت رجلاً أحسن في عينه السكحل كحسنه في عين زيد وهذا ان التركيبان مؤداهما واحد بحسب الأمر العرفي لا الوضع اللغوي ولأننا لم نعرب المرفوع فاعلاً بل أعربناه مبتدأ ورفعنا الفعل التفضيل بالخبرية لزم الفصل بين الفعل ومن بأجنبي وهو السكحل وقد يرفع الظاهر مطلقاً في لغة حكاهما سيديويه نحو سررت برجل أفضل منه أبوه (ويعمل) اسم التفضيل (في التمييز نحو أنا أكثر منك مالا) وأعز نفراً لأن التمييز ينصب عما يخلو عن معنى الفعل كطل زيتاً (وفي البحار والبحر وروا الظرف) لأنها يكفيمها راحة من الفعل (نحو زيد أفضل منك اليوم) وفي الحال نحو زيد أحسن الناس مبتدأً لذلك ولا يستعمل الاعم من أو اللام أو الاضافة لأن الفرض منه الزيادة على غيره وهو حاصل بأحد هاتين فلا يجوز استعماله باثنين منها ولم يتعرض المؤلف لحكمه بالنسبة لمطابقة له موصوفه وعدمها (السابع) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم الفعل) وهو ماناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثراً بعمل وقد تقدم أنه مبني أشبهه بالحرف (وهو ثلاثة أنواع) الأول (ما هو بمعنى الأمر وهو الغالب) ولهذا أقدمه (كصه بمعنى اسكت) فإذا قلت صه فكأنك قلت اسكت (ومعنى انكف) لا بمعنى اكفف فاذا قلت صه فكأنك قلت انكفف (وآمين بمعنى استجب) فاذا قلت آمين فكأنك قلت استجب (و) منه (عليك زيدا) وهو في الأصل جار ومجرور ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنى الزم) فاذا قلت عليك زيدا فكأنك قلت الزم زيدا قال تعالى عليكم أنفسكم (ودونك) هو في الأصل ظرف مضاف لضمير المخاطب ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنى خذ) فاذا قلت دونك بكراف فكأنك قلت خذ (ومنه رويد) وهو منقول من مصدر أرودم صغراً تصغير الترخيم ومعناه أمهل فاذا قلت رويداً زيداً فكأنك قلت أمهل زيدا (و) الثاني (ما هو بمعنى الماضي) وهو أكثر من الذي يليه (كيمات) مثلاً التاء وفيها است وثلاثون لغة أو أربعون على ما قيل وكلها (بمعنى بعد) ومن فتح التاء

ولا يرفع الظاهر إلا  
في مسألة السكحل  
وضابطها أن يكون في  
الكلام نفي وبعده  
اسم جنس موصوف  
باسم التفضيل وبعده  
اسم مفضل على نفسه  
باعتبارين نحو مارأيت  
رجلاً أحسن في عينه  
السكحل منه في عين  
زيد ويعمل في التمييز  
نحو أنا أكثر منك مالا  
وفي البحار والبحر وروا  
والظرف نحو زيد  
أفضل منك اليوم  
السابع اسم الفعل  
وهو ثلاثة أنواع ما هو  
بمعنى الأمر وهو الغالب  
كصه بمعنى اسكت  
ومعنى انكفف  
وآمين بمعنى استجب  
وعليك زيدا بمعنى  
الزمه ودونك بمعنى  
خذ وما هو بمعنى  
الماضي كيمات بمعنى



وقف بالهاء ومن كسر ها وقف بالتاء ومن ضمها فقبل وقف بالهاء وقيل بالتاء  
(وشتان) بفتح أوله وتشديد ثانيه (بمعنى افترق) الثالث (ما هو بمعنى المضارع)  
وذلك (نحو أو) بفتح الهمزة وتشديد الواو بالحركات (بمعنى أتوجع) ويقال فيها أو  
(وَأَف) بضم الهمزة وتشديد الفاء وفيها أربعون لغة وكلها (بمعنى أتضجر) وكون  
الاسم بمعنى المضارع هو رأي ابن مالك ومن تبعه وأما ابن الحاجب فلا يرى ذلك لأن  
أسماء الأفعال مبنية لمشابهة أفعال الأمر والماضى ولو كانت بمعنى المضارع لأعربت  
فأقوه وأف عنده بمعنى توجعت وتضجرت مراد ابنها إلا نشاء وقد علمت فيما سبق أنها  
تبنى أشبهها بالحرف في كونها عاملة غير معمولة لا لما يقوله ابن الحاجب وقد اختلف  
الأنهاء في مدلول اسم الفعل على القول باسميته فقبل مدلوله لفظ الفعل ففصله مثلاً اسم  
لا سكت وهو الأصح وهو ظاهر كلام المؤلف فيما بعد وقيل مدلوله المصدر ففصله اسم  
لقول السكوت واختاره ابن الحاجب وقيل مدلوله مدلول الفعل وهو الحدث والزمان  
إلا أن دلالة الفعل على الزمان بالضيغة ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع فصله اسم بمعنى  
الفعل وعليه جرى المؤلف رحمه الله وقد أفهم كلامه أن اسم الفعل قسمان ما وضع من  
أول الأمر كذالك كيميات وشتان وما نقل من غيره كعليك ودونك (ويعمل اسم الفعل  
عمل الفعل الذي هو معناه) فيرفع الفاعل ظاهراً ومستتراً ويتعدى إلى المفعول بنفسه  
وبحرف الجر ومن ثم عدى بحمل بنفسه لما كان بمعنى أنت في نحو حمل الثريد وبالهاء  
لما كان بمعنى محل في نحو إذا ذكر الصالحون فحمل بالجر وبعلى لما كان بمعنى أقبل في نحو  
حمل على كذا (ولا يضاف) كما أن معناه وهو الفعل كذالك ولهذا قالوا في نحو بوله زيد  
وروي زيد بالجرانها مصدران والفتحة فيهما فتحة أعراب ولكن يخالف مسماء فإن  
الفعل يعمل محذوفاً ويتقدم معموله المنصوب عليه واسم الفعل لا يعمل محذوفاً (ولا  
يتقدم معموله عليه) بل يجب تأخير معناه عنه لضعفه في العمل فلا تقول زيد ادونك كما  
تقول زيد ادنك خلافاً للكسائي في إجازة ذلك الخافاً للفرع بأصله (ومانون منه فندكرة)  
كواها وويها (ومانون) منه (فعرفة) كنزال ودراك وما استعمل بالوجهين فهو  
في حال تنوينه فندكرة وفي حال عدم تنوينه معرفة كصه ومه وأف فصله مثلاً إذا أردت  
به اسكت سكوتاً ماثوثة وحكمت عليه بأنه نكرة أو اسكوت المعين تركت تنوينه  
وحكمت عليه بأنه معرفة

وشتان بمعنى افترق  
وما هو بمعنى المضارع  
نحو أو بمعنى أتوجع  
وأف بمعنى أتضجر  
ويعمل اسم الفعل  
عمل الفعل الذي هو  
معناه ولا يضاف ولا  
يتقدم معموله عليه  
ومانون منه فندكرة  
ومانون يتون فعرفة  
باب التنازع في  
العمل  
وحقيقة أنه يتقدم  
عاملاً أو أكثر ويتأخر  
معمولاً فأكثرون  
كل واحد من العوامل  
المتقدمة يطلب ذلك  
المتأخر

### باب التنازع في العمل

ويسمى أيضاً باب الأعمال (وحقيقة أنه يتقدم عاملان) فعلاً متصرفاً أو شمهها  
أو فعل وشمه (أو أكثر) منها اتفاقاً في العمل أو اختلافاً فيه (ويتأخر) عنها أو عنها  
(معمولاً) فأكثرون كل واحد من العوامل المتقدمة أو (العوامل المتقدمة  
يطلب ذلك المتأخر) بحسب المعنى أن يكون معمولاً له على البديل مع وقوعه في ذلك

الموضع والطالب اما على جهة التوافق في الفاعلية او المفعولية او فيها معا اومع  
 التخاليف فيها مثال الفعلين في طلب الفاعلية نحو قام وقعد زيد وفي طلب المفعولية  
 (نحو قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا) فآتوني بطلب قطرا مفعولا ثانيا وافرغ  
 بطلبه مفعولا به واعمل الثاني في نفسه والاول في ضميره وحذف لكونه فضلة والاصل  
 آتونه ولو عمل الاول لقل افرغه (و) في طلب أحدهما الفاعلية والاخر المفعولية  
 نحو ضرب واكرم من (قولك ضربني واكرمك زيدا) وفي طلبهما معا نحو ضرب واكرم  
 زيد عمرا ومثال تنازع الاسمين قوله **عهدت مغيشا مغنيا من أجرته** والمختلفين  
 نحو قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقد يتنازع ثلاثة مفعولا واحدا (و) ذلك نحو (اللهم  
 صل وسلم وبارك على محمد) وقد يكون مع ذلك التنازع فيه متعددا كما في الحديث  
 تسعون وتسكبرون وتجدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة في اثنين طرف  
 ونائب مصدر وشرط التنازع ان يكون بين العاملين ارتباط اما باعاطف او عمل  
 أو لهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيها على الله شططا وانهم ظنوا بخاطبتهم ان لن  
 يبعث الله أحدا أو يكون ثانيهما جوابا للاول كالآية التي ذكرها المؤلف أو نحو ذلك  
 من أوجه الارتباط قاله في المغني وقد علم مما قررناه انه لا تنازع بين حرفين ولا حرف  
 وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره ولا في معمول متقدم أو متوسط ولا فيما اذا  
 كان احدا العاملين مؤكدا للآخر لان الطالب للمعول انما هو الاول وقد يعبر عنه  
 ايضا امتناع التنازع فيما اذا كان المعول ضميرا متصلا لانه متصل بالثاني وهو مع آونه  
 متصلا به لا يجوز ان يكون معه ولا للاول كما لا يخفى سواء كان ضميرا متكاملا أو مخاطبا  
 أو غائبا (ولا تخلاف) بين البصريين والكوفيين (في جواز اعمال أي العاملين  
 أو العوامل شئت) في الاسم المتنازع فيه لانه لا يحفظ من كلاهما اعمال الثاني من  
 الثلاثة قاله المرادي وقال أبو حيان لم يوجد التنازع فيما زاد على الثلاثة فيما استقرئ  
 (وانما الخلاف في الاولى) منهما (فاختار البصريون اعمال الثاني) المجاور (لقربه) من  
 المعول وكثرة استعماله في كلاهما فتراو نظما (واختار الكوفيون اعمال الاول  
 لسبقه) واحتراز عن الاضمار قبل الله كروا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة  
 الى الاول والثالث ويتردد النظر في المتوسط هل يلحق بالاول لسبقه على الثالث  
 أو بالثاني لقربه من المعول بالنسبة الى الاول أو يستوى فيه الامر ان (فان) تنازع  
 اثنان و(اعملت الاول) في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين (اعملت الثاني) المهمل  
 (في ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه) مطابقة له مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا لان  
 مرجعه وان تأخر لفظا متقدما رتبة لانه معمول للاول ويجوز بعضهم حذف غير المرفوع  
 وهو ضعيف (فتقول قام وقعد اخوالك) باعمال الثاني في الضمير المرفوع المحل الرابع  
 الى اخوالك لتقدمه رتبة (وضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما اخوالك) باعمال

نحو قوله تعالى آتوني  
 افرغ عليه قطرا وقولك  
 ضربني واكرم  
 زيدا ونحو اللهم صل  
 وسلم وبارك على محمد  
 ولا تخلاف في جواز  
 اعمال أي العاملين  
 أو العوامل شئت وانما  
 الخلاف في الاولى  
 واختار البصريون  
 فان ختمار البصريون  
 اعمال الثاني لقربه  
 واختار الكوفيون  
 اعمال الاول لسبقه  
 فان اعملت الاول  
 اعملت الثاني في ضمير  
 ذلك الاسم المتنازع  
 فيه فتقول قام وقعد  
 اخوالك وضربني  
 واكرمته زيد  
 وضربني واكرمتهما  
 اخوالك



أضافي الضمير المنصوب المحل العائد لما بعده (ومررت ومررت بهما أخوالك اللهم صل وسلم عليه وبارك عليه على محمد) بأعمال الثاني والثالث في الضمير المجرور المحل العائد لما بعده (وان أعملت الثاني) في الاسم المتنازع فيه على اختيار البصريين وهو الراجح (فان احتاج الأول) المهملة (الى مرفوع أضرته) وجوبا أي حدثت به ضمير مطابقة للتنازع فيه فان كان مفردا استقر في الفعل وان كان مثني أو مجرورا عابرز ولا تحذفه لا متنازع حذف العدة وان لم يزم منه الاضمار قبل الذكر لجيشه في غير هذا الباب كما تقدم في باب الضمير وفي هذا الباب كقوله

﴿ جفوني ولم أحف الاخلاء اني ﴾ و (تقول) ضربني واكرمني زيدو (قاما وقعدا أخوالك) وأوجب الكسائي حذفه هربا من الاضمار قبل له كلفظا ورتبة ومنع الفراء أعمال الثاني مع اقتضاء الاول الفاعل لما يلزم على أعماله من حذف الفاعل أو الاضمار قبل الذكر وأوجب أعمال الاول فان اقتضى الثاني الفاعل أيضا أضرته أو المفعول حذفته أو أضرته ولا يلزم حينئذ محذوره و يروي عنه أيضا تشريل الرافعين أو أضرته بعد الظاهر كما في صورة تأخير الناصب نحو ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو (وان احتاج الأول) الى منصوب أو مجرور حذفته (وجوبا ان استغنى عنه) كالآية) المتقدمة أول الباب كما أشرنا اليه ثم (وكقولك ضربت وضربني أخوالك ومررت ومررتي أخوالك) ولا يجوز اضماره لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الفاعل لكونه عمدة فان لم يستغن عنه بان وقع حذفه في لبس كرهبت ورغب في الزيدان عنهما أو كان عمدة في الأصل بان كان العامل من باب كان أو ظن نحو كنت وكان زيد مسديقا ياء وطني وطننت زيدا قائما ياء وجب اضماره مؤخر عن المتنازع فيه لخوف اللبس في الأول ولا يكون المنصوب عمدة في الأصل في الثاني لكن يلزم منه الفصل بين العامل ومعهوله بأجنبي وتأخير جزء من المعطوف عليه

### باب التعجب

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها التعجب منه عن نظائره أو قل نظيره (وله) صبيغ كثيرة تدل عليه نحو كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فاحياكم سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ولله دره فارسا والمبوب له في النحو (صبيغتان) وضعتا لانشاء التعجب لا طرادهما في كل معنى يصح التعجب منه وهما لازمان لصيغة الماضي (احداهما ما أفعل زيدا) وهذه الصيغة غير محصورة في تركيب خاص (نحو ما أحسن زيدا وما أفضله وما أعلمه) وما أكرمه فاذا أردت اعراب هذه الصيغة باعتبار الأصل قبل النقل لا باعتبار المعنى المراد منه الآن وهو انشاء التعجب (فما مبتدأ) وهي نكرة موصوفة بمحذوف ولهذا قال (معنى شيء عظيم وأفعل فعل ماض) بدليل اتصال نون الوقاية به (وفاعله ضمير مستتر) فيه (وجوبا يعود الى ما) ولهذا

ومررت ومررت بهما  
أخوالك اللهم صل وسلم  
عليه وبارك عليه على  
محمد وان أعملت الثاني  
فان احتاج الأول الى  
مرفوع أضرته تقول  
قاما وقعدا أخوالك  
وان احتاج الى  
منصوب أو مجرور  
حذفته كآية وكقولك  
ضربت وضربني  
أخوالك ومررت ومررتي  
أخوالك  
باب التعجب  
وله صبيغتان احدهما  
ما أفعل زيدا وما أفضله  
أحسن زيدا وما أعلمه  
وما أعلمه فاما مبتدأ  
معنى شيء عظيم وأفعل  
فعل ماض وفاعله  
ضمير مستتر وجوبا  
يعود الى ما

والاسم المنصوب  
المتعجب منه مفعول به  
والجمله خبر ما والصبغة  
الثانية أفعال يزيد نحو  
احسن يزيد واكرم  
به فافعل فعل لفظه  
لفظ الامر ومعناه  
المتعجب وليس فيه  
ضمير ويزيد فاعله  
وأصل قولك احسن  
يزيد احسن زيد اي  
صار ذا احسن فحسو  
أورق الشجر ثم غيرت  
صيغته الى صيغة الامر  
فقيح اسنادها الى  
الظاهر فزيدت الباء  
في الفاعل

### باب العدد

اعلم أن الفاظ العدد  
على ثلاثة أقسام  
الاول ما يجري على  
القياس فيند كرمع  
المد كرو يؤنث مع  
الؤنث وهو الواحد  
والاثنان وما كان  
على صيغة فاعل تقول  
في المنكر واحد  
واثنان وثنان وثالث  
الى عاشرو في المؤنث  
واحدة واثنان أو  
ثنتان وثانية وثالثة  
الى عشرة وكذا اذا  
ركبت مع العشرة أو  
غيرها الا انك تأتي بأحد واحد

اجمعوا على اسميتها (والاسم المنصوب) بافعل (المتعجب منه) وهو زيد (مفعول به)  
لتنعدي أفعل اليه بهزة النقل (والجمله) الفعلية وهي أفعل زيد في محل رفع على أنها  
(خبر ما) والتقدير شئ عظيم حسن زيد أو هذا مذهب سيبويه وقيل ما موصولة في محل  
رفع بأنها مبتدأ أو ما بعدها صلة والخبر محذوف وجوباً أي الذي جعله حسناً شئ عظيم  
ورد باستقلاله كلاً ما من غير افتقار الى محذوف وقيل ما استقفاها مية مبتدأ أو الجمله  
بعدها خبر قال الرضى وهو أقوى من حيث المعنى كأنه جهل بسبب حسنه فاستفهم  
عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب فحووماً ذراك ما يوم الدين (والصبغة  
الثانية) هي (أفعل يزيد) بكسر العين وهي كالأولى غير محصورة (نحو احسن يزيد  
واكرم به) وإذا أردت اعراباً بحسب أصل التركيب (فافعل فعل) باتفاق ثم قال  
المصريون (لفظه لفظ الامر) وليس بأمر إذ لا معنى للامر هنا (ومعناه التعجب)  
كأنك قلت ما أحسن زيداً (وليس فيه ضمير) لأن الاسم المذكور بعده (و) هو  
(يزيد فاعله) والباء زائدة لازمة (وأصل قولك احسن يزيد احسن زيد) بصيغة  
الماضي والهمزة فيه للصيرورة للنقل (أي صار ذا احسن نحو أورق الشجر) أي صار  
ذا ورق (ثم غيرت صيغته) من الماضي (الى صيغة الامر) مع بقاء المعنى الخبري والتم  
ذلك لأن في الأمر تعظيماً والتعظيم يناسب معنى التعجب (فقيح اسنادها الى) الاسم  
(الظاهر فزيدت الباء في الفاعل) لاصلاح اللفظ ولهذا التزم اذا كان الفاعل  
ان أو ان وصلت وأضعف هذا القول بأن استعمال الأمر بمعنى الماضي غير معهود وبأن  
استعمال أفعل بمعنى صار ذا كذا قليل وكذا زيادة الباء في الفاعل وقال جمع لفظه  
ومعناه الامر وفيه ضمير يرجع الى المخاطب والتزم افرادة وقد كبر الجرح بان يجري  
المثل ويزيد مفعوله والباء التعدية ان جعلت الهمزة للصيرورة أو زائدة ان جعلت  
للتعدية ولا يتصرف في صيغة التعجب بتقديم فلا يقال ما زيد احسن ولا زيداً  
ما احسن ولا يزيد احسن لتضمنها معنى الانشاء الموجب لعدم التصرف ولا يتصرف  
فيها أيضاً بقاء فصل بين العاقل والمعمول كالفصل بالحال أو المنادى نعم يغتفر  
الفصل بالظرف وعديله لما سمع من العرب ما احسن بالرجل أن يصدق

### باب حكم الفاظ العدد

تذكر او تأنيثاً (اعلم ان الفاظ العدد على ثلاثة أقسام الاول ما يجري على القياس)  
دائماً (فيند كرمع المد كرو يؤنث مع المؤنث وهو الواحد والاثنان وما كان على صيغة  
فاعل) من الفاظ العدد (تقول في المد كرو واحد واثنان و) جزء (ثان وثالث) وهكذا  
(الى عاشرو) تقول (في المؤنث واحدة واثنان أو ثنتان و) مقالة (ثانية وثالثة)  
وهكذا (الى عشرة وكذا) الحكم (اذا ركبت) هذه الالفاظ (مع العشرة أو) مع  
(غيرها) بعد عجاورة العشرين فانها تجري على القياس (الا انك تأتي بأحد واحد)



وحدى وحادية فتقول في المذكر أعده عشر واثناعشر وحادى عشر وثانى عشر وثالث عشر الى تاسع عشر وفي المؤنث احدى عشرة واثنتا عشرة ١٤٣

وتقول احدى وعشرون  
واثنان وعشرون  
والحادى والعشرون  
والثانى والعشرون  
الى التاسع والتسعين  
واحدى وعشرون  
واثنان وعشرون  
والحادى والعشرون  
والثانية والعشرون  
الى التاسعة والتسعين  
والثانى ما يجرى على  
عكس القياس فيؤنث  
مع المذكر ويذكر مع  
المؤنث وهو الثلاثة  
والتسعة وما بينهما  
سواء أفردت فهو ثلاثة  
رجال وثلاث نسوة  
وقوله تعالى سبع ليل  
وثمانية أيام أو ركبت  
مع العشرة نحو ثلاثة  
عشر وأربعة عشر الى  
تسعة عشر رجلا وثلاث  
عشرة وأربع عشرة  
الى تسع عشرة امرأة  
أو ركبت مع العشرين  
وما بعده نحو ثلاثة  
وعشرون الى تسعة  
وتسعين وثلاث  
وعشرون الى تسع  
وتسعين والثالث مثله  
حالتان وهو العشرة

بأبدال الواو همزة فيهما في مكان واحد وواحدة (وحادى وحادية) للتخفيف (فتقول  
في المذكر) عندي (احدى عشر) رجلا بتد كبير الجزأين وبنائهما على الفتح (واثناعشر)  
رجلا بتد كبيرهما أيضا وأعراب الاول (وحادى عشر) رجلا (وثانى عشر) عبدا  
(وثالث عشر) غلاما وهكذا (الى تاسع عشر) بتد كبير الجزأين وبنائهما (و) تقول (في  
المؤنث) عندي (احدى عشرة) أمة بتأنيث الجزأين وبنائهما (واثناعشرة) جارية  
بتأنيثهما وأعراب الاول (وحادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة) وهكذا (الى  
تاسعة عشرة) بتأنيث الجزأين وبنائهما ولث في السبعين من عشرة الاسكان والفتح  
(وتقول) اذا جاوزت عشرين في المذكر عندي (أحد وعشرون) رجلا (واثنان  
وعشرون) غلاما (و) عندي الجزء (الحادى والعشرون) (والثانى والعشرون)  
وهكذا (الى) الجزء (التاسع والتسعين) بتد كبير الاول (و) في المؤنث عندي  
(احدى وعشرون) أمة (واثنان وعشرون) جارية (و) المقالة (الحادية والعشرون  
والثانية والعشرون) وهكذا (الى) المقالة (التاسعة والتسعين) بتأنيث الاول  
(و) القسم (الثانى ما يجرى على عكس القياس) أى على خلافه (فيؤنث مع المذكر  
ويذكر مع المؤنث وهو) من ألقاظ العرب (الثلاثة والتسعة وما بينهما) مطلقا أى  
(سواء أفردت) عن العشرة (فهو) عندي (ثلاثة رجال) بالياء (وثلاث نسوة)  
بتر كها (وقوله تعالى) سخرها عليهم (سبع ليل وثمانية أيام أو ركبت مع العشرة  
فهو) عندي (ثلاثة عشر) غلاما (وأربعة عشر) عبدا وهكذا (الى تسعة عشر رجلا)  
في المذكر (وثلاث عشرة) أمة (وأربع عشرة) جارية الى (تسع عشرة امرأة)  
في المؤنث (أو ركبت مع العشرين وما بعده) بالعطف (فهو) عندي (ثلاثة  
وعشرون) رجلا (الى تسعة وتسعين) غلاما في المذكر (وثلاث وعشرون) أمة  
(الى تسع وتسعين) جارية في المؤنث قال ابن مالك وانما حذف التاء من عدد المؤنث  
وانتبت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة وانحواتها اسماء جماعات كزمرة  
وأمة وفرقة فالاصل أن تكون بالياء لتوافق نظائرها فاستحب الاصل مع المذكر  
لأنه قدم رتبته وحذف مع المؤنث للفرق انتهى وعمل ما ذكره المؤلف اذا كان المعدود  
مذكر أو فان حذف جاز حذف التاء مع المذكر كما في الحادي والتسعة بسبب من  
شوال وحكى الفراء أفطرنا خمسا (و) القسم (الثالث ما له حالتان وهو) لفظ (العشرة  
ان ركبت) مع الاتحاد (جرت على القياس) فتد كرمع المذكر وتؤنث مع المؤنث  
(فهو) عندي (أحد عشر رجلا واثناعشر) غلاما (وثلاثة عشر) عبدا وهكذا (الى  
تسعة عشر) بتد كبير العشرة في المذكر (و) نحو عندي (احدى عشرة) أمة (واثنان  
عشرة وثلاث عشرة) جارية وهكذا (الى تسع عشرة) بتأنيث العشرة في المؤنث (وان

ان ركبت جرت على القياس نحو أحد عشر رجلا واثناعشر وثلاثة عشر الى تسعة عشر وحادى عشرة واثنان  
عشرة وثلاث عشرة الى تسع عشرة واربعة عشرة

افردت جرت بخلاف القياس ) فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث ( نحو ) عندي  
 ( عشرة رجال ) بالتاء ( وعشرون نسوة ) بتر كها وأما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر  
 أمثالها على حذف مضاف أي عشر حسنات أمثالها أو اكتسب فيه المضاف من  
 المضاف إليه التأنث وهو تنبيه على صرحوا بأن ألفاظ العدد المفتقرة إلى تمييز لا يثنى منها  
 ولا يجمع إلا مائة وألف وان العشرين وأخواتها إذا استعملت مع النيف قبلها ووجب  
 عطفها بالواو وقضية ذلك أنه لا يقال حادي عشرين ولا ثاني عشرين وهكذا من غير  
 عطف وكذا لا يقال ثالث عشرين ولا رابع عشرين كذا لا بصيغة التثنية ولا بصيغة  
 الجمع وبذلك صرح العلامة شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلبي تلميذ العلامة  
 ابن مالك فقال في تعليقه له أنه جرى في بعض المحافل بدمشق المحروسة كلام في كتاب  
 أرخ برابع عشرين رمضان فقرأه القارئ عشرين بفتح الراء فرد عليه أنها عشرين  
 بكسر الراء والذي ظهر لي في ذلك أن كليمها خطأ لأن المراد من هذا التاريخ أنه كتب  
 في يوم مضي قبله ثلاثة وعشرون يوما ورابع عشرين لا يؤدي ذلك لا على التثنية  
 ولا على الجمع لأن رابع ونحوه مضاف إلى عشرين فاضافتها ما معنى اللام أو من أوفى  
 لا جائز أن تكون بمعنى اللام لأن التقدير كتبت رابع العشري كذا ورابع العشرين  
 ما قبله ثلاثة منها وبعد ستة عشر يوما ونظير هذا رابع الشهر ما قبله ثلاثة وبعد  
 ستة وعشرون يوما ولا يخفى ما في هذا من فساد ولا جائز أن تكون بمعنى من أوفى لعدم  
 صدق ضابط كل منهما على ذلك كما لا يخفى فتعين أن ذلك ليس من كلام العرب وأنه  
 لحن واشتهر وقوع مثل ذلك في كلام الفضلاء والعلماء لا يستلزم صواب مثل هذا  
 التركيب لأن المرجوع في الصواب والخطأ في كل علم إلى أربابه فاصوبه فهو  
 الصواب وما خطؤه فهو الخطأ ولم ينص أحد على ذلك من علماء العربية واللغة في باب  
 التاريخ بل نصوا على خلافه ولا سماع ولا قياس يقتضيان ذلك والله أعلم

### باب الوقف

هو قطع النطق عند آخر اللفظة ( بوقف على ) الاسم ( المنون المرفوع والمجرور )  
 بالسكون أي ( بحذف الحركة والتنوين ) من غير ابدال ( نحو جاء زيد ومرت زيد )  
 بأسكان آخرهما ( و ) بوقف ( على المنون المنصوب بأبدال التنوين ) منه ( الفاعل نحو )  
 رأيت زيدا ) إذ ليس في ابداله ألفا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور وما ذكره من التفصيل  
 في الوقف على الاسم المنون هو اللغة المشهورة من ثلاث لغات والثانية الوقف عليه  
 مطلقا بالحذف والأسكان نحو هذا زيد ورأيت زيد ومرت زيد ومنه قوله

الاحبذا غنم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها ها ثم أدتني

والثالثة الوقف عليه مطلقا بأبدال التنوين من جنس حركة ما قبله نحو هذا زيد  
 ورأيت زيد ومرت بزيدي ( وكذلك ) أي كما يبدل تنوين المنصوب ألفا في الوقف

افردت جرت بخلاف  
 القياس نحو عشرة  
 رجال وعشرون  
 نسوة  
 باب الوقف  
 بوقف على المنون  
 المرفوع والمجرور  
 الحركة والتنوين  
 جاء زيد ومرت  
 زيد  
 بوقف على المنون  
 المنصوب  
 بأبدال التنوين  
 ألفا  
 رأيت زيد ومرت  
 بزيدي



(تبدل نون اذا) الجوابية (ألفا في الوقف) تشيها لاذا باسم منصوب وبه قرأ السبعة  
 في ولن تفلحوا اذا بدا واختار ابن عصفور تبعاً لبعضهم ان الوقف عليها بالنون  
 (وكذلك نون التوكيد الخفيفة) اذا قلبت فتحة تبدل ألفا في الوقف ما لم يحصل لبس  
 (فحولن سغما) من تحولن سغما بخلاف ما اذا قلبت ضمة أو كسرة فانها اذا وقف عليها  
 تحذف ويرد ما كان محذوف لأجل الحاقها كقولك في نحو اخرجن يا هؤلاء واخرجن  
 يا هؤلاء اخرجوا واخرجي (و) كما وقف على المنون المنصوب في اذا تحولن سغما بالالف  
 (يكتبن كذلك) اذا اصل في كتابة كل كلمة ان تكتب كما قال ابن الجاحظ بصورة  
 لفظها بتقديم الابداء بها والوقف عليها ولذا كتب يازيدا بالالف لان الوقف  
 عليه كذلك ونحو رجة بالهاء لان الوقف عليه كذلك ومن النحاة من يكتب اذا  
 بالنون لانها من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الاولى للفرق بينها وبين اذا التي  
 للظرفية (ويوقف على المنقوص المنون في الرفع والجرح بحذف يائه) اذا لم يكن محذوف  
 العين أو الفاء (فحوي جاء قاض ومررت بقاض) باسكان آخرهما فان كان المنقوص  
 محذوف العين كما رسم فاعل من أرى أو محذوف الفاء كيف علم بالوقف عليه إلا  
 بالرد إلى الياء لئلا يكثر الحذف (ويجوز اثباتها) أي الياء كقراءة ابن كثير ولو كل قوم  
 هادي وماله من دونه من والى وما عند الله باقي (و) يوقف على المنقوص المنون (في  
 النصب بابدال التنوين) منه (ألفا) ولا تحذف يائه (فحورأيت قاضيا) ومثله ماسقط  
 تنوينه لمنع الصرف كرايت جوارى وقضية عبارة التسهيل جواز الوجهين وان  
 الاثبات أجود (وان كان) المنقوص (غير منون فالافصح في الرفع والجرح الوقف  
 عليه باثبات الياء نحو جاء القاضى ومررت بالقاضى) لعدم الموجب لحذفها اذا وقف  
 يقتضى السكون وذلك حاصل مع اثباتها (ويجوز حذفها) على قلة فبقاها جاء  
 القاضى ومررت بالقاضى وعليه قراءة غير ابن كثير وهو الكبير المتعال لينذر يوم  
 التلاق (وان كان منصوبا فبالاثبات) أي فيوقف عليه باثبات الياء ساكنة  
 (لا غير) فحورأيت القاضى وكلامه يقتضى ان المعرف منه بالاضافة نحو قاضى مكة  
 لا يعرف منه بالوكلام غير يشعربان المحذف فيه ارجح من الاثبات واسمه حال لا غير  
 في كلام المصنف كثير ولله مستند وان قال في المغنى انه لحن وفي شرح الشنورلان  
 العرب لم تتكلم به (واذا وقف على ما فيه تاء التانيث فان كانت ساكنة لم تغرب) عما  
 كانت عليه (فحوقامت) مما فيه تاء لا حقة للفعل لئلا يلتبس بهاء الضمير لو وقف  
 بالهاء ومثلهما التاء لا حقة للحرف نحو تمت وربت (وان كانت متحركة فان كانت  
 في جمع) المؤنث المسالم (فحوا المسلمات) والهندات أو فيما ألحق به كعرفات واذرمات  
 (والافصح الوقف بالتاء) من غير ابدال لئلا التاء على التانيث والجمعة معافى كرهوا  
 ابدال صورتها (وبعضهم يقف) على ذلك (بالهاء) أي بابدال التاء هاء كقول

تبدل نون اذا ألفا في  
 الوقف وكذلك نون  
 التوكيد الخفيفة نحو  
 لنسغما ويكتب  
 كذلك ويوقف على  
 المنقوص المنون في  
 الرفع والجرح بحذف  
 يائه نحو جاء قاض  
 ومررت بقاض ويجوز  
 اثباتها ويوقف في  
 حالة النصب بابدال  
 التنوين الفتح ورايت  
 قاضيا وان كان غير  
 منون فالافصح في  
 الرفع والجرح الوقف  
 عليه باثبات الياء نحو  
 جاء القاضى ومررت  
 بالقاضى ويجوز حذفها  
 وان كان منصوبا  
 فبالاثبات لا غير  
 واذا وقف على ما فيه  
 تاء التانيث فان كانت  
 ساكنة لم تغرب  
 قامت وان كانت  
 متحركة فان كانت في  
 جمع نحو المسلمات  
 فالافصح الوقف  
 بالتاء وبعضهم يقف  
 بالهاء

بعضهم دفن البناء من المكرمات ومثل هذه التاء تاء هيئات ولا ت في انه يوقف عليها  
بالتاء وبعضهم بالهاء (وان كانت في مفرد فالافصح الوقف بالهاء) أي بأبدال التاء  
هاء (تخو رجعة وشجرة) من كل اسم آخر تاء تأنيث قبلها متحرك ولو تاء مديرا كصلاة  
وزكاة فرقا بين التاء اللام حقة للاسم واللام حقة للفعل فان كان ما قبل التاء ساكنا  
صحيا كانت وبنيت وقف عليها من غير ابدال كاللام حقة للفعل والحرف (وبعضهم  
يقف) على تخو رجعة وشجرة (بالتاء) من غير قلب ومن ذلك قراءة نافع وابن عامر  
وحزرة ان شجرت وقرول ابن النجم

والله أنجلك بكفي مسلمات من بعد ما وبعد ما وبعد ما

كادت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعي أمت

(وقد قرأ به بعض السبعة في قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين)

وقال المؤلف وليكن هذا آخر ما تيسر جمعته على هذه المقدمة جعله الله خالصا  
لوجهه الكريم وموجبا للفوز بالجنة العظيم منه وكرمه وحسنه الله ونعم الوكيل  
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انما مؤلفه تيسر في يوم الاحد عاشر شهر رجب  
الفرد سنة ست وخمسين وتسعمائة والتجدد لله رب العالمين

يقول معجزة الراعي غفر المسامحة السيد حماد الفيومي الجباري

بحمد رب البرية تم طبع الشرح البديع المسمى بالقوا كه الجنة الذي كشف به  
علامة زمانه ونايعة آية الامام الهام الشيخ عبد الله بن احمد الفاكي طاب ثراه وعنه  
بره ونداه لثام المن الرشيقي القوام الكافل من الفخو بغر الاحكام الملقب بمقامة  
الجرومية في اصول علم العربية للشيخ الامام الفاضل اللوذعي الكامل شمس  
الدين محمد بن الشيخ محمد الرعي في الشهر بالخطاب المكي المسالك عليه ستعائب  
الرحمة والرضوان في مستقر الاحسان والامتنان فناء بحمد الله جامع الحسن طبعه  
لطافة شكا تبتعج الفضلاء بهجته وتهيم الابواب لاجله بالمطبعة العامة الشرفية  
بالمجروسة مصر المعزية على ذمة كل من ذى الجناح الامجد الحاج أبي  
طالب الميني والعمدة الشهير الكشميري الحاج فدا محمد وكان تمام

طبعه وبدو صلاح ثمره وينعه في أواخر شهر رمضان من

عام ثمان وتسعين بعد المائتين والالف من هجرة

من خلقه الله على اكل وصف صلى الله

وسلم عليه وعلى آله وكل ناسج على

منواله ماسح غيث وعم

وطلع هلال وتم

آمين

وان كانت في مفرد  
فالافصح الوقف بالهاء  
تخو رجعة وشجرة  
وبعضهم يقف بالتاء  
وقد قرأ به بعض  
السبعة في قوله تعالى  
ان رحمت الله قريب  
من المحسنين وصلى  
الله على سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه وسلم



فهرست شرح الفواكه الجنية على مقامة البحر وميه

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٢	خطبة الكتاب	٨٢	فصل في الكلام على النوع
٤	الكلام هو اللفظ الخ	٨٧	الثالث من النواسخ
٩	باب الاعراب والبناء	٨٧	باب المنصوبات من الاسماء
١٤	باب معرفة علامات الاعراب	٨٧	باب المفعول به
٢٣	فصل جميع ما تقدم من المعربات	٨٩	مطلب المنادى
	قسمان	٩٠	فصل اذا كان المنادى مضافا الى
٢٩	فصل فيما اعرابه تقديرى		ياء المتكلم الخ
٣٠	فصل في موانع انصرف	٩١	باب المفعول المطلق
٣٧	باب النكرة والمعرفة	٩٢	باب المفعول فيه
٣٨	فصل في بيان المضمرة وأقسامه	٩٤	باب المفعول من أجله
٤٣	فصل في بيان العلم	٩٥	باب المفعول معه
٤٥	فصل في بيان أسماء الإشارة	٩٧	فصل وأما المشبه بالمفعول به الخ
٤٧	فصل في بيان الاسم الموصول	٩٧	باب الحال
	وصلته	٩٩	باب التمييز
٥٢	فصل وأما المعروف بالاداة الخ	١٠١	باب المستثنى
٥٣	باب المرفوعات من الاسماء	١٠٥	باب المخفوضات من الاسماء
٥٤	باب الفاعل	١٠٧	فصل وأما المخفوض بالاضافة الخ
٥٨	باب المفعول الذي لم يسم فاعله	١١٠	باب اعراب الافعال المضارعة
٦١	باب المبتدأ والخبر		وفيه النواصب والجوازم
٦٧	باب العوامل الداخلة على المبتدأ	١١٨	باب النعت
	والخبر	١٣٢	باب العطف
٦٧	فصل في النوع الاول من النواسخ	١٢٧	باب التوكيد
٧١	فصل فيما الحق بليس في العمل	١٣٠	باب البدل
٧٣	فصل وأما أفعال المقاربة	١٣١	باب الاسماء العاملة عمل الفعل
٧٤	فصل في النوع الثاني من	١٣٩	باب التنازع في العمل
	النواسخ	١٤١	باب التعجب
٧٩	فصل في الكلام على لا العامة	١٤٢	باب العدد
	عمل ان	١٤٤	باب الوقف